جبال النوبة : الإثنية السياسية والحركة الفلاحية ١٩٢٤-١٩٦٩

د. عطا الحسن البطحانى





المؤلف فى سطور :

دكتور عطا الحسن البطحانى: استاذ مشارك -قسم العلوم السياسية، كلية الدراسات الاقتصادية والاجتماعية، جامعة الخرطوم
ساهم بتقديم العديد من الاوراق والبحوث العلمية فى ورش عمل ومؤتمرات علمية داخل وخارج البلاد. كما نشرت له بحوث ومقالات فى التنمية والسياسة المقارنة والاقتصاد السياسى. من مؤسسى شبكة منظمات المجتمع المدنى لمحاربة الفقر، ناشط فى قضايا المجتمع المدنى باحثا ومدافعا عن الحقوق ومناصرا لقضايا المهمشين. يتمتع بعضوية عدد من الجمعيات المهنية والاكاديمية، ويعمل حاليا مديرا لبرنامج المعهد الدولى للديمقراطية والعون الانتخابى بالسودان.

عن الكتاب:

من المؤكد أن إخفاق الإدارات الوطنية لحكومات ما بعد الاستقلال في معالجة قضايا المناطق المهمشة ومن بينها جبال النوبة أدى إلى الاستياء وانعدام الثقة المتزايد و تعميق فكرة أبناء وبنات جبال النوبة عن الشمال المسيطر، مما مهد الطريق – ضمن عوامل أخرى- لتحالفات سياسية جديدة في المنطقة وعلى مستوى القطرتقوم على رؤى جديدة للقضايا الوطنية. ونتيجة لذلك انخرطت المنظمات السياسية لمنطقة جبال النوبة فى عمل متواصل، عاقدة العزم على تغيير الخارطة السياسية. الا ان تضاريس المنطقة الاثنية – الطبقية – الثقافية و التفاعل مع معطيات السياسة على مستوى المركز دفعت بعدد من سياسيي المنطقة للتعاون مع أنظمة الحكم المركزية، ودفعت بالبعض الاخر الى الانضمام المبكر للحركة الشعبية لتحرير السودان، التي ترمي استراتيجيها السياسية إلى إعادة هيكلة السلطة السياسية بصورة جذرية. وتشير كل الدلائل إلى أن تحولا جذريا في التحالفات السياسية في المنطقة وفي البلاد عامة في طريقه للتشكل، خاصة بعد اتفاق السلام فى عام 2005غير أنه من الصعب إن لم يكن مستحيلا استيعاب طبيعة هذه التطورات السياسية وتشابك مستوياتها المختلفة من غير دراسة مفصلة للتاريخ والاقتصاد السياسى للبلاد ككل ولاقليم جبال النوبة وللدور الذى لعبته البرجوازية الصغيرة فى تشكيل الوعى الاثنى-السياسى وبلورة الحس القومى للنوبة.



دار عزة للنشر والتوزيع
الخرطوم - السودان
ناشرون وموزعون ووكلاء دور نشر

تصميم: جمال خليفة

جبـــال النوبــة

الإثنية السياسية والحركة الفلاحية

١٩٢٤ - ١٩٦٩

جبال النوبة

الإثنية السياسية والحركة الفلاحية

١٩٢٤ - ١٩٦٩

د. عطا الحسن البطحاني

ترجمة

فريد السراج

شمس الدين ضو البيت



الكتـــاب : جبال النوبة الإثنية السياسية والحركة الفلاحية

المـــؤلـــف : عطا الحسن البطحانى

رقم الإيداع : ٢٢٨٣٨ / ٢٠٠٨

تاريخ النشر : ٢٠٠٩

ردمـــك : ١٦٣ - ٥٤ - ٩٩٩٤٢

النـاشـــر : دار عـــزة للنشـــر والتـــوزيـع

الإدارة : شارع الجامعة - الخرطوم - جنوب وزارة الصحة.

ت: ٨٣٧٨٧٢٠٠ فاكس : ٨٣٧٩٧٠٨٤ (١ - ٢٤٩+)

التـــوزيـــع : دار عزة للنشر والتوزيع ت : ٨٣٧٨٧٢٠١

السودان - الخرطوم . ص.ب : ١٢٩٠٩

بريد إلكترونى azzaph@yahoo.com

الإهداء

إلى فلاحي جبال النوبة

الذين أعطوا الكثير ونالوا القليل

مقدمة الطبعة الاولى

إن السمة التي تميز العلاقات السياسية بين المجموعات العربيـة الغالبـة فـي السودان الشمالي وبين المجموعات الإثنية غير العربية، هى التوزيـع غيـر المتكـافئ للسلطة والموارد الاقتصادية. وبالرغم مما يمكن أن تثيره هذه المقولة من جدل، إلا أنها تستحوذ على مزاج ومشاعر الكثيرين من مواطني جبال النوبة، سياسـيين ومزارعـي قطن وطلاب، ممن تحدثت إليهم أثناء قيامي بهذه الدراسة عامي ١٩٨٢ و ١٩٨٣م. إن الفرضية الأساسية التي تعبر عنها هذه المجموعات هي: أن الدافع المشترك للأحـزاب السياسية الشمالية – على الرغم من اختلاف توجهات هذه الأحزاب فيما يتعلق بقضـايا التنمية والوحدة الوطنية– أن الدافع المشترك لها هو الإبقاء على سيطرتها على السـلطة السياسية مع تهميش الهوية الثقافية والوطنية للمجموعات الإثنية غير العربية.

من المؤكد أن إخفاق الإدارات الوطنية لحكومات ما بعد الاستقلال في معالجـة قضايا جبال النوبة لم تساعد على تحسن الأوضاع، بل أدى إلى الاستياء وانعدام الثقـة المتزايد إلى تعميق فكرة أبناء وبنات جبال النوبة عن الشـمال المسـيطر، ممـا مهـد الطريق – ضمن عوامل أخرى– لتحالفات سياسية جديدة في المنطقة وعلـى مسـتوى القطرتقوم على رؤى جديدة للقضايا الوطنية. ونتيجة لذلك انخرطت المنظمات السياسية لمنطقة جبال النوبة فى عمل متواصل، عاقدة العزم على تغيير الخارطة السياسـية. الا ان تضاريس المنطقة الاثنية – الطبقية – الثقافية والتفاعل مع معطيات السياسـة علـى مستوى المركز دفعت بعدد من سياسيي المنطقة للتعاون مع أنظمة الحكـم المركزيـة، ودفعت بالبعض الاخر الى تنظيم الحركة الشـعبية لتحريـر السـودان، التـي ترمـي استراتيجيها السياسية إلى إعادة هيكلة السلطة السياسية بصورة جذريـة. وتشـير كـل الدلائل إلى أن تحولا جذريا في التحالفات السياسية في المنطقة وفي البلاد عامـة فـي طريقه للتشكل، خاصة بعد اتفاق السلام فى عام ٢٠٠٥. غير أنه من الصعب إن لم يكن مستحيلا استيعاب طبيعة هذه التطورات السياسية وتشابك مستوياتها المختلفة من غيـر دراسة مفصلة لماضي منطقة جبال النوبة واقتصادها السياسي.

وحتى يمكن وضع السياسة في جبال النوبة في إطارها العام. لا بد من تحليـل الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية التي أدت على ظهور الشعور القـومي لـدى أبنـاء الجبال في خمسينات وستينات القرن العشرين. بالإضافة إلى ذلك فقد تـراءى لـي أن

فحص جذور التخلف في المنطقة قد يساعد على تحديد المسببات الكامنة خلف التطورات السياسية الراهنة. لذلك فقد قمت بتقصي الأساليب الخاصة التي دفعت بمنطقة جبال النوبة إلى الوقوع تحت سيطرة حكم مختلفين في الماضي، وأهم من ذلك الكيفية التي تفاعلت بها عوامل تخلف المنطقة والقهر الذي تعرضت له من الحكام الأجانب -ومن بينهم العرب- المسلمين من شمال السودان في تشكيل ردود فعل النوبة إزاء العداء الخارجي. ومن هنا فإن هذه الدراسة، وبالرغم من أنها لا تتعرض بصورة مباشرة للشؤون السياسية الخاصة بإقليم جبال النوبة في السبعينات والثمانينات والتسعينات من القرن العشرين، إلا أنها ترسم الخلفية التاريخية التي لا يمكن بدونها استيعاب طبيعة الاقتصاد الزراعي في جبال النوبة والتركيبة الاجتماعية أو النزاعات السياسية أو أشكال المقاومة المتشددة السائدة في الوقت الراهن حتى توقيع اتفاقية جبال النوبة في عام ١٩٩٩م.

تعتمد هذه الدراسة على مواد أرشيفية تغطي نشاطات منظمات نوبية في فترة الخمسينات والستينات من القرن الماضي، هذه المواد -التي لا بد منها لتقصي السياسات الزراعية القومية- تتضمن مذكرات خاصة لقادة اتحاد مزارعي جبال النوبة في الخمسينات، وقادة العديد من المنظمات الأخرى التي رفعت لواء المسألة النوبية في الستينات، وتتضمن وثائق حكومية من الأرشيف المركزي والإقليمي، ومن أرشيف جريدة كردفان الأسبوعية، وأحاديث مع القادة الذين شاركوا في الأحداث السياسية في الخمسينات والستينات وساهموا بأساليب عدة في تشكيل الخارطة السياسية على المستوى المحلي. أخص بالشكر السيد صلاح الدين الشريف، المدير التنفيذي لإقليم شمال كردفان عندها بتقديمي للعديد من الذين أمدوني بالمعلومات وممن أجريت معهم بعض المقابلات وأثناء إقامتي في الأبيض اطلعت على أعداد قديمة من جريدة كردفان الأسبوعية، وأطلعني رئيس تحريرها، الاستاذ الفاتح النور، على دورها في التعبئة لقضية مزارعي القطن في أواخر الأربعينات وأوائل الخمسينات.

وفي كادوقلي أتيحت لي فرصة الإطلاع على أرشيف اتحاد مزارعي جبال النوبة، بالإضافة إلى إرشيف صناعة أقطان جبال النوبة. كما تفضل المسؤولون في مؤسسات جبال النوبة الزراعية، وفي إقليم جنوب كردفان ومؤسسة التنمية الزراعية لجنوب كردفان، والضباط الإداريون في الإقليم بتقديم كل العون والمساعدة الممكنة. الشكر والتقدير موصولاً للسيد عبد الرحمن إدريس حاكم إقليم جنوب كردفان لسماحه لي بالإطلاع على أرشيف حكومة الإقليم.

والشكر موصول للسيد/ أحمد مالك شايب ولقادة اتحاد مزارعي جبال النوبة لما أمدوني به من وثائق وملفات ومذكرات خاصة تغطي نشاطات الاتحاد في الخمسينيات وعلاقته بالإدارة البريطانية وكذلك بحكومة الحزب الوطني الاتحادي. وأود أن أشكر كذلك القادة النقابيين: الشيخ محمد الشريف، عبد الرحيم ألماظ وشيخ على البولاد، كذلك فإنني ممتن للعون الذي قدمه قادة وأعضاء اتحاد جبال النوبة، وأود هنا أن أشكر السادة: يوسف كوة، موسى حامد الكيكا، زكريا إسماعيل، قمر حسين، حبيب سرنوب، محمد شا شا، رمضان طيارة، مصطفى عطرون، ومحمد عبد الكريم. وأشكر أيضاً السيد على البولاد ، موسى حامد الكيكا ، عثمان مكي سندلوبا وأحمد مالك الشايب ، سيد الأمين على عيسى ويوسف كوة مكي.

الشكر موصول أيضا للضباط الإداريين برشاد وتلودي والدلنج وكادوقلي لمساعدتهم في الترجيل والإقامة ولما أمدونى به من معلومات أثناء الإقامة، وشكر خاص للعمدة محمد إبراهيم من رشاد، هاشم محمد حسن وأبوجبر الحاج أجبر وطه عثمان ومحمد أحمد صديق في الدلنج، محمد سعيد الحاج عبد الرحمن التلب، والعاملين بمؤسسة جبال النوبة الزراعية بكادوقلي. والشكر موصول للدكتور كمال عثمان صالح والصديق الأستاذ مصطفى محمد نور الذين ساهما ضمن آخرين عديدين وبأساليب عدة في إنجاح هذا المسعى الذي ما كان له أن يكتمل لولا هذا العون. الشكر موصول أيضاً لجامعة الخرطوم لدعمها المالي وتكلفها بالعمل الحقلي، والشكر أيضاً للعاملين بالمكتبة السودانية وبدار الوثائق المركزية لتعاونهم. وفي سسيكس أود أن أشكر العاملين بمكتبة التسليف بجامعة سسيكس (Sussex University) لتعاونهم معي. وقد كانت لي نقاشات مفيدة مع تيدي بريت في عام ١٩٨١م قبل مغادرتي لإنجاز العمل الحقلي، وفي السودان أواخر العام ١٩٨٢م مع بروفيسير بيتر وودورد من جامعة ريدنج. فلهما مني الشكر، وكذلك للسادة كريس سامسون، كاثي ماكريل، توماس وولف وللآخرين كثر ممن اطلعوا وعلقوا على المسودات الأولى للأطروحة. كذلك أود أن أعبر عن جزيل شكري وامتناني للدكتور مايكل جونسون المشرف على الدراسة، والذي أعانني في كتابتها بالقراءة والتعليق على المسودات. والشكر للدكتور فاروق محمد إبراهيم ودكتور حيدر إبراهيم لتشجيعهما لي لنشر هذه الدراسة. وأخيراً فإنه لمن نافلة القول أن أعلن مسؤوليتي عن أي أخطاء في المعلومات أو تأويلها.

مقدمة الطبعة الثانية

الحرب الاهلية واستخراج الفائض الاقتصادى من الريف السودانى:

يبحث هذا الكتاب فى تاريخ العلاقة غير المتكافئة بين اقليم جبال النوبة والعالم الخارجى لهذا الاقليم بداء من فترة الاستعمار التركى - المصرى مرورا بفترة حكم المهدية، ثم الاستعمار البريطانى الى مراحل الحكم الوطنى بعد الاستقلال. ويركز الكتاب على دونية المكانة التى حشر فيها سكان الاقليم وفرض عليهم تقسيم عمل ودفع ضرائب و"جزية" امتصت مواردهم وطاقاتهم دون تطوير قدراتهم الانتاجية وتحسين أوضاعهم الاجتماعية والمادية. احتلت الزراعة كمانا هماما فى تقسيم العمل هذا وتحول سكان الاقليم الذين كانوا يديرون اقتصادا معيشيا فى اطار انتاج جماعى الى زراعة محاصيل نقدية فرضت عليهم بواسطة قوى خارجية مهيمنة (الدولة والتجار) واصبحوا بذلك "فلاحين" يعملون فى الانتاج السلعى الصغير وفق شروط تمليها الدولة وعبر قنوات تسويق يتحكم فيها موظفى الدولة والسوق الخارجى ممثلا فى طبقة التجار التى جاوزت شبكة معاملاتها حدود البلاد للاسواق الاقليمية والعالمية منذ القرن التاسع عشر.

أثار استخدام مفردة "الفلاحين" لوصف واقع صغار مزارعى جبال النوبة عددا من الملاحظات من بعض المهتمين، منها استثقال اللفظ "للاذن السودانية"، وان طبقة الفلاحين مرتبطة بوجود الاقطاع، ولا يوجد اقطاع فى السودان، عليه من الافضل استخدام مفردة المزارعين بدلا عن الفلاحين.

أولاً، الكتاب هو ترجمة لرسالة دكتوراة بعنوان Nationalism and Peasant Politics فى اقليم جبال النوبة، والترجمة الصحيحة ل peasant من الناحية اللغوية هى الفلاحية، اى الحركة الفلاحية نسبة لطبقة الفلاحين، وليس لحركة المزارعين. ذلك لان دلالة مصطلح "فلاحين" تختلف، فى تقديرى، من دلالة مصطلح "مزارعين" اذا اخذنا فى الاعتبار السياق الموضوعى الذى جرت فيه الدراسة، وحاولت الطرح النقدى للدلالات السياسية لاستخدام المصطلحات: الفلاحين، الطبقة، الاثنية، الدولة، التنمية وغيرها.

ثانياً، ليس بالضرورة ان يأخذ وجود الاقطاع نفس الشكل الذى اخذه فى العراق اومصر. وتكاد الدراسات الاقتصادية والاجتماعية تتفق على ان ما وجد فى السودان هى تشكيلات اجتماعية، "شبه اقطاعية" أفرزت فى بعض الاوقات مظاهر عدم مساواة

تفيد فيها المقارنة مع علاقات الاقطاع. اما مسألة وجود الاقطاع من عدمه فى السودان، فنحيل القارىء لعدد من الدراسات النظرية والتطبيقية التى ناقشت هذا الموضوع. محمد سعيد القدال، جى اسبولدنج، محمد ابراهيم نقد، الفاتح شاع الدين، جى اوبراين، عبدالرحيم بلال، عبدالغفار محمد احمد، فرح حسن ادم، عبدالجليل مهدى، تيسير محمد أحمد على، وغيرهم.

ثالثاً، جاءت نشأة وتطور حركة مزارعى القطن فى اواخر الابعينات واوائل الخمسينات من القرن الماضى متزامنة مع نهوض حركات التحرر الوطنى فى بعض الدول الافريقية والاسيوية التى رفعت ضمن شعاراتها شعار الاصلاح الزراعى. وقد تاثرت حركة مزارعى القطن بجبال النوبة بحركات التحرر، وتبنت شعارات الاصلاح الزراعى. بل وذهبت قياداتها، احيانا، الى الحد الذى تاثرت فيه بالخطاب السياسى الماوى، اثر زيارة وفدا منهم للصين فى الخمسينات من القرن الماضى. فمن ناحية تصورها لنفسها، رأت الحركة نفسها كحركة اقرب للفلاحين منها للمزارعين، وان كان ذلك لا يعنى كما تشير الدراسة الى غياب عنصر المزارعين داخلها والصراعات التى واجهتها وشكلت، مع عوامل اخرى، مصدرا لحيويتها السياسية.

رابعاً، وهذا هو السبب الاهم فى رأيى، أهمية ابراز الاختلاف النوعى ما بين القضايا التى واجهها مزارع الجزيرة والشمالية مثلا وتلك التى واجهها المزارع الصغير فى جبال النوبة. هناك بعد أثنى وسياسى ارتبط بتاريخ قهر واستعمار الاقليم لا نجد مثيلا له فى بقية اقاليم السودان الشمالية خاصة. وانسحب هذا القهر والاستعمار تحديدا على المنتجين الزراعيين، وتشكل التاريخ الاجتماعى للاقليم من حلقات الاستعباد، والتمرد والثورات التى كان وقودها الفلاحين، وهذا ما يميزها لحركة جمعت منتجين ثارت ثورتهم ضد بنى اقتصادية وتجارية وسياسية فرضت عليهم نمطا من الحياة وضعه فى اسفل السلم الاجتاعى.

نمط الحكم والاثنية والفائض الاقتصادى:

نال السودان استقلاله عام ١٩٥٦، وشهدت فترة ما بعد الاستقلال تعاقب أنظمة حكم متخلفة فى ادارة البلاد عملت، بدرجات متفاوته من النجاح والاخفاق، على معالجة القضايا التى طرحتها الحركة الوطنية السودانية قبيل نيل الاستقلال. وتتمثل هذه القضايا فى الحفاظ على وحدة البلاد، بناء مؤسسات دولة مدنية وعصرية تستوعب تطلعات المكونات المتباينة للمجتمع السودانى، وتحقيق معدلات عالية من التنمية الاقتصادية لانتشال الاقاليم الاقل نموا من التخلف، وتقوية روابط انتماء الوطن بأبعاده العربية، والافريقية والاسلامية.

إلا أن أداء النظم السياسية والحكومات التى تعاقبت على إدارة البلاد لم يكن على المستوى المطلوب، بل وبالرغم من النجاحات هنا وهناك، الا ان محصلة اداء هذه النظم والحكومات كان فشلا تبدى فى سجل طويل من الصراعات الحزبية (الشخصية والعائلية) الضيقة، والتحالفات الضيقة، الاختلال التنموى، موجات من الجفاف والتصحر والمجاعات، النزاعات القبلية، الحروبات الاهلية والانقلابات العسكرية والانتفاضات الشعبية والحركات الاصولية الاسلامية واخيرا الحركات العرقية والاقليمية المسلحة المنازعة للمركز. ويعزى ذلك لعجز كتلة القوى المسيطرة (ذات الميول الاسلامية- العربية) عن اداء دورها التاريخى ككتلة طبقية – اجتماعية مهيمنة، ومن ثم وقوع الطبقة السياسية السودانية بكامل فصائلها فى احابيل "الدورة الشريرة" :من نظام عسكرى – شمولى حاكم الى انتفاضة/ثورة شعبية الى مرحلة انتقالية تقود لنظام حكم تعددية حزبية تعجز بدورها عن ادارة الحكم والتنمية والوحدة، يزداد التململ فيتدخل الجيش باسم الثورة مرة وباسم انقاذ البلاد مرة اخرى ولكنه فى الواقع يحتكر السلطة ويشجع الفساد وانهيار مؤسسات الدولة مما يهيىء الوضع لانتفاضة وهكذا.

إن هيمنة نمط التنمية الغير متوازنة الذى بدأ يترسخ بقوة منذ السبعينات (توسعا غير مسبوق فى الزراعة الالية، وصناعة السكر، وتصدير الثروة الحيوانية،) مع اهمال تنمية وتجديد البنية الانتاجية للمشاريع الزراعية المروية التى يعتمد عليها الاقتصاد القومى (الجزيرة والمناقل، الرهد، تعلية خزان الرصيرص) مع التوسع الهائل الاستثمارات العقارية و ترييف المدن والنمو الحضرى العشوائى نتيجة املاق وافقار اهل الريف والتحركات السكانية من مناطق التصحر والنزاعات للسكن فى ادنى درجات السلم الاجتماعى فى الوسط والشمال حيث تتوفر درجة نسبية لتنمية وتجديد القوى الانتاجية والاجتماعية، كل ذلك فاقم من الاختلال التنموى فى الريف، وعزز الفقر الحضرى فى اطراف المدن وبيوت الصفيح والخيام ان لم تكن معسكرات النازحين الفارين من الجوع والحرب فى الجنوب وجبال النوبة، خاصة فى اوائل الثمانينات.

مع استمرار استنزاف الفائض الاقتصادى وفتح الباب واسعا لموجات تراكم راسمالى- بدائى، كما فى اقليم جبال النوبة، والفشل فى توفير المقومات المادية للتنمية المتوازنة اقليميا واجتماعيا الاقاليم الطرفية، لم يكن هناك بدا للطبقة الحاكمة فى مواجهة ازماتها المتتابعة ومن أحل تعزيز أليات هيمنتها "المتخثرة" من بديل سوى تعظيم ما تراه مبررا لحكمها: التميز الاثنى – الثقافى. اليات استخلاص الفائض سياسية وايديولوجية – التاثير النسبى المتزايد للبنية الفوقية فى التشكيلة الاجتماعية فى السودان ومرده الى

(اثار مؤسسة الرق) والاحتماء بالدين (الشريعة الاسلامية) كتسييج لامتيازات فى مواجهة الاخر، المغاير. والخوف منه فى ذات الوقت. تطور الاقتصاد لم يخلق البنية المساعدة فى تذويب الاختلافات القول بعجز الطبقة السياسية الحاكمة فى السودان لا يعنى ان اسباب ذلك العجز ترجع للظروف الموضوعية، انما يرجع لعدم كفاءة الطبقة السياسية التعامل مع معطيات الوضع القائم بالطريقة التى تأخذ البلاد من مرحلة النزاع والحروبات والتخلف الى مرحلة الوفاق والوحدة الوطنية والتنمية الاقتصادية. فالعجز يرجع لطبيعة مصالح (طبقية ضيقة)، وكفاءة ومنظومة الاخلاق السياسية التى تتعامل بها اطراف الطبقة السياسية المهيمنة على الساحة منذ الاستقلال. وتشمل معطيات الوضع القائم الكثير من مقومات الوحدة والتنمية والاستقلال، ولكن هذه العوامل لم تستثمر جيدا، هذه ان لم تكن قد عبثت بها ممارسات وتكتيكات الطبقة السياسية بما ادى الى تاكلها وتهديد مقومات الوحدة الوطنية.

ونامل ان يتوفر لنا الوقت لمتابعة المواضيع التى اثارها هذا الكتاب فى كتاب اخر يستعرض فترة السبعينات من القرن العشرين حتى بدايات القرن الحادى والعشرين وربط ذلك بما تواجهه البلاد من تحول تاريخى، تحول يبدو فى بعض جوانبه كموجة من الموجات التاريخية التى مر بها اقليم جبال النوبة: محاولات من الخارج للسيطرة على الاقليم ورد فعل مقاوم من الداخل من اجل التحرر والاستقلال.

***

الفصل الأول
التخلّف والبنية الاجتماعية في جبال النوبة

مقدمة:

يتناول هذا الكتاب العلاقة بين الطبقة الاجتماعية والانتماء الإثني في منطقة جبال النوبة السودانية. وذلك بتقصي التاريخ الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للمنطقة منذ القرن التاسع عشر وحتى ستينات القرن العشرين، وعلى وجه الخصوص تركز الدراسة على نمط الاقتصاد السياسي الذي ساد خلال الفترة الاستعمارية وفترة ما بعد الاستقلال (١٩٨٩ – ١٩٦٩)، وهما الفترتان اللتان ترسخت أثناءهما البنيات الاقتصادية الأساسية لإدماج مجتمع جبال النوبة في نمط الإنتاج الرأسمالي الاستعماري بشكليه القديم والجديد. وقد ساهمت هذه البنيات الاقتصادية الأساسية بقدر كبير في تشكيل البنيات الطبقية الناشئة وفي تدعيم نمط اقتصاد فلاحي قائم على التصدير وموجه لخدمة الاقتصاد الرأسمالي. وستبين الدراسة كيف قادت هذه البنيات الاقتصادية إلى إضعاف الزراعة التقليدية في منطقة جبال النوبة وبالتالي إلى ترسيخ تخلف مجتمع المنطقة. وعلى المستوى السياسي أدت هذه التطورات في الخمسينات إلى قيام اتحاد مزارعي جبال النوبة. وهو تنظيم فلاحي عبرت سياساته عن تحالف أصول وطبيعة وتطور هذا التحالف الطبقي بالإضافة إلى التوثيق التاريخي للاتحاد جزء مهماً من هذه الدراسة.

غير أن الهدف الرئيسي للدراسة هو تفسير تنامي الشعور القومي وهو الشعور الذي عبرت عنه النخبة البرجوازية الصغيرة في المنطقة بصورة أساسية. وسيتم تبني وجهة نظر ترى أن الاستبعاد الواضح للبرجوازية الصغيرة النوبية من مواقع النفوذ والثراء المادي، والقهر الذي تعرضت له من البرجوازية في السودان الشمالي هو شكل ردود فعل هذه الطبقة إزاء السيطرة الاستعمارية بشكليها القديم والحديث. وخلافاً للنخبة السياسية في جنوب السودان فقد تميزت ردود فعل البرجوازية الصغيرة النوبية بالبطء والتشرذم وعدم الثبات. غير أن النخبة النوبية في خضم نشاطها الرامي لمعالجة قضايا التخلف في المنطقة صعدت لتحالف سياسي مع الفلاحين. وقد دعمت التطورات الاقتصادية التي حدثت في نهاية الخمسينات وفي فترة الستينات هذا الحلف. فقد مثل نمو قطاع زراعي رأسما لى وسط قطاع زراعي تقليدي متخلف. مثل ذلك البدايات لمرحلة إدماج متقدمة لفلاحي جبال النوبة في البنيات الرأسمالية. وقد كانت هذه هي المرحلة

التي تم فيها وضع الأساس لتحالف كبار موظفي الدولة من جانب، مع التجار والقيادات التقليدية من جانب آخر. أدى إلى تحول التجار، الذين هم في الغالب من غير النوبة، من زراعة القطن إلى مشاريع الزراعية الآلية الضخمة العاملة في إنتاج الذرة، أدى إلى انهيار التحالف القديم لفلاحي القطن. أسست النخبة النوبية المنتمية للبرجوازية الصغيرة، على تظلمات هذه الفئة من صغر الفلاحين، حركة سياسية إقليمية مناوئة لسيطرة التجار من غير النوبة (الجلابة) وكبار موظفي الدولة. وستقوم هذه الدراسة في باب لاحق بالتحليل والتوثيق لحركة اتحاد جبال النوبة كجزء من حركة واسعة شملت فيما بعد المناطق الأقل نمواً في السودان في صراعها مع المركز.

جبال النوبة: المنطقة والمجتمع:

تقارب مساحة السودان مليون ميل مربع (٢,٥ مليون كيلومتر مربع)، وهو بذلك أكبر الأقطار الإفريقية. [١] وتشمل أراضيه سهول ممتدة وهضاب تتخللها أراض متموجة وجبال متفرقة. ويقتصر تأثير الطبوغرافيا على الغطاء النباتي في: (أ) التلال والجبال، (ب) مرتفعات جنوب السودان ومساقط مياه نهري النيل الكنغو، (ج) وأدى النيل وأفرعه. [٢] ويتراوح معدل سقوط الأمطار بين صفر في أقصى الشمال، و٦٠ بوصة في الجنوب. وقد أنتج ذلك قطراً لا يتدرج من الصحاري الجرداء إلى الغابات الاستوائية.

على وجه العموم فإن التربة رملية في الجزء الشمالي طينية في الجزء الأوسط وصخرية في الأجزاء الجنوبية. من مساحة السودان الكلية البالغة ٥٨٠ مليون فدان (الفدان يساوي ١,٠٣٨ Acres). تقدر المساحة الصالحة للزراعة بـ ٢٠٠ مليون فدان. [٣] غير أن الذي يحكم استغلال هذه الإمكانات هو توفر المياه أكثر منه توفر الأراضي الصالحة للزراعة. ومن هنا فإن أهمية التربة تكمن في قدرتها على الاحتفاظ بالمياه وليس في ملوحتها أو قلويتها. وبعكس مناطق السودان الأوسط والجنوبي تغلب على الجزء الشمالي التربة الرملية بقدرتها الضعيفة على الاحتفاظ بالماء. وإذا أخذنا معدل الأمطار والغطاء النباتي المترتب عليه فيمكن حينئذ تقسيم السودان إلى ثلاثة أحزمة جغرافية: أولاً المنطقة شمال الخرطوم، وهي منطقة صحراوية وشبه صحراوية يتراوح معدل الأمطار فيها من لا شيء في أقصى الشمال إلى ٨ بوصات (٢٠٠ مم) حول الخرطوم. [٤] ويقتصر النشاط الزراعي على الزراعة المروية على شاطئ نهر النيل. ثانياً المنطقة الوسطى، وتغطي ما يقرب من نصف مساحة القطر، يغذيها معدل أمطار يتراوح بين ٨ بوصات (٢٠٠ مم) في أجزائها الشمالية و ٣٠ بوصة (٨٠٠ مم) في الأجزاء الجنوبية. في هذا الجزء تقع أهم مناطق الإنتاج الزراعي المطري، بما في

ذلك مناطق زراعة القطن قصير التيلة، ومناطق الزراعة الآلية والإنتاج الحيواني، وتتضمن هذه المنطقة تربة (القوز) الرملية في دارفور الشمالية وشمال كردفان التي تمارس فيها زراعة البور أو الزراعة المتنقلة (Shifting cultivation) لقلة معدل الأمطار. وفي الأجزاء الوسطى من هذه المنطقة اقتضى تذبذب الأمطار وقصر موسمها الاستعانة بوسائل الري، كما هي الحال في سهول جبال النوبة (وهي المنطقة التي أجرى فيها العمل الحقلي، لهذا البحث). أما في الأجزاء الشرقية، حول القضارف، فتسقط الأمطار بمعدلات كافية حيث تسود الزراعة المطرية للقطن والزراعة الآلية. ثالثاً المنطقة الجنوبية وهي تمتد فوق أكثر من سدس مساحة القطر وتتراوح معدلات الأمطار فيها ما بين (أكثر قليلا) من ٣٠ بوصة (٨٠٠ مم) إلى مقادير تصل إلى ٦٠ بوصة (١٥٠٠ مم) سنويا. [٥] وتصلح هذه المنطقة عمليا لزراعة كل المحاصيل الاستوائية ما في ذلك القطن، الشاي، والبن.

بجانب الصحراء، فإن المعلم الطبيعي البارز الآخر هو وادي النيل الذي يمتد لمسافة ألفين وخمسمائة كيلومتر داخل السودان، [٦] حيث ينبع النيل الأبيض من بحيرة فيكتوريا ويلاقي النيل الأزرق (الذي ينبع من بحيرة تانا) ليكونا معا نهر النيل الذي له في نهري السوباط وعطبرة أفرع أخرى.

منطقة جبال النوبة: الطبوغرافيا والزراعة:

تهتم هذه الدراسة بمنطقة جبال النوبة (في ولاية جنوب كردفان)، وهي تقع ضمن المنطقة المناخية –الجغرافية الوسطى–، التي سبقت الإشارة إليها، يقع إقليم جنوب كردفان، الذي تبلغ مساحته ١٣٥,٦٦٩ كيلومتر مربع. بين خطي عرض ٩-١٣ شمالاً، وخطوط طول ٢٧-٢٥-٣٢ شرقاً. [٧] وتبعد هذه المنطقة كثيرا عن وادي النيل وتضم سهولا طينية وسلاسل جبلية متفرقة ومساحات ممتدة من تربة القوز الرملية وأودية مغطاة الصخور وتربة سطحية وتهيمن على الجزأين الأوسط والجنوبي للإقليم، تحيط بها سهول ذات تربة سوداء كثيفة ومتنوعة. إلى الشمال من جبال النوبة تمتد سهول عشبية مكشوفة ذات تربة رملية تميل إلى الاحمرار متعدد الدرجات، وكلما قاربت هذه السهول السلسلة الجبلية تزداد نسبة المكونات الطينية وكثافة الحشائش وتصير الأشجار أكبر حجماً، وهي السمة التي تميز الجزء الأوسط من هذه المنطقة. ويلاصق الجزء الغربي من إقليم جنوب دارفور، الذي يتكون على وجه العموم، من أغطية رملية في اتجاه الشمال، وتربة كثيفة في الجنوب. في أواسط الجزء الشرقي توجد جبال تقلي، وإلى الشمال منها سهول رملية في الغالب بينما تجد في الجنوب منها أن التربة سوداء وسمراء كثيفة[٨].

يستمر هطول الأمطار بمنطقة جبال النوبة من شهر يونيو وحتى شهر أكتوبر وتزداد فترة هطول الأمطار من الشمال إلى الجنوب. وتغطي المساحة الكلية للمنطقة نباتات السافنا الطبيعية، بتنوعات محلية تعكس نوعية التربة طينية أم رملية. واستناداً على وثائق مصلحة فحص التربة تبلغ مساحة المنطقة ٣١,٠٤٩,٤٨٠ فدان، تم تقييمها بحسب صلاحيتها على النحو التالي: (أ) ١٠,٩٤٠,١٠٠ فدان، تربة ذات صلاحية عالية للزراعة المطرية الآلية، والغابات والمراعي، (ب) ٦,٧٥٥٤,٤٤٠ فدان، تربة ذات صلاحية متوسطة للاستخدامات الواردة في (أ). (ج) ٧,٠٤٧,١٨٠ فدان، تربة قليلة الصلاحية لنشاطات الزراعة الآلية، ولكنها صالحة للزراعة التقليدية، الغابات، والرعي. (د) ٢,٦٢٢,٧٦٠ فدان، تربة فقيرة تصلح فقط للرعي. (هـ) ٣,٦٨٩,٠٠٠ فدان هي مساحة الأودية ومجاري المياه، التلال والصخور. [٩] وأهم محصول هو الذرة (Sorghum) الذي يشكل الغذاء الرئيسي في المنطقة. وهنالك أيضا الذرة الشامي، الدخن، السمسم، اللوبيا-العدسي، اللوبيا، البطيخ، والفول السوداني الذي يزرع في أجزاء عديدة من المنطقة. أما أهم محصول نقدي (وأحيانا المحصول النقدي الوحيد) فهو القطن الذي بد أ ت زراعته الإدارة الاستعمارية البريطانية في العشرينات وتكون التربة الصالحة لزراعة القطن حوالي ٤٥% من المساحة الكلية.

التنوع الإثني ـ الثقافي في السودان:

تعكس التركيبة السكانية للسودان، بطرق عدة، التحولات التاريخية الأساسية التي مر بها القطر. في الصفحات القادمة سيتم دراسة تلك التحولات. والتي طال تأثيرها النوبة والمتصلة بعملية الاحتلال التي تعرضوا لها من قبل قوى خارجية. وفي ما يلي وصف عام للخارطة الإثنية-الثقافية للقطر في شمال وأواسط حوض نهر النيل، وأجزاء من كردفان ودارفور، ففي الشرق تقطن أكثرية غالبة من المسلمين (السنة) الذين يتحدثون العربية وينحدرون من أصول عربية أو مستعربة, وتشمل المجموعات غير العربية التي تقطن الشمال: النوبة (من أصول حامية) البجة (حاميين)، النوبة (زنوج محليين) ومجموعات غرب دارفور (زنوج وبعضهم حاميين).[١٠]

أما سكان جنوب السودان فينحدرون من ثلاث فئات خارجية زنجية هي (أ) سودانية Sudanic (ب) نيلو-حامية Nilo-Hamatic و (ج) نيلية Nilotic تاريخيا فإن المجموعة الأخيرة هي الأهم لأنها تضم قبائل الدينكا، النوير، والشلك والتي تشكل مجتمعة غالبية سكان الجنوب، وأكثرهم نشاطاً على المستوى السياسي. [١١] وتتكلم القبائل غير العربية لغاتها أو لهجاتها الخاصة، وإن ظلت اللغة العربية هي لغة التخاطب (Lingua franca) بين غالبية هذه القبائل.

جدول (١) المجموعات الإثنية الرئيسية (١٩٥٦م)

الاسم	التعداد	النسبة المئوية	الخصائص الرئيسية	مكان التواجد
العرب	٣,٩٨٩,٥٣٧	٣٩	خليط من المهاجرين الساميين والزنوج المحليين والمتحدثين باللغات الحامية	شرق غرب ما بين خطي عرض ١٠ - ١٦ شمالاً
الجنوبيين	٢,٨٢٥,٩٣٧	٣	عناصر زنجية نيلوية، نيلو-حامية وسودانية	الأقاليم الجنوبية
مجموعات غرب دارفور	٩٠٢,٧٩٨	٩	زنوج محليين مع بعض العناصر السامية والحامية	غرب دارفور
البجة	٦٢٣,٥٢٨	٦	بدو محليين يتحدثون لغات حامية	شرق السودان
مجموعات غرب أفريقيا	٥٩٢,٥٤٠	٦	عناصر زنجية هاجرت من تشاد النيجر ونيجيريا	متوزعين على نطاق السودان
النوبة	٥٧٢,٩٣٥	٦	زنوج محليين	جنوب كردفان
النوبيين	٣٣٠,٠٣٢	٣	خليط من عناصر سامية وحامية	أقصى شمال السودان
الفونج	١٧٣,٥٤٨	١	عناصر زنجية محلية	جنوب الجزيرة

المصدر: جمهورية السودان، مصلحة الإحصاء، التعداد السكاني الأول للسودان، ٥٥ – ١٩٥٦.

بالرغم من العلاقة بين الولاءات الدينية والإثنية في السودان. إلا أن ثنائية الإسلام-المسيحية مضللة، مثلما هي ثنائية العرب-الأفارقة. على المستوى العام يمكن التمييز بين المسلمين والمسيحيين والوثنيين، ولكن داخل هذه الفئات يمكن التعرف على تقسيمات أخرى قائمة على أسس مختلفة. من ذلك أن ٩٨% من السودانيين الشماليين سنيون، ولكن هذا التجانس الظاهر يخفي الفوارق بين الطرق الصوفية العديدة، والطرائق هي تنظيم لمتدينين يجمع بينهم إيمانهم بالفضائل الروحية التي يتميز بها شيخ معين يتوسط بها بين أتباع الطريقة والإله. [١٢] وتوجد في السودان طرق كثيرة، غير أن أهمها: الطريقة المهدية (أتباع المهدي الذي يعرفون أيضاً بالأنصار) والطريقة

الختمية (أتباع أسرة الميرغني) وبينما تغلب الأولى بصورة أساسية على غرب ووسط السودان، وينتشر مؤيدو الختمية في شرق وشمال القطر. وبما أن كلتا الطريقتان تطورتا تحت رعاية الاستعمار البريطاني فقد أهلهم هذا الوضع للعب دور سياسي هام في فترة ما بعد الاستعمار، وارتبطتا بصورة وثيقة بقطاعات من البرجوازية التجارية وملاك الأراضي الريفيين شبه الإقطاعيين، فقد لعب قادة الختمية والأنصار دوراً أساسياً هاماً في فترة ما بعد الاستعمار. وبالرغم من وجود محاولات سياسية للانقسامات وسط الأديان الأخرى (المسيحية والوثنية)، إلا أنها ليست بذلك الوضوح كما هو الحال مع الطرق الصوفية الإسلامية. وتنتشر المسيحية بصورة أساسية وسط طائفة البروتستانت، غير أن غالبية سكان الجنوب وكذلك قطاعات من البجة والنوبة وثنيون يقدسون آلهة متعددة، وعلى وجه الخصوص أرواح الأسلاف. [١٣] ويعتقد سكان جبال النوبة أن هذه الأرواح تستنسخ في الأجيال المتعاقبة من الكجور -صانعي المطر، الذين كثيراً ما يجمعون بين الوظائف الروحية والزمنية, وقد لاحظ بشير، في بحثه عن التأثير الممكن للمعتقدات الوثنية على الفعل السياسى لهذه المجموعات، "أن الديانات الطبيعية هي معتقدات قبلية لا تقدم قاعدة لفعل مشترك بين هذه القبائل". [١٤] وهذا يعني أن تأثير الكجور وصانع المطر أو الزعيم الروحي ينحصر في الغالب وسط قبيلته أو مجموعته.

ويتفاوت الأثر المشترك للعوامل الإثنية والدينية على الهوية الثقافية والشعور القومي، بين المجموعات القومية المختلفة، وكما لاحظ بشتولد (Bechtold): "فإن درجة الإحساس بالهوية الثقافية"، وبالتالي الوعي القومي الذين نجدهما وسط الشماليين لا نجد نظيرهما في جنوب السودان. ومع ذلك فقد كانت إحدى نتائج تطورات فترتي الاستعمار وما بعد – الاستعمار نشأة: "عنصر جديد في الوعي الجنوبي: وهو ذلك الإحساس المشترك بالعداء "للإمبرياليين الجدد" عرب الشمال، الذين خلفوا البريطانيين كمستعمرين للجنوب ... وقد نظر لهؤلاء العرب الشماليين على أنهم أسوأ من سابقيهم، فبينما شاع البريطانيون في بعض الأوقات أجواء أبوية، دُمغ الإداريون الشماليون بأنهم استغلاليون". [١٥]

لكن يجب التأكيد على أن المجتمع السوداني مجتمع على درجة عالية من التنوع إثنيا وثقافياً ودينياً، وهو تنوع يقلل قدره كثيراً من قبل الثنائية الشائعة: الشمال عربي المسلم مقابل الجنوب الأفريقي المسيحية. وبالرغم من أن سكان السودان الشمالي هم في الغالب من أصول عربية مستعربة، إلا أنه تتواجد قوميات أخرى في الشمال لها أصول إثنية ولغات وأديان مختلفة. هذه القوميات (أو التجمعات الإثنية) هي البجة،

خارطة رقم ١-١
المجموعات الإثنية فى السودان



المصدر: بشتولد (Bechtold) السياسية في السودان، دار بريقر، لندن، 1976 ص9.

النوبيين (في أقصى الشمال)، الفونج، مجموعات غرب دارفو. والوضعية السياسية لهذه المجموعات الاثنية والقومية يتمثل بالحاقها كاطراف للمركز النيلي في السودان الشمالي، ويتعرض نوبة جنوب كردفان، مثلهم في ذلك مثل القوميات الأخرى في المناطق الطرفية، لوضع يماثل ذلك الذي يتعرض له الجنوبيون فيما يتعلق بالهيمنة الثقافية والاستغلال الاقتصادي بواسطة الشمال.

البنيات الإثنوغرافية – الثقافية للنوبة:

بالرغم من الأصول الإثنية المشتركة للنوبة، تشكل التقسيمات على مستوى الثقافة المحلية والدين واللغة مصدراً للتنافر. وقد حالت هذه الانقسامات، بالإضافة إلى الأوضاع الاقتصادية البدائية التي سادت برغم (إن لم يكن بسبب) الاتصال بالعالم الخارجي، حالت دون نشأة مبكرة لإحساس بالهوية النوبية أو القومية النوبية ففي شمال وشمال شرق المنطقة يتواجد الكواليب، النيمنج والدلنج، وتجمعات قبلية كبيرة تتوزع كل منها إلى بطون، ولها لغات وأنساق ثقافية مختلفة، برغم التلاصق الجغرافي والتواصل والقواعد الدينية المتشابهة. استناداً إلى إبراهيم تقدم تقاليد الكواليب تفاصيل ثرة عن تاريخهم، وتنقلهم من مكان لآخر، ذلك التنقل الذي فرضته على حياتهم حملات قنص الرقيق.[١٦] ويتردد أن النوبة الدلنج قد استوعبوا عشائر من مجموعات مناوئة، وآخرين استوطنوا معهم في بحثهم عن الأمان، وأكثر مجموعات النوبة ديناميكية على المستوى السياسي هم النيمنج، الذين تقابل كلمة "تيمنج" في لغتهم كلمة "أما" وتعني سكان الجبال السبعة، مشيرة إلى مشاعر الانتماء القوية للمكان والسكان. بالإضافة إلى ذلك فإن النيمنج هم المجموعة القبلية الوحيدة التي تستطيع تتبع سلسلة نسبها خمسة عشر جيلاً إلى الوراء.

في الأطراف الشمالية لجبال النوبة يتواجد النوبة كدارو، وهم يحتلون مجموعة التلال التي تحمل اسمهم ويمثل جبل الداير، الذي يقع في أقصى الشمال الشرقي موقع استراتيجي على الطريق التجاري المتجه إلى الشمال، تقطنه مجموعتان هما الديتي والأفتي. وبخلاف القبائل النوبية الكبيرة لم يطور الداير إحساسا قويا بالروابط الجماعية، وبعزوف وحدتهم للتجربة المشتركة في الهجرة والاستقرار [١٧]. ولكن يقال أن الأفيتي قد طوروا ؛ساسا عاليا بالولاء القبلي وذلك على الرغم من أن كاوزر (cauezer) يرى أن الولاء القبلي من الخصائص التي اكتسبتها كل القبائل النوبية على الأرجح في سياق سعيها للدفاع عن نفيها ضد القوى الخارجية.[١٨] وقد استخدم نادل (Nadel) اسم هيبان للإشارة إلى هيبان، أبول وتارو. وقبيلة أوتورو، التي تسكن إلى الجنوب من هيبان، هي

أكبر قبائل الجبال الشرقية، وتعزى الروابط اللغوية بين الأوتورو والهيبان، تلك التي بين الأوتورو والتيرا إلى الهجرات السكانية وسط النوبة في بحثهم عن أماكن آمنة إبان فترة المهدية.[١٩] وعلى امتداد الحدود الشرقية باتجاه تقلي تقع جبال تلوشي، الذين تربطهم علاقات الدم وروابط الثقافة بالنوبة الكامادان والتوروج. ويبدو واضحاً تعرضهم للمؤثرات العربية في تمركز البنية السياسية لديهم حول السلطان. في القبائل النوبية الاخرى يجمع الملك، الزعيم أو الكجور بين السلطتين الزمنية والروحية، يعاونه في أغلب الأحيان مجلس من الشيوخ.

ويستوطن التقليون منطقة تلقي الواقعة في الجزء الشرقي من الإقليم، وهم خليط من النوبة والدعاة المسلمين المتجولين الذين نزحوا إلى المنطقة منذ زمن بعيد، والذي يمثلون النوبة في ملامحهم، غير أنهم من أصول مختلفة. ويشكل النازحون من غرب أفريقيا الذين عبروا المنطقة في طريقهم من وإلى الحج في مكة، معظم المستوطنين، وقد تم تشجيع أعداد كبيرة منهم على الاستيطان بصورة مستديمة بعد نجاح زراعة القطن، خاصة وأنه ينظر إليهم باعتبارهم سلسي القيادة ومطيعين للقانون بالإضافة إلى مهاراتهم الزراعية. [٢٠].

ويمثل الجلابة عنصراً سكانياً مهماً في المنطقة، وهم التجار العرب – المسلمون من الشمال الذي كانت بداية دخولهم للمنطقة في القرن الثامن عشر. وقد استوطنوا بصورة دائمة في أجزاء متفرقة من المنطقة وتزاوج بعضهم مع النوبة، غير أن غالبيتهم حافظت وطورت علاقاتها الاجتماعية والاقتصادية مع أجزاء أخرى من القطر. ويسيطر هؤلاء التجار الجلابة على الحركة التجارية داخل وخارج المنطقة، وبين المنطقة وبقية أجزاء القطر. وستتضح أهمية الجلابة في سياق هذه الأطروحة.

وتنقسم اللغات النوبية إلى عشرة مجموعات هي: كواليب، تقلي، تلودي، مساكين، لافوفة، كادقلي، تيماين، ماتلا، نيمنج، وهبل نوباوي [٢١] غير أن إطلاق النوبة للأسماء العربية على بعض الأماكن والقبائل (مورو ومساكين) ثم استخدامهم في نهاية الأمر للغة العربية كلغة تخاطب ينبئ عن التأثير الثقافي للعرب. وقد وجد كل من الإسلام والمسيحية طريقة إلى جبال النوبة، إلا أن غالبية النوبة ظلوا على ولائهم للكجور وصانعي مطر.

الأحزاب السياسية والتنظيمات الفلاحية:

قبل أن نبدأ تاريخ منطقة النوبة، لا بد من الإشارة ببعض الكلمات للأحزاب السودانية التي سيرد ذكرها في هذه الأطروحة، فقد نشأت أهم هذه الأحزاب من الحركة الوطنية السودانية التي بدأت في الثلاثينات [٢٢] وتكونت قيادات هذه الأحزاب من مثقفي البرجوازية الصغيرة المتحالفين مع التجار الجلابة. [٢٣] وكان الفلاحون في المناطق الريفية قد تهاووا، بعد مقاومة طويلة ومتقطعة، إلى عقدين من اللامبالاة السياسية (١٩٢٠ -١٩٤٠). وكانت السياسات الزراعية الاستعمارية، ومشاريع الجزيرة وجبال النوبة ودلتا القاش وجنوب السودان، تشجع بصورة عامة على تطور زراعة فلاحية قائمة على حيازات صغيرة. في نطاق التنظيم السياسي والإداري للريف باشر الزعماء الدينيون والقبليون وظائف هامة وشكلوا الفئات الوسطية للبرجوازية الصغيرة في مؤازرة السيطرة الاستعمارية. [٢٤] واستناداً على عريفي لم تشجع أنماط الإنتاج الفلاحية على بروز قيادات محلية متجاوبة مع المصالح طويلة الأجل لهذه الفئة.

في عام ١٩٣٨م أعلن مثقفو الشمال رسميا مؤتمر الخريجين كمنبر وطني جامع يخدم غاياتهم في مواجهة الزعماء الدينيين والقبليين الذين تعاونوا مع البريطانيين. [٢٦] وقد انعكس التكوين المتنافر لمثقفي البرجوازية الصغيرة السودانية، عندما قاد نقاش حول الإستراتيجية السياسية الأفضل لنيل الاستقلال، إلى انقسام مؤتمر الخريجين إلى مجموعتين، فبينما فضلت إحدى المجموعتين قدراً من التعاون مع الإدارة البريطانية، أصرت المجموعة الأخرى على تبني إستراتيجية مناهضة للبريطانيين بشكل صريح [٢٧]، قابل هذا الانقسام الخلافات بين الطائفتين الدينيتين الرئيسيتين الطريقة الختمية الموالية لمصر، ومناوئيها التقليديين، الأنصار (المهدويين) الذين كانوا يفضلون علاقات وثيقة مع البريطانيين. وكان أن اندمج جناح المؤتمر الذي سار في طريق المناهضة وعدم التعاون مع البريطانيين، مع طائفة الختمية في عام ١٩٤٣م، وكونا معا حزب الأشقاء، الذي توحد في نهاية الأمر مع مجموعات أخرى مكونا الحزب الوطني الاتحادي في ١٩٥٢م.[٢٨] وكون الجناح الآخر الذي ساند التعاون مع البريطانيين والأنصار، حزب الأمة عام ١٩٤٥م.[٢٩] وقد تكرر هذا النمط من التطورات بدرجات مختلفة، في معظم المدن الإقليمية والريفية وصارت أندية الخريجين، التي تأسست في كل أنحاء القطر، باستثناء الجنوب، مراكز للجان المحلية للأحزاب السياسية الوطنية، غير أن هذه التطورات الباكرة لم تمس جماهير الريف التي ظلت في الغالب، على ولائها للقيادات التقليدية المدعومة من قبل جهاز الإدارة الاستعماري. وقد أتاح تحالف

البرجوازية الصغيرة مع الطائفية الدينية التقليدية في أحزاب الأمة والأشـقاء والـوطني الاتحادي، أتاح للبرجوازية الصغيرة اتصالاً مع سكان الريف، ولكنه في نفس الوقت حد من قدرتها على تنظيم وتعبئة الفلاحين وفق برامج مستقلة، بالرغم مـن ذلـك قـدمت أحزاب الأشـقاء والـوطني الاتحـادي دعمـا سياسـيا محـدوداً لاتحـادات العمـل والمزارعين,[٣٠] وقد ذُكر أن العون المالي والمعنوي الذي قدمته هذه الأحزاب السياسية للاتحادات جاء في المراحل المبكرة للحركة العمالية، وفي وقت كانـت الحاجـة إليـه كبيرة. [٣١] بعكس حزبي الأشقاء والوطني الاتحادي لم يقدم حزب الأمة دعمـا ماديـا يذكر [٣٢] وفي الوقت الذي استطاع فيه حزب الأمة أن يحافظ على نفوذه وسط فلاحـي غرب السودان، قادت سياساته القائمة على التعاون مع الإدارة البريطانية إلى إبعاده عن طبقتي العمال والبرجوازية الصغيرة.

وقد جاءت قيادات هذه الأحزاب في الغالب الأعم من مناطق شـمال وأواسـط السودان غير أن بعض أفراد البرجوازية الصغيرة من غرب السودان، (الذين توقعوا أن ينشأ تحالف بين النخب التقليدية والتجارية والمتعلمة، يحل محل البريطانيين ويؤدي إلى تثبيت البنيات الاستعماري) وأسسوا عام ١٩٣٨م تنظيم الكتلة السوداء. [٣٣] استناداً على عباس: "كما هو الحال مع حركات أخرى كثيرة ناهضـت الاسـتعمار، بـدأت الكتلـة السوداء كتنظيم اجتماعي، ثم تمددت سريعاً، جاذبة إليها أعضاء مـن النوبـة والفـور بالإضافة إلى نازحي غرب أفريقيا والمسترقين السابقين. [٣٤]

وكان أحد المبادئ المركزية في مشاريع القرارات التي أُجيزت بواسطة أنديـة الكتلة السوداء يقول: "لا يجوز أبداً تقسيم السلطة للعرب، الذين ظلوا، بقـدر مـا تعـي الذاكرة، أسياد أرقائهم".[٣٥] سنرى لاحقا كيف توسلت الكتلة السوداء إلى تنظيم الأفنديـة والفلاحين النوبة، بمناشدة وعيهم الإثني-القومي.

وقد صادفت الضغوط الاقتصادية لما بعـد الحـرب بـين عـامي ١٩٤٥ - ١٩٥٠م، تصاعد نشاطات الحركة الوطنية، والتطورات الدستورية نحو تقرير المصـير والاستقلال. وأفرزت هذه الظروف التي قادت إلى مظاهرات وإضرابات عمالية وإلـى تعبئة الجماهير بواسطة الأحزاب السياسـية، أفـرزن وعـي الفلاحـين بمصـالحهم الاقتصادية، التي اقتضى تحقيقها البحث عن وسائل للتنظـيم والضـغط علـى الإدارة الاستعمارية لكي تحسن أحوالهم المعيشية. هنا لعب الحزب الشيوعي السوداني والجبهة المعادية للاستعمار والحركة النقابية دورا بارزا في جذب الفلاحين إلى الساحة السياسية

الحديثة. [٣٦] فقد أسهم الحزب الشيوعي السوداني أكثر من أي حزب سياسي آخر في نمو وتطور الجمعيات الفلاحية. وقام من خلال الجبهة المعادية للاستعمار بتنظيم حملة ضد الامبريالية، عبأت في الفترة ما بين ٤٧ – ١٩٥٣م، الحركات العمالية والفلاحية الوليدة. [٣٧] ولم يقم الحزب الشيوعي السوداني: "بتقديم القيادات المصادمة التي تحتاجها الحركة، فحسب، بل قدم أيضاً التوجه السياسي والآيدولوجي الذي ميز الحركة عبر السنين". [٣٨]

وكان لقوة قبضة الزعامات [٣٩] الدينية والتقليدية على الفلاحين، وافتقار الحزب الشيوعي السوداني والجبهة المعادية للاستعمار للنفوذ والموارد التي كانوا يتمتعون بها، أن اختارا (أي فلاحو النوبة وأنصار الحزب الشيوعي) التحالف مع البرجوازية الصغيرة ومع جناح راديكالي للجلابة في الحزب الوطني الاتحادي. [٤٠]

وسنرى كيف عمل هذا التحالف في جبال النوبة، ولكننا سنتناول هنا موقف الحزب الشيوعي من المسألة القومية، تمهيداً لبيان المسببات التي أدت في النهاية لإخفاق الحزب عندما وجه بالقومية النوبية.

فقد اعترفت الجبهة المعادية للاستعمار منذ عام ١٩٥٣م، بعد تشكيلها مباشرة بشرعية مطالب الجنوبيين الوطنية في حق تقرير المصير، غير أنها لم تعامل الفئات الإثنية الأخرى بنفس المستوى. [٤١] وقد أعلنت الجبهة موافقتها على التطبيق الفوري لحكم إقليمي لمجموعات مثل النوبة، الفور، البجه، والفونج إذا نشأت ظروف معينة بعد الاستقلال اقتضت ذلك [٤٢]. غير أنه لم تتم صياغة هذا الموقف في برنامج يعالج المشاكل الاجتماعية – الاقتصادية التي توجهها هذه القوميات الفرعية، وكانت الإشارة لـ "المسألة القومية" تشير في الغالب إلى الصراع بين الشمال والجنوب[٤٣] وتمثلت إحدى المشاكل في أن مفهوم الحزب الشيوعي للوطن والقوميات احتوى عناصر ستالينية قوية تنظر للوطن باعتباره ظاهرة تاريخية مرتبطة بمرحلة صعود الرأسمالية. [٤٤] ومن ثم أدى التأكيد الزائد على هيمنة الرأسمالية، "والتقسيم المتقدم للعمل الاجتماعي وتطور اللغة والثقافة، [٤٥] إلى عدم تأهل العديد من المجموعات الإثنية في الجنوب والغرب والشرق لمصاف القوميات ذات القدرة على تطوير حركاتها الخاصة، ومع ذلك فإن تعقيدات الوضع لم تفت على بعض قادة الحزب، الذين عكست إشاراتهم المتكررة لسكان الجنوب باعتبارهم "مجموعات قومية"[٤٦] ولمجموعات غير العربية الأخرى "كأقليات قومية"[٤٧]، الغموض في مفهوم الحزب، كانت حركية (dynamics) رأسمالية

الاستعمار الجديد وعلاقتها بالعملية المتقطعة للتشكل الوطني تقتضي مفهوماً أكثر شمولاً، يضع في الاعتبار القهر الثقافي الذي تتعرض له المجموعات القومية. وقد حال إخفاق الحزب الشيوعي دون تقديم مفهوم مقبول لمسألة القوميات غير العربية، بين قيادة الجبهة العادية للاستعمار وحال دون الإسهام الإيجابي في تطور القوميات الإثنية في المناطق الأقل نمواً[٤٨] وسنقوم في الأسطر القادمة بتحليل الكيفية التي تشكل بها هذا المفهوم للمسألة القومية سياسيات الجبهة المعادية للاستعمار.

وتمثلت المشكلة الثانية في التأكيد الزائد على الصراع الطبقي ضد الزعماء التقليديين، وضد الارستقراطية الدينية وأحياناً ضد البرجوازية الوطنية. وتم استخدام الصراع الطبقي كموضوعة لتحليل طبقي عبر الطيف الاجتماعي الإثني دون اعتبار للظروف التاريخية الخاصة بالقوميات والقوى الاجتماعية الدينية، ومن ثم فقد عكست الإستراتيجية المتبناة النتائج المنطقية لهذا التحليل، بتأكيدها على تفوق قيادة الطبقة العاملة على غيرها من القوى الوطنية والاجتماعي. وصار هذا هو الخط الاستراتيجي للحزب الشيوعي في كل أنحاء القطر، دون أدنى اعتبار للوجه المحدد والمعضد الذي هي تتشابك الاثنية مع التخلف الاقتصادي. هذا المفهوم "الاقتصادي" الطاغي أدى إلى اختزال مشكلة القوميات في مشاكل القطاع التقليدي.[٤٩] فإن حل المشكلة "القبلية" والتصدي للنزاع بين قوميات متخلفة وأخرى أكثر تخلفاً، يكمن -فيما بدا للحزب الشيوعي- في الإصلاح الزراعي.[٥٠]

أما الكيفية التي يتصل بها هذا الإصلاح الزراعي بمسائل القوميات المقهورة ومدى قبول البرجوازية الصغيرة المهمشة لهذه القوميات، بحصر تعقيدات هذه المسائل في الدعوة المجردة "للتقدم والإصلاح الإداري"، فقد تُرك مفتوحاً.

ثالثاً: حتى الحالات التي أخذت فيها مسألة القوميات بعين الاعتبار، كان الاتجاه هو اختزالها إلى "طبقة". فقد ترك بحث جوزيف قرنق (المشهود له بالإسهام في هذا المجال) فرصاً ضئيلة أمام تطلع "أصيل" وسط مثقفي القوميات المضطهدة. لاحظ قرنق -بحق- كيف ورثت البرجوازية الصغيرة في الشمال جهاز الدولة الاستعماري، وكيف فشلت في حل مشكلات التحول الاجتماعي والاقتصادي، وعلى وجه الخصوص مشكلة التطور غير المتكافئ. [٥١] لقد وسعت رأسمالية الاستعمار الجديد الفتق بين المناطق الأكثر نمواً والمناطق المختلفة، بالإضافة إلى تعميق إلى تعميق الفوارق الاجتماعية - الاقتصادية بين الرأسماليين الشماليين وجماهير الشمال لذلك:

"بدت المشكلة لجماهير الشمال (الذين جاء منهم الحكام)، في ضوئها الصحيح، باعتبارها صراع طبقي. أما بالنسبة لجماهير القوميات المضطهدة فقد بدت المشكلة كصراع بين هذه الجماهير من جهة، وبين كل المجموعة القومية الحاكمة من جهة أخرى.[٥٢]

وقام افراد الطبقة المتعلمة والبرجوازية الصغيرة المثقفة بقيادة الصراع بعد أن حشدت خلفها الجماهير، بمخاطبة وتعبئة مشاعرها القومية ومع احتمال – هو ما أكده قرنق– "أن تأخذ البرجوازية الصغيرة تطلعاتها الخاصة للنفوذ والجاه (وتلتبس عليها) بوصفها مصالح قوميتها".[٥٣] إلا أن المسألة، كما هو مطروح هنا، تتعدى ذلك، إذ أن احتمال المناورة الفاعلة والأنانية للبرجوازية الصغيرة بورقة الإثنية أو القومية، يجب ألا يؤخذ كمبرر كاف لاهمال مطالبها المتعلقة بالتخلف في مناطقها. بالنسبة للبرجوازية الصغيرة تتداخل التظلمات الإثنية والقومية بصورة معقدة ولكنها "حقيقية" مع مصالحها الطبقية، وستقدم هذه الأطروحة دراسة دقيقة لديناميكية هذه العملية في جبال النوبة كمثال لواقع الاثنيات السودانية المهمشة.

وأخيراً، عمل كل الحزب الشيوعي السوداني والجبهة المعادية للاستعمار مع الأحزاب البرجوازية أثناء حركة التحرر الوطني السودانية، وناديا بتحالف عريض مع البرجوازية الوطنية في المرحلة الوطنية. الديمقراطية قبل البدء في مرحلة البناء الاشتراكي[٥٤]. هذا المبدأ تمت إحالته بصورة آلية إلى مناطق القوميات المضطهدة، وفي هذا السياق نُظر للفلاحين النوبة كمنتجين مباشرين يماثلون تماماً مزارعي الجزيرة والإقليم الشمالي، وطلب منهم الانضمام إلى تحالف مع البرجوازية الوطنية، أيا كان المعنى بهذا المصطلح. لم تؤخذ في الاعتبار الخبرة التاريخية المختلفة للقوميات المختلفة. وبترجمة هذا المبدأ إلى الواقع المادي لجبال النوبة، لم يكن مصطلح البرجوازية الوطنية يعني شيئاً آخر غير طبقة التجار الجلابة التي ظلت تستنزف النوبة منذ عهد طويل. تلك المبادئ التي شكلت الجبهة المعادية للاستعمار خلال الخمسينات. كانت عوامل رئيسية حالت بينها وبين بناء بنيات قاعدية وتحالفات محلية راسخة مع الفلاحين ومع غيرهم من قطاعات النوبة.[٥٥] فلقد برهنت إستراتيجية التحالف مع البرجوازية الوطنية على نجاحها في تحقيق الاستقلال، غير أن تمديد نفس الإستراتيجية على فترة ما بعد الاستعمار أضعف كثيراً السند السياسي للجبهة المعادية للاستعمار، وفيما يتصل بالنوبة، أفصح عن انحيازها للجلابة.

هيكل الكتاب:

هذا الكتاب يبحث في التحولات التاريخية الرئيسية التي شكلت الأنشطة السياسية في جبال النوبة. وقد أرسى انخراط القطر في السوق العالمي قبل – وخصوصاً- بعد الاحتلال التركي المصري ١٨٢١م، أرسى البنية الاجتماعية- الاقتصادية التي ربطت الإقليم بالعالم الخارجي. وكان من أهم نتائج هذه العملية نشأة برجوازية تجارية، وسيتم في الفصل الثاني تقصي أثر رواد هذه الطبقة في جبال النوبة، وقد أدى المفعول التراكمي لسياسات وممارسات الإدارة التركية المصرية (١٨٢١-١٩٨٥) والإدارة المهدية (١٨٨٥-٨٩)، ودخول البدو البقارة للمنطقة من جهة الغرب، وفوق كل ذلك دور رأس المال التجاري، أدى كل ذلك إلى تحويل مزارعي النوبة التقليديين إلى فلاحين معادين للإدارات الاستعمارية ورأس المال التجاري. ويعالج الفصل هذه العوامل من منظور تاريخي يعطي اهتماماً خاصا للمراحل المختلفة لإدماج منطقة جبال النوبة في البنية الاجتماعية-الاقتصادية للرأسمالية في القرن التاسع عشر. ويتجه هذا الفصل لتأكيد أن نتيجة الاتصال الأولي مع الرأسمالية العالمية كانت هي المحافظة على الطبيعة ما قبل الرأسمالية الاقتصاد النوبة. كذلك أدى النمو المحدود لرأس المال التجاري، وتغلغل القوى الاستعمارية في المجتمع النوبي (مثل احتلال البقارة للأراضي المنخفضة ذات الخصوبة العالية وتراجع النوبة نحو الأراضي العالية) إلى أشكال مختلفة من المقاومة من قبل السكان المحليين.

وقد كانت الرأسمالية الاستعمارية أثناء الاستعمار البريطاني (الانجليزي- المصري، ١٩٨٩-١٩٥٦) هي التي كسرت مقاومة فلاحي النوبة وعمقت إدماجهم في اقتصاديات السوق، ويبحث الفصل الثالث بصورة مختصرة في عملية "الإخضاع" هذه، وهي العملية التي تجاوزت نزع سلاح النوبة وفرض ضرائب عليهم، وفي تداعياتها السياسية على فلاحي النوبة. وقد استخدم البريطانيون طبقة من قيادات محلية، والموالين، لعبت دوراً هاماً في جمع الضرائب، ودفع المزارعين للعمل في إنتاج المحاصيل النقدية، وتجنيد العمالة المحلية، وكذلك -وهو الأهم- في الحفاظ على استقرار النظام الاستعماري. بتكون السياسة النوبية، التي تم باسمها تبرير هذه السياسات. بالإضافة إلى البنيات السياسة والإدارية التي طبقت من خلالها هذه السياسات، تكون أجزاء هامة من موضوع هذا الفصل، وفي الجزء الأخير منه سيتم فحص المدى الذي تطابقت فيه النتائج التي نشأت على أرض الواقع من مرامي البريطانيين من سياسة العزل بغرض الحماية، وذلك فيما يتعلق بسياسة القوى العاملة التي انتهجتها الحكومة.

ويبحث الفصل الرابع في التركيبة الاجتماعية والطبقية التي نشأت في فترة الإدارة البريطانية، والتي تشكلت قواها الرئيسية من الفلاحين النوبة والتجار الجلابة وموظفي الدولة. فقد قام الاستعمار البريطاني بتعميق إدماج الاقتصاد السوداني في الرأسمالية العالمية، غير أن ذلك لم يعن القضاء الكامل على الأنماط ما قبل الرأسمالية، بل تم ضبط حركة موارد المستعمرة لبناء اقتصاد يقوم أساساً على التصدير ويلبي احتياجات رأس المال الصناعي البريطاني ويحافظ على تكلفة استمرارية النظام الاستعماري رخيصة قدر المستطاع. وقد تم ذلك بجذب أنماط الإنتاج ما قبل الرأسمالية إلى الاقتصاد النقدي، وربط صغار المزارعين والنشاطات الرعوية الصغيرة بأسواق التصدير، عن طريق قطاع متنامي من البرجوازية التجارية مكون من الوسطاء الصغار والتجاري الريفيين، غير أن حركة رأس المال التجاري للجلابة في جبال النوبة تم تقييدها بنصوص السياسة النوبية، التي رمت لحماية النوبة من تأثير الشمال العربي المسلم. وأنشأت بدلا عنها تسويقية تابعة للدولة تسببت في تفجير صراع محلي بين رأسمال الدولة ورأس المال الخاص. وسيتم التعرض لهذه المسألة لاحقا. وفي هذا الفصل ستتم أيضا دراسة الأسس الاقتصادية-السياسية لتضارب مصالح كل من الإدارة البريطانية، التجار الجلابة، الفلاحين النوبة، البدو والمزارعين البقارة والمستوطنين الفلاتة، وذلك في إطار السياسة الزراعية البريطانية في المنطقة. وفيما يتعلق بهذه الموضوع فقد تم إجلاء العرب البقارة عن السهول وبذلت بعض المساعي لتوطين النوبة في هذه السهول، ولكن ضعف الاستثمار في البنية الخدمية التحتية (خاصة التسليف) واهتماما الإدارة الاستعمارية الزائد بتنمية قاعدة الموارد أدت إلى تقوية البنيات الزراعية البيروقراطية والوكالات التسويقية، ويبحث الفصل في هذه التطورات ويدفع بأنها لم تؤد إلى إضعاف الزراعة المعيشية للفلاحين (Subsistence) فحسب، وإنما ولدت كذلك نزاعات هامة مع كبار مزارعي القطن من الجلابة.

الفصل الخامس يناقش النزاع بين الجلابة والإدارة البريطانية حول كسر احتكار صناعة أقطان جبال النوبة لتسويق وتصنيع القطن ورغبة الجلابة في دخول مجال الزراعة الآلية. وقد قاد تدني موارد الدولة بعد الاستقلال. وحاجة إدارة ما بعد الاستعمار لتأسس قاعدة اجتماعية وسط الجلابة، قاد ذلك لأن يغير بيروقراطية الدولة موقفهم المعارض لدخول التجار المزارعين لسهول النوبة الخصبة. وكان هذا التطور هو الذي وضع الأساس الاقتصادي للتحالف بين الجلابة والبيروقراطيين، وترتبت عليه آثار جد ضارة بالأوضاع الاقتصادية لصغار الفلاحين، وقد اتخذت الدولة إجراءات

قسرية لإجبار الفلاحين على زيادة إنتاج القطن دون مدهم بالمواد اللازمة، وكانت نتائج التجربة المريرة لفلاحي النوبة وتدهور مداخيلهم النقدية في أواخر الخمسينات، أن تهيأت الظروف لتحالف الفلاحين مع البرجوازية الصغيرة بالمنطقة في تنظيم قومي هو اتحاد جبال النوبة. إحدى النقاط الهامة في موضوع الفصل الخامس هي أن الرأسمالية الزراعية لم تظهر فجأة بقيام مؤسسة الزراعة الآلية في عام ١٩٦٨، كما تذهب إلى ذلك بعض الدراسات، ولكنها تمخضت عن عملية صراع طويلة الأجل بين أنماط الإنتاج الرأسمالية، والسلعية الصغيرة والفلاحية. وكان لتدخل إدارة ما بعد الاستعمار والبنك الدولي أبلغ الأثر في ترجيح كفة الأمور لصالح الجلابة وضد فلاحي المنطقة، ويناقش الفصل الخامس التطورات الزراعية حتى الستينات.

وينبغي بعد ذلك تحليل التداعيات السياسية والاجتماعية التي ولدتها هذه التطورات ويبدأ في الفصل السادس الذي يغطي الفترة ١٩٥٢ – ١٩٤٦م، والتي تميزت بنزاعات بين طبقات وقوى اجتماعية مختلفة لها مصالح مركبة فجانب قطاعات الفلاحين المختلفة والتجار الجلابة وموظفي الدولة، وتشكل البرجوازية الصغيرة عنصراً مهماً في البنية الاجتماعية-الطبقية للمنطقة. وسيتم التعريف بهذا المفهوم في الفصل الرابع، ويكفي في هذا المقام الإشارة إلى أن الضعف النسبي للطبقات المتنافسة أعطى مثقفي البرجوازية الصغيرة دورا حاسما في صياغة الصراعات الاجتماعية-الجهوية، وتحديد شروط التحالفات والمواجهات السياسية. وقد أدى الاستبعاد من مراكز النفوذ، وفرص ا لثراء المادي بمعظم مثقفي البرجوازية الصغيرة إلى التعاطف مع فلاحي المنطقة المعسرين، وفي سياق هذه العملية سعوا لمطابقة مصالحهم الطبقية مع مصالح قوميتهم. وستعطي هذه المواضيع اهتماماً خاصاً عند مناقشة الحركات القومية والفلاحية للنوبة، وسيبين الفصل السادس الكيفية التي لعبت بها البرجوازية الصغيرة دورا مهما في تكوين اتحاد مزارعي جبال النوبة بالتعاون مع الجلابة، الذين استخدموا بمهارة أيديولوجية الوطنية السودانية لتوحيد طبقات ومجموعات اجتماعية مختلفة في حركة فلاحية عريضة ضد الاستعمار البريطاني. فقد تم بفاعلية كبيرة عزل تنظيم البرجوازية النوبية الصغيرة، الكتلة السوداء، الذي كان يناوئ الجلابة على أسس قومية وإثنية، عندما انضمت البرجوازية الصغيرة الراديكالية في الجبهة المعدية للاستعمار للجلابة في اتحاد مزارعي جبال النوبة. ويوثق هذا الفصل أيضاً لمحاولات الإدارة البريطانية تأجيج الصراع بين الجلابة، من جانب، والفلاحين النوبة ومثقفي المنطقة من جانب آخر. ولكن ستضح أنه بفعل الظروف التي كانت سائدة في أوائل الخمسينات فقد غطت العجلة المتسارعة للوطنية السودانية وسياسات التحالف الطبقي على الفوارق الإثنية.

مع الإدارة السودانية الأولى في عام ١٩٥٤م تعرضت أنماط التحالف والمواجهة إلى تحولات عميقة . ويتناول الفصل السابع إخفاق حكومة الحزب الوطني الاتحادي من التفاعل إيجابيا مع مطالب اتحاد مزارعي جبال النوبة، الذي دعم – عن طريق التجار الجلابة- الحزب في انتخابات ١٩٥٣. ولم يؤد هذا الإخفاق إلى تهديد وضع الحكومة فحسب، بل -وهو الأهم- حول بؤرة الصراع ليصبح بين الجلابة والقوى الأخرى المكونة للاتحاد، كذلك قاد الفشل الحكومة في مقابلة مطالب صغار وفقراء الجلابة وسط السكان المحليين، وقد وقفت الجبهة المعادية للاستعمار، بسبب الضغط الذي مارسه عليها منافسوها من الكتلة السوداء، ضد جناح الجلابة في قيادة اتحاد مزارعي جبال النوبة وسعت لتقوية قواعدها وسط الفلاحين النوبة. وستتم في هذا الفصل مناقشة العوامل التي حالت دون استغلال الجبهة المعادية للاستعمار لمشاعر العداء ضد الجلابة. والكيفية التي تمكن بها حزب الأمة من استغلال هذه المشاعر بنجاح في انتخابات ١٩٥٨م، وارتباط هذه الأحداث بظهور حركة سياسية لجميع النوبة في نهاية الخمسينات.

ويتناول الفصل الثامن مسألة نشأة القومية النوبية بتقديم تقرير عن الظروف التي أحاطت بتراجع "السياسات الطبقية" للجبهة المعادية وقيام حركة فلاحية راديكالية على أسس إثنية-قومية. فقد فقدت الجبهة المعادية للاستعمار قواعد نفوذها داخل اتحاد مزارعي جبال النوبة نتيجة الحظر الذي فرضه النظام العسكري على الأحزاب والنقابات بعد استيلائه على السلطة عام ١٩٨٥م وقد سعت عدة تنظيمات نوبية مثل اتحاد عام جبال النوبة، نادي شباب النوبة، وأبناء النوبة لملء هذا الفراغ السياسي في المنطقة مستفيدة من تراث الجبهة المعادية للاستعمار في التحريض والتعبئة، حيث تم تصعيد أعمال احتجاج فردية متفرقة، ومشاعر واسعة موجهة ضد دولة ما بعد الاستعمار ومؤشر لبعث قومي نوبي. وقد لعب مثقفو النوبة دورا مؤثرا في قيادة الحركة الفلاحية النوبية في أواخر الخمسينات وأوائل الستينات. وكان من نتائج الاحتجاج ضد الضرائب، وثورة أكتوبر في عام ١٩٦٤م، وإعادة النظام البرلماني، أن تمكن اتحاد جبال النوبة من تحدي سيطرة الأحزاب الشمالية بنجاح والفوز بعدد من المقاعد البرلمانية في انتخابات عام ١٩٦٥م. وستكون المهمة الأساسية للفصل الثامن هي توضيح الكيفية التي تم بها تحويل اتحاد عام مزارعي جبال النوبة، وهي حركة ذات قاعدة فلاحية في الأصل، خاضعة -لحد ما- للمصالح الطبقية لاتحاد جبال النوبة، وهو حركة قومية نوبية لا تركز سياساتها كثيرا على المصالح الطبقية بل على المصالح القومية-الإثنية.

مصادر وملاحظات:

1- Tothill, J. B. Agriculture in Sudan, Oxford University Press. London. 1948. p. 32.
2- Ibid., p. 32.
3- Ai-Hassan, Ali M. Introsucion to the Sudan Economy, Khartoum University Press< Khartoum 1976, p. 3.
4- Ibid., p. 3.
5- Ibid., p. 4.
6- Bechtold. P. K. Politics in the Sudan: Parliamentary and Military Rule in an Emerging Africa Nation, Praeger Publishers, London, 1976, p. 5.
7- Hashim and Batchico, Exploratory Soil Survey of North and South Kordofan, no date.
8- Ibid.
9- Ibid.
10- Betchold, P. K., op. cit. p. 10.
11- Ibid., p. 11.
12- Ibid., p. 12.
13- Ibid., p. 13.
14- Ibid., p. 15.
15- Ibid., p. 11.
16- Op. cit., p. 18.
17- Ibid., p. 21. for more on this see Kanczer, R. D., "The Attitti Nuba of Jebel Dair" Sudan Notes and Records, vol. 6. 1923, pp. 1 – 34.
18- Kanczer R. D. op. cit., and Also Ibrahim, A. O. O. op. cit pp. 21 -22.
19- Nadel, S. F., op. cit. pp. 84-87.
20- Tothill, J. B., op. cit, p. 840.
21- Stevenson, R. C. op. cit. [[. 46 – 48.
22- Beshir, M. O., Revolution and Nationalism in Sudan, Rex Collings, London, 1974, p. 62.
23- Kalatalla, F. S., "Capital Accumulation and the Consolidation of Bourgeois Dependent state in Sudan 1898 – 1978", Research in Political Economy, vol. 4, 1981, p.65.
24- Ibid.
25- Ariti, S. "Landlordship Among Small Farmers:, Sudan Journal of economic and Social Studies, vol. 1, no. 2 Khartoum, 1975, p. 10.
26- Collins. C. "Colonialism and Class Struggle in Sudan", MEROP Report, no. 46 April 1976. p. 7.
27- Ibid.

٢٨- في عام ١٩٥٦م انفصلت طائفة الختمية عن الحزب الوطني الاتحادي وكونت حزباً سياسياً خاصاً بها هو حزب الشعب الديمقراطي.

29- Beshir. M. O. op. cit., pp. 167-168.

الأنصار هم طائفة دينية لها مليشياتها الخاصة، يتركز نفوذهــا فــي أوســط وغرب السودان والمنافس التقليدي لطائفة الختمية، الطائفة الدينية الأخــرى،

التي يتمركز أتباعها في الغالب في شمال وشرق السودان. مع تكوين الأحزاب ساندت طائفة الأنصار حزب الأمة الذي يمثل. بصورة عامة، الارستقراطية التقليدية في الريف متحالفة مع قطاع من أفندية البرجوازية الصغيرة. أما طائفة الختمية فساندت حزب الأشقاء وفيما بعد الحزب الوطني الاتحادي وحزب الشعب الديمقراطي، وإن احتفظت بعلاقات أوثق مع حزب الشعب الديمقراطي ومثل الحزب الوطني الاتحادي وحزب الشعب الديمقراطي مصالح الطبقات التجارية (الجلابة) والمهنية والبرجوازية الصغيرة المتعلمة في المناطق النيلية.

30- Beshir, M. O. pp, cit, p. 153.
31- Ibid., p. 198.
32- Ibis., p. 198.
33- Abbas, P. op. cit. p 32.
34- Ibid., p. 32.
35- Ibid., p32.
36- Ali, T. M. A. The Cultivation of Hunger Major Determinates of agricultural development in the Sudan 1950 – 1964, Ph. D. Thesis. University of Toronto. 1982, p. 145.
37- Ali, T. M. A, op, cit, p. 146.
38- Beshir, M. P. p[, cit, p. 198.
39- Ali, T. M. A. op, cit, p. 145.
40- Laqueur, W. Z. communism and Nationalism in the Middle East, Routlede and Kegan Paul, London, 1956. p. 65. and pp. 68 – 69.

٤١- الصراحة، رقم ٤٢٢، ١٩٤٥/٩/٢٨.

٤٢- المصدر نفسه.

٤٣- الحزب الشيوعي السوداني، مقتطفات من بيان اللجنة المركزية، اجتماع يونيو ١٩٧٥م صفحات ٦٢-٦٣. لا بد من الاعتراف بقصور رؤية الحزب لمسألة القوميات. فقد برهن تمرد عام ١٩٥٣م في جنوب السودان على صحة التحليل العام للجبهة المعادية للاستعمار وأعطى المصداقية لبرنامجها السياسي فيما يتعلق بالجنوب .. ثم قام الحزب الشيوعي لاحقاً في الستينات والسبعينات باستكمال أطروحته عن "الحكم الذاتي" وكلها اقتصرت على جنوب السودان. والنقطة المهمة هنا هي أن الحزب الشيوعي بموافقته الضمنية على الثنائية: شمال – جنوب، قد غطى على المشاكل القومية للنوبة، الفور، البجة، والفونج، وضاعت مشروعية تطلعاتهم القومية في شمولية مفهوم الشمال. ثم ظهرت رؤية جديدة وراديكالية لقضايا القوميات بقيام الحركة الشعبية لتحرير السودان، التي تضم قوميات مختلفة من الشمال والجنوب، وتحارب سيطرة طبقة البرجولزية

البيروقراطية (من الشمال والجنوب) وكذلك الاضطهاد القومي، لمعلومات أوفى في هذا الموضوع انظر:

Scott, P. "The Sudan's People Liberation Movement and Liberation Army"< ROAPE, no. 33, pp. 45-69.

وكذلك الصحافة، رقم ٨٢٣١، ١٩٨٥/١٢/٦، والأعداد التالية من الميدان، رقم ٧٤٢، ١٩٨٥/٧/٣١، رقم ٧٦٦، ١٩٨٥/٩/٥، رقم ٧٨٢، ١٩٨٥/٩/٢٦، رقم ٧٨٤، ١٩٨٥/٩/٢٩.

٤٤- يبدو موقف الجبهة المعادية للاستعمار من قضايا القوميات غير العربية في الخمسنيات أكثر شمولا من الموقف الذي طوره الحزب الشيوعي في الستينات والسبعينات، ولمعرفة موقف الحزب الشيوعي من القوميات انظر: الحزب الشيوعي السوداني، (أ) الماركسية وقضايا الثورة السودانية، منشورات الفكر الاشتراكي، الخرطوم، ١٩٦٧، صفحات ٢٣٣ - ٢٣٤، و (ب) مقتطفات من بيان اجتماع اللجنة المركزية، يونيو ١٩٧٥، صفحات ٥٣ - ٦٢.

Joseph V. Garang, (i) The Dilemma of the Southern Intellectual id it Justified? Ministry of Southern Affairs, Khartoum, 1971. and (ii) On Economic and Regional Autonomy, ROAPE, no. 26, July 1983.

٤٥- لمناقشة عامة عن مشاكل المفاهيم القومية في الماركسية والستالينية انظر:

Nimni, "Great Historical Failure: Marxist Theories of Nationalism, Capital and Class, no. 25, Spring 1985, pp. 8-83.

46- Grang, J. (1983), op. cit., p. 83.

47- Ibid. pp. 48 – 86.

٤٨- مقتطفات من بيان اللجنة المركزية، سبقت الإشارة إليه.

٤٩- وضع سمير أمين تمييزاً مفيداً بين المجموعة الإثنية والقومية، انظر: Unequal Development, Harvesto Press, Hassocks, 1975, p. 27. عن قدرة المجموعات الإثنية في التطور إلى قوميات وأوطان انظر:

Class Struggle in Africa, Africa Research Group, Boston, 1969, pp. 38 – 41.

٥٠- مقتطفات من بيان اللجنة المركزية، سبقت الإشارة إليه، والماركسية وقضايا الثورة السودانية، سبقت الإشارة إليه، ص ٢٣٣-٢٣٤.

٥١- الماركسية وقضايا الثورة السودانية، سبقت الإشارة إليه، ص ٢٣٢.

52- Grang, J. (1983), op. cit. p. 84.

53- Ibid., p. 84.

54- Grang (1971), op, cit.

55- Mahmoud, F. B. The Origins and Development in of the Sudanese Private Capitalist Class: A Socio-Political Analysis, Ph. D Thesis, Hull University, November 1978, pp. 258 – 310.

***

الفصل الثاني

التاريخ الاجتماعي – الاقتصادي للنوبة في فترة ما قبل الفتح الإنجليزي – المصري عام ١٨٩٨م

"في القرن التاسع عشر، جربت جبال النوبة، إلى حد كبير، ما يسمى في انجلترا – بعكس ما عليه في الواقع – الأثر التمدني للسيطرة المصرية". كل الذي حدث هو استهداف الأهالي بواسطة الحملات العسكرية العشوائية، التي ترسلها تلك الحكومة وبعد أن يتم نهبهم ما يمكن أخذه من الحبوب والأبقار والعبيد، يتر كوا تحت رحمة العرب البقارة الذين عاثوا فسادا في سهول النوبة."

Petherick. Travels in Central Africa and Explorations of the Western Nile Tributaries, Tinsley Brothers, London 1867, p. 7.

المصدر؟؟؟

مقدمـة:

أدى ظهور "الدويلات التجارية" وشبكات التجارة في السودان الأوسط ودارفور مع بدايات القرن السادس عشر، والحركية التي صاحبت توسعهما النسبي، أدى ذلك إلى جذب المناطق المجاورة إلى دائرة تأثير هذه الدويلات فقد نتجت عن الأشكال المختلفة من الاتصالات المبكرة "عملية انفتاح" في هذه المناطق، تمت المحافظة عليها بالتجارة عبر المسافات الطويلة والحملات العسكرية والهجرة من المراكز التجارية. وكانت وسائل الاتصال والتجارة هذه هي التي عرضت منطقة جبال النوبة لضغوط العالم الخارجي. ونتج عن ذلك أن صارت المنطقة في المصدر الذي يوفر عن طريق السلب أو التبادل التجاري، للمراكز التجارية المجاورة في دارفور وسنار، سلع مثل العبيد والذهب وريش النعام وسن الفيل والسلع التجارية الأخرى، وأضافت الهجرات اللاحقة للعرب البقارة والاخترا ق الاقتصادي من قبل التجار الشماليين، مزيداً من الضغوط بالتوسع في التجارة عبر المسافات الطويلة، وبالإبقاء علي عملية انفتاح المنطقة حية

ومتصلة. لذلك يمكننا إرجاع تحول جبال النوبة إلي منطقة خلفية، أو منطقة طرفية مرة إلي تدخلات مملكة الفونج في سنار (١٦٥٠-١٧٠٥)، وأخري إلي سلطنة الفور دارفور (١٧٥٢-١٧٨٥)، ولاحقاً إلي الدولة التركية المصرية (١٨٢١-١٨٨٠ ثم الإدارة المهدية (١٨٨٥-١٨٩٨).

وكان لهذه التطورات آثار بعيدة علي سكان جبال النوبة. فقد بدأ الاستعمار التركي المصري عملية تحول مزارعين النوبة إلي فلاحين (peasantization)، وهي العملية التي قادت، رغم بطئها وتذبذبها، إلي تحول العاملين بالانتاج المعيشي إلي فلاحين لهم علاقات محددة مع الأتراك- المصريين والدولة المهدية ورأس المال التجاري للجلابة. وبرغم أهمية عملية التحول هذه، لم تحدث الحكومتان، التركية المصرية والمهدية تغييراً واضحاً في أنماط الإنتاج المحلية ما قبل الرأسمالية.

أعاقت السيطرة الاحتكارية في التجارة وبعض المنتجات الزراعية، نمو سوق محلي، وحدت من نشاط الجلابة، ولم تترك مجالاً لنشوء طبقة رأسمالية زراعية علي العموم، تميزت الفترة الاستعمارية ما قبل البريطانية (١٨٢٠-١٨٩٨) بحملات جمع الرقيق والسلب والنهب وتحصيل الإتاوات. وقد استخدمت أنظمة الحكم المعنية وسائل مختلفة للسيطرة السياسية، وتفاوتت ما بين الاعتماد علي وسائل القمع المباشرة، مثل العنف المادي، وخلق التحالفات مع الزعماء المحليين والتجار. ويتناول هذا الباب تلك التطورات التاريخية، التي شكلت الخلفية لسياسات القرن العشرين في المنطقة.

٢-١ التجارة بعيدة المدى ومملكة تقلي (١٥٠٠-١٨٠٠):

في سياق هجرته من شمال السودان، وصل الفكي محمد جعل إلي تقلي عام ١٥٣٠[١] وقد أكسبه وضعه الديني تأثيراً اجتماعيا يسر زواجه بابنة الزعيم. ثم تم اختيار أبنه جيلي أبو جريدة ليصبح كبر-كبر (زعيماً) بعد وفاة جده وفقاً لنظام الوراثة عن طريق الأم[٢] . وكان جيلي هو المؤسس الحقيقي لمملكة تقلي التي ضمت في البداية تقلي وكيجاكجا، قبل إن تتوسع تحت إمرته لا حقاً لتشمل مناطق وجبال أخري من مناطق وجبال النوبة. وقد جذب ثراؤها النسبي، والفرص الهائلة التي فتحت أمام التجارة فيها وانتشار الإسلام وسط النوبة الوثنيين، جذب إليها مهاجرين جدد ودعاة إسلاميين وتجار-ولاحقاً- كذلك البدو العرب[٣]. وكانت السلطنات القوية المجاورة في سنار ودارفور تنظر جبال النوبة وثرواتها من العبيد، الذهب، ريش النعام وسن الفيل طامعة في استعمارها[٤]. في عام ١٦٥٠ هاجمت جيوش سنار تقلي والمناطق المحيطة بها وحولتها إلي مناطق تابعة لها[٥]. غير أن الصراعات والتنافس في بلاط الفونج جعل

من سيطرة الفونج علي تقلي أمراً متقطعاً وإن ظل فاعلاً . وقد دفعت هجرات الداجو والشات في الفترة ما بين (١٧١٥-١٧٠٥) مجموعات النوبة في المناطق الشمالية الشرقية إلي التراجع نحو السهول الداخلية [٦]. وبعد عدة عقود، بين (١٧٥٢-١٧٨٥) الحق الفور جبال النوبة بمملكتهم وحولوها إلي مورد للإتاوات[٧]. وانتهت السيطرة الفعلية لسلطنة سنار علي دولة تقلي في ١٧٨٨ عندما تعرضت السلطنة لضغوط داخلية وخارجية[٨].

وقد اشتملت البنيات السياسية التي نشأت علي عناصر في سلسلة من المراحل تدرجت من أنظمة "الإشراف علي التجارة" إلي " جمهوريات تجارية" [٩]. في الأولى تغلبت السلطة السياسية للسلطان علي تلك التي كانت للتجار. بينما تضامن التجار الذين جمعتهم مصالح تجارية لاستغلال موارد مناطق بعينها في "الجمهوريات التجارية" [١٠]. وبينما فاقت قوة التجار في نهاية الأمر نفوذ السلاطين في سلطنة الفونج، لم يتمكن التجار الذين كانوا في موقف ضعيف نسبياً من تحدي السلطة السياسية في مملكة كيرا دارفور[١١]. وقد جمعت مملكة تقلي عناصره من كلا النظامين. فبالرغم من إمساك السلطات بكل الخيوط قام تجار تلك الفترة أسلاف الجلابة الحاليين بتطوير وتوطيد مكانتهم تدريجياً وكان حكام تقلي يبسطون سيطرتهم علي أتباعهم عبر هياكل الحماية السياسية، التي يسمح فيها لوكلاء (من التجارأوالدعاة الإسلاميين) بحكم مناطق وجبال بعينها ونشر الإسلام والتجارة. وجمع إتاوات يرسل جزء منها للسلطان[١٢]. وتم إدماج الزعماء والملوك الصغار في البناء الهرمي بغرض مد نفوذ السلطان، ومساعدة وكلائه، والمحافظة على النظام.

التطورات الاجتماعية-الاقتصادية:

كان لطرق التجارة التي امتدت في السودان القديم علي محوري الشمال- الجنوب والشرق- الغرب أثراً تجارياً وسياسياً وثقافياً كبيراً علي البلاد. فقد جعلته هذه الطرق علي اتصال بدرجات متفاوتة مع مصر القديمة واليونان وروما ودخلت المسيحية عبرها في وقت لاحق[١٣]، وكانت الإغراض التجارية هي دوافع المراحل الأولي لاختراق العرب لمناطق شمال السودان، وذلك حتى قبل ظهور الإسلام[١٤]. وكانت الهجرات كبيرة في القرن الثالث عشر، هو التى أدت لإزدياد وتوطيد الهجرات العربية إلي السودان والتي وضعت- في نهاية الأمر – الأسس لسيطرة العرب الاقتصادية والثقافية علي البلاد. وكما لاحظ جافنيير دي بلانون فإن: "التجار والصناعة هما أنبل النشاطات وأجدرها بالتقدير عند المسلم وقد كان دخول المسلمين للبلدان غير الإسلامية في الأساس، كتجار وحرفيين مهرة[١٥] وعن مناقشته للطبيعة الشمولية ولأثر الهجرة العربية- الإسلامية للسودان يقول يوسف فضل:

"الجوانب المختلفة للاختراق الاقتصادي العربي تبين انه كان أبلغ أثراً مما كان معروفاً بصورة عامة فقد فتح كل جانب فيه، في مجاله المعين، ونشاطاته الممتدة، فتح البلاد لتأثير عربي متزايد ومن ثم نشط الهجرات العربية"(١٦).

لقد كان انفتاح البلاد أمام المهاجرين العرب- المسلمين، من رعاة وتجار وحرفيين ودعاة دينيين و"رجال ثقافة متفوقة" (١٧) دليلاً علي الطبيعة المتنامية للتجارة بعيدة المدى. فقد كان لهؤلاء المهاجرين دور عميق الأثر في التمهيد لكي تصبح دولة تقلي مورداً للإتاوات، وكذلك في التمهيد للظهور اللاحق لرأس مال التجار الجلابة.

وتجد حركات واتصالات المهاجرين المسلمين وسط المجتمعات المختلفة في المراحل المبكرة من العهد التجاري، أواخر القرن الخامس عشر وأوائل السادس عشر، تجد أفضل تعبير عنها في أسطورة الغريب الصالح (١٨) هذا الغريب الذي يهاجر إلي "المناطق الطرفية المتوحشة" قادماً من "مراكز الحضارة" علي النيل غالباً ما يتقلد حلة الداعية الإسلامية، الذي يقوم بتعليم أهالي هذه المناطق "قواعد السلوك القويم.. ثم يتزوج بنت الملك ويؤسس سلالة حاكمة" (١٩) ولكن بالإضافة إلي هذه الصفات الملازمة للغريب الصالح هناك جانب أخر يكتسب أهمية أكبر حيث يري أوفاهي Ofahey أن الغريب الصالح.

"يخفي في حلته الدينية مبادرة أكثر أهمية في عملية تكوين الدولة، ألا وهي بداية النشاط التجاري بعيد المدى لذلك يبدو محتملاً أننا قد أدرجنا داخل إرث الغريب الصالح، ذكري سلسلة من الوقائع حدثت عبر زمني ممتد: هجرة فرد أو مجموعة مسلمة، تحالفها عن طريق الزواج مع زعيم محلي للاستفادة من فرص التجارة المتاحة، دخول الزعيم وأتباعه الإسلام ثم بداية التوسع السياسي والاتصال مع العالم الخارجي" (٢٠).

ويقدم تاريخ الهجرة العربية- المسلمة إلي منطقة تقلي السند لهذه لنظرية حيث كان الجذب كبيراً ليس فقط بسبب الإشباع الروحي الذي توله إلي الإسلام، ولكن أيضاً بسبب الثروات المادية التي يمكن جمعها من التجارة ولم يتورع إلا القليلون عن الجمع بين الاثنين (٢) ومن ثم قادت التجارة بعيدة المدى ممثلة في الدعاة الإسلاميين وفصائل من المجموعات المهاجرة إلي انفتاح منطقة جبال النوبة بمواردها الغنية، علي شبكات التجارة المزدهرة في أواسط السودان. والراجح هو ان نمط إنتاج جماعي تقليدي قد ساد قبل قيام مملكة تقلي، حيث "عاشت كل مجموعة محلية صغيرة حياتها الخاصة بقيادة زعيمها المحلي" (٢٢) وقد حاربت هذه المجموعات أحيانا بعضها بعضاً، ولكن اتصالاتها "الاقتصادية" مع العالم الخارجي كانت قليلة أو معدومة (٢٣) ولكن بفعل التغيير الذي

أحدثه المهاجرون العرب- المسلمون خرجت دولة تقلي القوية من المجتمع الـتقلاوي. وقد لعب هؤلاء المهاجرون دوراً مهماً في توطيد وتوسيع نفوذ جيلي أبو جريدة مؤسس مملكة تقلي [٢٤] فعندما أكمل جيلي أبو جريدة نشر الإسلام وسط سكان جبل تقلي، تحول إلي نشره وسط النوبة الوثنيين في الجبال، ساعياً بذلك إلي توسيع مملكته. ولتحقيق هذا الهدف أختار أبو جريدة استجلاب المستوطنين من الشمال والشرق [٢٥] وتـابع خلفـاؤه هذه السياسة بتشجيع هجرات العرب- المسلمين مما دعا ألـيس Elles للحـديث، عنـد تعرضه للتحولات التاريخية في تلك الفترة، عن موجات " من رجال الدين والتجار ثـم استدراجهم بقصص العاج وحملات صيد الرقيق والمغامرات من كل نـوع" [٢٦] وقـد شجع حكام الفونج تدفق هذه الهجرات إلي تقلي لتفادي الآثار السـلبية لتـدفق هـؤلاء المهاجرين إلي الفونج ولمد علاقات الفونج مع المناطق الحدودية وأشهر هؤلاء وأبعدهم تأثيرياً كان حسن ود حسونة وتاج الدين البهاري اللذين عبرا إلي تقلي في أوائل القـرن السابع عشر للدعوة وللتجارة وخصص ملك تقلي لكل منهما، بالأحرى لكل رجل ديـن مهاجر (فكي):

منطقة من المناطق الأثنية مجالاً لنشاطاته مقابل جزء من أي أرباح قد يحققهـا من السكان الذين تم- بلا شك- استغلالهم استغلالاً كاملاً" [٢٧] (التأكيد من المؤلف).

وقد استقر معظم هؤلاء الدعاة والتجار وتزاوج بعضهم مع السكان المحليـين وفرضوا أنفسهم من واقع علاقتهم بالملك كطبقة اجتماعية دفعوا له إتـاوات وعـاونوه أيضاً علي الاحتفاظ بحكمة[٢٩] وكان ملك رشاد وتاقوي يتبعان تقلي مباشرة بينما ظلـت العديد من الجبال التي يقطنها الوثنيون النوبة في الجنوب الغربي تتبـع لمملكـة تقلـي بصورة غير مباشرة، أهمها مناطق الكواليب، اليرا، هيبان، النوبة شاواي وأوتـوو [٣٠] كذلك تم إخضاع ديباتنا وعدد أخر من الجبال علي أن تدفع الاتاوات معينة تدفع لتقلـي ولكنهم استقلوا بعد فترة وجيزة.

ويمكن إعادة القول هنا بأن التجار بعيـدة المـدى بالإضـافة إلـي نشـاطات المهاجرين والدعاة المسلمين والتجار والحرفيين أسست لعملية الانفتاح التاريخية لمنطقة جبال النوبة أمام ضغوط القوي الخارجية. ولعب قيام مملكة تقلي دوراً مهماً فـي هـذه العملية بتعريضها بصورة مباشرة أو غير مباشرة، مناطق أخري لهذه الضغوط خاضعة كل المناطق إلي عمليات التجارة بين السلطنات والتجارة العالمية وتمثلت ثروات منطقة جبال النوبة في تدفق منتجات مثل ريش النعام، سن الفيل والسلع التجارية الأخرى عبر الطرق التجارية إلي الشرق والغرب، الأمر الهام هو أن التجار العرب سعوا باسـترقاقهم

للسكان المحليين إلي توفير احتياجات العالم الإسلامي الذي استخدم فيه الأرقاء كخدم منزليين وجنود وعمال[٣٢] كذلك استخدم ملوك الفونج المسترقين من النوبة في وحدات عسكرية لتقوية مراكزهم في النزاعات الداخلية والاعتداءات الخارجية وكان حكام الكيرا في دارفور يحتاجون إمداداً متصلاً من التوروج (المسترقين النوبة) لتسيير البنيات الاقتصادية والسياسية للدولة ولتشغيل الجهاز الإداري الذي كان السلطان مركزه[٣٣].

ومن ثم أصبحت منطقة جبال النوبة، بدءاً من منتصف القرن السابع عشر وحتى بدايات القرن التاسع عشر، منطقة هامشية للدويلات لمجاورة أو بعبارة ما كما يكل MacMichael أصبحت مرتعاً إما لجارها الشرقي وفي أوقات أخري لجارها الغربي[٣٤].

ليس من أغراض هذه الأطروحة التوثيق لتاريخ الإلحاق الاستعماري للمنطقة بواسطة سلطنتي سنار وكيرا [٣٥] في الحقيقة ظلت المنطقة معظم هذه الفترة تدفع الإتاوات لملوك الفونج في سنار. فالاعتبارات متداخلة، تجارية وكذلك سياسية- إستراتيجية قام ا لفونج بغزو منطقة جبال النوبة في عهد بادي الثاني، الذي دخل بجيوشه عام ١٦٥٠ جبلي كدرو والداير وخرب جبالاً أخرى، وعاد إلي سنار [٣٦] وظلت تقلي خاضعة، تدفع لسلطنة سنار إتاوات معلومة كالعبيد والسلع الاخري حتي عام ١٧٨٨ باستثناء بعض الفترات [٣٧] وقد حدثت ترتيبات مماثلة لمد الكيرا بالعبيد والمنتجات الزراعية وسن الفيل، أثناء سيطرتهم علي المنطقة بين عامي ١٧٥٢-١٧٨٥ [٣٨].

وكان الأثر المتراكم لهذه الغزوات وتزايد وتائر التبادلات التجارية، ظهور التجار الجلابة كمسيطرين علي التجارة والطرق التجارية . ونعني بالجلابة مجموعة الأشخاص الذين قاموا لإغراض التبادل التجاري، بالسفر والهجرة-وبعد تأسيس شبكة أعمال تجارية-بالاستيطان في مناطق مختلفة لذلك فغن مصطلح الجلابة يشير إلي الباعة الريفيين وتجار المدن من ذوي الأصول النيلية- الشمالية، الذين يعملون في مناطق غرب وجنوب شرق السودان. منذ عهود ترجع إلي عام ١٦٠٠م. غير أن دور التجار الجلابة كان أكثر ما يكون وضوحاً أثناء العهد التركي- المصري حيث شهد هذا العهد ظهور شبكات التجارة بين الدويلات وكذلك الشبكات التجارية عبر المسافات الطويلة. ولا بد من الإشارة هنا إلي أن التجارة الداخلية علي أهميتها ظلت فرعاً للتجارة بعيدة المدى،، وتم في حالات كثيرة دعم الطبيعة ما قبل- الرأسمالية لهذه المناطق بدلاً من تغييرها [٣٩] ولكن يظل الدور المتنامي للجلابة في العهد التركي- المصري عاملاً هاماً في فهم التطورات اللاحقة وهو يشكل قسماً كبيراً في موضوع الأجزاء التالية من هذه الباب.

٢,٢ الإتاوات تجارة الرق وتحول المزارعين إلي فلاحين

العهد التركي-المصري ١٨٢١-١٨٨٠

في بدايات القرن التاسع عشر تورطت مصر في نشاطات استعمارية مكثفة للمناطق المتاخمة لها، تهدف إلي تحويلها إلي هامشية لتوفير المعادن والمنتجات الزراعية التي يتطلبها مشروع محمد علي "للتصنيع الإجباري" [٤٠] واعتمدت الخديوية المصرية في تنفيذ هذه الخطط الطموحة علي جهاز ضخم للدولة اقتضي إعداده تجنيد وتدريب طبقة من المهنيين المتخصصين لكي تقود عملية التحديث وبينما خلفت هذه الخطط فرص عمالة محتملة للطبقات الدينية في مصر. فإنها فرضت علي الدولة المصرية البحث عن مناطق هامشية جديدة توفر لها القوى العاملة للجيش وأشغال الري والمنشآت[٤١] وكان اعتماد محمد علي السودان ضمن أقطار أخري، لتوفير الموارد الضرورية لتحويل مصر إلي دولة صناعية، مما أدي إلي غزو الجيوش التركية-المصرية للسودان عام ١٨٢١م وكان قد تم استدراج محمد علي كسابقيه، بحكايات عن الذهب وسن الفيل والعبيد في جبال النوبة، لذلك قام الدفتردار، الذي كان علي رأس الجيوش المصرية في كردفان، بالتقدم عام ١٨٢١م إلي منطقة جبال النوبة، مباشرة بعد أن أخضع الأبيض [٤٢] وبعد حملة الدفتردار الاستكشافية وتقديراته الاقتصادية لإمكانات المنطقة التجارية والتصديرية، صارت القوات الحكومية تقوم بحملات موسمية منتظمة علي الأجزاء الشمالية من جبال النوبة (الدلنج، كدرو، وغلفان) لصيد العبيد وإرسالهم إلي مصر[٤٣] وفرضت علي تقلي في الجزء الشرقي من المنطقة ضريبة سنوية من العبيد والذهب تؤديها إلي مصر [٤٤] في عام ١٨٤٤م أعتلي نصر، أحد الملوك، عرش تقلي بمساندة مصطفي باشا أحد الموظفين الأتراك- المصريين ولكن بعد فترة قصيرة من اعتلائه العرش ورفضه دفع ٤٠٠٠ من العبيد هي الضريبة السنوية المفروضة عليه، أرسلت الحكومة حملة أعادت بها الأوضاع إلي ما كانت عليه في السابق وفرضت دفع الضريبة[٤٥].

واصلت الدولة الاستعمارية المصرية بدرجات متفاوتة من النجاح بوسائل متعددة نهب واستنزاف موارد منطقة جبال النوبة غير أنها خضعت في سبعينات القرن التاسع عشر للضغوط الأوروبية وسعت لوضع حد لتجارة الرقيق في المنطقة[٤٦] في العام ١٨٧٧ واجهت الحملات الحكومية للقضاء علي تجارة الرقيق مصاعب خطيرة وكانت نتيجة هذه المصاعب، بالإضافة إلي الظلمات التي ارتكبت في حق السكان المحليين من جراء سياسات وممارسات المستعمرين الأتراك- المصريين إن نضجت

حالة العصيان السياسي وقد قادت الثورة المهدية التي أعقبت هذه الأحداث إلي القـوات المستعمرة عام ١٨٨٥م وأذنت بدخول عهد الدولة المهدية، الذي سيتم في جـزء تـال دراسة التطورات والتأثيرات التي صاحبته.

الاستعمار التركي المصري جباية الإتاوات واسترقاق النوبة:

كان اهتمام الموظفين المصريين موجهاً لجلب الإتاوات ونهب الموارد أكثر منه لتطورات القاعدة الإنتاجية لاقتصاد النوبة المحلي. وقد صـرفهم اشـتغالهم المحمـوم باستنزاف ثروات المنطقة عن توفير الحد الأدنى من المتطلبات لاستمرار- ناهيك عـن تطوير- المشاريع الاقتصادية القليلة التي أقيمت في مجالات التعدين والزراعـة. وقـد كتب المؤرخون عن الكيفية التي سيق بها الفلاحون النوبة عنوة إلي جبل شيبون للعمـل في استخراج المعادن والذهب في ثلاثينات القرن التاسع عشر [٤٧] في عام ١٨٣٨ زار الرحالة الأوروبي بيرقراث روسجر Bergrath Russeggers منطقة تيرا وكتب تقريراً عن نشاطات تنقية الذهب بواسطة السكان المحليين والكميات الكبيرة من تراب الـذهب الذي يتم استخراجه بواسطة الحكومة التركية- المصرية [٤٨] وأكد روسجر علي وجـود تربة غرينية تحتوي علي الذهب تغطي كل الهضبة الجبلية بين تيرا وتنجر، بالاضـافة إلي سفوح جبال تقلي الجنوبية والغربية[٤٩] وقد واصلت الحكومة المصرية بحثها عـن المعادن، معتمدة في ذلك علي استعمال القوة بصورة رئيسية حتـى أوقفهـا الخـديوي عباس، الذي حكم مصر بين ١٨٤٩-١٨٥٤م وكانت الحجة أن العائدات لا تبرر المبالغ التي أنفقت كما أن المقاومة السلبية للسكان المحليين الذين أرغموا علـي العمـل فـي المناجم لم تساعد كثيراً. [٥٠] في الحقيقة لم تقم الحكومة باستثمارات كافية فـي مجـال التعدين، واعتمدت أساساً علي نمط العمالة القسرية غير الكفء.

وأتبعت السلطات التركية – المصرية نفس السياسة في مجال الزراعـة حيـث استخدمت القوة للجمع والإشراف علي المسترقين العاملين في مزارع السمسـم وفـول دارفور والفول السوداني والأرز والقطن[٥١] وعلي الرغم من أن هـذه المـزارع قـد أسهمت في نمو سوق محلي، أصبحت مدينة الأبيض مركزاً له، إلا أن أثرها التجـاري كان علي العموم محدوداً، فقد استخدمت منتجاتها لإعاشة أعداد متنامية من سكان المدن بالإضافة إلي الجيوش الغازية. ومع ذلك تم استجلاب كميات كبيرة من الحبـوب مـن مناطق السودان الأوسط [٥٢] وكانت الأسباب التي حالت دون تطور النشاط الزراعي في هذه المزارع إلي اقتصاد زراعي مزدهر تتمثل في:

أولاً: النقص في العمالة حيث تم توجيه الأرقاء إلي مجالات أخري (وأرسـلت أعـداد كبيرة إلي مصر لتوفير عمالة رخيصة أو للتجنيد).

ثانياً: أعاق سوء الأوضاع الأمنية وغياب البنيات التحتية المناسبة التطور في هذا المجال(٥٣) وسنري لا حقاً كيف أثرت نشاطات عصابات البقارة والقوات الحكومية- عدا- الجهادية (جيش من المسترقين تحت قيادة مصرية) سنري كيف أثرت ومنعت الفلاحين البسطاء من النوبة من زيادة مساحة مزارعهم بما يفوق احتياجاتهم المعيشية والذي أدي بدوره إلي إعاقة نمو علاقات السوق في بعض أجزاء المنطقة.

ثالثاً: لم تكن الحكومة المصرية مهتمة بتوفير المتطلبات الإنتاجية للاقتصاد (الزراعة) قدر اهتمامها بنهب ثروات المنطقة(٥٤) وقد تعاملت الحكومة التركية- المصرية في كل جوانب سياساتها وممارساتها تقريباً باعتبارها تاجراً أكثر منها مستثمراً. لذلك لجأت الأجهزة التنفيذية الاستعمارية إلي فرض معدلات ضريبية عالية (أتاوات) وسيتم في جزء تال تناول تفاصيل وتأثيرات هذه السياسة الضريبية في علاقتها بتحويل مزارعي النوبة التقليديين إلي فلاحين.

كنا قد لاحظنا أن أحدي مفردات النهب المهمة تتمثل في الإمداد المنظم من المسترقين النوبة إلي مصر وقد سبقت الإشارة إلي أن المصريين كانوا في حاجة ماسة لقوي عاملة في مجال الإنشاءات ومشاريع الري بالإضافة إلي مجندين للجيش (٥٥) فكان أن أعتبر استرقاق السكان المحليين في جبال النوبة، ضمن مناطق أخري، وسيلة رخيصة لتوفير القوى العاملة التي تحتاجها الدولة المصرية وترتب علي عملية تصدير هذه الحصص من المسترقين أن نشأت طبقة من تجار الرقيق وتألفت هذه الطبقة ليس فقط من الجلابة، ولكن أيضاً من البدو البقارة الذين كانوا قد بدءوا في دخول المنطقة منذ بدايات القرن التاسع عشر واستخدمت كل مجموعة من المجموعات الاجتماعية المختلفة التي شاركت في تجارة الرقيق،هذه التجارة لإغراض متعددة تتسق مع المصالح الخاصة بها كمجموعة من جانبها اتخذت الإدارة الاستعمارية المصرية المسترقين وسيلة لدفع الإتاوات وجني الأرباح لتعويض تدني موارد الإتاوات(٥٦) أما بالنسبة للجلابة والبقارة فقد أدي امتلاكهم للمسترقين- وظائف هامة، فيما بعد، تتعلق بنشاطاتهم كمتاجرين في سلع أخرى وفي حالة البقارة، وفر لهم مداخيل مكنتهم من إعادة شراء أبقارهم المفقودة (٥٧).

بعد فترة قصيرة من زيارة الدفتردار لمنطقة جبال النوبة عام ١٨٢٢م داومت القوات الحكومية علي إرسال حملات منتظمة إلي الأجزاء الشمالية النوبية (الدلنج، كاديرو، كدر غلفان) حيث كان تم اقتناص العبيد وإرسالهم إلى مصر(٥٨) ولكن لم ترض الدفعات التي أرسلت، الخديوية في مصر فكتبت إلي الدفتردار خطاباً بتاريخ ١٨٣٣م تذكرة.

"أنت تعلم بأن هدف كل هذه المجهودات والمنصرفات هو الحصول علي الزنوج لذلك نرجو بذل الهمة في تحقيق رغبتنا في هذا الأمر المهم"(٥٩).

وكانت تلك إشارة للإدارة التركية- المصرية للمواظبة علي عملها الخطير في اصطياد العبيد. وكان أن نظمت الحكومة حملات ضخمة لهذا الغرض وقد ذكر:

"أن الخديوية المصرية قررت سنوياً، مرة أو مرتين خلال السنة حملات دورية لمنطقة جبال النوبة..في عام ١٨٢٥، بعد مضي أربعة أعوام علي الفتح، قدر عدد المسترقين الذين تم أخذهم في الأسر بـ ٤٠,٠٠٠، وفي عام ١٨٣٩م بلغ العدد الكلي ٢٠٠,٠٠٠ علي الأقل، دون أن يدخل ذلك الآلاف الذين استولي عليهم البقارة أو الذين تم شراؤهم بواسطة الجلابة" (٦٠).

وكانت القوات التي تحشد لحملات صيد العبيد تتكون من ١٠٠٠ إلي ٢٠٠٠ من المشاة و ٤٠٠ إلي ٨٠٠ (Moghrebeen) مسلحين بالبنادق والمسدسات، ٣٠٠ إلى ١٠٠٠ من المشاة المحليين و ٣٠٠٠ إلي ٥٠٠ من السكان المحليين المسلحين بالحراب والدروع.(٦١)

أمام هذه الآلة العسكرية الهائلة وقفت غالبية سكان النوبة الذين تمركز بعضهم جيداً في مواقع جبلية شديدة الانحدار "ودافعت عن نفسها وحريتها بقوة وصلابة وشجاعة، وثبات وعزيمة لم يسجل التاريخ إلا أمثلة قليلة لها" (٦٢) غير أن النتائج كانت متوقعة. ففي المناطق التي أكتسحتها القوات الغازية "تم نهب كل كوخ، وسلبت أو دمرت ممتلكات أهلها التعساء" (٦٣) وكان كل من قبض عليه حياً أخذ رقيقاً و- بينما تمت إبادة معظم سكان الجبال الصغيرة والقرى المعزولة - فرض علي آخرين في الدلنج وكدرو وغلفان وكادوقلي دفع إتاوات- منتجات ورقيق. وابدي سكان في جبال أخري مقاومة باسلة ولم تتمكن القوات التركية- المصرية من إخضاعها من هؤلاء نوبة الداير، الذين "عانوا أنفسهم من النهب وقادوا غزوات ناجحة نحو الشمال حتى ميلبيسي، التي أحجم حتى الجلابة عن زيارتها"(٦٤) وبالرغم من أن القوات المصرية لم تحتل مملكة تقلي إلا أنه تم تحويلها لمورد مال بمصر وفرضت عليها دفع ضريبة سنوية من العبيد والذهب، فقد تعرضت للتهديد بالغزو العسكري في ثلاثينات وأربعينات القرن التاسع عشر عندما فشلت في إرسال الضريبة السنوية وقامت القوات المصرية عام ١٨٤٤م بإعادة الترتيبات السابقة عسكرياً، عندما رفض نصر، أحد مكوك تقلي، دفع ٤٠٠٠ من العبيد هي الضريبة السنوية.(٦٥)

بحلول ستينات القرن التاسع عشر أصبح لتجار الرقيق وظيفة هامة فيما يتصل بالنشاطات التجارية والاجتماعية الأخرى للتجار الجلابة والبدو البقارة وقد شكلت هذه المسألة بالإضافة إلي انعدام الإدارة من جانب الحكومة المصرية حجر عثرة أمام الجهود الرسمية لحظر تجارة الرقيق، غير أن الخديوي سعيد الذي حكم مصر بين ١٨٤٨-١٨٥٨، طلب من الحاكم العام للسودان "وقف هذه التجارة سواء كانت تتم علناً أو بطريقة خفية" وذلك استجابة للضغوط الأوروبية [٦٦] وكان أن استمرت وتصاعدت حملات مكافحة الرق إلي أن توجت عام ١٨٧٥م بتصريح الحكومة المصرية لبعثة كاثوليكية بالعمل في منطقة جبال النوبة وتبليغ الحكومة عن نشاطات تجارة الرق التي تحدث هناك حتى يتم إتخاذ الإجراءات المناسبة للقضاء عليها[٦٧] وفي وقت لاحق أرسلت الحكومة غردون باشا وجيسي باشا (Gessi) علي رأس حملة كلفت بأنهاء تجارة الرق في كل من جنوب السودان ومنطقة جبال النوبة. وبينما حققت هذه المجهودات بعض النجاح في مناطق جنوب السودان[٦٨].

كان الوضع مختلفاً بعض الشيء في جبال النوبة بالرغم مما بدأ من نشوء ظروف ملائمة للثورة في المنطقة" وبلوغها حدود ما هو محتمل" رغم ذلك كان حظر تجارة الرقيق، لسخرية الأقدار، إجراء غير شعبي بدرجة كبيرة.[٦٩] ففي لحظة اقتران تاريخي تميزت بتعدد القوى الإثنية والاجتماعية ذات المصالح صبت ممارسات الرق في مجري المصالح الفئوية للعديد من هذه المجموعات.

كان زعماء النوبة الأقوياء في سعيهم لتوسيع مجتمعاتهم المحلية القائمة علي حكم السلالات وبحثهم عن قوى عاملة للزراعة والدفاع، يهاجمون المجوعات الصغيرة والضعيفة وسنتناول في الباب القادم أثر هذه الحروب القبلية علي ممارسات الرق داخل المنطقة وسنكتفي هنا بالإشارة إلي أن الحكومة الاستعمارية التركية المصرية لم تكن جادة في القضاء علي الأسباب المحلية للرق فقد كانت الإدارة التركية المصرية تحصل علي قدر كبير من مواردها المالية ببيعها المباشر للعبد في الأسواق، أو بدفع الرواتب والمتأخرات المستحقة للقوات الحكومية وللإداريين في كردفان رقيقاً بدلاً من النقود[٧٠] ومن هنا كان تردد الحكومة التركية المصرية في اتخاذ كل الخطوات التي تقتضيها حملات جادة لمكافحة الرق، ذلك نابع من خشيتها تقويض قاعدتها المالية، تهديد مصالح الإداريين المصريين في السودان وحلفائهم من الجلابة والبقارة وقد قام الموظفون المصريون بالاستعانة بالبقارة في حملاتهم مستفيدين من خبرات هؤلاء، وتحكمهم في النوبة، وكان البقارة أنفسهم قد فقدوا جزءاً كبيراً من أبقارهم في شكل إتاوات دفعوها

للأتراك- المصريين (قدر عددها سنوياً بـ ٨٠٠٠ إلي ٩٠٠٠ من الثيران) وضـرائب بالإضافة إلي الإعداد المنهوبة من الأبقار [٧١] علي أن يسمح للبقارة بالقيام بحملات لاصطياد العبيد بغرض توفير مجندين للجيش وكان هؤلاء البقارة شديدي الحرص علي إيجاد وسائل لاستعادة ما فقدوه للأتراك المصريين حتى أنهم قاموا بشراء عدد كبير من أبقارهم الخاصة مقابل الرقيق الذي حصلوا عليه من غاراتهم علي النوبة وذلك عندما أوقف تصدير الأبقار لمصر، وباعت الحكومة هذه باستبدالها بالعبيد، عمل ضد نوايا منظمي حملات مكافحة الرق، وأدي إلي أن يصعد البقارة من غاراتهم علي النوبة لذلك فإن إخفاق الحكومة في محاربة الرق، لا يجب إن يعزي ببساطة إلي عدم تعاون وفساد الإداريين عديمي الضمير [٧٣] بل إلي طبيعة وتأثير التحولات في البنية التجارية الأساسية التي ربطت اقتصاد المنطقة الوطني والعالمي.

الرق ورأس المال التجاري:

يمكن إعادة ما سبق ذكره في أن حاجة مصر لقوي عاملة إضافية في مشروعات قطاع المنشأت والزراعة وجمع وترحيل المحاصيل من السودان، كانت وراء الاستعمار التركي- المصري للسودان ونشاطات التجار الجلابة وكذلك قادت الحاجة للعمالة إلي تكثيف ممارسات الرق في منطقة جبال النوبة، حيث أثرت العديد من القوى الاجتماعية من تجار الرق بما في ذلك الزعماء المحليين والإدارة المصرية والبدو البقارة والتجار الجلابة والأجانب.

لم يكن الرق بالنسبة للجلابة، فرعاً من فروع التجارة وحسب، بل اكتسب وظيفة هامة في الهيكل العام لتجارة العاج والذي كان يمثل محور النشاط التجاري في تلك الفترة فقد ذكر أن كميات كبيرة من هذه السلعة تم الحصول عليها أثناء ستينات القرن التاسع عشر. غير ان الوسائل التي يتم بها الحصول على هذه السلعة اكتسبت طابعاً مفجعاً [٧٤] في البداية كان التجار يحصلون علي سن الفيل مقابل الخرز المصنوع من الزجاج والأدوات الحديدية والأسطورة النحاسية والقمح الهندي والزاندي [٧٥] ولكن هذا النمط التبادلي لم يدم طويلاً، حيث كان يتم أحياناً إغراق السكان المحليين بهذه السلع بدرجة تؤدي إلى انخفاض كبير في قيمتها وأدي ذلك إلي أن يقدم الوكلاء المحليون مطالبات جديدة اكبر من تلك التي كان يستطيع التجار تلبيتها للبقاء في العمل التجاري [٧٦] وكانت النتيجة أن هدد ارتفاع الدفعيات لمقابلة أجور العمال والحمالين والوكلاء المحليين بزيادة أسعار منتجات التجارة بدرجة تخرجها من المنافسة في الأسواق المصرية والأوروبية وكانت هذه هي المرحلة التي لجأ التجار فيها لاستخدام القوة

فبسبب الصدامات مع السكان المحليين زاد تجار العاج أعداد الجنود المسلحين الذين يعملون معهم زيادة كبيرة[٧٧] وعلي ضوء الأوضاع التي سادت في ذلك الحين، والضغوط المالية التي كانوا يتعرضون لها، وجد تجار العاج أن من المناسب استخدام الأعداد المتزايدة من حراسهم المسلحين للإغارة علي بعض القبائل الصغيرة ومن ثم:

"كانت قافلة للنهب المسلح مكونة في الغالب بأكثر من مائة رجل، تفاجيء قرية وتقضي علي الذين يحاولون المقاومة، ثم تقوم بترحيل كلا من البشر والأبقار التي غنمتها إلي القبيلة المجاورة، حيث يستبدلونها بسن الفيل الذي تصل أسعاره أحياناً كثيرة إلي ٦٠ ثوراً أو ٦٠ رطلاً من العاج" [٧٨].

وكان تجار العاج يتخلصون من الرقيق بدفعهم للقبائل المنتجة للعاج ولحراسهم المسلحين مقابل الخدمات التي يؤدونها وأحيانا لأصحاب الديون وكان ذلك هو الإطار الذي اكتسب فيه الرق وظيفة هامة في هيكل تجارة العاج [٧٩] ولاحظ كثير من المعلقين أن غالبية تجار العاج في منطقة النيل الأبيض وفي الداخل كانوا سيهجرون هذا النشاط لولا اصطياد الرقيق الذي مكنهم من تسديد الديون، ودفع أجور الحراس ونفقات منتجي العاج [٨٠].

وكان استخدام الرقيق في المنازل والزراعة والنقل والتجارة ضرورياً لتخفيض تكاليف إنتاج وترحيل السلع إلي حدها الأدنى، تلك السلع التي كان التجار يبيعونها في الخارج للمصريين وللبيوتات التجارية الأوروبية. من هنا كان الرق حيوياً للجلابة إذا أرادوا البقاء كتجار يحققون الأرباح ويعملون علي تراكم رؤوس أموالهم وكانت تداعيات هذه المسالة بالنسبة للنوبة، أنها زادت من اعتماد التجار في منطقة النيل الأبيض علي جبال النوبة لإمدادها بالمزيد من الرقيق [٨١] الأمر الذي قلل من إمكانات التحول في الهياكل الإنتاجية للاقتصاد المحلي.

تحول المزارعين التقليديين في فلاحين وإضعاف القاعدة الفلاحية :

كانت العمليات التجارية في كل أسواق منطقة جبال النوبة قبل عشرينيات القرن التاسع عشر، تتم بالمقايضة. لان سلطنة الفونج لم تقم حتى ذلك الوقت بسك عملة نقدية، كما أن الاستخدام المحدود للنقود المستوردة لم يكن وصل المنطقة. وكان يتم تقدير الإتاوات التي تدفعها تقلي وجبال النوبة الأخرى، بثياب الدمور المحلية الفاخرة[٨٢] وقد أدي الاستعمار التركي–المصري للسودان الى ازدياد حجم التجارة الخارجية التي كثفت بدورها التوسع في استعمال النقود. وكان نتيجة ذلك تداول عدة عملات ذهبية أوروبية

وعثمانية، دولار ماريا تريزا النمساوي والقرش المصري في المدن الكبيرة وقد لـوحظ توسع مشابه في استعمال النقود في كردفان، حيث:

"تم تداول قطع معدنية جديدة علي شكل (T)، تعادل قيمة الواحدة منها بارة واحدة وتصنع بقرب تيارا، كعملة رئيسية في المدن الريفية إلي الجنوب خـارج دائـرة النفوذ الفعال للمصريين، لم تكن النفوذ من أي نوع تساوي شيئاً وظلت العملة المعدنيـة غير معتمدة في مناطق كاكا العليا حتى سنة ١٨٦١، وكانت العمليات التجارية في كـل مناطق أفريقيا الوسطي الداخلية، تتم بالمقايضة والخرز والأصداف"(٨٣).

لم يكن استعمال النقود منتشراً خارج المراكز التجارية فـي تقلـي والأجـزاء الشمالية بجبال النوبة، فقد ظلت تبعية جبال النوبة (الداير وتقلي) لسلطنتي سنار وكيرا، في الماضي، تبعية رمزية باستثناء فترات الغزو المباشر وبينما فرضت سلطنات سـنار وكيرا من الأموال ما يكفي فقط لتسيير خدمات الدولة المتواضعة. لم يأل المصـريون جهداً في جمع الأموال من السكان السودانيين (٨٤) وقد تم لهم الغرض بتبني نظام جديد للضرائب قدرت فيه "ضريبة الرأس من الرقيق بـ ١,١٢٠ (Od) الضان والأغنام بـ 15(S) وفي تقدير آخر (في أربعينات القرن التاسع عشر) فرضت "ضـريبة عامـة مقدارها ٢,١٠ (od) علي كل عبد أو بقرة أو حيوان من حيوانات الحمل، بينما قدرت علي الأشخاص الذين يكدحون لدي آخرين بـS15 (٨٥). "إمـا الأراضـي الزراعيـة المطرية فلا تخضع لضرائب بشكل مباشرة ومع ذلك يقوم الفلاحون بدفع إتاوات عينية في شكل محاصيل غذائية أو ثروة حيوانية، تقدر بناء حجم الساحة المزروعة بالإضافة إلي الجنود بغرض إتاوات إضافية في زمن الحصاد. (٨٦).

كانت قسوة ذلك النظام الضريبي غير مسبوقة، وبالرغم من أنها ولدت انتفاضة الجعليين، التي أدت إلى مقتل إسماعيل باشا بعد وقت قصير من الاحتلال، إلا أنه لم يتم اتخاذ إجراءات جذرية لتخفيف المعاناة عن المواطنين طوال العهد التركي- المصري.

في عام ١٨٧٨ انضم سلاطين باشا لخدمة الحكومة المصرية في السودان وقام عام ١٨٧٩ بطواف على غرب السودان. بوصفه مفتشاً مالياً، فقد طلب منه التحقيق في شكاوى السودانيين الذين احتو ت علـى الضـرائب الباهظـة غيـر المعقولـة التـي يدفعونها.(٨٧) بعد طوافه التفقدي الذي شمل كادوقلي، كتب سلاطين باشا تقريراً للجنرال غردون (الحاكم العام للسودان في ذلك الوقت) يقول فيه:

"إن توزيع الضرائب غير عادل، ونتج عنه العبء الضريبي الأكبر وقع على ملاك الأراضي الفقراء بينما لا يجد الأثرياء صعوبة في رشوة محصلي الضرائب بمبالغ قليلة نسبياً تؤمن لهم الاستثناء من الدفع. لذلك فإن كميات هائلة من الأراضي والممتلكات لا يشملها النظام الضريبي في الوقت الذي يتم فيه طحن الطبقات الفقيرة بلا رحمة لمقابلة العجز الكبير الذي هو نتيجة لهذا النظام اللاأخلاقي" (٨٨). وكان يمكن دفع الضرائب نقدا، أو في شكل رقيق بقيمة مماثلة، بالرغم من أن الخديوية المصرية نبهت إدارييها لكي يقبلوا فقط "الشباب الأقوياء اللائقين للجندية" (٨٩).

وكان تقدير وجمع الضرائب يضطلع به هرم من الإداريين يتكون أسفله من الزعماء المحلين (الشيوخ- الملوك) الذين يقومون بتعيين وجمع الضرائب وسط القرويين وسكان الجبال. يلي هؤلاء الزعماء المحليين مساعدو إداريين كانوا عادة أشخاصاً قائمين ذوى نفوذ ينتمون إلى القبائل النيلية، وأحياناً من السكان المحليين (كردفان)،(٩٠) والذ ين كانوا يؤدون، في معظم الأوقات، دور الوسيط بين الفلاحين وزعمائهم من جانب، وأداري الحكومة من الجانب الآخر، وإن كان الفلاحون يتحفظون كثيراً في النظر إليهم كوسطاء شرفاء. في المستويات الإدارية العليا كان الحاكم والكشاف (إداريون مشرفون على المناطق) في الأتراك يعاونهم في العادة كتبة من الأقباط، وقد لقد لخص MacMicheal الأخلاقيات الإدارية لهرم الإداريين الذي كان يعمل بوصفه جزءاً من بيروقراطية الدولة العثمانية، أفضل تلخيص في تقريره عن الطريقة التي يعمل بها الجهاز القضائي:

"إن مجموعة مصنفة من القوانين والإجراءات التي تلزم بإحالة الأمور الهامة إلى الرئاسة، وإلى قاض مؤهل -لحد ما- لا تفيد كثيراً، إ ذا كان يتم تجاهل هذه القوانين دون خشية العقاب، **وإذا كان معيار التقويم الوحيد للإجراء الإداري هو مقدار المال الذي يجلبه في الحال**، وإذا كان القاضي ألعوبة والحاكم هو السلطة العليا مستبد سفيه. ذلك كان هو الوضع في كردفان فى الجزء الأكبر من القرن التاسع عشر." (٩١) (التأكيد من المؤلف).

لذلك كان الإداريون في كل المستويات الإدارية، بما في ذلك الشيوخ، مشغولين بإثراء أنفسهم (قبل إزاحتهم من قبل متطلع آخر لإرضاء الحاكم) (٩٢) ولم تكن هناك مراقبة بالمعنى الصحيح لهؤلاء الإداريين، الذين تلاعبوا بالنظام الضريبي لتحقيق مآربهم الخاصة. ولم يكن هناك مقياس ثابت أو توزيع مناسب للضرائب والرسوم، التي كانت تجمع نقداً، في شكل عبيد أو "عينات" بأسعار لا تتجاوز ربع سعرها الحقيقي في

الأسواق، دائماً بكميات زائدة. (٩٣) أنه لمن الصعوبة بمكان أن نحسب دقة "الفوضى" التي انتزعت من فلاحي جبال النوبة العاديين بواسطة الدولة التركية – المصرية. غير أن التقرير التالي الذي قدمه بالمي (Pallme) يعطي صورة تقريبية عن الثروات التي انتزعت من كردفان (بما في ذلك منطقة جبال النوبة). فقد كان يحدث كثيراً:

"أن يرغم البلد علي دفع ضعف المبلغ عندما كانت القاهرة تفرض مساهمة معينة عليه. وكان جزء من الموارد (المكونة من الضرائب والرسوم الجمركية) تجمع نقداً، وجزء يجمع عيناً في صورة منتجات أو رقيق لم يكن هناك إجراء متعارف عليه يحدد الطريقة التي يتم تقدير المساهمات.. وفي عام ١٨٨٣م أرغمت منطقة كردفان علي دفع ٤٠٠٠ إردب (الإردب يساوي ٢وربع) أي حوالي ١١٨,٠٠٠ جوال من الذرة والدخن، بالإضافة إلي المبالغ النقدية وبجانب الماشية والسمن والرقيق وفرض علي البدو البقارة دفع ١٢٠٠ رأس من الثيران والأبقار ولم تكن الماشية تقبل من القرويين إلا عند عجزهم عن الدفع نقداً فكانت الحكومة تستولي علي الثور الضخم بسعر لا يتجاوز ٣٥ قرشاً (حوالي ٩ شلنات إسترلينية) ولعدة أعوام كانت (٨٠٠٠ رأساً من الأبقار ترسل سنوياً إلي القاهرة) وكان يحدث أن يتسبب الجفاف أو الأمطار الغزيرة في فشل موسم الحصاد في مناطق عديدة أو أن يقضي الجراد علي المحصول كلياً، وقد تسقط الماشية ضحية للأمراض الوبائية لكن لم تكن أي من هده الظروف تؤخذ بعين الاعتبار وعندما كانت أحدي القرى لا تجد ما تدفع به الضرائب المفروضة عليها كانت تلزم بإيجاد عدد محدد من الرقيق الذين كان يتم حينئذ تجنيدهم في أحدي الوحدات العسكرية أو يباعوا في الأسواق العامة في الحالة الأولي كانت الحكومة تستولي علي هؤلاء الرقيق بأسعار تتراوح بين ١٥٠ إلي ٣٠٠ قرشاً (٣٠ شلن إلي ٣ إسترليني و ١٠شلن) للرأس والأطفال منهم ٣٠ قرشا أو أكثر **ولكن دائماً بأقل من أسعار السوق**(٩٤) (التأكيد من المؤلف).

كان جمع الضرائب والمساهمات يرقي إلي مستوي النهب الصريح في عام ١٨٣٨، وبسبب فشل موسم الحصاد لجأ السكان في عدد من القرى إلي الغابات، فاستولت الحكومة علي كل مواشيهم وقد أورد بالمي أيضاً قصة الفلاح الذي كان مديناً للحكومة بأربعين معاملاً(المعامل =٨ بنس بالعملة الإنجليزية) ولكنه عجز عن التسديد فقام شيخ القرية بالاستيلاء علي الثور الوحيد الذي كان يملكه الفلاح وذبحه وتم تقسيم الثور إلي أربعين جزء وأعطي الجزار الرأس والجلد تعويضاً عن إتعابه ثم بيعت الأجزاء الأربعون الباقية "بمعامل لكل جزء علي سكان القرية دون اختيارهم (٩٥) وقد

قيل عن هذا الوضع "كم هو رائع أن يظل في الإمكان تجفيف بلد..من مثل هذه المبالغ الضخمة كان عام"(٩٦) علي أية حال مهما كان رائعاً ذلك الوضع لدعاة التجارة الحرة (Merchantalism) فإنه أفرز بمنطقة الداخلي، قوى ثبت أن من الصعب التحكم فيها فقد أجبرت الضرائب الفاحشة والأساليب القاسية في تحصيلها الكثير من الفلاحين علي ترك مزارعهم والهجرة إلى أجزاء أخري. وكانت نتيجة ذلك أن تدهور الإنتاج الزراعي، وتضاءلت الاحتمالات في أن يتطور أنتاج الفلاحين و بذرت البذور الأولي لتذمر الفلاحين وعصيانهم،(٩٧) وفي مناطق أخري تراجع الفلاحون إلي قمم الجبال وعادوا لممارسة الصيد وجمع الثمار وكان ذلك "بسبب أن العبء الذي فرضته الحكومة المستبدة علي المنطقة لم يكن يشجع الفرد لأن يسعي لأكثر من الاعتماد كلياً علي الطبيعة"(٩٨).

من بين العوامل الأخري التي ساهمت في هذا الوضع السياسات التجارية الاحتكارية للحكومة، والتطورات المبكرة لرأسمال التجار الجلابة في المنطقة. إذ لم يساعد دور الحكومة في تجارة الصادر والرسوم الجمركية العالية علي الواردات. في ظل سيطرة الجلابة علي التجارة مع المناطق الداخلية، لم يساعد كثيراً علي نمو علاقات تسويقية وكان له أثر إيجابي ضعيف في تطور زراعة تجارية وحتى في الحالات التي فلح فيها الفلاحون أراضيهم وأنتجوا أكثر من حاجاتهم لدفع الضرائب والمتاجرة في الجزء المتبقي، لم تترك لهم الأسعار التي حصلوا عليها، والتي كانت أقل من أسعار السوق الحقيقية، حافزاً لإنتاج المزيد وتحسين تقنياتهم الزراعية ومعداتهم والتي ظلت في وضع فني متخلف(٩٩).

وقبل أن نتناول الكيفية التي أسهم بها رأس المال التجاري للجلابة في هذا الوضع، من المهم التأكيد علي أن عملية تحول منتجى الاقتصاد المعيشى والمزارعين التقليديين إلي فلاحين تطورت بأسلوب متفاوت مند منتصف القرن السادس عشر، ووصلت إلي مستو عالي بإدخال نظام متطور لجمع الضرائب، وتقييمها نقداً في ظل الإدارة التركية المصرية غير أن الضرائب الباهظة وتجارة الرقيق أديا لإضعاف الفئات الفلاحية حيث أضطر الفلاحون للتراجع نحو الغابات والهروب إلي قمم الجبال تاركين قراهم وزراعاتهم الحوضية (Terraced Cultivation) (١٠٠) بعد أن فاقمت ممارسات الحكام المصريين من سوء أحوال الفلاحين النوبة، تلك الممارسات التي ماثلت ممارسات التجار في اهتمامها الخالص بتحقيق الأرباح مع التجاهل الكامل للمتطلبات الإنتاجية للاقتصاد.

بهذا الاهتمام الخالص بالاستحواذ على النصيب الأكبر من الفائض الزراعي من الفلاحين النوبة، وفي "غياب إجراء متعارف عليه يحدد الطريقة التي بها يتم تقدير مساهمات كل طرف[١٠١] مارست الحكومة التركية المصرية وظائف شبيهه برأس المال التجاري لتحقيق أهدافها. فقد برهن تبني الحكومة لإجراءات احتكارية في تجارة الصمغ العربي "بأنه يوفر هامش الربحية كبير" [١٠٢] وكان الفلاحون النوبة "قد دفعوا لهذا العمل (جمع الصمغ العربي) بالقوة، ولم يحصلوا إلا علي أجور قليلة [١٠٣] وبالرغم من أن هذه الأساليب القسرية برهنت علي عقمها لاحقاً، فقد قدر بالمي Pallme أن إنتاج جبال النوبة من الصمغ العربي عالي الجودة يتراوح بين ١٠,٠٠٠ إلى ٢٠٠٠٠ قنطار [١٠٥] غير أن الاستغلال الأمثل لإنتاج وتسويق الصمغ العربي، حسب تقدير بالمي، كان سيجعله مصدراً لإنتاج ثروة طائلة للدولة وسيبرهن علي أنه أكثر إنتاجية من "حملات صيد الرقيق الفظة"[١٠٦] لو أن الحكومة المصرية استخدمت عشر القوات التي كلفت باسترقاق ونهب النوبة، كمراقبين لجمع الصمغ العربي وسمحت للفلاحين النوبة بأجور معقولة في مقابل عملهم. و "لاستفادت بهذه الطريقة الدولة وكذلك السكان ..ولتلقت بهذا الإجراء المقايضة والتجارة والزراعة حافزاً يؤدي لتحسينها، ولانهمك كل شخص بسرور في عمل ما يسمح بتوفير قدر من الأرباح"[١٠٧].

رأس المال التجاري للجلابة والفلاحين النوبة:

كانت طبقة الجلابة، التي تمكنت من الصعود إلي أعلي اقتصادياً وسياسياً هي الطبقة الوحيدة التي استفادت من الحكم التركي المصري. وقد أمن لها هذا الصعود نجاح الجلابة في عقد تحالف مع الأتراك المصريين في نفس الوقت الذي فتحوا فيه مسارات إلى اقتصاد الفلاحين، بإرساء علاقات وثيقة مع الزعماء وكبار السن وباستيطانهم أنفسهم-في نهاية الأمر-كمزارعين وتجار في المنطقة وقد تمكن الجلابة باستخدام هذه العلاقات، من بناء ثروات كبيرة، من اشتغالهم بتجارة الرقيق وسيطرتهم علي التجارية الداخلية [١٠٨].

وتشمل صادرات منطقة جبال النوبة الرئيسية في الصمغ، ريش النعام، التمر هندي، العسل والرقيق، بينما كان يزرع السمسم والقطن بغرض الاستهلاك المحلي [١٠٩] وقد سيطر الجلابة الذين عملوا كوسطاء أو وكلاء لتجار الجملة في الأبيض، علي حركة التجارة في داخل المنطقة وكانوا حلقة وصل بين الفلاحين في جبالهم وقراهم والأسواق التجارية في المدن الأقليمية وفي مدينة الأبيض كان الجلابة يجمعون هذه السلع من منتجيها المباشرين، مستفيدين في ذلك من صلاتهم بزعماء الفلاحين وكبار

السن، وكانوا في المقابل يمدون هؤلاء بالسلع الراقية المستوردة من مصر وأوروبا وكانت الحكومة هي التي تقوم في أغلب الأحيان، بعملية تصدير المنتجات، إذ حالت السوق العالمية، التي جعلت هذه العملية اقل ربحية، بين التجار وبين تصديرها بأنفسهم إلى مصر. وتم لاحقاً فرض احتكار الحكومة بقوة القانون[١١٠].

وكان القطن يزرع ولكن بكميات جد قليلة، قدرها بالمي باقل من ثلث الكمية التي يستهلكها السكان في تصنيع البفتة (قماش قطني) الخاصة بهم.[١١١] ولم يكن ذلك لشح في الوسائل لزراعة مساحة أكبر من القطن، أو لتصنيع القماش (تعتبر تقلي مركزاً تقليدياً لإنتاج القطن)، ولكن أحجم المزارعون عن بذل الجهد لأن "الحكومة ستشتري كل ذلك الجهد بأسعار تعسفية، لا تفي بحق العامل كما تكبده المشاق". [١١٢] كانت الحكومة تفرض أسعار متدنية على كل المنتجات التي كان يتم بعد ذلك تصديرها وبيعها بأسعار عالية في الخارج. كان ذلك هو الحال مع تسويق السمسم، ذي الجودة العالية الذي كان يزرع في تقلي ويصدر إلى مصر وسواحل البحر الأبيض المتوسط. فبينما كان الفلاح يحصل على عشرين بارة (٢ بنس) مقابل رطل السمسم، كانت الحكومة تبيع نفس الكمية في القاهرة بسعر ٤ قروش (شلن أو ٢ بنس). [١١٣] وحتى بعد أخذ تكلفة الترحيل بعين الاعتبار يتبقى نصيب كبير من الأرباح لكل من الحكومة والتجار الجلابة المحليين، الذين أنجزوا جمع المحصول. هذه العملية تتكرر بدرجات مختلفة في عمليات تسويق المنتجات الأخرى، التي كان الصمغ من أبرزها، كما سبقت الإشارة إلى ذلك.

وجد فلاحو كردفان وجبال النوبة أنفسهم في أوضاع غير مؤاتية مع التطور التدريجي لعلاقات السوق إذ أنهم يقوموا ببيع منتجاتهم للجلابة والحكومة بأسعار متدنية، فحسب، بل فرض عليهم أيضاً أن يشتروا البضائع المستوردة بأسعار باهظة. كان الاقتصاد في غالبه اقتصاداً إعاشياً، ومع ذلك تزايد انسياب الواردات من السلع الأساسية والترفيهية إبان العهد التركي- المصري. من بين هذه السلع عند بالمي ما يلي: المنسوجات القطنية الملونة، الفرك الزرقاء والحمراء، النحاس الأصفر، الأسلاك الحديدية، الخرز الزجاجي و(؟).[١١٤]. كانت البضائع المستوردة تنساب في العادة من تجار الجملة بالأبيض إلى الجلابة الذين يقومون، من واقع سيطرتهم على التجارة داخل المنطقة، بترحيل وتوزيع السلع إلى المدن الإقليمية ثم القرى والجبال حيث يدير وكلاء محليون التجارة مع الفلاحين. عبر هذه السلسلة التي تطورت منذ أزمان غابرة لأغراض التجارة، [١١٥] عمل الجلابة كحلقة وصل بين مزارعي جبال النوبة وسوق الأبيض، والمراكز التجارية الوطنية والعالمية. [١١٦] وقد استخدم النقد في بعض أجزاء

المنطقة وإن ظل غير معروف في معظم المناطق. استناداً على بالمي فإن عدداً كبيراً من الزنوج النوبة لا يعرفون قيمة النقود، دائماً ما يقبلون سلعاً (القماش، النحاس، الخرز الزجاجي، الملح وأشياء أخرى) يعتبرونها من احتياجاتهم، في مقابل منتجاتهم. (١١٧) وبما أن المعاملات التجارة كانت تتم أساسا بنظام المقايضة، فقد كان الجلابة هم الذين يقدرون قيمة المفردات السلعية، ويحددون بموجبها سعراً لكل السلع. وهنا كان موظفو الحكومة قد أرسوا الوسائط، عندما قاموا أثناء جمعهم للضرائب، بالاستيلاء على منتجات النوبة "بأسعار لا تتجاوز ربع سعرها الحقيقي في الأسواق". (١١٨) إزاء هذه الظروف مجتمعة تمكن الجلابة "الذين لا يتورعون عن كل أنواع المكر، عندما يكون الهدف هو الكسب أو خديعة الحكومة والتجار الأجانب". من الحصول على الصفقات الأفضل وبالتالي أرباح أكثر من الفلاحين النوبة (١١٩).

كان أحد العوامل الهامة التي مكنت الجلابة من الجمع بين القوة الاقتصادية والنفوذ السياسي، العلاقات التجارية والاجتماعية الوثيقة التي أقاموها مع طبقة الزعماء المحليين، الذين أرادوا الحصول على البضائع المستوردة وكذلك وسائل الدفاع، والتي تمثلت أولاً في الحديد لصناعة الحراب ولاحقاً في الأسلحة النارية. (١٢٠) في مقابل هذه السلع التجارية والهدايا التي كانوا يحصلون عليها من الجلابة، قام الزعماء المحليون بتوفير الحماية والأمن لهم. كذلك تزوج الجلابة، الذين استوطنوا منذ القرن السادس عشر في مناطق شيبون تلودي وكادقلي من بنات النوبة، الأمر الذي أدى لتوثيق علاقاتهم بالسكان المحليين، (١٢١) فخصصت لبعض منهم مساحات زراعية، وشابهت نشاطاتهم في كثير من المجالات نشاطات أجدادهم (الغرباء الصالحين) وكان أيضاً لوضع الجلابة المتميز وتفوقهم الثقافي أثراً مساعداً في إزدياد وتنوع تجارتهم، فقد كانوا يشتركون مع المصريين في الدين الإسلامي واللغة العربية، وساعدهم هؤلاء في المقابل، في أن يحصلوا لأنفسهم على وضع سياسي متميز على المستوى المحلي. وقد ذكر ماكمايل (MacMicheal) أن التجار والمعلمين من أصول نيلية كانوا صنائع للأتراك والمصريين، وقد استخدموا هؤلاء بصورة واسعة في الأجهزة الإدارية.(١٢٢)

ولكن رغم هذه العلاقات مع الزعماء المحليين، فقد نظر فلاحو المنطقة إلى الجلابة نظرة لا تختلف كثيراً عن نظرتهم للحكام الأجانب وحلفائهم، الذين تبنوا:

وسائل القهر والاستبداد.. لإثراء أنفسهم سريعاً على حساب السكان التعساء، الذين مارسوا عليهم تسلطاً قاسياً وعنيفاً.(١٢٣)

البدو البقارة والفلاحون النوبة:

بالإضافة إلي التجار الجلابة، كان البدو البقارة الذين هاجروا إلي المنطقة منذ نهايات القرن الثامن عشر، هم المجموعة الإثنية الأخرى التي زادت أهميتها أثناء القرن التاسع عشر. كان من نتائج الاختراق الاقتصادي العربي للسودان " أن فتحت البلاد للتأثير العربي المتزايد الذي حفز بدوره المهاجرون العرب"[١٢٤] في بحثهم عن المراعي الغنية فيما وراء الصحراء" وقد لعبت القبائل البدوية دوراً هاماً في الاختراق الاقتصادي وفي تعريب السودان [١٢٥] وتبع ذلك هجرة العرب والبقارة الذين كانوا جزءاً من هذه القبائل العربية وفي نهايات القرن الثامن عشر وبدايات التاسع عشر نتيجة للضغوط التي تعرضوا لها من سلطنات باجيرمي ووداي في أفريقيا الوسطي ومنطقة دارفور.

وسواء سارت بعض المجموعات العربية بعد فتح العرب لمصر بمحاذاة ساحل شمال أفريقيا ثم ضربت جنوباً عبر الصحراء أم أنها شكلت جزءاً من القوي الفاتحة التي اخترقت شمال السودان فإن المتفق عليه أن العرب البقارة "فيما يبدو قد استوطنوا منذ عدة قرون مضت في مناطق باجيرمي ووداي"[١٢٦] واتسمت علاقات العرب البقارة مع هذه السلطنات المستقرة بالإزدواجية: قد كانوا -من جانب- يعتمدون علي السكان المقيمين لمدهم بالحبوب والقماش، وأدوات الحفر والفئووس والأجزاء المعدنية من معدات الخيل، ولكن لم تكن لديهم أدني رغبة في دفع الأتاوات التي يفرضها عليهم السلاطين، من جانب آخر [١٢٧] وذكر براون Browne "أن الضريبة المعتادة علي الأعراب الذين يربون الأبقار هي العشر وكانت تدفع أيضاً ضريبة كبيرة من السمن [١٢٨] ولاحظ براون أثناء تجواله في دارفور وسلطنات أفريقيا الوسطي المجاورة ان البدو العرب عندما كانوا يرفضون دفع الإتاوات لعامين متتاليين وكان سلطان دارفور يرسل قوات تقوم بالاستيلاء علي كل ما يقع تحت أيديها وقد يصل أعداد الأبقار التي يجمعونها إلي ١٢٠٠ رأس [١٢٩] وكان سلطان وداي الذي بسط سلطانه علي من بسلطنته من البدو أكثر حرصاً من سلطان دارفور علي جمع الأتاوات من البقارة وكان هذا الحرص علي توسيع قاعدة الموارد لهذه الدويلات هو الذي أدي للتشدد في جمع الضرائب وهو الذي "قاد بعض البقارة الذين استوطنوا في السابق النواحي الغربية إلى التوجه شرقاً نحو كردفان"[١٣٠] إذن فقد دفعت الصراعات بين الدويلات التي تسعي لجباية الإتاوات وبين البدو البقارة، بهؤلاء إلي التوجه نحو سهول النوبة واستغلاها ومن ثم قام العرب البقارة الذين تحركوا شرقا وبالاعتماد علي تفوقهم العسكري كمحاربين "بإقصاء النوبة إلي جبالهم والإستيلاء علي أفضل مواقع المياه عندهم"[١٣١] وبعد توطيد احتلالهم، قسم البقارة المنطقة فيما بينهم فكان الجزء الأكبر من نصيب قبائل الحوازمة

وحازت قبائل الحمر علي الممرات الغربية[١٣٢] وبالرغم من أن البقارة أنفسهم كانوا ضحايا لسياسات وابتزاز العهد التركي- المصري إلا أن استيطانهم ولد ضغوطاً جديدة علي النوبة وقاد صراعات عديدة معهم فقد أدي اعتماد البقارة علي تربية الأبقار في معاشهم إلي كل بطن من البطون أو (خشم بيت) علي منطقته من التلال والوديان ومواقع المياه إلي ذلك حولت هذه البطون والعشائر حيازتها من تلال النوبة إلي سيادات عرفت الواحدة منها باسم (سيد الدرب)[١٣٣] بموجب هذا النظام يقوم شيخ العرب أو الزعيم القبلي بحماية جبل أو عدة جبال من الغارات التي تبحث عن الرقيق أو المنتجات الزراعية في مقابل هذه الحماية يقوم النوبة بتوفير الحبوب والمنتجات الحيوانية والقوى العاملة لمزرعة الشيخ أو لغيرها من المواقع كما كان متوقعاً منهم إمداد (سيد الدرب) بالعبيد عندما يطلب منهم ذلك [١٣٤] ومع تطور تجارة الرقيق باشر البقارة بأنفسهم صيد العبيد ليس فقط لاستخدام الرقيق النوبة كعمال زراعيين ورعاة ولكن أيضاً لبيعهم للتجار في مقابل البضائع والأسلحة النارية التي يحتاجونها للدفاع عن أنفسهم وزيادة ثرواتهم من غارات النهب المسلح والنشاطات المماثلة[١٣٥] ومن هذا المنطلق تطابقت مصالح العرب والبقارة مع التجار الجلابة الذين كانوا يشغلون في تجارة السلاح والرقيق والسلع الأخرى.

الإتاوات وتحول المزارعين التقليدين إلي فلاحين فترة المهدية ١٨٨٣ـ١٨٩٨م

في المجتمعات ما قبل- الرأسمالية، تهيئ ظروف القهر والاستغلال مقرونة بالغياب الفعلي للوعي السياسي العلماني بيئة خصبة لظهور وعود التحرر الأسطورية ..تنطبق هذه المقولة علي المهدية وهي "إيديولوجية أخروية تؤكد علي غلبة المهدي نيابة عن الله[١٣٦] والمهدي زعيم روحي يدين له المسلمون بالولاء ويكون ظهوره إعلانا بنهاية الاستبداد والقضاء علي الشر والقهر وإيذاناً بمجتمع العدل وقد قادت الضرائب الباهظة والرسوم المفروضة في سودان العهد التركي- المصري مقرونة بنظام الحكم الاستبدادي إلى تذمر عام مهد الطريق في نهاية الأمر لعصيان شعبي عارم في ثمانينات القرن التاسع عشر ففي عام ١٨٧٩ قام محمد احمد، وهو تلميذ سابق لزعيم ديني من منطقة نهر النيل، بعد ان أحس بالشعور الو طني العام، قام برحلة إلي كردفان ومنطقة جبال النوبة تمكن فيها من أن يري بنفسه مظاهر التذمر المرير في البلاد وأن يقدر كذلك الدعم و المساندة اللذان يمكن إن يلقاهما من قبائل عرب البقارة لا لمقاتلة[١٣٧] وبعد عامين من تلك الرحلة في عام ١٨٨١ أعلن محمد أحمد انه "المهدي" وكشف عن رسالته الكبرى المتمثلة فى محاربة الحكم التركى – المصرى الذى وصفه بأنه لا علاقة

له بالدين، وبانه فاسد ومستبد. وعندما بدأ المهدى يجذب المؤيديين، اختلفت ردود فعل الفلاحين النوبة تجاه الثورة المهدية من منطقة إلي أخري ولكن من واقع الاستغلال والقهر الذي تعرضوا له من الحكومة المصرية لم يكن مستغرباً أن يعتمد المهدي علي عونهم ومساندتهم حيث كان منهم من أعلن ولاؤه للمهدي حتى في مراحل العصيان الباكرة وقد ذكر أوفالدر Ohrwalder "أن كل النوبة تقريباً أرسلوا رسلاً يعلنون ولاءهم للمهدي"(١٣٨) معتمداً علي مساندة النوبة والبقارة قام المهدي بتجميع قوات كافية تحرك بها من جبل قدير في جبال النوبة وتمكن بها من الاستيلاء علي الأبيض في ١٨٨٣م ثم سقطت الخرطوم بعد عامين من ذلك التاريخ بعد فترة قصيرة من هذه الأحداث قادت وفاة المهدي إلي تنامي الصراعات علي مواقع النفوذ بين المجموعات النيلية الدينية والتجارية التي عرفت آنذاك ب(أولاد البحر) لكن الخليفة عبد الله الخليفة الأول للمهدي الذي اعتمد علي مساندة الفلاحين والبدو من غرب السودان تمكن في نهاية الأمر من بسط نفوذه علي الدولة المهدية مستخدماً عشيرته من البقارة في تسيير دفة الحكم وقيادة الجيوش في معركة ضد أعدائه المحليين والخارجيين (١٣٩) غير أن البريطانيين والمصريين قاموا في عام ١٨٩٨ بحشد قوات مشتركة تمكنت من إعادة فتح السودان بعد هزيمة جيش المهدية في كرري بالقرب من امدرمان.

أدي اعتماد الخليفة علي البقارة إلي إضعاف العنصر الفلاحي الثوري في الحركة المهدية وشجع علي قيام حكم ثيوقراطي لارستقراطية جديدة وإلي حد كبير فقد كانت مظاهر الرفض القوية لهذا التغيير في الاتجاه وفي القيادة هي التي أكدت عدم ثقة الفلاحين النوبة في القوي السياسية الخارجية.

نظر الخليفة عبد الله لمنطقة جبال النوبة كما فعل سابقوه باعتبارها مصدراً لتوفير المجندين ومخزناً لإمداد الجيوش بالمواد الزراعية والحيوانية (١٤٠) وقد لجأ حكام الدولة المهدية لاستخدام القوة المباشرة لإخضاع جبال النوبة ولكنهم كانوا يلجأون أيضاً للاستغلال الماهر للإنشقاقات داخل المنطقة والتحالف مع جناح منها ضد آخر وفي عام ١٨٨٦ أرسل الخليفة عمر بن آدم دبلو إلى المنطقة ليحشد الدعم ليحكم في تقلي ملكاً عليها ولكن بعد عامين من وصوله قامت ثورة، (١٤١) أرسلت علي إثرها قوة عسكرية بقيادة حمدان أبو عنجة والنور عنقرة لمساعدة عمر علي إعادة سيطرته علي تقلي وقد قامت هذه القوات بعد الإكمال الجزئي لمهمتها وكان قد نتج عن ذلك خراب كبير وسالت بسببه دماء كثيرة- قامت هذه القوات بإرسال كمية ضخمة من المنتجات وعدد كبير من الأسري إلي أمدرمان وذلك قبل أن تتوجه إلي أخري مع ذلك لم يتم تأسيس

إدارة مهدية فعالة وسيطرت الانقسامات الداخلية وسط العائلة المالكة علي السياسة المحلية[١٤٢] وكان نوبة جبل الداير قد رفضوا دعوة المهدية للانضمام للعصيان وقاموا المحاولات العسكرية لإخضاعهم لكنهم وافقوا في نهاية الأمر علي الإذعان بشرط السماح لهم بحرية الإقامة في جبالهم الخاصة بدلاً من إجبارهم علي الهجرة مع عائلاتهم إلي منطقة النيل الأبيض كما كان يخطط لذلك المهديون .[١٤٣] إثر مقاومة النوبة أرسل المهديون قوات عسكرية وتمكن الأمير الزاكي طمل عام ١٨٩٢ من إخضاع نوبة جبل الداير واخذ عدد من الرقيق في عام ١٨٩٤ توصل النوبة إلي إتفاق مبني علي قاعدة التجارة مع الدولة المهدية نص علي فتح الطرق والتجارة بين جبل الداير والأبيض وعلي إيقاف الغارات [١٤٤] هذا بينما تمكنت جبال بيمنج جلود، كتلا أومري (كواليب) وتلشي علي مقاومة كل الهجمات المهدية التي لم تتمكن أي منها من إخضاعها وقد عزي ذلك للأعداد الكبيرة من الأسلحة النارية التي حصلوا عليها عن طريق التجارة أو الهجمات علي القوات الحكومية[١٤٥] من الجانب الآخر تمكنت قوات المهدية من إخضاع سلسلة من الجبال مثل جبال غلفان، كورقول، ديريفنجر، والي بابوي، والي أبو سيدا، غلفان موردنج، كاتيك، دلنج وإنج، وأجزاء أخري من كاديرو واخذ سكان بعض هذه الجبال كأسري إلي أمدرمان بالرغم من إن كثيرين منهم تم بيعهم كعبيد قبل الوصول إلي هناك[١٤٦] وقد شكلت ذكريات هذه الإحداث المفاهيم السياسية للفلاحين النوبة وكذلك سلوكياتهم نحو العرب البقارة في هذه المنطقة.

اتصلت كردفان ودارفور كمعقلين للمهدية اتصالاً مباشراً مع أمدرمان عبر طرق القوافل التي كانت تجلب الصمغ ومنتجات الجلود والبضائع الاخرى [١٤٧] وبصورة مماثلة شجعت السيطرة شبة الكاملة علي جبال النوبة الحكام المهدويون علي تعيين عمال وأمراء بغرض إرسال حصص العبيد والمنتجات الزراعية وللمحافظة بالتعاون مع القبائل البقارة العربية علي نظام الحكم المهدي الذي يقوم أساساً علي جمع الزكاة وصدقة زكاة الفطر[١٤٨] وقد تم إدماج البقارة في هياكل الدولة المهدية السياسية والإدارية في المنطقة والاستفادة من نفوذهم، بالرغم من ذلك هدد إصرار الخليفة ورغبته في هجرة البقارة إلي النيل الأبيض وأمدرمان بإضعاف مصالحهم كملاك لقطعان كبيرة ومساحات شاسعة من الأراضي وكان نتائج الهجرات القسرية للبقارة وتحصيل الخليفة المتعسف للزكاة بغرض تمويل الحروب استعداء بعض البدو العرب في منطقة جبال النوبة علي الخليفة[١٤٩]

لم يكن التجار الجلابة في وضع أفضل إزاء التأثير لسياسات الخليفة عبد الله فلم تترك حالة الغليان التي أعقبت هذه السياسات واحتكار الإدارة المهدية للتجارة فرصة لتطوير علاقات تجارية كذلك دفع عدم الاستقرار ومصادرة المنتجات بواسطة القوات الحكومية بالتطور الزراعي مراحل عديدة إلى الوراء كما أدت حالة الحروب المتواصلة إلى ظهور التهديد بالمجاعة وصار اهتمام الفلاحين موجهاً للمحافظة علي مقومات بقائهم أكثر من الإنتاج للسوق الذي يشكل نموه مصلحة أساسية للجلابة بالإضافة إلي ذلك قادت الضرائب الباهظة علي البضائع التجارية والتدخل المباشر للحكومة في تنظيم التجارة عبر بيت المال إلي كساد تجاري عام، أدي بدوره إلي تذمر وسخط التجار الجلابة [١٥٠] وفاقم من هذا السخط تراجع تجارة الرقيق، برغم الدور الكبير الذي أولاه الخليفة للرق من منطلق حرصه علي زيادة حجم جيشه وقد تورط الخليفة في عمليات بيع وشراء الرقيق ولكنها لم تكن إحياء لتجارة الرقيق بأي درجة من تلك الدرجات التي مارسها بها العهد التركي- المصري [١٥١] أثرت هذه العوامل مجتمعة سلباً في موقف الجلابة من الدولة المهدية وكان بعض من تجار الرقيق قد جاءوا من الجنوب للانضمام للمهدي في جبال النوبة وسمح لهم لا حقاً بالانضمام لقوات أبو عنجة لاصطياد العبيد[١٥٢] إلا ان ذلك لم يرضهم كما فشلت محاولات إخضاعهم منذ ذلك الوقت أظهر الجلابة مثلهم في ذلك مثل تجار البحر تذمراً وسخطاً متنامياً على الإدارة المهدية [١٥٣] باختصار أثارت الدولة المهدية بسياساتها الاحتكارية وممارساتها الفظة عداء الفلاحين النوبة وقطاع عريض من ا لعرب البدو والجلابة في منطقة جبال النوبة.

٤-٢ خاتمة جبال النوبة عند إعادة الفتح:

عندما وصل البريطانيون وجدوا مجتمعاً واقتصاداً متخلفين أضعفتهما إحداث القرن التاسع عشر فيما يتعلق بالتركيبة الاجتماعية كان هناك الفلاحون النوبة والعرب البدو البقارة الجلابة .وكان الفلاحون النوبة هم أكثر من قاسي أثناء العهد التركي المصري، أكثر من البدو والبقارة، الذين دفعت هجرتهم المبكرة نحو الشرق، وهؤلاء النوبة إلى أعالي الجبال ولم تؤد سياسات وممارسات الدولة المهدية إلي تحسن الأوضاع بالنسبة لفلاحي منطقة جبال النوبة إذ أنهم أرغموا علي تقديم الحيوانات والمنتجات الزراعية والعبيد وعلي الهجرة إلي النيل الأبيض بغرض مساندة الخليفة وعندما طبقت نفس السياسات علي البقارة الذين وفروا القاعدة الاجتماعية للجهاز الإداري للخليفة كانت النتيجة تذمرهم واحتجاجهم كذلك أضيرت مصالح التجار الجلابة بتدخل الحكومة في العمل التجاري وبالضرائب الباهظة والرسوم التي فرضت علي التجارة وكان أن

دعم الأثر التراكمي لعهد الدولة المهدية اشتغال عملية بدأت بالتجارة عبر المسافات الطويلة وترسخت بالسياسات الاستعمارية للعهد التركي المصري أدت لدمج المنطقة في بنيات اجتماعية اقتصادية أوسع وأحتل الفلاحون النوبة أسفل البنية الاجتماعية الاقتصادية حيث سكنوا الأراضي المرتفعة ومارسوا الزراعة الحوضية في الوقت الذي جال فيه البقارة عبر السهول واحتلوا الوديان الخصبة ويسر التجار الجلابة الصلة مع السوق الوطنية وقبل أن تشرع الإدارة البريطانية الجديدة في محاولة إعادة هيكلة الأوضاع التي ورثتها كان عليها أولاً أن تبسط سيطرتها السياسية وتمثلت المشاكل الاقتصادية والاجتماعية الرئيسية التي واجهت الإدارة البريطانية في كسر قبضة البقارة علي السهول وتشجيع النوبة علي النزول من الجبال للاستيطان في هذه السهول وإنشاء بنية تحتية تؤدي لتنشيط الاقتصاد والحد من نفوذ وممارسات الجلابة وسيتم في الباب القادم تناول مساعي البريطانيين لبسط سيطرتهم ووضع السياسات المناسبة والبنيات الصالحة لحفز وتنشيط التحول الزراعي.

***

مراجع وملاحظات

1- E lles, R.J. the Kingdom of Tegali" Sudan Notes nd Records, Vlo 28 part 1.1953. P.7

2- Ibid, P,7.

3- Ibid, P,9.

٤- دراسة تاريخية مفصلة عن العلاقات والاتصالات بين جبـال النوبـة مـن جانـب وسلطتي سنار وكيرا من الجانب الآخر أنظر:

Elles, R.J., op. cit., 9-17, MacMichael, H.A. The Tribes of Northern and Central Kordfan, Cambridge University Press, Cambridge, 1912, pp. 718 and O'fahey, R.S., Slavery and Trade in Darfur", Journal of African History, vol. 14, no. 1.1973, pp. 34-39.

5- Elles, R.J. op.cit., pp. 10-11.

6- O'Fahey, R.S.,..OP cit. p 34 and p. 37.

7- Elles R.J. OP cit.. pp. 9-17. MacMichael, H.A.,op. cit. pp. 7-18.

8- Elles, R.J., op. cit, pp. 8-9.

9- Amin, M.A. Historical Geography of Trade Routes and Trade Centres in the Northern Sudan: 1500-1939, ph. D. thesis University of California, Los Angeles, 1968, pp. 85-87. also O'fahey, R.S. and Spaulding, J.L Kingdoms of the Sudan, Methuen and Co. Ltd.. London. 1974.p. 56.

10- Amin, M.A, op. cit. pp. 85-87.

11- O'fahey, R.S.op. cit., p. 30.

12- Elles, R.J. op.cit. p. 9, and MacMichael, H.A. op. cit., p.9.

استنادا إلي ماكمايكل كان لعدد من جبال النوبة مكوك من أصول عربيـة- فونجية في عشرينيات القرن العشرين.

13- Amin, M.A.op.CIT, P. 15.

١٤- يوسف فضل حسن، العرب في السودان، دار النشر، جامعة الخرطوم، الخرطـوم ١٩٧٣. ص ١٣.

15- Yovier de planhol, the World of Islam, quoted in Amin, M.A. op. cit. p. 74.

١٦- يوسف فضل حسن سبقت الإشارة إليه، ٨٩، p

17- Holt, p. M. Funj Origins: A Critique and New Evidence" Journal of African History, vo. 4. no. 1, 1963, pp. 51-52.

18- Ibid. pp. 51-52.

19- Ibid.

20- O'Fahey, R.J. op. cit. p. 9
21- Elles, R.J. op. cit. p. 9.
22- Ibid. p. 6.
23- Ibid. p. 7.
24- Ibid. p. 9.
25- Ibid. p. 8.
26- Ibid. p. 9.
27- Ibid. p. 9.
28- Ibid.
29- Elles, R.J.op. cit.. p. 9.
30- Ibid. p. 10. and pp. 14-15.
31- MacMicheal, H.A. op. ci, p. 9.
32- Amin, M.A. op. cit., 76, and p. 102.
33- O'Fahey, R.S. (1973), op. cit. p. 34. and p. 37.
34-MacMichael, H.A OP. cit., p. 4.

٣٥- للعلاقات بين جبال النوبة والدويلات المجاورة، أنظر:

Elles, R.J., op. cit., pp. 9-17, MacMichael, H.A. op. cit. pp. 7-18, and O'Fahey, R.S. op. cit., pp. 34-39.

36- Elles, R.J. op. cit., pp. 10-18.
37- MacMichael, H. A. op. cit. pp. 8-9.
38- Ibid, pp. 8-, كذلك Elles, R.J. op. cit., pp. 9-17, O'Fahey, R.S. OP, CIT. PP. 34-37.

٣٩- سنري كيف أن الأثر الكلي لرأس المال التجاري لم يؤد إلي تسارع تحول المجتمع النوبي ما قبل –الرأسمالي، بل أدي– بالعكس– إلي المحافظة علي طبيعة ما قبل– الرأسمالية.

40- Issawi, charles,, (ed) The Economic History of the Middle East 1800-1914. the University of Califonia press, London. 1966. p. 361, pp. 159-366.
41- Ibid.
42- Stevenson R.C., The Nuba People of Kordofan Province: An Ethnographic Survey, M. Sc. (Econ) Thesis, Sudan Library S/39, University of Khartoum, Khartoum, 1965, p. 74.
43- Hill, R., Egypt in the Sudan, Oxford University press, Oxford, 1959, p. 13.
44- Petherick, Travels in Central Africa and Explorations of Western Nile Tributaries, Tinsley Brothers, London. 1869, p. 7.
45- MacMichael, H.A. op. cit. pp. 25.

46- Hill, R. op. cit. pp. 101-102.

٤٧- حسن أحمد إبراهيم محمد علي في السودان، دار النشر جامعة الخرطوم، الخرطوم ١٩٧٦، pp. ١٢٥-١٢٦.

48- File Kn. P. 12. B. 21. Kadugli Archives, Office of Kordofan Governor, 3/11/1032.

49- Ibid,

٥٠- حسن أحمد إبراهيم، سبقت الإشارة إليه صفحات :١٢٥-١٢٦.

51- Pallme, 1. Travels ,in Koedofan, J. M adden and Co, London, 1844, p. 219 and p. 222.

52- Ibid.

53- Prout, H.G. General Report on the Province of Kordofan, printing office of the General Staff, Cairo, 1877. p. 29.

54- Pallme, 1. op. cit. p. 226.

55- Issawi, C. op. cit. p. 361 and. pp. 359-366.

٥٦- سترد أدناه تفاصيل أكثر عن الضرائب والإتاوات.

٥٧- سيتم أدناه تناول نشاط مجموعة بتفاصيل أوفي.

58- Hill, R., OP. cit., p. 13.

59- Ibid.

60- Pallme. 1. op. cit. pp. 306-307.

تعكس هذه الأرقام اتجاهاً لعمليات استرقاق واسعة، وليس أغراض الكتاب رصد كل الغارات التي نفذت و عدد الأسري الذين أخذوا كعبيد.

61- Pallme, 1. op. cit. pp. 312-313.

62- Ibid. p. 313.

63- Ibid. p. 315.

ذكر بيثريك (Petherick) هنا أن سكان جبال النوبة كانوا ضحايا لحملات السلب العسكرية من قبل الحكومة (التركية- المصرية) وغارات البقارة. وكانت نتيجة هذا العدوان أن نهب النوبة كميات من الحبوب والابقار والعبيد، بالقدر الذي كان بإمكان المعتدين الحصول عليه. (Petherick. Op. cit. p. 7) وقد أورد بالمي أيضاً: Pallme. Op. cit. pp. 305-344 بعض الفظائع التي ارتكبت في حق النوبة بواسطة البقارة، الجلابة والأتراك-المصريين وكانت الذكريات الحية لهذه الإحداث المحفورة في أذهان النوبة هي التي استخدمها القادة الجماهيريون لاتحاد جبال النوبة

لإذكاء الشعور الإثني- القومي لدي النوبة ولحشد مساندة السكان المحليين ضد سيطرة العرب كما سنري في الباب الثامن.

64- MacMichael, H.A. op. cit. p. 24.

65- Ibid. p. 25.

66- Hill, R. op. cit. pp. 101-102.

67- Stevenson, R.C. op. cit. pp. 94-98.

68- Slatin R.C. Fire and Sword in the Sudan, Edward Arnold. London , 1896, pp. 6-26.

في عام ١٨٧٤ تم تعيين الكولونيل شارلس جورج غردون حاكماً للاستوائية حتى عام ١٨٧٦م وقد كلف، ضمن مهام اخري، بالحد من نشـاطات تجـار الرقيق. وقام غردون بتعيين الملازم رمولو جيسي (Romolo Gessi) وهـو إيطالي،كواحد من مساعديه الكبار بعد عامين في ١٨٧٨ عاد غردون حاكما عاماً للسودان بينما عين رومولو حاكماً لبحر الغزار. وقد نشط كلاهما فـي حملات مكافحة الرق حتى عام ١٨٧٩م عنـدما عـاد غـردون لبريطانيـا لمعلومات إضافية عن نشاطاتها في مكافحة الرق، انظر:

Moorehead. A. The White Nile. Hamish Hamilton, London 1960. pp. 165-178. pp. 179-196.

ذكر أورفالدر (Ohrwalder) ان الجلابة الساخطين انتقلوا إلـي الاجـزاء الجنوبية من جبال النوبة وانضموا فيما بعد للثورة المهدية ضـد الأتـراك- المصريين. انظر:

Ohrwalder, F.J.Ten Y ears in the Mahadist Camp 1882-1892, Marston and Company, Sampson Low, 1895, p. 27.

69- MacMichael. H.A. op. cit .p. 35.

70- Petherick, op. cit. p. 59.

71- Palme, 1. op. cit. pp. 34-37, and pp. 292-294.

72- Palme, 1. op. cit. pp. 34-37., MacMichael. H.A. op. cit. p. 29., Also see Theobold. A.B. The Mahdiyya: A History of the Anglo- Egyptian Sudan 1881-1899, Longmans, London, 1962. p. 10.

73- Pallme, 1.op. cit. p. 179. and Stevenson. R.C. op. cit. pp. 82-83.

74- Peterman, A. Travels in the Sudan in the sixties. Sudan Notes and Records. Vol. 24, 194. p. 147.

75- Ibid. p. 147.

ذكر بالمي أن دنقلاوياً من الجلابة، وعلي الارجح، بعض الزعماء المحليـين كانوا شغوفين بالبراندي الذي كانوا يعتبرونه من السلع الراقيـة التـي يـتم استبدالها بالعبيد والعاج. Pallme, 1. op. cit. pp. 292-294.

76- Peterman, A. op. cit. p. 147.

77- Ibid. p. 148.

78- Ibid. pp. 148-149.

79- Gray. R.A. History of the Southern Sudan 1838-1889, Oxford University Press. 1961. p.50.

80- Peterman A. op. cit. pp. 145-150.

81- Pallme, 1. op. cit. pp. 35-45, pp. 292-294. and pp. 306-307. and Theobold. A.B. op. cit. p. 10.

ضمن عوامل أخري أجبر هذا تجار الرقيق الشماليين علي الانتقال إلي الأجزاء الجنوبية من جبال النوبة، وقد عزا بيثريك هذا الانتقال إلي انتفاضة الشلك ضد التجار...أنظر:

82- Elles, R.J. op. cit. p. 14.

83- Hill, R. op. cit. pp. 37-38.

84- Ibid, p. 14.

85- Ibid, p. 14.

86- Ibid. p. 15. Amin, S. "Underdevelopment Dependency in Black Africa: Orignis and Contemporary Forms" Journal of Modrn African Studies, vol. 10, no. 4, 1972, p. 514.

87- Stafin, R.c. op. cit. p. 4.

88- Ibid, p. 4.

89- Hill, R. op. cit. p. 15.

90- MacMichael, H.A. op. cit. p. 21.

من بين هذه المجموعات فإن الدناقلة هم الأكثر والأفضل تعليماً وكصنائع للأتراك توسع هؤلاء في توظيفهم فى الجهاز الإداري. Ibid. p. 29,

91- MacMichael, H.A. op. cit. p. 20,

92- Ibid, p. 21.

93- Pallme, 1. op. cit. p. and pp. 37-39.

94- Ibid, pp. 23-24. also p. 38 and p. 219 for account of other events.

95- Ibid, p. 38.

96- Ibid, p. 38- Amin, M. A. op. cit. p. 160.

97- Pallme, 1. op. cit. pp. 279-280.

98- Ibid,

٩٩- فيما يتعلق بطبيعة الأدوات الزراعية لاحظ بالمي أن أهل البلاد لا يعرفون المحراث ولا المسلفة (Harrow) أو في الحقيقة أي "ماكينة متمدنة للزراعة" بدلاً من ذلك كانوا يستخدمون قطعة واحدة من الحديد محددة الرأس في كلا الطرفين ومزودة بقطعة من الخشب في وسطها.

100- pp. 223-224.

101- pallme, 1. op. cit. p. 29, and pp. 37-39.

102- pallmem 1. op. cit. p. 280, كذلك prout. Op. cit. p. 76.

ويتواجد معظم النعام الذي يصدر ريشه إلي الخارج في الأجزاء الغربية لمنطقة جبال النوبة.

103- Ibid, p. 41.

104- Ibid, p. 283

105- Ibid, p. 41

106- Ibid,.

107- Ibid. p. 226.

108- Hill, R. op. cit. p. 50. MacMichael, H.A. op. cit. p. 29.

109- Stevenson, R, C, op. cit. p. 77. prout. Op. cit. p. 76.

110- Pallme, 1. op. cit. p. 279.

111- Ibid, p. 221.

112- Ibid, p. ٢٢٢

113- Ibid, p. 291..

114- Ibid, p. 160

115- Ibid, pp. 160-161

116- Stevenson, R. C. op. cit. p. 77.

117- Pallme, 1. op. cit. p. 108

118- Hill R, op. cit. p. 108.

119- Pallme, 1., op, cit. op. 292.

استمرت هذه الممارسة حتى عشرينات وثلاثينات القرن العشرين في بعض مناطق جبال النوبة، إدخال النقود وتعميم استعمالها قد قصد منه إزالة الحيف الذي وقع علي النوبة من جراء الاستغلال الفاحش بواسطة العرب والجلابة لأجل معلومات عامة: أنظر:

Tothill, J.D. Agriculture in the Sudan, Oxford press London, 1948, p. 284.

جمع الجلابة ثروات كبير من التجارة في الذهب والرقيق مستغلين في ذلك جهل النوبة بالقيمة الحقيقية لمنتجاتهم، حتى استبدلوها منهم بالمنسوجات والملح..أنظر: Pallme, 1., op. cit. pp. 166-161.

وحسن احمد إبراهيم سبقت الإشارة إليه صفحات (١٢١-١٢٨).

120- palme, 1., op. cit. pp. 223-279

121- Ibid,

122- MacMichael, H. A. op. cit. p. 29.

أدرك خديوي مصر الدور الهام للزعماء الدينيين والقبليين" كوسائط لحفظ النظام وجمع الأموال" وقام لذلك بدعوتهم إلي مصر وأسبغ عليهم هدايا من الخلع والقفاطين كما أرسل بعضاً من الألقاب التشريفية إلي الحكام للإنعام بها علي الوجهاء والشيوخ مقابل ولائهم وتعاونهم أنظر:

Hill, R. op. cit. p. 46.

123- Ibid,

124- يوسف فضل حسن سبقت الإشارة إليه p. 89.

125- نفسه ص 42-44

126- Cunnison, 1., Baggara Arabs: power and Lineage in a Sudanese Nomad Tribe, Clarendon press, Oxford, 1966. p.1.

127- Ibid, p. 3. pallme, 1. op. cit. pp. 118-119.

128- Browne, W.G. Travels in Africa, Egypt and Syria from the Years 1792 to 1798, Cadell, Davis and Longman, London, 1799. p.300.

129- Ibid., p. 300.

130- Cunnison, 1., op. cit. p. 3 and p. 6.Henderson, K. D. A. Note on the Migration of Missiria Tribe into South West Kordofan" Sudan Notes and Records, vol. part, 1., 1939, p. 58. and pp. 47-77 لتفاصيل أكثر

131- Sagar, J.W. Notes on the History Religion and Customs of the Nuba; Sudan Notes and Records. Vol. 5, no 3., 1923, pp. 139-140

في مقابلة كادوقلي بتاريخ ٢٩/٥/١٩٨٢م لخص الشيخ علي البولاد وهو مزارع وقائد فلاحي من قبيلة الحوازمة، هذه التطورات في جملة واحدة "أحتللنا هذه الوديان وطردنا منها النوبة بخيولنا القوية وسيوفنا الحادة وقد برهنت هذه الخيول القوية علي فائدتها – لاحقاً في حملات صيد العبيد وذكر بالمي أن البقارة يعتنون عناية كبيرة بخيولهم لأنها ذات فائدة عظيمة لهم في الحروب التي تدور بينهم وبين جيرانهم، للمزيد من المعلومات خاصة عن حملات صيد العبيد، أنظر:

Pallme, 1. op. cit. pp. 232-233, and Sgar, J. W. op. cit. p. 140.

133- CIVSEC. 66/10/92, Central Record Office, From Governor of the Nuba Mountains province to Civil Secretary Khartoum . 3/3/1926

مقابلات: (١) أمين علي عيسي الناظر السابق للدلنج ٢٤/١٠/١٩٨٢م

(٢) الشيخ محمد إبراهيم عمدة رشاد . رشاد ١٢/٥/١٩٨٢م

134-Ibid,

١٣٥- مقابلة مع الشيخ بولاد سبقت الإشارة إليه

136- Abdel-Salam, F.A The Umma party 1945-1969, M Sc. Dissertation, University of Khartoum, Khartoum, 1979, p. 159.

لرصد التغيرات الكثيرة التي طالت الإيديولوجية المهدية في فترة المهدية الجديدة، أنظر نفسه صفحات (١٥٠-١٦٤) للاطلاع على دراسة جديدة عن سياسة وإيديولوجية المهدي أنظر محمد سعيد القدال: الإمام المهدي لوحة ثائر سوداني دار نشر جامعة الخرطوم، الخرطوم، ١٩٨٥.

137- Slation, R. C. op. cit. p. 55. Theobold, A B. op. cit. p. 33 and p. 35.

138- Ohrwalder, F, J, op. cit. p. 45.

١٣٩- عوض عبد الهادي العطاء، تاريخ كردفان السياسي لفي فترة المهدية ١٨٨١-١٨٩٩م المجلس القومي للآداب والفنون الخرطوم ١٩٧٣ صفحات ٧٣-٨٥.

١٤٠- عوض عبد الهادي العطاء ٧٣-٨٥.

Ohrwader, F. J. op. cit. pp. 98-99

141- Elles, R.J. op. cit. pp. 26-28.

142- Ibid., pp. 26-28.

143- Ohrwolder, F. J. op. cit. pp. 117-118.

144- Stevemson, R. C. op. cit. p. 103 and p. 107 Salih, K. O. THE British Adminstration in the Nuba Mountains 1898-1956, ph. D. Thesis, University of London. 1982. pp. 38-39.

يشير فصل الجهادية الذي سجله أوفالدر، سبقت الإشارة إليه المقاومة المبكر التي أبداها النوبة في موجهة الأجانب عندما تمرد حوالي ٢٠٠ من الجنود النوبة، الذين أجبروا علي العمل في جيش الحكومة (الجهادية) في الأبيض وقتلوا الحاكم المساعد، قبل أن ينطلقوا في اتجاه الجنوب إلي جبال النوبة . وفي طريقهم عبر الدلنج ونيمنج انضم إليهم الفلاحون النوبة الساخطون علي الحكومة حيث استقر الجميع في نهاية الأمر في منطقة غلفان ناما وأقاموا نوعاً من الجمهورية العسكرية، برهنوا فيها علي قوتهم عندما هزموا قوات حكومية بقيادة عبد الله ود إبراهيم من أضعاف مقاومتهم العسكرية وبسط سلطة المهدية. لدراسة ومفصلة، انظر العطا. أ.أ. سبقت الإشارة إليه صفحات ٨٥-٩١.

146-Stevenson, R.C. op. cit. p. 107.

أيضاً عوض عبد الهادي العطاء سبقت إليه، حفات ٨٥-٩١.

147- Amin. M. A., op. cit. p. 146

أيضاً عوض عبد الهادي العطاء سبقت إليه، صفحات ٧٣-٨٥.

148 - Slatin, R. C. op. cit. pp. 406-408.

الزكاة ضريبة إسلامية مقدارها ٢,٥% من دخل الفرد. ويعتبر 'خراجها واجباً علي كل مسلم قادر مالياً كما ينص علي ذلك أحد أركان العقيدة الإسلامية الخمس. وتدفع الزكاة عيناً (حبوب مواشي) أو نقداً، حسب شروط الشريعة الإسلامية، وقد سن قادة المهدية، وفيما بعد بيت المهدي، تحصيل الزكاة كمورد يربط الفلاحين بهم.

١٤٩- أيضاً عوض عبد الهادي العطاء سبقت إليه.

150- Amin, M. A, op. cit. p. 164.

بالرغم من ذلك نظم بيت المال بعض النشاطات التجارية مع المناطق المجاورة. وكانت سلع الصادر الرئيسية هي: سن الفيل، الصمغ، ريش النعام والسنمك، بينما كانت الواردات في الغالب البن، المنسوجات القطنية، الزبدة ، العطور، الجبن، البهارات، الصابون-سراً الدخان والحشيش والأفيون. (سبقت الإشارة إليه، ص ١٦٥).

أنظر أيضاً: Slatin R. C. op. cit. p. 407.

لتفاصيل الصراع بين الجلابة وإبراهيم عدلان، وزير المالية، حول قيمة العملة المهدية (دولار جديد) ومصادرة بضائع الجلابة بسبب رفضهم للعملة الجديدة.

151- Amin, M. A. op. cit. p. 160.

152- Ohrwolder, F. J. op/ cit. p. 27. and pp. 112-125.

153- Ibid, pp. 117-118.

* * *

الفصل الثالث

الاستعمار البريطاني والفلاحون النوبة

الهياكل السياسية والإدارية ١٩٠٠-١٩٤٠

مقدمـة:

واجه البريطانيون صعوبات ضخمة في مساعيهم لإلحـاق الفلاحـين النوبـة بالبنيات الرأسمالية الاستعمارية والبنيات السياسية الملازمة لها. ففي السنوات العشـرين الأولي من القرن العشرين أنصرف البريطانيون إلي مجهودات إحلال السلام بمنـاطق النوبة..وقد تمكنوا في نهاية الأمر، من تهدئة الأمور، بالقضاء علي المقاومة المسـلحة للنوبة وبخلق قاعدة اجتماعية من الموالين المرتبطين بالجهـاز الاسـتعماري للدولـة. وسنتناول هذه العملية في الإجراء الأولي من هذا الفصل.

تعالج الأجزاء التالية الإطار وكذلك الافتراضـات الإيديولوجيـة " للسياسـة النوبية" والتي كان جوهرها المعلن حماية مصالح الفلاحين النوبة والحفاظ علي تقاليدهم وثقافتهم من التأثير الطاغي للثقافة العربية الإسلامية. قد تأثرت بعض إجـراءات هـذه السياسة خاصة تلك المتعلقة باستيطان الأراضي وسياسات الاستخدام والتجارة المحليـة والتعليم تأثيراً كبيراً بهذه الأبوية الاستعمارية. وسنري في هذا الفصل وفصول أخـري ما إذا كانت "السياسة النوبية" قد رفعت فعلاً من أنصبة النوبة في التعلـيم والخـدمات. غير أن الوجهة الرئيسية لهذا الفصل هي إضاءة التناقض بين المقولات المعلنة للوصاية البريطانية مقارنة مع حقائق الرأسمالية الاستعمارية علي أرض الواقع. وسيبين الجـزء الأخير من الفصل، عند تناوله للوضع الذي ترتب علي تطبيق السياسة النوبيـة، كيـف فشلت الإدارة الاستعمارية في الواقع وعزلت الدولة الاستعمارية المنطقة من احتياجـات سوق العمالة في الشمال بغرض استخدام العمالة النوبية في مشاريع الزراعة المطريـة المحلية، وكذلك للحفاظ علي المنطقة كاحتياطي كامن للقوي العاملة مـن هنـا عملـت الإدارة الاستعمارية بنشاط علي تجنيد العمالة النوبية، عندما تطلب مشـروع الجزيـرة المزيد من القوي العاملة في أربعينات وخمسينات القرن العشرين.

إخضاع الفلاحين النوبة:

قبل أن نستعرض عملية إخضاع الفلاحين النوبة، من المفيد إيراد بعض الملاحظات عن البنيات الأساسية وقت الفتح للتعامل مع هذه البنيات السياسية والإدارية في المنطقة لابد من تمييز أربع فئات مختلفة:

(أ) بنيات شبه – الدولة الضرائبية لمملكة تقلي في الجزء الشرقي من المنطقة. (ب) نظام النظارات الوراثي للعرب البدو. (ج) التجمعات النوبية بقيادة زعماء. (د) التجمعات النوبية بلا زعامات، وقد طورت مجموعتي الفئتين (أ) و(ب) (مملكة تقلي ونظارات العرب البقارة)، بنيات حكم شديدة الترابط تختلف عن الفلاحين النوبة. فبينما ماثلت بنيات الحكم في تقلي، الممثلة في السلطان وهرم مساند من الجيش والمجموعات الدينية والإدارية بنيات الدولة الضرائبية، لم يكن تمايز البنيات بهذا الوضوح في نظام نظارات العرب القبلي، وإن احتفظت بأدوار سياسية محددة. وسادت تراتبيه أضعف في المجتمعات الأخرى بالرغم إتصاف الفئة (ج) بنوع من السلطة السياسية التي تعمل على قاعدة الزعماء وكثيراً ما تنحو لتطوير بنيات أكثر مركزية. في الجانب الآخر نجد الفئة (د) للمجتمعات الأولية التي تتميز بغياب أو عدم وضوح بنيات للسلطة السياسية.

وبرغم أن هذا التصنيف لا يستوفي كل جوانب الموضوع إلا أنه مفيد عند تناول طبيعة الاستجابة الأولية للسكان المحليين في جبال النوبة تجاه الحكم الاستعماري البريطاني. إذ أنه سيعين في كشف عملية احتواء (وتمفصل) أشكال الحكم المحلية من (ومع) الدولة الاستعمارية البريطانية، مشيراً إلي تلك الطبقات والمجموعات الاجتماعية التي يمكن أن تقاوم، وتلك التي يمكن أن تتعاون مكونة بذلك قاعدة اجتماعية محتملة للاستعمار.[١] وبالرغم من أن القاعدة العامة هي أنه بازدياد تطور بنيات الحكم المحلية تزداد قابلية السكان المحليين للتعاون، جاءت المقاومة الشرسة للبريطانيين في جبال النوبة من مجموعات النوبة التي كانت بنياتها السياسية والقيادية لازالت في طور التكوين. حيث أبدت الفئة (ج) مقاومة أكبر من تلك التي أبدت الفئة (د). وسيتم أدناه توضيح الأسباب، بعد استعراض مختصر لطبيعة ونمط الاستجابة الأولية لمملكة تقلي والبدو والبقارة.

إلحاق دولة تقلي والبدو والبقارة ١٨٩٩-١٩٠٧

في سياق جهودهم لإخضاع النوبة وجد البريطانيون أن من الضرورة بمكان الحصول على تأييد وتعاون دولة تقلي والبدو والبقارة الذين مارسوا تأثيراً سياسياً على

الفلاحين النوبة. وقد ساعدت العداءات التاريخية بين الأجنحة الملكية المتصارعة وقـادة المهدية، السلطات البريطانية في ترتيب روابط وتحالفات مع حكام تقلـي.[٢] غيـر أن خلفية هذه النزعة للتعاون من قبل مكوك تقلي تتعدى العداءات مع حكام المهدية. بالنظر للإدماج الجزئي لاقتصاد المنطقة في بنيات اجتماعية – اقتصادية أوسع، قبـل مجـيء البريطانيين، كان لهؤلاء القادة المحليين يدافعون عن مصالحهم التي تبلورت عـن "إرث طويل من الارتباط المثمر مع الدخلاء السابقين".[٣] وقد انعكس اندماج تقلي في البنيـات الاستعمارية في تطور سريع – نسبياً – للمؤسسات السياسية والإدارية.[٤]

وجد البريطانيون بعض الصعوبات في التعامل مع نظارات العرب الوراثيـة، وإن لم تختلف الاستجابة العامة لأرستقراطية البقارة القبلية عن حكام تقلي والتي قامـت على التعاون مع الإدارة الاستعمارية وكانت السلطات الاستعمارية تسعى لتحقيق هدفين من دمجها في البنيات الاستعمارية. هدف قصير المدى يتمثل في تحصيل الموارد (كان البقارة بوصفهم ملاك أبقار، هم دافعوا الضرائب الرئيسيون)،[٥] وآخـر بعيـد المـدى يتعلق بإزالة التهديد الذي يمثله البقارة للنوبة، ومن ثم تمهيد الطريـق لعمليـة إدمـاج الفلاحين النوبة في اقتصاد السوق.

وقد وجدت الإدارة البريطانية أن البدو العرب يمتلكون بصورة كاملة السـهول الخصبة. بالإضافة إلي ذلك مارس كثير من البقارة شكلاً من أشكال السيادة على بعض الفلاحين النوبة، حيث كانوا يجمعون منهم العبيد والأتاوات كل ثلاث أو أربع سنوات.[٦] في المقابل بقي النوبة، محصنين جيداً، في جبالهم، يدفعون عن أنفسهم غارات العـرب، ولا يثقون كثيراً في البريطانيين.[٧] في إطار عملية فرض النظام الاسـتعماري أولـي الإداريون الاستعماريون اهتماماً خاصاً بمسألة ندرة أراضي التجمعات النوبية. وتعتبـر هذه الندرة أحد الأسباب الرئيسية في لجوء النوبة للحرب مع العرب وأيضاً مع بعضـهم البعض في الفترة ما بين (١٩٩٠-١٩٢٠). واستناداً على كدسي (Cudsi)، فقـد كـان موقف الإداريين البريطانيين كالآتي:

"مع تناقص الأراضي الصالحة للزراعة لدى مجموعات النوبة المختلفة، لجـأ النوبة للإغارة داخل القبيلة، باعتبارها الوسيلة الوحيدة تقريباً لإمداد أنفسهم بالاحتياجات الحياتية. فإذا أمكن زيادة الرقعة الزراعية الخاصة بالنوبة، يصبح من الممكن، في نهاية الأمر، القضاء على غارات السلب العشوائية".[٨]

لذلك أعتبر توقف غارات العرب على جبال النوبة أمراً ضرورياً، حتى تصبح السهول المحيطة بها مناطق آمنة للفلاحين النوبة يستطيعون النزول إليها والاستفادة من زراعة مساحات أكبر بها.[٩] بالإضافة إلي ذلك، يمكن استخدام العرب كوسطاء عندما يتم إدماجهم في البنيات الاستعمارية. ومن هنا لم يتأخر العرب، بعد إذعانهم للدولة الاستعمارية، في أن يروا أنه من مصلحتهم "إيهام النوبة أنهم الوسطاء بين الجبال والحكومة". وأنهم المتحدثون باسم البريطانيين.[١٠]

القاعدة الاجتماعية للمقاومة النوبية:

بالرغم من أن ندرة الأراضي، نتيجة لسيطرة البقارة، كانت إحدى العوامل وراء مقاومة النوبة للحكم الأجنبي، لم يؤد إذعان البقارة وما تلاه من انسحابهم عن السهول، لم يؤد ذلك تلقائياً إلي اعتراف النوبة بالسيادة البريطانية. فبالإضافة إلي عامل البقارة، ووجه البريطانيون بمجتمعات فلاحية "تكيفت مواقفها إزاء التدخل الأجنبي، أساساً، بواسطة أحداث سابقة".[١١] لم يكن الإرتياب والعداء والمقاومة الشرسة التي واجه بها النوبة الاستعمار البريطاني، ترجع إلي "طبيعة النوبة الحربية، المحبة للقتال".[١٢] بل يجب البحث عن جذور المقاومة النوبية في الطبيعة الانتقالية للمرحلة التي كانت تمر عبرها بعض البنيات الاجتماعية – الاقتصادية لمجتمعاتهم، وهو انتقال زادت من صعوبته مساعي الإدارة البريطانية لدمجهم في النظام الاستعماري. وجاء هذا التدخل في لحظة حاسمة، كانت تتخلق فيها سلطات سياسية، مرتبطة بالأرض، ومركزية وتميزت عملية نشوء الزعامة النوبية بصراعات قوى مكثفة بين الشرائح والمجموعات المتنافسة، التي كانت كل منها تحاول تأسيس زعامتها، وتثبيت القاعدة الاجتماعية لبنية نفوذها وسيطرتها. لهذا تميز الوضع بالحروب وغارات السلب بين القبائل، وفي سياق هذه التطورات باشرت البنيات الأساسية وظيفتها المركزية في الدفاع عن وحماية المجموعة. وبكلمات كدسي (Cudsi): "كانت هذه الحياة القائمة على النهب والسلب هي أيضاً محصلة السياسة كما مورست في مجتمع النوبة".[١٣]

في مجتمعات النوبة التي لا تعرف الزعماء، وتتوزع فيها السيادة السياسية وتندثر في سلالات القبيلة، تكتسب القوة العددية للوحدة الأساسية قدراً كبيراً من الأهمية. "في سياق التصدي للاعتداءات الخارجية".[١٤] بلغة سياسية يعني هذا أن كل ما يساعد على زيادة عضوية العائلة، سيتم تشجيعه اجتماعياً، وسيتم بقوة مقاومة كل ما يؤدي إلي تقلصها، "مثل غارات صيد العبيد". ويمثل ذلك عامل آخر وراء الحروب الداخلية:

"فبالإضافة إلي إتاحة الفرص للثراء بامتلاك المواشي، تيسر الغارات بين القبائل على القبض على الصبيان والصبايا (الزواج)، الذين يصبحون، بعد ذلك إضافات قيمة للمنزل أو فريق العمل".(١٥)

في بعض الجبال مثل نيمانق الدلنج وميري كان السبب في تطور مؤسسة الرق هو توفير القوى العاملة للزراعة.(١٦) لذلك كانت الغارات والحروب القبلية الداخلية من بين الوسائل التي استخدمتها المجموعات والسلالات المتنافسة لزيادة نفوذها السياسي والاقتصادي في مقابل الآخرين. وكان ذلك بالأخص هو الوضع في المناطق التي أدت فيها الزراعة الحوضية المكثفة إلى استهلاك جنبات التلال، مما أدى بدوره إلي أن تستعر المنافسة على الأراضي الجديدة. إضافة لذلك، كان العامل الثالث الذي ساهم في هذا الوضع هو طموحات القادة والزعماء الذين: "يدينون بمواقعهم في القيادة، أساساً، لثرواتهم من المواشي والعبيد، وبصورة غير مباشرة للأتباع العديدين الذين تؤمنهم لهم هذه الثروات. في الواقع فإن هؤلاء هم الوحيدون في المجتمعات الأولية الذين يستطيعون بفاعلية تنظيم وقيادة عصابات السلب إلي مواقع العدو".(١٧)

وبخلاف المجتمعات التي لها سمات الدولة، حيث تم تأسيس نظام للزعامة وفرت فيه قواعد الوراثة الشرعية للقيادة والخلافة. كان لبعض المجتمعات الأولية التي لم يكن لها زعماء، بعض من الأعيان الذين تنافسوا على بسط نفوذهم على المجموعات المتصارعة.(١٨) كانت هذه في العادة هي المجتمعات فاقدة الزعامات التي لم تتجسد فيها القوة في الكجور (الساحر أو صانع المطر)، الذي ما يعمل، كما ذكر ذلك نادل، على الحيلولة دون ظهور قيادة علمانية نشطة.(١٩)

وقد جاءت المقاومة الشرسة للحكم البريطاني إما في مجتمعات النوبة التي كانت بنية الزعامة فيها في طور التخلق، أو من مجتمعات بلا زعامات يسودها التنافس بين الرجال الأقوياء على الزعامة. حاول هؤلاء الزعماء القادمون تأسيس زعامتهم وتثبيت مؤسساتهم السياسية المحلية عبر مقاومة البريطانيين الذين صوروا باعتبارهم "الأتراك الجدد".(٢٠)

إخضاع الفلاحين النوبة للعنف المادي (١٩٠٧-١٩١٣):

تمايز الاستجابة لعملية الإدماج السياسي وسط مجتمعات النوبة واختلفت من مجتمع لآخر. فقد فُسر استعداد بعض قادة النوبة أتاوات للبريطانيين، باعتبارهم عطاءً "للحماية من غارات العرب، وليس علامة لإذعانهم للسلطة البريطانية".(٢١) كان أولئك

الذين قاموا بدفع الأتاوات (مبلغ مقدر مفروض على سكان جبل أو قرية في مجموعهم ويسدد بصورة جماعية) يدفعون من أجل خدمة محددة، ولا يعترفون بالضرورة بالنظام الاستعماري، الأمر الذي برهنوا عليه بالحروب القبلية الداخلية، التي استمرت مشتعلة كما كانت.

وكما سبقت الإشارة لم تكن الفئة (د) أو المجتمعات الأولية، هي مصدر المقاومة البريطانية ولم يكن مصدرها كذلك المجموعات (أ) و(ب)، التي طورت نظارات أو نظماً ضرائبية للحكم، ولكنها صدرت من الفئة (ج) وهي المجموعات التي كانت ترتقي بتؤدة من الفئة (د) إلي (أ) و(ب). ففي حالات الفئة (د) لم تجد السلطات الاستعمارية صعوبات تذكر في سحق هذه المجموعات عسكرياً، وزرع عملائها الاستعماريين في وسطها، بينما كانت القاعدة السائدة، في حالة المجموعات التي تمتعت بنظم متطورة للحكم، هي عدم المواجهة والممالاة وتبني القادة التقليديين لخيار الانخراط في النظام الاستعماري. لقد كان لظهور قادة وقوى العصيان من وسط مجتمعات الفئة (ج). وتعطي انتفاضة تلودي في عام ١٩٠٦ مثالاً لهذه الحالة، عندما تمت إبادة القوات الحكومية التي أُرسلت لتحرير العبيد، بواسطة الزعماء المحليين. وضح حينها أن:

"مسألة الغارات القبلية الداخلية والحروب لا يمكن حلها نهائياً. بمجرد الاعتماد على التعاون المخادع لمكوك النوبة، إذ كانوا هم أنفسهم طرفاً في هذه الأمور".[٢٢]

إزاء هذا التحدي والعصيان المكشوف لكثير من النوبة، فقد كان هدف البريطانيين تأكيد "التفوق السياسي "للدولة الاستعمارية، وحقها في جمع الأتاوات".[٢٣] وإن أدى ذلك لاستعمال القوة في سياق تأسيس سيطرة سياسية – إدارية فعالة، تم تبني إجراءات سياسية جديدة، عسكرت بموجبا البنيات المحلية للدولة الاستعمارية.

في عام ١٩٠٧ أُلحقت منطقة جبال النوبة كإقليم تابع لمديرية كردفان بقيادة حكم إقليمي مسؤول عن كل الأمور الإدارية، يعاونه في ذلك ثلاثة مفتشين. كذلك قسم الإقليم لأربع مناطق هي التندك، الدلنج، الليري، وكادوقلي يرأس كل منها مأمور يعاونه مساعد مأمور أو أكثر وقوة من الشرطة. وقد اقتضى ذلك إنشاء بنية تحتية من الطرق وموارد المياه والنقاط العسكرية لإقامة مواقع يسهل الدفاع عنها وتسهيل حركة القوات الحكومية.[٢٤]

تمكنت الإدارة الاستعمارية البريطانية مستخدمة آلتها العسكرية المتفوقة، من تحطيم المقاومة المسلحة للنوبة، في عملية "إخضاع سارت من جبل إلي جبل" شملت

بعض من أهم أحداثها: جبل الداير والشاة (١٩٠٤)، انتفاضة تلودي (١٩٠٦)، نيمانق (١٩٠٨)، الدلنج (١٩٠٩)، جبل توقوي ومورو (١٩١٠)، تيرا نوبة (١٩١٤)، جبال ميرى (١٩١٥)، جبل نيمانق (١٩١٨).[٢٥] واستمرت عمليات الإخضاع في بعض الحالات حتى منتصف العشرينات، عندما تجدد العصيان للحكومة من تيرا الخدار في ١٩٢٢، كواليب في ١٩٢٣، وتوليشي في ١٩٢٦.[٢٦] والأمر بالغ الدلالة هنا أن أشد وأشرس مقاومة لقيتها السلطات البريطانية، جاءت من النوبة نيمانق وميري بقيادة قادة محليين كانوا في سياق بسط وتأكيد نفوذهم السياسي. بعد الإخضاع الجزئي لهذه المجتمعات، سعى الإداريون الاستعماريون لحث القادة المحليين على الانخراط في الآلة الإدارية المحلية، وهي العملية التي مرت عبر عدة مراحل.

الإدارة المباشرة (١٩١٤-١٩٢٨):

في عام ١٩١٤ قررت السلطات البريطانية فصل إقليم الجبال فصلاً إدارياً كاملاً عن بقية كردفان، وأُنشئت مديرية جبال النوبة تحت إمرة حاكم منفصل، وإن تأخر تفويض السلطات المالية لعدة أعوام. وكانت الحجة الرسمية أن تخلف المنطقة اقتضى تنميتها بهياكلها الإدارية الخاصة بها، ومن ثم، برغم التجاهل الواسع لأوامر الحكومة وسط النوبة، تمكن البريطانيون من بسط سلطاتهم بتأسيس نظام إداري وثيق الصلة وأكثر مباشرة بالمنطقة.[٢٧] وكانت الإجراءات التي تم تبنيها بواسطة الإدارة الإقليمية ترمي إلي القضاء على الخروج على القانون بنزع سلاح النوبة قبل توطنهم في السهول، حيث كانوا سيشاركون في التنمية الزراعية. وشرعت الإدارة الإقليمية في التجنيد الإجباري للقوى العاملة المحلية من أجل توسيع البنية التحتية المحدودة، من الطرق والجسور والمنشآت العامة، والضرورية لضبط إداري فعال. وقد أوكلت مسؤوليات جمع الضرائب وتجنيد العمالة للمنشآت العامة (السخرة) للمكوك الأمر الذي قلل المنصرفات الإدارية وأدى لانخراط بعض قادة النوبة في الشؤون الحكومية. وكان ما دفع، هؤلاء القادة المحليين إلي ممالأة البريطانيين، هو دواعي حماية مصالحهم الخاصة.[٢٨] ويعطي حكام مملكة تقلي والمك رحال من كادوقلي مثالاً لهؤلاء القادة التقليديين الذين رأوا أن شكلاً من أشكال التعاون مع البريطانيين هو أمر في مصلحتهم. ومع ذلك، فإن القادة المحليين لم يكونوا جميعهم في أوضاع شبيهة بهؤلاء، مما جعل البحث عن المتعاونين ليس أمراً سهلاً.

بحلول عام ١٩١٤ كان قد تم إخضاع معظم جبال النوبة تحت الحكم الاستعماري، وعُمم شكل من الإدارة المعسكرة لضمان استمرار هذا الوضع. وعين

البريطانيون مكوكاً يعملون كممثلين للحكومة في مجتمعاتهم، في بعض تلك المجتمعات التي قادها في السابق مكوك متمردون.[٢٩] وكانت مسؤوليات هؤلاء القادة المعينين تشمل جمع الضرائب والفصل في النزاعات الداخلية وأداء وظيفة الرموز للنظام الاستعماري. غير أن سياسة التعيين هذه أغضبت المكوك المتمردون وأتباعهم.[٣٠] وكان أن فشلت (هذه السياسات بقدر كبير) في تأسيس سيطرة سياسة فعالة،[٣١] في الغالب لعدم الاعتراف بهؤلاء الزعماء المعينين كقادة شرعيين من قبل أتباعهم.

وعندما وُجه بعض المكوك الذين تعاونوا في السابق مع الحكومة، باحتمالات نبذهم من قبل أتباعهم، قاموا – فيما بعد – بتغيير مواقفهم وجددوا تمردهم على الحكومة. من هؤلاء الفكي على الميراوي والسلطان عجبنا من النيمانق، الذين تم الاحتفاء بهم مؤخراً، بعد تصاعد القومية، كأبطال قوميين. وفقد المعينون من الحكومة بالتدريج أوضاعهم وسلطاتهم الأدبية،[٣٢] ونُظر إليهم كإمتداد لقوة الشرطة الحكومية التي كان يشار إليها بـ (كلاب الحكومة). [٣٣] وكانت نتيجة ذلك:

تحول تحدي النوبة للاتحاد للاستعمار البريطاني إلي مقاومة سلبية، موجهة أساساً ضد الوكالات المحليين للحكم الثنائي. [٣٤]

شكلت هذه المقاومة الخلفية التي بني عليها البريطانيون "السياسة النوبية" فقد سعت الإدارة الاستعمارية بإدخال زراعة القطن كمحصول نقدي في عام ١٩٢٤، وإصدار مرسوم القادة القبليين في ١٩٢٧ وتطبيق السياسة النوبية المكتملة في ١٩٣٢، سعت إلي تأسيس بنيات اقتصادية وسياسية، على المستوى الإقليمي المحلي، تيسر إدماج النوبة في النظام الرأسمالي الاستعماري، وكانت العوامل الأخرى وراء إعداد السياسة النوبية هي مشاركة قوات من النوبة في ثورة ١٩٢٤ والمخاوف التي برزت بسبب ذلك، من انتشار المشاعر القومية، والنفوذ الاقتصادي المتزايد للجلابة في المنطقة، والذي نظر إليه باعتباره تهديداً لاستقرار النوبة السياسي.

٣,٢ السياسة النوبية الأيديولوجية والفرضيات السياسية:

هدفت السياسة النوبية مثلها في ذلك مثل "سياسة الجنوب" إلي تقديم الحلول لعدة مشاكل: إدماج المنطقة في الاقتصادي الاستعماري، وقف تقدم رأسمال الجلابة والوطنية الشمالية، في الوقت الذي تتم فيه المحافظة علي ورعاية مصالح الشعب النوبي.[٣٥]

من أجل وضع السياسة النوبية في سِياقها الصحيح، من المهم الإشارة إلي الفرضيات الأصلية للأيديولوجية الاستعمارية. والفرضية الأولي كانت أن الشعوب المستعمَرة (بفتح الميم):

"غير قادرة على حكم نفسها في ظل ظروف العالم الحديث المجهدة، وإن العلاقة بين مصالح المستعمَرين (بفتح الميم) والمستعمرين (بكسر الميم) كانت بالضرورة متبادلة ومنسقة إستغلالية أو متناقضة.[٣٦]

وإذا كان هذا الافتراض صادقاً بالنسبة للشعوب المستعمرة على العموم، فإنه أكثر صدقاً عن "الزنجي الأفريقي" الذي، كما يقول لوقارد (Lugard) "يفتقد القدرة على التنظيم، وقاصر بصورة بينة عن الإدارة والسيطرة على الرجال أو الآلات".[٣٧] وبما أن شعب جبال النوبة من "أصل زنجي، فقد أُطلق على الإقليم "منطقة أقل نمواً" وقيل عن النوبة أنهم يحتاجون فترة من العزلة الوقائية والوصاية، إذا كان مصالحهم الاقتصادية وهويتهم الثقافية المستقلة أن تصان وتحمي. وكان أحد الأركان الهامة لهذه السياسة، كما قدرها الإداريون البريطانيون "عزل المناطق الزنجية الوثنية بقدر ما هو ممكن من التأثيرات (العربية الإسلامية) الشمالية".[٣٨] وقد استكمل انجس جيلان (Sir Angus Gillan) الذي عمل وقتها حاكماً لكردفان والمهندس لما عُرف فيما بعد بالسياسة النوبية، مؤكداً أنه:

"لا توجد قبيلة أو جنس "نوبي" ولكن عدد غير معروف من سلالات مختلفة تماماً لثقافات وأديان ومراحل تحضر متباينة .. تتحدث لغات مختلفة .. هذه العوامل تشكل في خطوط عريضة نصف "المشكلة النوبية"، وبقدر ما يتعلق ذلك بالإدارة المحلية والثقافات الأهلية فإن النصف الثاني هو قرب هؤلاء من العرب".[٣٩]

عند تناول البنيات المختلفة (سياسية – إدارية – واقتصادية)، الملائمة للتعامل مع "المشكلة النوبية" كان السؤال الملح بالنسبة لجيلان هو إمكانية المحافظة على الثقافة النوبية" جنباً إلي جنب مع الحضارة العربية".[٤٠] وبما أنه كان يُنظر للنوبة باعتبارهم "في مرتبة أقل من العرب.. منحطين في الواقع، مخلوقات طفولية منفعلة"،[٤١] لم يكونوا في وضع يسمح لهم باتخاذ القرار بأنفسهم، لذلك يمضى جيلان ليقول أن تبني سياسة لبرالية قائمة على مبدأ "ترك الناس وشأنهم" "Laissez Faire" لا تعدو كونها قبولاً بأن المستقبل الوحيد للنوبة هو تعريب مشوه. ومن هنا كان من أهداف السياسة النوبية الرئيسية:

"اتخاذ كل الخطوات الممكنة للحفاظ على وتنمية حضارة وثقافة نوبية أصلية، في مقابل نوع هجين من التعريب، أو على الأقل دعم هذا النمو إلي النقطة التي يصبح فيها الشعب قادر بنفسه وبعيون مفتوحة على اختيار الثقافة التي تروق له".[٤١]

كانت وظائف البنيات الاستعمارية في المنطقة، والتي أُستمدت من هذه المفاهيم، ذات طبيعة مزدوجة: من جانب كل عليها أن تحد من تأثير التعريب الذي أُعتبر منتشراً في "التعليم على المسارات العربية، والتجارة، والاقتصاد والهجرات والخدمة العسكرية والجهاز الحكومي"،[٤٢] ومن جانب آخر إعطاء النوبة فرص متميزة في هذه المجالات. بكلمات أخرى كان الهدف هو الحد من هيمنة العرب والجلابة على اقتصاديات السوق ووقف اختراقهم للهياكل الحكومية، بينما يتم في نفس الوقت إدماج النوبة في اقتصاديات السوق.

سياق السياسة النوبية: نمو رأسمال التجار الجلابة:

وُضعت السياسة النوبية انطلاقاً من الحالة الاجتماعية – الاقتصادية قبل دخول البريطانيين، والتي تميزت بهيمنة العرب البقارة والتجار الجلابة. وكانت غالبية الفلاحين النوبة تقبع في أسفل الهرم الاجتماعي، بينما تعاون عدد من الزعماء القبليين مع البدو العرب والتجار الجلابة وبالرغم من أن العرب البقارة كانوا أنفسهم ضحايا للدولتين المصرية والمهدية، فقد تمكنوا من المحافظة على سيادتهم على النوبة وعلى تحالفهم مع حكام المهدية قبل الفتح في عام ١٨٩٨.[٤٤] وتبوأت عناصر متعلمة ذات أصول نيلية، والتجار الجلابة قمة البنية الاجتماعية في تحالف وثيق مع الحكام والإداريين المصريين، فيما بعد، البريطانيين – وإذا نظرنا للسياسة النوبية نجد أنها كانت موجهة في الأساس لسد المنافذ أمام فرص تراكم رأس المال المتاحة للعرب البقارة والتجار الجلابة.

كما سبق أن أوضحنا، كان البقارة هم أول من خضع لسيطرة الدولة الاستعمارية البريطانية، وفرض عليهم إظهار ولائهم بدفع أتاوة سنوية في فترة مبكرة من بدايات هذا القرن، وفي عام ١٩١٣ تم إلغاء الأتاوة وأبدلت بضرائب القطعان والعشور. كان هذا التطور مؤشراً لاندماج العرب البقارة المتزايد في البنيات الاستعمارية. وقد تمكن بعض من هؤلاء العرب من المحافظة على سيادتهم على النوبة.[٤٥] لكن مع الاندماج التدريجي في اقتصاديات السوق، وتداول النقود، تبين للبقارة أنهم بدأوا يفقدون نفوذهم وسيادتهم على النوبة.[٤٦] كان النوبة يمدونهم بالحبوب إما في مقابل الملح أو عندما تُطلب منهم كأتاوة. لذلك كان من مصلحة العرب:

"إعاقة تقدم النوبة، حتى تظل مقاليد القوة بين أيديهم، ويتواصل حصولهم على الحبوب مقابل لاشيء تقريباً. كانت الحكومة تقوم بتحرير عبيد، بينما تتضاءل الفرص

أمامهم للحصول على آخرين جدد. من أين لهم بالحصول على الحبوب إذن، أيناديهم بفلاحة الأرض".[٤٧]

شجع اندماج العرب في الشمال في البنيات الاستعمارية، والذي كان سابقاً للنوبة، شجع البقارة على إبرازهم بوصفهم "الناطقين باسم الحكومة والوسطاء بين الجبال ومواقع الأسواق.[٤٨] غير أن الإلزام بدفع الضرائب نقداً، والتداول الحر للنقود، نتجت عنه تحولات عميقة في كامل البنية الاقتصادية لصالح الجلابة، الذين كانوا قد تبوأوا من قبل مواقع متقدمة كتجار وقوى وسيطة. فقد بدأ قدر محدود من النشاطات الزراعية التجارية، ينمو ويزدهر، وأضحت تُنتج بجانب الذرة والدخن (وهي الحبوب الرئيسية) الفول السوداني، السمسم، اللوبيا، والبصل بكميات متفاوتة على نطاق الإقليم.[٤٩] ونمت الأسواق المحلية وازدهرت التجارة بتأثير السياسة الزراعية للدولة الاستعمارية وتشجيع التجارة في السنوات الأولي. وتعرف النوبة، عند اندماجهم في اقتصاديات السوق، بالتدرج على قيمة النقود وطالبوا بأسعار أعلى لحبوبهم من العرب.[٥٠] وقد ولّد هذا ميلاً لدى العرب لزراعة كميات أكبر من الحبوب عما كانوا يفعلون في السابق، وذلك للحصول على النقد اللازم لتسديد الضرائب وتوفير احتياجاتهم الغذائية، إذ كانوا مترددين في بيع حيواناتهم.[٥١] وقد شجع الأثر التراكمي لهذه التحولات، التجارية, وأسهم في نمو الاقتصاد المحلي كجزء مكمل لاقتصاد السوق الوطني حيث تحتل النشاطات التجارية للجلابة وضعاً متميزاً.

بعد الفتح البريطاني، بذل الجلابة كل جهد ممكن لاستثمار شبكات تعاملاتهم السابقة وترقية مصالح تجارية جديدة. وكانوا سواء عملوا بصورة مستقلة، أو كوكلاء لبيوتات الاستيراد والتصدير الأجنبية، يقومون بتوسيع نشاطاتهم في المناطق الداخلية، وتجميع المنتجات القابلة للتصدير، وتوزيع البضائع المستوردة من الخارج[٥٢] وقد شجعت الدولة الاستعمارية في العقود الأولي للحكم الثنائي، جزئياً هذه النشاطات. حيث شجعتها الكميات الكبيرة من السمسم والفول السوداني والجلود والعسل التي كانت تنتج في منطقة جبال النوبة على تقديم القروض لجلابة تلودي، في الجزء الجنوبى من المنطقة. كان الغرض من هذه القروض تمكينهم من شراء عربات لنقل هذه المنتجات إلي تونقا للتصدير، وجلب البضائع الأوروبية، التي قيل أن السكان المحليين قد أبدوا "إعجاباً كبيراً" بها.[٥٣] وكان للتحسن النسبي لوسائل النقل أثر مباشر على التجارة، فأدى بدوره إلي التوسع في استخدام النقود في الاقتصاد المحلي.[٥٤] صبت كل هذه التطورات في مصلحة الجلابة، الذين امتلكوا شبكة واسعة من الاتصالات مع السكان المحليين،

قاموا بتأسيسها عبر الزواج من الفتيات النوبيات والعلاقات الوثيقة مع الزعماء، وكان أن زادت أرباحهم المسجلة زيادة كبيرة. وقد زاد اندلاع الحرب العالمية الأولى من الطلب على المنتجات السودانية في مصر والشرق الأوسط، كما رفعت من معدلات تجارة المواشي وخلقت طلباً متزايداً على المنتجات الزراعية، مثل الحبوب الغذائية اللازمة لإطعام الجيوش.[٥٦] وكان أحد نتائج الحرب أن ضرورات الوضع بين ١٩١٨ – ١٩١٤، برهنت على كفاءة شبكة التوزيع التي أقامها الجلابة على النطاق المحلي. ويتصل بهذه التطورات اختراق الجلابة والمتعلمين ذوي الأصول النيلية للجهازين الإداري والقضائي الاستعماريين، على مستوي الإقليم.[٥٧]

شجعت التطورات السياسية في مصر عام ١٩١٩ على ظهور حركة وطنية سودانية ودفعت هذه التطورات الإدارة البريطانية لإعادة النظر في دور التجار الجلابة، الذي كان معظمهم وطنيين مؤيدين للشمال. وبالتدرج بدأت الإدارة تولي اهتماماً للتأثيرات المدمرة على النوبة، التي يحتمل أن يسببها النفوذ الاقتصادي والسياسي المتصاعد للجلابة.

وفي تناغم تام مع التبلور التدريجي للسياسة النوبية اتخذت الحكومة إجراءات سياسية تهدف إلي إضعاف نفوذ العرب على الجبال النوبية، وذلك بإرغام العرب البقارة على الانتقال خارج السهول قبل أن يستوطنها النوبة.[٥٨] إلي، فرض قانون المناطق المقفولة عام ١٩١٩، بغرض الحد من تجارة الجلابة في الحبوب والفول السوداني والسمسم والمنتجات الأخرى. وقد استخدم قانون المناطق المقفولة التشريع المباشر، إذ نص علي طرد "غير المرغوب فيهم" من التجار، وصار التصريح بممارسة التجارة ضرورياً لكل الأشخاص من غير النوبة.[٥٩] وبنفس القدر فقد ترسمت معظم البنيات السياسية – الإدارية التي تأسست، ومعظم الإجراءات السياسية التي اتخذت في مجالات التعليم والاستخدام والهجرة، خطي السياسة النوبية. وسيتم فيما سيأتي باختصار، تناول اثنين من مجالات السياسة: هما الإدارة المحلية والقوى العاملة، بغرض تحديد المدى الذي نجحت فيه الإدارة البريطانية في تحقيق غايات السياسة النوبية وسنتعرض في الفصل الرابع للمسائل المركزية المتعلقة بالاستيطان والإنتاج الزراعي.

٣.٤ السياسة النوبية: حالة التأسيس والممارسة:

كما سبق الإشارة إليه أعلاه، تم في عام ١٩٠٧ إنشاء إقليم للجبال لكي يساعد في تسريع عملية الإخضاع، وفي عام ١٩١٤ تم فصل مديرية جبال النوبة بصورة

رسمية من كردفان. ومع بداية إنتاج القطن في عام ١٩٢٥ تمت إعادة تنظيم منطقة جبال النوبة إلي ثلاث مناطق: الجنوبية (تلودي)، الغربية (الدلنج)، والشرقية (رشاد). ولكن بعد ثلاث سنوات، في عام ١٩٢٨ ضُم مرة أخرى إلي كردفان، وذلك بسبب الاعتماد المتبادل في نظم الاتصال والروابط التجارية والتغييرات التي حدثت في الإدارة المحلية بالإضافة إلي زيف الحدود الجغرافية والعرقية.[٦٠] وأخيراً في عام ١٩٣٢ طبقت السياسة النوبية الفعلية والتي تُوجت في نهاية الثلاثينات بتكوين "فيدراليات النوبة".

وسنتناول الأسلوب الذي أثرت به السياسة النوبية على البنيات السياسية – الإدارية في ارتباطها بثلاثة مجالات متداخلة (أ) تكوين بنيات فيدراليات واسعة، متجاورة للوحدات القبلية وما تحت – القبلية. (ب) دور المأمور في السياسة المحلية. (ج) ومساعي إيجاد قيادة محلية تمثل السكان. ونكرر هنا أنه عند تناول بنيات الإدارة الأهلية في جبال النوبة لابد من التمييز بين تلك البنيات القائمة في المناطق التي يغلب عليها العرب البقارة ومناطق مملكة تقلي، من جانب، وبين تلك التي تسود في مناطق النوبة من جانب آخر. وقد عُزيت المشاكل التي تحول بين النوبة وبناء بنيات سياسية – إدارية قوية، تحت قيادة موحدة، إلي تخلفهم وروابطهم ضيقة النظر وإلي الصراعات حول السلطة بين السلالات والعشائر المتنافسة. وإن الهدف الأعلى للسياسة الاستعمارية، في ذلك الحين توفير الظروف المؤدية إلي شعور "بالنوبية" أو الهوية القومية وسط النوبة، بكلمات جيلان فإن:

"الوسيلة المثلى لرعاية حضارة النوبة الأصلية وتقويتها حتى تتمكن من الوقوف أمام توسع الثقافة العربية هو تنمية الفيدراليات وسط النوبة.[٦١]

في نهاية الأمر، تم تأسيس ثلاث فيدراليات، جمعت معاً السلالات والمجموعات العشائرية المتنافسة في مناطق إدارية هي: النيمانق، الدلنج وكواليب، وكادوقلي. ثم جُمعت منطقتي نيمنج والدلنج وكواليب في منطقة أكبر هي منطقة شمال الجبال تحت إدارة مأمور إداري، بينما كونت المجموعة الثانية التي تشمل كادوقلي مع ميري ومناطق صغيرة أخرى، منطقة جنوب الجبال، ويديرها أيضاً مأمور، وقد كُلف المأمور الإداري في كلتا المنطقتين بالتطوير التدريجي لنظام حكم محلي يشارك فيه النوبة. غير أن النجاح الفيدرالي، كما دلل على ذلك صالح "سوف يعتمد جزئياً على التجانس الثقافي وجزئياً على المنافع المادية المقدمة"[٦٢] إلي ذلك فإن إقامة نظام فيدرالي يقتضي زيادة الفرص المتاحة للنوبة في مجالات التعليم والمجالات الأخرى من أجل وضع الأساس لثقافة موحدة. وسيتضح في الفصل الرابع أن الإدارة البريطانية لم توفر الموارد

المناسبة لتعليم النوبة أو لتطوير اللغة والثقافة النوبية. وكما ذكر نادل، فإن الفيدرالية تتطلب زيادة في المنصرفات المالية بناء المدارس والمستشفيات والمشاريع الاقتصادية، والتي سيؤدي أثرها التراكمي إلى خلق رابطة موحدة تتجاوز الروابط المحدودة السائدة.[٦٣] في غياب هذا الإطار تصبح المؤسسات الإدارية خالية من مشاركة – ذات معنى – للنوبة في حكم أنفسهم والأمر الأساسي الآخر، فيما يتصل بعمل المؤسسات، هو الإعداد المصاحب "لطبقة إدارية" نوبية مع تطور الفيدراليات – غير أن الممارسة العملية للوصاية الاستعمارية سار في مسار معاكس لتوفير الموارد وتدريب النوبة في الجهاز الإداري. استناداً إلي لويريا (Loria). "أي إلغاء الحسابات والمراسلة باللغة العربية في "الأقاليم الزنجية" إلي وفرة في العمالة والتكاليف وحال دون ظهور طبقة إدارية ذات ثقافة عربية غالبة".[٦٤] إلي ذلك كان إقفال مدرسة الكتبة في منطقة النوبة، والاعتماد على القادة التقليديين في المحافظة على النظام الاستعماري، يتماشى مع اتجاهات السياسة الاستعمارية القائمة على توفير الإيرادات واستغلال الممالئين من الأهالي.[٦٥] وقد زاد فشل الحكومة في القيام بالإنفاق المالي اللازم، من اعتمادها على مزايا الحكم غير المباشر،[٦٦] وهذا أيضاً، كان متفقاً مع مصالح السلطات الاستعمارية في الحد من الآفاق السياسية للفلاحين، وحصرهم في نطاق قيمهم ومؤسساتهم التقليدية. وقد أعطى موظف حكومي صورة عن الحاجة إلي الحفاظ على الطبيعة المحافظة للفلاحين النوبة بتأكيده أن:

"مجتمع زراعي مؤهل سيشكل ضمانة للحكومة، وسيكون لطابعه المحافظ أثر مؤد للاستقرار".[٦٧]

في الواقع يبدو أن السلطات البريطانية كانت أكثر، اهتماماً بالاقتصاد في التكاليف الإدارية منها ببناء هياكل إدارية قوية تعد النوبة لحكم أنفسهم. وكانت القناعة الغالبة وسط الإداريين البريطانيين، فيما يتصل بهذا الموضوع هي أنه:

"يجب وضع أقاليم الزنوج في فئة وحدها، تحت إدارة نائب للحاكم العام، إذا استدعت الضرورة، وإعطاؤها ما يمكن توفيره في هذا الإطار من موارد، والسماح لها بتدبير أمر خلاصها، في ظل قوانين، وأنظمة يمكن اعتبارها أكثر توافقاً مع السكان والأوضاع المحلية. وحالما يتم الفصل الإداري لأقاليم الزنوج مع العرب يجب الحفاظ على معدلات أجور الأوائل منخفضة بقدر الإمكان. لهذا الغرض يجب تدريب العمال والمستخدمين، مثل الحرفيين ورجال الشرطة..الخ، وتشغيلهم محلياً، ويجب الاستغناء عن العمالة المستوردة ذات الأجور العالية، مثل الحرفيين الخ".[٦٨]

ومن ثم كانت السياسة النوبية خليطاً مشوشاً من الأبوية الاستعمارية، والإدارة الرخيصة، والانشغال بالحد من التأثير المتصاعد للوطنية السودانية في الشمال.(٦٩) وقاد هذا الاتجاه في النهاية إلي قيام الإدارة البريطانية بممارسة السيطرة والوصاية الكاملة، يعاونها في ذلك قادة الأهالي، إلي أنه عندما أنشئت منطقة نيمنج الفيدرالية في عام ١٩٣٨، تم، في نفس العام، تكوين تنظيم سياسي باسم الكتلة السوداء لمخاطبة مسألة التحرير القومي (لقضية القوميات) في المناطق الأقل نمواً، بما في ذلك جبال النوبة.(٧٠) كان ذلك مؤشراً لعدة رضاء القطاعات المتعلمة من السكان عن السياسات والممارسات الأبوية، التي درجت عليها بصورة منتظمة الدولة الاستعمارية البريطانية.

اتخذ البنيات الإدارية في تقلي مساراً مختلفاً، وكان ذلك إلي حد كبير بسبب إدماج البريطانيين لأشكال الحكم المحلي المتطورة نسبياً في تلك المنطقة في البنيات السياسية والإدارية التي أنشأوها. فقد تكون مجلس ريفي منطقة تقلي والمجالس المحلية الأخرى في المنطقة من سلطات أهلية قائمة على نظام الحكم التقليدي، تملك صلاحيات فرض الضرائب ودفع عجلة التنمية المحلية. في المقابل، لم تكن المناطق الفيدرالية في نيمنج والدلنج وكادوقلي تملك صلاحية فرض الضرائب، حيث عمل الزعماء المحليون وكلاء للمأمور، يجمعون الضرائب، ويفصلون في القضايا المدنية لذلك لم ينظر للمكوك والعمد في هذه المناطق الفيدرالية كمنظمين للخدمات المحلية، بل كجباة للضرائب، يأخذون أموال الناس دون وجه حق.

المأمور الإداري: قطب الإدارة المحلية:

أتاح تبني الحكم الأهلي في جبال النوبة في الثلاثينات، نظاماً قليل التكلفة، للحكم، وذا كفاءة سياسية عالية. غير أن التطبيق المؤسساتي للأبوية الاستعمارية خلق بنيات سياسية تميل إلي المركزية وغير خاضعة للمحاسبة. أما في مناطق السودان الأخرى فقد سمح للقادة المحليين بدور أوسع نسبياً في تسيير أمور مجتمعاتهم، في إطار الإدارة الأهلية. في المقابل قللت السياسة النوبية من مجال مشاركة القادة النوبيين وأضفت الشرعية على بنية السلطة وتم احتكار القرار فيها إلي حد كبير بواسطة المأمور الإداري. وبرغم منطوقات السياسة المتصلة بمساعدة النوبة في امتلاك الأهلية لولوج عالم السياسة الحديثة، بإشراكهم في أمور الحكم، أتاحت بنية السلطة في المنطقة مجالاً ضيقاً لتفويض الصلاحيات. قد تضمنت مذكرة جيلان عن دور المأمور الإداري إشارة واضحة لهذا الأمر عندما شدد على أن المأمور الإداري يجب:

"أن ينظر لنفسه باعتباره أباً للمواطنين، وبالرغم من أن حجم عائلته وإمكانات الوصول إليها تجعل ممارسة هذه السلطة الأبوية بالكامل، أمراً مستحيلاً في الواقع، (بالرغم من ذلك) فإن الإدارة المباشرة هي شعار اليوم".(٧١)

وما بين المأمور في قمة الهرم الإداري والفلاحين في قاعدته تراتبت عدد من الطبقات الإدارية احتل فيها قادة الأهالي مواقع النظار والمكوك والعمد والشيوخ، وكان المأمور الإداري قطب الإدارة المحلية، هو المركز الذي تمر من خلاله كل الاتصالات الرسمية، ويصدر ويصدق على المراسيم الإدارية، ولم يكن مسموحاً بالتواصل الأفقي بين وحدات الإدارة المحلية، ولكن كان يمكن للمكوك من وحدات إدارية مختلفة، بالالتقاء بالموظفين الحكوميين لمناقشة مشاكلهم.

في عام ١٩٤٤ عندما كوّن المجلس التشريعي السوداني لإرضاء البرجوازية الصغيرة الصاعدة في الشمال، وخلق إطار محتمل للحكم الذاتي، كان نواب جبال النوبة هم المأمير الإداريين الذين مثلوا دور الحارس لمصالح النوبة.(٧٢) لم يعبر ذلك عن اهتمام السلطات الاستعمارية بعزل المنطقة عن التطورات الدستورية والسياسية التي كانت تواجهها البلاد، فحسب، بل عكست أيضاً انعدام ثقتها في مواطنيها المحليين.

الأساس الاستعماري للتشرزم الاثني والقبلي:

احتل الملك أو الملك الأكبر في أنظمة النوبة السياسية المحلية، المرتبة الأعلى، برغم تعدد أشكال هذه النظم، يأتي بعد ذلك العمد ويليهم الشيوخ ورؤساء القرى في القاعدة. لم تقم هذه الوظائف الإدارية من فراغ، بل تعبر عن بنية دقيقة التحديد للسلطات المحلية. ونؤكد هنا أن بنية السلطة هذه تشكلت إلي حد كبير عبر المنافسة بين السلالات والعصبيات العديدة على المستوى المحلي. وقد حافظ البريطانيون على نظامهم الاستعماري ببناء تحالفات محلية خلقت، في معظم الأحيان، انقسامات جديدة، أو فاقمت من حدة الانقسامات الموجودة ووضعت هذه الانقسامات الأساس لظهور عصبيات مختلفة من داخل نفس الوحدة الإثنية أو الإدارية. وكان من النتائج المهمة للسياسة النوبية تصنيف السكان المحليين في قطاعات إثنية. حيث يحدد الانتماء الإثني – القبلي للفرد انتماءه (أو انتماءها) السياسي لوحدة سياسية – إدارية معينة. وينطبق نفس المبدأ على السلالات. لذلك لم يكن تطور المجتمعات النوبية إلي فيدراليات التي نصت عليها السياسة النوبية، عملية سهلة، بل تتميز بصراعات على السلطة بين العصبيات المختلفة. وقد أسهم أسلوب البريطانيين في بناء تحالفاتهم، ومساندتهم لزعماء محليين معينيين ضد آخرين وعصبيات محددة ضد أخرى، بالتأكيد، في نمو العصبية المحلية.

وقبل أن نتناول الكيفية التي اختار بها البريطانيون ممثليهم من الزعماء المحليين، لمساندة البعض من المكوك ضد آخرين، من المهم تحديد المهام التي كان هؤلاء الزعماء تأديتها في إطار البنية الإدارية.

إحدى الوظائف الهامة لهؤلاء القادة كانت في توفير حلقة وصل بين قمة السلطة، وهي المأمور الإداري، و"جماهير" الريف. وكان متوقعاً من قادة الأهالي المساعدة في تسهيل تطبيق السياسات الاستعمارية، التي لم يكن لهم دور في صياغتها. لذلك كان مطلوباً منهم أن يكونوا أقل اهتماماً بعكس تطلعات الفلاحين، وأكثر انشغالاً بتنفيذ توجيهات المأمور الإداري إضافة إلي ذلك، لم يقصد بمجهودات الإدارة الاستعمارية لكسب ولاء المجموعات الأهلية الحاكمة، بمنحها بعض الميزات "ووضع إمكانات الدولة الاستعمارية تحت تصرفها، لم يقصد بذلك السبيل لتطوير إنتاج القطن. وبما أن التطور الاقتصادي للمنطقة تضمن إدماج الأوساط الفلاحية في اقتصاديات السوق (إنتاج المحاصيل النقدية، تجنيد العمالة المأجورة) فقد كان من مهام قادة الأهالي تعبئة الموارد البشرية والمادية، حسب توجيهات المأمور أو المفتش الزراعي والموظفين الآخرين. في الواقع كانت المهام التي يؤديها قادة الأهالي مهاماً متعددة تشمل: جمع الضرائب، تعداد الأكواخ، الفصل في النزاعات الجنائية وحقوق الملكية (الأرض) وتوزيع بذور القطن. وكما وصفهم نيوبولد (Newbold)، حاكم كردفان، كانوا "وكلاء لكل الأقسام.. ليس فقط للقسم السياسي".(٧٤) ولعل الأكثر أهمية لأغراض هذه الدراسة هو مسؤولية هؤلاء القادة عن تقديم التقارير عن المساحات المزروعة ومستويات المحاصيل وأساليب الزراعة وتوزيع الأراضي للمزارعين. كان يتم بعد ذلك تمرير هذه المعلومات إلي الجهات العليا للمساعدة في رسم سياسة زراعية متوافقة مع الأهداف العامة للسياسة الاستعمارية. وشملت السلطات الإدارية والقضائية التي مارسها هؤلاء القادة فرض الغرامات والسجن والطرد من المحليات، بالرغم من اختلاف هذه السلطات من طبقة إدارية إلي أخرى (اختلفت سلطات النظار والمكوك عن تلك التي كانت للشيوخ) .(٧٥) إذن بدلاً من أن يعمل هؤلاء القادة كممثلين للفلاحين يعكسون تطلعاتهم أصبحوا بصورة ما جزءً لا يتجزأ من جهاز الدولة الاستعمارية والرأسمالية الاستعمارية. وللمفارقة:

"فإن الحكومة البريطانية باستخدامها لملك ذي سلطات ومسؤوليات غير مسبوقة في الحياة القبلية.. جعلت هذه الوظيفة غير مقبولة إلي حد كبير وسط السكان، وبدلاً من تقويته قادت في الواقع إلي إضعاف وضعه الاجتماعي".(٧٦) (التأكيد من المؤلف)

في خضم عمليات الإخضاع تم تحطيم قواعد نفوذ معظم المكوك العصاة. ولملء هذا الفراغ على المستوى المحلي، وخلق قاعدة اجتماعية للحكم الاستعماري تجاهلت الإدارة البريطانية قواعد الخلافة للمناصب السياسية وقامت مباشرة بتعيين مجموعات من الممالئين الذين جاءوا من خارج الأسر المالكة أو السلالات الحاكمة.[٧٧] وكان معظم هؤلاء المعينون رجال شرطة سابقين أو ضباط في الجيش رؤى أن خبراتهم الحضرية أمدتهم بمهارات في إدارة شؤون الحكم وإحكام السيطرة على السكان المحليين.

وتميزت عائلات معظم هؤلاء المكوك الذين تم تعيينهم بعد عمليات الإخضاع بأصولها السلالية الوضعية،[٧٨] بالرغم من أهمية الإشارة هنا إلي أن الأسر المالكة ذات الأصول السلالية العالية، مثل أسرة رحال من كادوقلي، تم إدماجها هي الأخرى في بنيات السلطة الاستعمارية. لذلك تم نبذ وازدراء المكوك المعينين من الحكومة، فقد هوجم أولئك الذين استمدوا شرعيتهم من أصولهم "الأسرية المالكة" بوصفهم ممالئين للبريطانيين. ومع ذلك فقد كانت القاعدة العامة أن أولئك الذين استمدوا موقعهم السلطوي من ممالأة السلطة الاستعمارية فقط، وليسوا من سلالات مالكة، كانوا أكثر قابلية لاستعداء عشيرة ضد عشيرة، وسلالة ضد سلالة، مستخدمين الزعماء المحليين لتقوية وتثبيت نفوذهم. وقد أطلقت هذه الصراعات الزمام لعملية منافسة لم تطل مواقع السلطة، فحسب، بل تعدتها كما تشير إلي ذلك مستويات الفساد والتصرف غير المشروع في الأموال العامة، إلي التنافس على رأس المال المتراكم.[٧٩] ويمكن القول هنا أن هذه العملية المعقدة من الصراعات حول السلطة وبناء التحالفات والفرص المتاحة للثراء عبر المواقع الوظيفية، وضعت الأساس لنمو الاتجاهات العصبية على المستوى الإقليمي والمحلي.

كان توزيع الأعباء الضريبية والعمالة القسرية وكذلك عائدات الأراضي، وبذور القطن ومواقع الموارد المائية يتم بصورة متفاوتة بين النوبة.[٨٠] وقد سعى أولئك الذين لم ينخرطوا في جهاز الدولة الاستعمارية لإقامة التحالفات مع المجموعات المتذمرة الأخرى، أو قاموا، في حالات أخرى، بتحريض مجموعاتهم على حجب دعمها عن العمدة أو الناظر، اللذين كانا في الخدمة. ويحدث من وقت لآخر أن تنفصل عشائر أو مجموعات قبلية من الجسم الإداري الرئيسي وتطالب بإقامة عموديتها أو مشيختها الخاصة. وترتب على ذلك أن أفضت الدسائس وإقامة التحالفات إلي عملية مستمرة من الانقسامات، والاندماجات في وحدات إدارية محلية جديدة.[٨١] وكان لهذه العملية أثر كبير في القدرات المالية لهذه البنيات، لأن تعداد الوحدات السكانية والنشاطات الاقتصادية فيها هي التي تتحكم في العائدات الضريبية والموارد التي من المحتمل

حصولها عليها.[٨٢] غير أن الأكثر أهمية هو أن هذه الصراعات حول السلطة خلقت انقسامات جديدة (وسط النيمنج، الكواليب، الليري والميري) وأحجبت الصراعات السابقة، كتلك التي كانت بين مجموعات الحوازمة المختلفة، أو بين النوبة والبقارة.[٨٣]

ومن ثم أدى تدخل الإدارة البريطانية إلي تصدع العمليات السائدة وأضعف المجال أمام تطور قيادة فعالة، قادرة على التعبير عن مشاكل الأوساط الفلاحية، وتوفير تمثيل أكثر أصالة علي المستويين الإقليمي والوطني. وقد عرض هذا الوضع، كما سندلل على ذلك لاحقاً، النوبة للسيطرة والاستغلال بواسطة الجلابة والأحزاب السياسية الشمالية.[٨٤]

السياسة النوبية والتجنيد للعمل بالاجر:

رأينا في الفصل السابق أن استرقاق النوبة حوّل الإقليم إلي منطقة خلية لتصدير العمالة والمنتجات الزراعية إلي مناطق أخرى في السودان، في الغالب، شمال السودان، وإلي مصر في القرن التاسع عشر، ونود أن نؤكد هنا أنه بالرغم من نجاح جهود الإدارة البريطانية في إنهاء استرقاق النوبة، فإن البنيات الأساسية التي أحالت الإقليم إلى منطقة خلفية للمركز النيلي بقيت كما هي، أو في الواقع، ازدادت قوة. فلم يؤد القضاء على تجارة الرقيق، في هذا الإطار، إلي إنهاء الوضع الهامشي للإقليم. بل في الواقع مهد إخضاع النوبة الطريق لإدماجهم في اقتصاديات السوق. كمنتجين مباشرين وعمالة رخيصة، الأمر الذي أدى بدوره إلي تثبيت وضع الإقليم كمنطقة خلفية.

فيما يلي سنتناول باختصار سياسات التوطين والاستخدام التي طبقت والكيفية التي عكست بها هذه السياسات جوهر وروح السياسة النوبية. في البداية نظر بعض الإداريين لمنطقة جبال النوبة بوصفها مصدر القوى العاملة لمشاريع القطن المروية التي كان يجري إنشاؤها على امتداد نهر النيل في وسط وشمال السودان. ففي عام ١٩٢٣ أشار تقرير إقليمي إلي تواجد كبير للقوى العاملة بالمنطقة في مقابل القليل جداً من فرص الاستخدام.[٨٥]

وترتب علي ذلك انتقال الأهالي إلي أماكن عديدة مثل الخرطوم، الأبيض الرهد وأم روابة، بحثاً عن العمل، وأصبحوا متواجدين "عملياً في كل المحطات على النيل حتى تونجا في الجنوب".[٨٦] كان الإداريون في مديرية جبال النوبة على قناعة بأنه:

"في حالة قيام هيئة العمل بإطلاع سلطات المديرية على الأماكن التي يحتمل أن تكون لديها احتياجات عمالية والتي تطلب قوى عاملة، فإنه يمكن تصميم مشروع يكون في مصلحة كل الأطراف".[٨٧]

غير أن الاعتبارات السياسية كان لها الوزن الأكبر في التقرير بشأن مقترحات استخدام النوبة في المناطق النيلية، فقد كان الاتجاه الغالب وسط الإداريين الاستعماريين هو أن يعمل المهاجرون النوبة داخل كردفان، في الأبيض أو في أماكن يمكن الإشراف عليهم منها بسهولة.(٨٨) وقد توجت هذه التوجهات السياسية، بصورة رسمية بقانون المناطق المقفولة لعام ١٩٢٢، الذي أجيز للحد من تعرض شباب النوبة "لحياة المدن" التي جعلتهم مكشوفين أمام مؤثرات التفتت القبلي.(٨٩) وقد عبر جيلان عن نية الحكومة في إضعاف الدور الذي يمكن أن يلعبه عمال المدن عن نطاق محلياتهم بقوله:

"إن النمو المتسارع لكادوقلي تسبب في ظهور عدد من المشاكل، ليس بأقلها كيفية التعامل مع العمال النوبة، الذين يعمل جزء منهم بصورة ثابتة وجزء آخر بصورة متنقلة، والذين تأثروا ببيئاتهم المدن، لكنهم لم ينفصلوا تماماً عن مجتمعاتهم، ليس فقط للوقوع ضحية المؤثرات الحضرية، **ولكن أيضاً، في أوضاع مناسبة لإيصال هذه المؤثرات لأخوانهم الذين بقوا في هذه المجتمعات.**(٩٠) (التأكيد من المؤلف)

عبر هذا الاتجاه في ظاهرة عن المخاوف من التأثيرات السلبية المحتملة لإدماج متسارع للنوبة في اقتصاديات السوق لكنه يخفي في الحقيقة اهتماماً بتأمين إنتاج القطن بإمداد مناسب من الأيدي العاملة. وكما سنرى لاحقاً، فقد كان مقدراً لإنتاج القطن كمحصول نقدي أن يتطور على أساس شكل من أشكال الملكية الفلاحية. وفي إطار هذه الاستراتيجية يمكن استخدام الأيدي العاملة الأسرية الاستخدام الأقصى، مما يتيح فرصاً للعمل في صناعة القطن المحلية وفي المجالات المتصلة بها.

بالرغم من ذلك واصل الاتجاه العام لهجرة شباب النوبة إلي المراكز الحضرية ازدياده، حتى وإن نقصت معدلات هذا الازدياد مؤقتاً في فترات زمنية محددة. وكما لاحظ صالح فقد تبع إدخال المحاصيل النقدية، وإنشاء المحالج، والتوسع في قطاعات الحرفيين والخدمات تبع ذلك أن شهدت المراكز الإدارية الرئيسية تنامياً في حجم سكانها وصل إلي ثلاثة أضعاف.(٩١) وذكر أن شباب النوبة هاجروا من جبالهم وقراهم إلي المدن الإقليمية والمراكز الرئيسية لصناعة القطن وإلي الحقول الزراعية للجلابة، بحثاً عن العمل بأجر، على أساس ثابت أو مؤقت.(٩٢) غير أن الأمر الذي كانت له أهمية بالغة هو الأعداد المتزايدة من المهاجرين النوبة الذين استوعبتهم أسواق العمل في أواسط وشمال السودان، حيث عملوا في الخدمات الصحية وفي مشروع الجزيرة وفي السكك الحديدية. وقد أزعجت معدلات هجرة النوبة الإداريين البريطانيين، وعلى الأخص جيلان (Gillan) مهندس السياسة النوبية، حيث طلب تدخل السلطات المركزية

لإيقاف هذه الهجرة مذكراً بالمبادئ الأساسية للسياسة النوبية في بناء "حضارة نوبية قائمة على ثقافة النوبة".[٩٣] ولأن النمو المتصاعد لاتجاهات الهجرة قد يؤدي إلي إعاقة الثقافة والهوية النوبية وإلي إضعاف "خطوات مختلفة..اتخذت لترسيخ مشاعر الاعتزاز بالعرق والوطن لدى النوبة ولإبقائهم في مناطقهم"[٩٤] ثم يواصل قائلاً:

"لقد وضح لي أنه ليس من السهولة دائماً المواءمة بين متطلبات السياسة ومقتضيات التقدم الاقتصادي. فالمهاجر النوبي، مثلاً، يقوم بوظائف اقتصادية مفيدة في الجزيرة، وفيما اعتقد، كذلك عامل الصحة في الخرطوم والمهندس البحري في الخرطوم شمال. ولكن في نفس الوقت يتواجد هذا العامل الاقتصادي هنا. فالقطن (محصول) مهم وليس مجرد ثروة محلية، والشيء نفسه ينطبق على الحبوب. لقد جاءتني في أوقات شكاوى ثبتت صحتها من المكوك، عن ندرة عدد الرجال سليمي البنية الذين تبقوا لأعمال الزراعة المحلية".[٩٥]

وكانت اقتراحات حاكم كردفان للسكرتير الإداري ولحكام الشمال الآخرين تدعوهم إلي وقف تجنيد العمالة النوبية واستبدال من يعملون منهم، ومحاصرة وإرجاع من لا عمل لهم. غير أن محاولات تطبيق هذه السياسة لم تنجح كثيرا.[٩٦] وكان السبب الهام في ذلك هو الإخفاق في دراسة العوامل الأساسية لهجرة النوبة: العائد غير المجزي لزراعات الفلاحين المتخلفة، الضرائب، العمالة القسرية، والأجور المتدنية في مناطق جبال النوبة.[٩٧]

وقد عبرت شبكة الوكالات التي أقيمت لإرغام النوبة الذين يعملون ويعيشون في المدن، على الرجوع إلي جبالهم وقراهم، عبرت عن تذمر الإداريين الحكوميين من تصاعد اتجاه النوبة للهجرة خارج المنطقة.[٩٨] وحُددت مدن مختلفة في كردفان وأواسط السودان كمراكز للوكالات النوبية التي يقوم المكوك والمآمير من خلالها بتيسير إجراءات عودة المهاجرين. كذلك تم تنسيق على مستوى عال بين السلطات المحلية، الشرطة والسكك الحديدية في هذا الأمر.[٩٩] ولكن برغم هذه المجهودات لإعادة النوبة إلي مناطقهم، فقد ذكرت التقارير بأن الوكلاء وجدوا صعوبة كبيرة "في إخراجهم من مخابئهم حيث كانوا كثيراً ما يقومون بتغيير أسمائهم ويدعون الانتماء إلي غير دائرة المك الذي يسعى لإرجاعهم".[١٠٠]

وبالرغم من صعوبة إعطاء أرقام فيما يتصل بالأعداد الحقيقية للنوبة الذين توجهوا للمناطق النيلية بحثاً عن العمل، إلا أن التقارير الحكومية سجلت نقصاً متزايداً

في الأيدي العاملة في المصانع ومزارع القطن التي يمتلكها الجلابة وفي قطاع شق الطرق في جبال النوبة.(١٠١) في عام ١٩٤٣ كان قد تقرر الرجوع للسكرتير الإداري لتسوية النزاعات الإدارية التي تنشأ بين المديريات والمصالح الحكومية، أو عند الاختلاف على جدوى الأيدي العاملة.(١٠٢) ولكن بعد عام واحد، ١٩٤٤، وجه مجلس العمل، عند تناوله لاستخدام الأيدي العاملة في المناطق الريفية، وجه المصالح بالكف عن تقديم طلبات عاجلة للأيدي العاملة المحلية، في حالات الطوارئ أثناء الموسم الزراعي.(١٠٣) وعلى إثر ذلك أمر السكرتير الإداري مدير كردفان:

"بترتيب الأمور مع مصالح العمل بمديريتك بحيث تمتنع عن التجنيد المحلي للأيدي العاملة ومنافسة مزارعي القطاع الخاص في ذروة الموسم الزراعي، باستثناء حالات الطوارئ القصوى، وبعد التشاور مع السلطات المحلية، بذل الجهد لكي يظل الأجر اليومي في مستوى ٦-٧ قروش".(١٠٤)

أفادت هذه السياسة الجلابة والزعماء التقليديين الذين استخدموا العمالة المأجورة للتخلص من الأعشاب وإزالة الجذور ونظافة الحقول والحصاد. وقد اصطدم هذا الاتجاه بواحد من الأهداف الأصلية للسياسات الزراعية الاستعمارية التي سعت، كما سنرى لاحقاً، إلي الحد من ظهور رأسماليين زراعيين في جبال النوبة. وتدلل هذه النتيجة على تناقضات سياسات الدولة الاستعمارية في مجالات الزراعة والاستخدام في علاقتها مع السياسة النوبية غير المتماسكة، مع الفشل الذريع في حماية الفلاحين النوبة من استغلال الجلابة، وهيمنة الثقافة العربية الإسلامية، لم تنجح الإدارة الاستعمارية في الواقع، في إعاقة تطور طبقة الرأسماليين الريفيين ممثلة في التجار الجلابة وهناك أدلة ضافية تبين كيف تحولت الإدارة الأهلية المحلية لأذرع تجند الأيدي العاملة لكبار مزارعي القطن من الجلابة والزعماء التقليديين.(١٠٥) علي وجه التحديد أثناء التوسع في زراعة القطن ما بعد ١٩٤٥، ووصل إلي ذروته مع الحرب الكورية، عندما لم يقتصر استخدام العمالة النوبية على مزارعي القطن المحليين من الجلابة، فحسب، بل تم ترحيلها، على نفقة الحكومة "للعمل في جني القطن بمشروع الجزيرة".(١٠٦)

لقد دللنا هنا على أنه يتعلق باستخدام العمالة النوبية، لم تنجح السياسة النوبية في الاحتفاظ بالنوبة في مناطقهم، فعلي العكس من نوايا وإعلانات هذه السياسة، لعبت المصالح الحكومية والإدارة الأهلية دوراً هاماً في تجنيد العمالة المأجورة لفائدة بيروقراطية الدولة وطبقة الرأسمالية الزراعية الناشئة في الإقليم وعلى نطاق القطر.

مراجع وملاحظات:

١- المجموعة من الأدبيات تبحث في هذا الموضوع وتتناول قضـــايا أفريقيـــة شـــبيهة أنظر:

Lonsdle, J. and Berman, B., "Coping with the Contradictions, the Development of the Colonial State in Kenya, 1895", Journal of Africa History vol. 20, 1979 pp. 486-505, Yong, C. "Patterns of Social Conflict: State, class and Ethnicity" Daedalus, vol. 3, no. 2, spring 1982, pp. 74-81, Amin, S.,S "The class struggle in Africa, Africa Research Group, report 2, Boston, 1969, pp. 34-38, and Tignor, R. L. "Colonial Chief and Chief less Societies", Journal of Modern Africa Studies vol. 9, no. 3, 1971, pp. 339-359.

2- Ellses, R. J., The Kingdom of Tegali, Sudan Notes and Records, vol. 18. part, 1, 1935, pp. 24-33.

3- Cudsi, A. op. cit., p. 105.

٤- أنظر أدناه في الجزء الذي يتناول تطور الحكم المحلي في المنطقة. لدراسة مفصل أنظر:

Kenrick, J. W. "The Kingdom of Tegali 1921-1946", Sudan Notes and Records, vol. 29, 1948, pp. 143-150, and "Tegali Kingdom outline o Recent History" كتاب مجهول وبلا تاريخ

5- Vican Miles, A. L. W, Nuba Mountains: Their past Future, 1930, Unpublished Report, School of Oriental Studies, Durham University, p. 10.

6- Ibid., pp. 3-4.

7- Ibid., p. 9.

8- Cudsi, A. op. cit., p. 71.

9- Ibid., p. 71.

10- Ibid., pp. 10-11.

11- Cudsi, A., op. cit., p. 67.

12- CIVSEC, 5/1/3/10, Central Record Office, Civil Secretary Memorandum, 20/12/1930.

13- Cudsi, A. op. cit, p. 67.

14-Ibid., p. 68.

15- Ibid., p. 69.

16- Ibid., p. 69.

17- Ibid., p. 70.

18- Ibid., p. 70.

19- Nadel, S. F., op. cit., p. 294.

٢٠- صحيفة كردفان الأسبوعية، عدد رقم ٤٣٠ يوم ١٩٥٥/٤/٢٩ ص ٣٩ و٤٥.

Kordofan Weekly, no. 430, 29/4/1955, p. 39 and p. 45.

21- Cudsi., A. op. cit., p. 79.

22- Ibid., p. 91.

23- Ibid., p. 94 and p. 96.

24- Salih, K. O., op. cit., pp. 40-64, and March, G. F., "The Development of native Agriculture in the Nuba Mountains of Kordofan Province". Sudan Pamphlet, vol. 49, 1936, p. 78.

٢٥- لتفاصيل أوفي أنظر:

Cudsi, A. op. cit., pp. 97-117, Salih, K. O. op. cit., pp. 40-64, كاتب بدون ذكر اسم "War in The Jebels" Sudan Notes and Records, vol.22, pp. 89-101

26- Ibid.

27- Cudsi, A., op. cit., p. 117.

28- Cudsi., A., op. cit., p. 105.

29- Ibid., p. 116.

30- Ibid., p. 102.

31- Ibid., p. 116.

32- Ibid., p. 109.

33- Gillan. A., "Some Aspects of Nuba Administration" Sudan Government Memorandum, no. 1, 6/4/1932 Sudan library. University of Khartoum, document no. 23976/8 HE.

34- Cudsi, A. op. cit., p. 106.

35- Cudsi, A. op. cit., and Loiria, A., The Southern Policy, memo., Department of Political Science, University of Khartoum, بدون تاريخ

36- Berll, E. A., Colonialism and Underdevelopment in East Africa:

The Politics of Economic Change 1919-1939, Heineman, London, 1978- p. 41.

37-Ibid., p. 41.

38- Salih, K. O., op. cit. p. 67.

39- Sillan, A. op. cit. p. 6.

40- Ibid., p. 7.

41- Ibid., pp. 11-12.

42- Ibid., p. 20.

43- Ibid., pp. 20-21.

44- Vicar Miles, A. L.W. op. cit., p. 17.

45- Ibid., p. 3.

46- Ibid., p. 11.

47- Ibid., p. 11.

48- Ibid., pp. 11-12.

49- Sudan Government. Nuba Mountains Province Annual Report, 1922, p. 212.

50- Vicar Miles, A.W., op. cit, p. 23.

51- Sudan Government, Nuba Mountains Province Annual Reports, 1922, p. 212.

٥٢- أسرعت بعض البيوتات التجارية الأجنبية في إعادة تأسيس أوضاعها التجارية في الأبيض بعد نهاية الدولة المهدية. في مدن الأقاليم الأخرى وجد الجلابة أنفسهم في منافسة مع صغار التجار الأجانب (يونانيين، مصريين، وسوريين) الذين عملوا كوكلاء محليين للمؤسسات التجارية التي تعمل في مجال التصدير والاستيراد. وكان لشبكة المعاملات التي أسسها الجلابة في السابق مقرونة بمعرفتهم الواسعة بجبال النوبة والعلاقات المتداخلة مع السكان المحليين، الفضل في المحافظة على أوضاعهم التجارية في مناطق معينة. وقد أحال الحاج العوض محمد نور، أحد تجار كادوقلي، إلي ما أسماه "المبادرات، مجهودات وصعوبات المجازفة" في فتح طريقهم وفي المحافظة على روابطهم مع السكان المحليين. مع ذلك، باندلاع الحرب العالمية الأولي تم إعلان معظم المناطق المهمة، ضمناً، بوصفها "مناطق تجارية" لعائلات معينة من الجلابة منها: المقبول في تلودي، شيبون في الدلنج، ود إبراهيم في لقاوة، الغبشاوي في رشاد، حياة الله في أبي جبيهة، ومحمد نور والسنجك في كادوقلي والشايب في البرام وتلودي. مقابلة مع الحاج العوض محمد نور، كادوقلي، ١٨/١١/١٩٨٢.

53- Sudan Government, Governor General Reports: 1913.

54- Sudan Government, Governor General Reports: 1913. p. 79. University of Khartoum, Sudan Library, document no. 87 AB.

55-Ibid., p. 189.

شهد وصول خط السكك الحديدية إلي الأبيض ١٩١١ مما يثير الاهتمام هنا ملاحظة أن المركز التجاري لغرب السودان.

56- Henderson., K. D. op. cit. p. 17.

٥٧- تابع الإداريون الاستعماريون بانزعاج بالغ النفوذ السياسي والاقتصادي المتصعد للعرب الجلابة والبقارة، وما أن يؤدي إليه من أضرار على النوبة.

58- Gillan, A. op. cit., p. 20.

59- Salih, K. O. op. cit., p. 82.

60- Sudan Government, Governor General Reports: 1930.

61- Gillan, A. op. cit., p. 20.

62- Salih, K. O. op. cit., p. 82.

63- Nadel, S. F. op. cit, pp. 481-499. كذلك Sanderson, L. "Educational Development in The Nuba Mountains Region of the Sudan" Journal of Africa History, vol. 4. no. 2, 1963, pp. 241-247.

64- Loiria, A. L. op. cit., p. 494.

65- Sudan Government, Governor General Reports: 1934.

66- Nadel, S. F. op. cit., p. 494.

67- Awad, M. H. op. cit., 225.

68- Loiria, A. L. op. cit., pp. 10-11.

69- Woodward, P. Political Factors in the Changing Structure of Administration: A comparative Study, Development Studies and Research Centre, Discussion paper 14, Khartoum University, April 1982, p. 13.

٧٠- أنظر الفصل السادس لدراسة مقارنة عن تذمر النخب الأفريقية المتعلمة من الزعماء المحليين أثناء الفترة الاستعمارية، أنظر:

Tingor, R. L. op. cit., p. 351-355.

71- Gillan, A. op. cit., p. 5.

72- File Kn. P. 1. A. 4., Rashad Archives, A Report of The Advisory Council for Northern Sudan.

73- Amin, S. op. cit., p. 34.

74- Newbold, D. "Development the Nuba Mountains", in Henerson, K. D., The Making of the Modern Sudan, Faber and Faber, London, 1952, p. 495.

75- Salih, K. O. op. cit., pp. 101-151.

76- Cudsi, A. op. cit., p. 109.

77- Ibid., pp. 107-112.

٧٨- مقابلة مع إبراهيم حميمة، كبير مفتشي التعليم بالمنطقة، الدلنج، ١٨/١٠/١٩٨٢.

79- Cudsi, A. op. cit. p. 195, Saeed, A. op. cit., pp. 314-315, File Kn. P. 60. E. 25. Dilling Archives From D. C. to Kordofan Governor, 14/11/1950, and File

Kn. P. 60. E. 25. Dilling Archives From D.C. to Kordofan Governor, 12/6/1950.

٨٠- مقابلة مع الفاتح النور، رئيس تحرير جريـدة "كردفـان" الأسـبوعية، الأبـيض ١٩٨٢/٤/١٩ and Cudsi, A. op.cit., p. 105.

81- File Kn. P. bb. D. 10 Kadugli Archives, D. C. Report. 12/2/1933.

82- Ibid.

83- Salih, K. O. op. cit., pp. 67-69.

٨٤- أنظر الأبواب (٨-٧-٦)

85- INTEL. 4/2/10, Nuba Mountains Province Annual Report, 1923.

86- Ibid.

87- Ibid.

88- INTEL 4/1/10, A Note by the Chairman of Labour Committee 29/11/1921.

89- Salih, K. O. op. cit., p. 329.

90- Quoted in Salih, K. O. op. cit.

91- Salih, K. O. op. cit., p. 328.

92- Ibid.

93- CIVSEC 35/2/7. Correspondence, from Gillan, Governor, of Kordofan, to civil secretary, 24/3/1932.

94- Ibid.

95- Ibid.

96- Ibid.

97- File Kn. p. 67. B. 1. Dilling Archives, from D.C. of Jebels district to D.Cs. of EL-Obeid, Kosti, Wad Madani, Hassahiesa, and Khartoum North, 18/5/1947.

98- File Kn. p. 35. G. 1. Rashad Archives from D.C. of Eastern Jebels to Governor of Kordofan, 6/2/1945. كذلك File Kn. p. 35. G. 1. Rashad Archives from D.C. of Eastern Jebels to D.C. of Eastern Kordofan. 23/1/1945.

99- Ibid.

100- File Kn. p. 35. F. 1. Kadugil Archives from D.C. Central District to D.C. Jebels District 24/7/1949.

101- File Kn. p. 35. F. 1. Rashad Archives from D.C. to local agricultural officers of Abu-Gubieha and Kadugli, 6/1/1942. Also file Kn. p., 73. D. 5. Rashad Archives Letter to Mek Adam Jeili from D.C. 6/1/1942 file kn. p. 37. C. 1. Kadugli Archives, from Civil Secretary to Kordofan Governor, 14/7/1947, and File Kn. p. 37. D. 6. Kadugli Archives, from Civil Secretary to Kordofan Governor, 17/4/1943.

102- Ibid.

103- File Kn. p. 37. C. I. Kordofan Archives, from Civil Secretary to Kordofan Governor, 5/9/1944.

104- File Kn. p. 37. C. I. Kadugli Archives, from Civil Secretary to Kordofan Governor, 10/7/1944.

105- File Kn. p. 37. D. 5. Rashad Archives, from D. C. Jebels District Tegali Rural District Council, 19/6/1948.

للمزيد عن الدور الذي لعبه قادة الأهالي كوكلاء وتعبئة العمالة المحليـــة فـــي المنطقـــة أنظر: مذكرة للملك آدم جيلي يدعو لجلب عمالة في الزراعة.

File Kn. p. Rashad Archives, 4/8/1948, File Kn. p. Rashad Archives, from Abu Gubieha Adminisrtive office t D. C. of Tegali 27/12/1948, also File Kn. p. 35. F. 1, Kadugli Archives, from D.C.. of Kadugli Chairman of Tegali Rural District Council, 1/12/1948.

106- File Kn. p. 37. D. Rashad Archives, from D. C. of Tegali to all administrative officers in Region.

* * *

الفصل الرابع
إنتاج القطن والبنية الزراعية في جبال النوبة
١٩٢٤_١٩٥٢

مقدمــة:

أحدث إدخال القطن كمحصول نقدي رئيسي في الإقليم تحولاً كبيراً في البنيــة الاجتماعية – الاقتصادية لجبال النوبة وسيبحث هذا الفصل في التحولات التــي طالــت البنية الزراعية، بغرض التعرف على القوي الاجتماعية الرئيسية المتنافسة ومصالح كل منها. وكان لاستثناء القطاع الخاص الأجنبي من الاستثمار في صناعة القطن، والــدور الاقتصادي لصناعة أقطان جبال النوبة، كان لها تداعيات هامة على التجار الجلابة. فقد احتكرت صناعة أقطان جبال النوبة عمليات تسويق وتصنيع المنــتج. وعنــدما وجــد الجلابة أنفسهم محرومين من المشاركة في هذه المجالات التي تتيح تراكم رأس المــال، انتقلوا لزراعة القطن، مستخدمين في ذلك مواردهم التجارية فظهروا كمنتجــين كبــار للقطن متقدمين في ذلك بكثير على البدو البقارة، المستوطنين الفلاتة والفلاحــين النوبــة وسيلقي هذا الفصل بعض الضوء على العوامل التي شكلت عملية التمييــز المــذكورة فــي المنطقة. إلي ذلك أعطت السياسة الاستعمارية الأبوية، التي نظرت للإقليم باعتباره "منطقــة متخلفة" أعطت المبررات لغياب الاستثمار في الخدمات الاجتماعية والتعليمية، والتي كــان أحد نتائجها تهميش السكان النوبة المحليين واستثناءهم من الوظائف القيادية والسلطة.

١.٤ مصادر موارد الدولة الاستعمارية وإنتاج القطن:

بعد فتح السودان عام ١٨٩٨ مباشرة، واجه البريطانيون الصعوبات المتصــلة بإدارة أكبر أقطار أفريقيا. حتى العشرينات من هــذا القــرن كانــت أهميــة الســودان كمستعمرة بريطانية هي في الأساس أهمية إستراتيجية. بالرغم من ذلك واجهــت إدارة القطر صعوبات بالغة نتجت عن الطبيعة المتخلفة لموارده المادية والبشرية. وقد اتبعت الحكومة الاستعمارية، في تعاملها مع المشاكل المالية أثناء العقود الأولي للحكم الثنــائي الانجليزي – المصري، اتبعت سياسة زراعية نتج عنها: "تحسن بطئ ولكنــه مطــرد، مستمد من منتجات مختلفة حبوب أكثر، المزيد من الذرة المطرية، المزيد من الجلــود و – المورد الأفضل – المزيد من القطن".[١]

وقد أدى إخضاع جبال النوبة تسهيل إنتاج وتصدير كميات كبيرة من المنتجات الزراعية، مثل الذرة، الفول السوداني والسمسم التي كان يتم في السابق استبدالها بالنقد. وتحكم التجار الجلابة في جمع وتصدير هذه المنتجات، والتي وفرت الضرائب المفروضة عليها مورداً للإدارة الاستعمارية. وشملت مصادر الدخل الأخرى ضرائب القطعان التي تجمع من البقارة. ولكن عملية إخضاع وإدماج النوبة في البنيات الاستعمارية محصورة في التجار الجلابة، سكان المدن، والعرب البقارة. إلي ذلك تسبب انهيار الأسعار في عام ١٩٢١، في كساد كميات كبيرة من الحبوب وخسائر ضخمة للحكومة، بالإضافة إلي الخسائر التي تعرض لها المنتجون.[٢]

كان لابد من إيجاد مصادر للموارد حتى تتمكن بنيات الدولة الاستعمارية من العمل بصورة عادية. لذلك طبقت في عام ١٩٢٢ تجربة استبدال ضريبة الدقينة والعتب بالعشر (وهي ضريبة للحبوب) في جبال معينة وبالأخص في مناطق الدلنج وكادوقلي.[٣] تم تعميم هذه الضريبة في عام ١٩٢٥ وطُورت لما عُرف فيما بعد بنظام الربط. والذي عنى إعداد قائمة بدافعي الضرائب والمبلغ الذي يجب على كل منهم أن يدفعه.[٤] حدثت هذه التحولات، التي صُممت لجعل عملية جمع الضرائب أكثر كفاءة بعد أن انخفضت الموارد المتصلة من جبال النوبة من ١٦,١٧٦ جنيه مصري في عام ١٩٢١ إلى٨,١٧٥ جنيه في عام ١٩٢٢ [٥] وتزامن ذلك مع الفترة التي بدأت فيها عملية الإخضاع مرحلة تأسيس البنيات السياسية والإدارية والاستعمارية في المنطقة. للمحافظة على هذا الوضع، كان:

"لابد من إنفاق مبالغ كبيرة.. في استخدام القوات العسكرية لمساعدة الإدارة في فرض أوامرها، والحفاظ على السلام".[٦]

كانت هناك أيضاً حاجة لموارد مالية من أجل تحسين وتوسيع شبكة الاتصالات.[٧] ولكن الحكومة الاستعمارية، لاعتبارات مصالحها السياسية، كانت حذرة في فرض ضرائب إضافية لتغطية هذه النفقات. لأن الضرائب الباهظة وأساليب القهر التي مورست في جمعها كانت من الأسباب الرئيسية لمقاومة النوبة للحكام الأتراك – المصريين ولحكام الدولة المهدية. لذلك تم في نهاية الأمر، في أوائل العشرينات تخفيض معدلات الضرائب للمساعدة في دفع عملية إعادة الثقة.[٨]

حتى يمكن زيادة حجم الموارد الضريبية، قررت الإدارة الاستعمارية في نهاية الأمر تنشيط تجار التصدير بزراعة القطن.[٩] نظراً للصعوبات المالية، اتجهت النية في البداية للقطاع الخاص للاستثمار في زراعة القطن. وقد شجعت ملاءمة "التربة الطينية"

لمنطقة جبال النوبة،[١٠] وطول فترة هطول الأمطار، والظـروف المناخيـة المناسـبة شجعت على زراعات تجريبية للقطن المصري والأمريكي ما بـين ١٩١١-١٩١٣.[١١] وسمح لشركة من شرق أفريقيا بإجراء تجارب في القطـن المصـري طويـل التيلـة والأمريكي قصير التيلة في منطقة تلودي، حققت محصولاً جيداً.[١٢] غير أن المشـاكل المتصلة بالعمالة وغياب البنية التحتية الخدمية دفعت هذه الشركة للتحول من التجـارب الزراعية إلي مساعي استغلال موارد المنطقة المعدنية.[١٣] وجاء المسعى الثاني في عام ١٩٢١ من شركة بريطانية "Sudan Cotton Fuel Development Co." وبرغم تخلـف شبكة الاتصالات قامت الشركة بشراء واختيار أنواع جديـدة مـن الأقطـان لزراعـة مساحات تصل إلي ٥٠٠,٠٠٠ فدان.[١٤] غير أن المشروع الذي كان يمكن أن يتطـور إلي استثمار ضخم لزراعة القطن تم تأجيله، مؤقتاً، نظراً للكساد التجاري الذي حدث في أوائل العشرينات.[١٥] وقد استمرت المشاكل التي واجهت التجارب التي أجراها القطـاع الخاص الأجنبي، حتى منتصف العشرينات. كان من ضمن تلك المشاكل: غياب البنيـة التحتية الخدمية، مثل محطات البحوث، وسائل النقـل، وخـدمات الإرشـاد الزراعـي وصعوبة – وهذا هو الأهم – إيجاد التمويل الأولي.[١٦] وأبدى الإداريـون الحكوميـون قلقهم من أن معدلات أرباح العاملين للقطاع الخاص العادية (عالية) "بدرجة تجعل مـن المستحيل تأمين أسعار معقولة للمزارعين".[١٧] كان هناك شعور بضرورة نـوع مـن التدخل الحكومي، لذلك عُقدت عدة اجتماعات في لندن، للاتفـاق علـى أسـاس لعمـل مشترك بين عاملين من القطاع الخاص والحكومة، بين ممثلـين للحكومـة و "British Cotton Growers Association, Sudan Plantation Syndicate The Empire Cotton Growing Corporation" ومجموعة من مالكي مصانع القطن بلانكشير.[١٨] وقد تمـت مناقشة عدد من المشاريع في سياق هذه الاجتماعات.

اهتمت هذه المفاوضات المبكرة، في الأساس، بالإجابة علـى السـؤال عمـن سيتحمل المخاطر المالية المترتبة على توفير رأس المال اللازم لتسيير هذه الصـناعة. في نهاية الأمر تم الاتفاق على مشروع تشارك فيـه شـركتان همـا ECGC - BCCA الحكومة الاستعمارية في تأسيس شركة.[١٩] وتم الاتفاق على أن يكـون نظـام توزيـع الأرباح شبيهاً بالنظام المتبع في مشروع الجزيرة، وأن يكون مجال عمل الشـركة فـي شراء وحلج وتسويق الأقطان المنتجة في جبال النوبة، وأيضاً الأقطان التي تنـتج فـي المديريات الجنوبية.[٢٠] غير أن الحاكم العام أرجأ تكوين هذه الشركة متعللاً في ذلك:

"باستحالة التنبؤ بالطرق التي يجب التعامل معها مع صناعة إنتاج الأقطان لكي تخدم بأفضل صورة مصلحة المزارعين المحليين والقطر على العموم".[٢١]

وتقرر بدلاً من ذلك إطلاق يد الحكومة في إدارة مشاريع القطن علي الأقل في مراحلها الأولي[٢٢] وتركت مفتوحة احتمالات السماح لرأس المال الخاص بتملك صناعة القطن عندما التزم موظفو الحكومة "بخلق إطار يسمح بالاستثمار (الخاص)"، [٢٣] ولكن لأسباب عديدة لم يخلق هذا الإطار. وكان الدافع الأساسي وراء استثناء رأس المال الخاص (الأجنبي والوطني)، هو القلق الأبوي والوصاية على المزارعين النوبة وضرورة المحافظة على الاستقرار السياسي. إلي ذلك فإن اتفاقية لتوزيع الأرباح بين الحكومة، الشركات الأجنبية والفلاحين النوبة، كان من الممكن أن تؤدي إلي قيام مشروع زراعي جامع شبيه بمشروع الجزيرة[٢٤] وبرغم الكفاءة المعترف بها لهذا النوع من المشاريع، كان هناك تخوف من أن يؤدي ذلك إلي تهميش صغار الملاك الزراعيين وإلي أنواع أخرى من التمييز[٢٥] لذلك تبلور اعتراض شديد على إقامة "جزيرة سوداء" في منطقة جبال النوبة.[٢٦] وكان هناك أيضاً تردد كبير في السماح لرأس المال المحلي بأن يقود التطور الزراعي، لأن ذلك سيؤدي إلي ازدياد نفوذ الجلابة، الذين نُظر إليهم بوصفهم وكلاء للتعريب والأسلمة. بدلاً من ذلك اقترحت الحكومة الاستعمارية إستراتيجية تقوم على مبدأ "تريف النوبة" (Villagization of the Nuba) لإيجاد إطار لتنمية زراعات الفلاحين[٢٧] ونود أن نثبت هنا، أن إستراتيجية زراعات الفلاحين، والاستثمارات المحدودة في إقامة صناعة الأقطان ساعدت في الحفاظ على وتوسيع مصادر الموارد، دون أن تحدث تحولاً حاسماً في القاعدة الإنتاجية للزراعة في المنطقة، ومن ثم لم ترتفع معدلات الإنتاجية ارتفاعاً ملحوظاً كما تم إضعاف الإمكانات الديناميكية لزراعات الفلاحين.[٢٨]

صناعة الأقطان في جبال النوبة:

بعد أن قررت الحكومة حجب رأس المال الخاص عن المشاركات في صناعة القطن، اتجهت لحث السكان المحليين على زراعة القطن، مستخدمة في ذلك مزيجاً من التشجيع والإكراه. وتمثل الجانب الإكراهي من هذه السياسة في فرض الضرائب، وقد سجل تقرير رسمي الأثر المباشر الذي أحدثه فرض الضرائب في خلق الطلب على النقود، والذي أدى بدوره إلي انخراط الفلاحين في زراعة القطن[٢٩] وأشار التقرير إلي الكيفية التي أسهم بها إقرار ضريبة على أفراد المزارعين بديلاً عن العشر في ١٩٢٥، تم تعميمها على أجزاء مختلفة من المنطقة في السنوات التالية، في زيادة المساحات المزروعة قطناً[٣٠] أما فيما يتصل بالتشجيع بواسطة الفنيين والموظفين الإداريين للحكومة، فقد تواصلت الدعاية لزراعة القطن، والتي كانت الحكومة قد بدأتها منذ عام

١٩٢٤، لمدة طويلة واتخذت أشكالاً مختلفة. وبينما وجدت الحكومة أنه من المناسب مخاطبة الجلابة مباشرة بواسطة المجموعة الفنية تركت مخاطبة العرب البقارة والفلاتة والفلاحين النوبة ليقوم بها زعماؤهم ومكوكهم.

وبرغم الصعوبات في حث النوبة على زراعة القطن، ارتفع الإنتاج ارتفاعاً هائلاً أثناء العشرينات، كما يوضح ذلك الجدول أدناه:

جدول رقم ١-٤ يوضح انتاج القطن فى جبال النوبة

الموسم	قنطار صغير (١٠٠ رطل)	السعر
٢٥/١٩٢٤	٤٦١ قنطار	٦٠ قرش للقنطار
٢٦/١٩٢٤	٩٠,٨٠٨ قنطار	٥٥ قرش للقنطار
٢٧/١٩٢٤	٢٦,٥٧٣ قنطار	٥٥ قرش للقنطار
٢٨/١٩٢٤	٤١,٩٩٩ قنطار	٥٥ قرش للقنطار

المصدر: حكومة السودان، التقرير السنوي للحاكم العام ١٩٢٩.

نتيجة لتوسع الإنتاج بدأت الحكومة تفكر ملياً في تحسين البنية التحتية ووسائل التسويق. وبحلول عام ١٩٢٧ كانت صناعة القطن قد تجاوزت مرحلة التجريب وأكدت جدواها الاقتصادية. وكانت السنوات ٢٨/١٩٢٧ هي التي تقررت فيها ترتيبات إضافية لتمويل البنيات التسويقية على أسس تجارية كما لو كانت "شركة تجارية".[٣١]

صناعة أقطان جبال النوبة: التمويل والآليات التسويقية

استثمرت الحكومة في ١٩٢٧ مبلغ ٣٠,٠٠٠ جنيه مصري في تسويق القطن.[٣٢] ولكن رغم قيام الحكومة بتوفير بعض المتطلبات التمويلية الأخرى من مصادر كانت تحت تصرفها، إلا أن الاستثمار الكلي في صناعة الأقطان ظل في مستوى متدن، كما سنوضح ذلك فيما يلي: كان الاحتياطي الكلي هو المصدر الأساسي الذي ساعد الحكومة في إحداث استقرار في تمويل صناعة أقطان جبال النوبة وتقليل المخاطر المرتبطة به. وبما أن هذا الاحتياطي تم بالامتناع الفعلي عن إعطاء الفلاحين السعر الكامل لمنتجاتهم. يمكن القول بأن الفلاحين النوبة هم الذين تحملوا عبء هذا الاستقرار في عمليات التمويل. وتمثل هذه المقولة بالتأكيد وجهة نظر اتحاد مزارعي جبال النوبة كما سنرى في الفصل السادس. كان مزارعو القطن الذين يقومون بتسليم

إنتاجهم لمراكز تسويق القطن، عادة في نوفمبر وديسمبر، يتلقون مبالغ نقدية عن هذا الإنتاج. بسعر ثابت يتم تحديده مقدماً للموسم الزراعي المعين، ويقوم بتقدير هذا السعر الثابت لمنتج موظفو الدولة على أساس تقديرات ينظر إليها باعتبارها تعكس السعر العالمي المحتمل. (٣٣) بعد تقدير السعر العالمي التقريبي يحول إلى معادلة في بورتسودان (٣٤) ثم يحسب المبلغ الذي سيتلقاه المنتج بأن يخصم من هذا السعر قيمة الضرائب والخدمات المقدمة من الدولة (رسوم التصدير، البذور، النقل من المنطقة إلى الساحل، تكاليف الحلج والتسويق) وبذلك يكون تحديد سعر القطن في سوق القطن في المنطقة. هذا السعر الذي يتلقاه المنتج يثبت في أكتوبر قبل أن تبدأ أسواق القطن في استقبال الإنتاج في نوفمبر. ويتوصل شراء القطن لعدة أسابيع، ولا تتمكن الحكومة من التخلص من كل الكمية إلا بعد عدة أشهر. (٣٥) ففي هذه الأثناء يمكن أن تحدث تغيرات كبيرة في أسعار السوق العالمي. بعد انتهاء وكيل الحكومة من شراء كل الأنتاج، يتم حلج القطن (بعد أن تم تشييد محالج القطن في الثلاثينات) وترحيله إلى بورتسودان مع الفائض عن متطلبات الزراعة من البذرة، ويتم تسويق البذرة (التي لم يكن المزارعون يتلقون أي مبالغ نظيراً لها حتى عام ١٩٥٣) والقطن بأفضل الأسعار الممكنة. أذا حدث وكانت أسعار السوق العالمي أكبر من التقدير الأصلي يحول الفرق إلى احتياطي التمويل. أما إذا كانت الأسعار العالمية أقل فيتم السحب من الاحتياطي لتغطية العجز ولخسائر الناتجة. إن التحديد الفعلي لسعر المنتج يعتبر عملية معقدة، (٣٦) غير أن شكاوى المنتجين من ان السعر يقدر عادة بصور منخفضة وجدت رواجاً ، خصوصا في بداية الخمسينات، عندما صار احتياطي التمويل كبيرة نسبياً (قدرت باثنين مليون جنيه مصري عام ١٩٢٥). (٣٧)

كانت الأهداف من حجز جزء من نصيب منتجي القطن استناداً إلى الإداريين الاستعماريين، ذات طبيعة مزدوجة: "أولاً: يشكل (ذلك) جزءا من سياسة الحكومة لمحاربة التضخم، بمنع تداول كميات زائدة من النقد في الأوقات التي ترتفع فيها أسعار القطن، وثانيا، والذي يكتسب أهمية على المستوى البعيد، لأنها تسمح ببناء احتياطي قوي يساعد على دعم دخول المزارعين في الأوقات التي تنخفض فيها الأسعار" (٣٨)

وبالطبع فقد كانت هنالك سنوات انخفضت فيها الأسعار العالمية للقطن. ففي عام ١٩٢٧ شطبت الخسائر الناجمة مقابل الاحتياطي، وبينما حولت أرباح بلغت ١١٠,٠٠٠ جنيه مصري إلى احتياطي التمويل في موسم ١٩٢٨/٢٩، (٣٩) تسببت أسعار السوق المتدنية في العام الذي يليه، في خسارة بلغت ٣٩,٠٠٠ جنيه، انخفضت

إلى ٢٧,٧٢٢ جنيه على الحكومة، بعد السحب من الاحتياطي. [٤٠] في الواقع كانت الحكومة تخسر، وقد وضع الكساد التجاري في نهاية ١٩٢٩٩-٣١ صناعة أقطان جبال النوبة في حافة الانهيار.

صناعة أقطان جبال النوبة والكساد التجاري العالمي فى أوائل الثلاثينات:

لم يؤثر الهبوط الشديد في حركة التجارة العالمية في بداية عقد الثلاثينات، بطرق مختلفة، على مصادر موارد الحكومة الاستعماري، فحسب، بل أيضا على أوضاع قطاعات مختلفة من الأوساط الفلاحية، وكان نزول أسعار الأقطان لمنتج إلى ٢٦ قرشاً للقنطار يعني أن منتجي الأقطان الذين كانوا سيستعينون بالعمالة المأجورة لن يحققوا أية فوائد. [٤٠] من هنا اعتمدت السياسة الحكومية للمحافظة على وإعادة تنشيط إنتاج القطن، اعتمدت على أصحاب الحيازات الصغيرة من الفلاحين، الذين واصلوا إنتاج القطن حتى يتمكنوا من دفع الضرائب المفروضة عليهم للحكومة. [٤٢] وقد اعترفت هذه السياسة بالدوافع الاقتصادية لقطاع الفلاحين ذوي الحيازات الصغيرة، والتي تمثلت في:

"اعتبار العمل المبذول شرطا لا بديل عنه للحصول على ناتج العمل، وهو المحصول الغذائي – الذي يمثل الموضوع الأساسي لاهتمام (المزارع). أما المحصول النقدي – ناتج فائض العمالة– فهو شيء إضافي". [٤٣]

بعد أن ضمنت الحكومة الاستعمارية استمرارية إنتاج الحبوب بأسعار منخفضة، لجأت مستخدمة في ذلك كل قدراتها على التشجيع والإكراه، (المآمير الإداريين، الشبكة الإدارية والدعاية للزعماء المحليين) إلى حث الأوساط الفلاحية النوبية على مواصلة إنتاج القطن في ظل أسعار متدنية. وقد عكس بيان حاكم كردفان إلى مآمير الإدارة تصميم الحكومة الصريح في هذا الأمر:

" إنه من واجبنا كأولياء لأمر (الفلاح النوبي) ان نحاول، بكل لغة ممكنة، إفهامه أن من المحتمل أن تظل كل الأسعار سيئة، وأن من مصلحته مواصلة زراعة القطن بأسعار تقل كثيراً عما يتوقع في الماضي. [٤٤] (التأكيد من المؤلف).

حرص الإداريون البريطانيون على عدم استعداء الفلاحين النوبة بإرغامهم على زراعة القطن وكذلك دفع الضرائب بأي ثمن. فقامت الحكومة، في المناطق التي عجز فيها الفلاحون عن الحصول على المبالغ الكافية لدفع الضرائب، ولاعتبارات المصلحة السياسية، إلغاء ضرائب بلغت ٢,٦٠٠ و ٦٠٠ جنيه مصري على التوالي. [٤٥]. ولكن

ظلت تلك حوادث معزولة، إذ ذكر أن الفلاحين في بقية المناطق قاموا بتسديد ما عليهم من ضرائب. زراعة مساحات أكبر من القطن بعد أن تعودوا (بصورة متزايدة) على أسعار المتواضعة. [٦٤] هذا التشكيل الناجح لتوقعات الفلاحين. الذي استخدمت فيه كل من الوسائل القسرية (الضرائب) والدعاية المكثفة، ساعد في تمهيد الطريق لتوسع كبير في صناعة القطن.

في الحقيقية كانت قدرة الفقراء وصغار الفلاحين على الاقتطاع من حاجاتهم المعيشية الضرورية، وعلى الضغط على أنفسهم بتوجيه قدر أكبر من العمل الأسري لإنتاج المحاصيل النقدية. هي الواسطة التي تجاوزت بها صناعة القطن الكساد وعبرت بها إلى الانتعاش، والتوسع كما يوضح ذلك الجدول رقم (٢-٤). وقد أشار تقرير للحكومة الاستعمارية لانضباط الفلاحين النوبة قائلاً:

"كان واضحاً أن السواد الأعظم من السكان قد قاموا في صبر بتخفيض مستوى معيشتهم وحافظوا بجدارة على الموروث السوداني في التحمل في أوقات الشدة.[٤٧]

جدول ٢-٤ إنتاج القطن في جبال النوبة ١٩٢٩/٣١ إلى ١٩٣٩/٤٠

الموسم	المساحة بالفدان	الإنتاج بالقنطار	سعر القنطار بالقرش
١٩٢٩/٣٠	غير متوفر	١٤٧,٣٨٠	٥٥
١٩٣٠/٣١	٤٣,٠٠٠	١٥٠,٠٤٦	٥٠
١٩٣١/٣٢	٤٦,٠٠٠	١٢٤,٦٩٩	٢٦
١٩٣٢/٣٣	٣٢,٠٠٠	٨٢,٦٠٨	٢٨
١٩٣٣/٣٤	٤٧,٠٠٠	٢٤٠,٩٣٧	٣١
١٩٣٤/٣٥	٨٠,٠٠٠	٤٠٦,٨٢١	٣١
١٩٣٥/٣٦	٩٥,٠٠٠	٣٧٥,١٥٠	٣١
١٩٣٦/٣٧	١٢٥,٠٠٠	٣٠٩,٠٠٠	٣٧
١٩٣٧/٣٨	١١٦,٠٠٠	٣٤٠,٠٠٠	٣٧
١٩٣٨/٣٩	١١٠,٠٠٠	٣١٩,٤٢٧	٣٢
١٩٣٩/٤٠	١١٥,٠٠٠	٤١١,٠٠٠	٣٥

المصدر: الحاكم العام، التقارير السنوية، ١٩٣٠-١٩٤٠.

٥,٤,٤ صناعة أقطان جبال النوبة: مشاكل العمالة ولبنية التحتية:

بعد نجاح الحكومة في أن تعبر بصناعة أقطان جبال النوبة سنوات الكساد التجاري العالمي اتجهت لكي تحدد بوضوح سياستها الزراعية في المنطقة، وقد حددت أهداف هذه السياسة في:

(أ) إيجاد محصول نقدي رئيسي (القطن المصري)، (ب) إيجاد محصول أو محاصيل نقدية معاونة خصوصاً (السمسم والفول السوداني) ومحصول غذائي منتظم (حبوب) في حالة هبوط الأسعار وأيضاً لأغراض الدورة الزراعية. (ج) استخدام الحيوانات في العمليات الزراعية للحراثة والنقل. [٤٨]

وفي الوقت الذي عبرت فيه هذه السياسة عن الاتجاه للتوسع في إنتاج القطن كمحصول نقدي شددت أيضا على ضرورة الاكتفاء الذاتي لصناعة القطن فيما يتصل بالمتطلبات الغذائية، بكلمات أخرى، تأسست هذه السياسة على قاعدة أن إنتاج الأقطان يجب ألا يكون بصورة كاملة، على حساب محاصيل الحبوب ولكن لزيادة معدلات إنتاج القطن كان هنالك أيضا اتجاهاً لمنع التداول التجاري للمحاصيل الغذائية. وتبع ذلك أن مستويات استثمار رأس المال وتنظيم الإنتاج تمت كلها بصورة حدت بفعالية من تطور الإنتاج السلعي باستثناء القطن، في جبال النوبة. وأبقت على وسائل الزراعة التقليدية خاصة في مجالات إنتاج المحاصيل الغذائية. [٤٩]

وبالرغم من أن الحكومة قامت بتوفير رأس المال الاستثماري، إلا أنها شددت على الاستفادة القصوى من الموارد المحلية. وكانت المشاكل الرئيسية التي واجهت الإدارة حينئذ، تتصل بتوفير العمالة الزراعية وبناء البنية التحتية الخدمية، وسبق أن أشرنا إلى أن السياسة النوبية يمكن فهمها بوصفها تبريرا للإبقاء على النوبة في مناطقهم، ليس فقط بغرض عزلهم عن المؤثرات العربية، ولكن أيضاً للاحتفاظ بإمداد كاف من الأيدي العاملة لإنتاج القطن الذي يتطلب عمالة كثيفة. وقد استخدمت أجهزة الحكومة المحلية في تسهيل نشر أيدي عاملة في مناطق معينة في مراكز الإنتاج. وتنمية العمل الجماعي ليتولى مجالاً كاملاً من النشاطات تشمل بناء المنشآت العامة، الجسور والطرق ومحاربة الآفات. [٥٠] وقد شاع استخدام العمالة القسرية التي لعبت دوراً هاماً في شق الطرق المؤدية إلى مناطق الإنتاج. [٥١] وكان نظام السخرة (العمل الجماعي) يحمل كل قرية مسؤولية بناء وصيانة الطرق التي تربطها بالقرى والمراكز الأخرى. [٥٢] في بعض الحالات، التي لم يكن فيها السكان قد انضموا بعد لعمليات أنتاج المحصول النقدي، وهو أمر انطبق على بعض محليات النوبة حتى أواخر الثلاثينات، كان العمل القسري يستخدم بدلاً من الضرائب. [٥٣]

فيما يتعلق بالمشاكل المتصلة بترحيل القطن، اعتمدت الحكومة في البداية على الوسائط المحلية الموجودة (الجمال). ولكن كانت هنالك صعوبات هائلة في الترحيل، خاصة في موسم الأمطار الذي يستمر في شهر مايو حتى نوفمبر [٥٤] كان من الممكن، في موسم الجفاف، أن يستخدم وسائل النقل من عربات وحيوانات، شبكة الطرق الموجودة، ولكن في موسم الأمطار تصبح كثير من الطرق والممرات غير صالحة للاستعمال، بالنظر لمواقع مراكز الإنتاج الرئيسية، مثل ذلك عقبة حقيقية لتوسع الصناعة، خاصة وأن مناطق لإنتاج القطن الرئيسية في تلودي وكادوقلى تبعد ١٠٠ و ١٦٠ ميلاً على التوالي من المجرى النهري. [٥٥] إضافة إلى ذلك، كان ترحيل أقطان جبال النوبة بالنقل النهري أو السكك الحديدية، لمسافات تصل إلى ١٠٠٠ ميل، إلى المحالج في عطبرة وسنار، أمراً مكلفاً للغاية. [٥٦] والسبب الرئيسي في ذلك هو الاحتفاظ بتكلفة ترحيل القطن بواسطة السكك الحديدية مرتفعة جداً، بغرض تحصيل إيرادات أكبر للدولة، وقد سبب التوسع في إنتاج القطن، بدءاً من ١٩٣٥، ضغطاً كبيراً لشبكة المواصلات. ونظراً لقلة الناقلات الممكننة ونقص قطعان الجمال، فكرت السلطات في إنشاء سكك حديدية لجبال النوبة، غير أن الحكومة المركزية قامت في ١٩٣٦ بتأجيل بناء هذا الامتداد للسكك الحديدية لأسباب مالية. بدلاً من ذلك تقرر صرف مبلغ ١٠,٠٠٠ جنيه مصري (في الفترة من ١٩٣٥ – ٤٠) لتحسين شبكة المواصلات المحلية ولتشييد طريق دائم يربط كالوقى، كادوقلى والدلنج. [٥٧]

ولا يعنى غياب تطور مؤثر في شبكة الاتصالات، أن الحكومة الاستعمارية لم تستثمر في هذا المجال. فقد أكمل جسر على خور أبي حبل في عام ١٩٢٦ طريقاً دائما لاستعمال العربات بين الأبيض والدلنج، ومد خط تلغراف يربط بالأبيض بالدلنج وكادوقلى، وفي العام التالي، إلى تلودى، وفي نفس العام، ١٩٢٧/٢٨ اكتمل طريق الأبيض–تلودى عبر هيبان وديلامى، في عام ١٩٢٩ تم شق طرق جديدة، منها: الدلنج–الأبيض، الدلنج–كادوقلى، ديلامى–الأبيض، ديلامى–الرهد، كادوقلى–تلودى، وتلودى–توشا. [٥٨] بالإضافة إلى ذلك قامت الحكومة سنة ١٩٣٠ بشراء أسطول من عشرة لواري ماركة "Thornycraft" ومقطورة للمساعدة في ترحيل منتجات تلودى إلى تونجا على مجرى النهر.

وقد وجهت الحكومة معظم استثماراتها، ليس للصرف على تجهيز المنتجين بالمعدات الزراعية الحديثة، ولكن لتحسين عمليات تسويق وتصنيع القطن، فبالإضافة إلى شبكة الطرق كان إنشاء ستة محالج في كادوقلى، الدلنج، لقاوة، أم برمبيطة،

كالوقي، وأبي جبيهة، من بين المجالات الرئيسية للاستثمار في صـناعة القطـن. [٥٩]
ومثل تركيب معصرة زيوت بذرة القطن في كادوقلى مجالاً آخراً للاستثمار الرأسمالي، فقد كان يتم -قبل عام ١٩٢٨ تصدير البذرة، لأن السعر العالمي الذي زاد عـن ٤,٤٤ جنيه مصري للطن كان يدر عائداً مجزياً.[٦٠] ولكن بعد فترة قصـيرة جعـل تـدهور الأسعار عملية التصدير أمراً غير مجز في ظل تكلفة الترجيل المرتفعـة. فـي موسـم ٣٥/١٩٣٤ بلغت كميات البذور المنتجة ١٥,٠٠٠ طن ومع إنشاء محالج القطـن كـان متوقعاً لهذه الكمية أن تزيد زيادة كبيرة، لذلك تم إنشاء المعصرة لإنتـاج كميـات مـن الزيوت تكفي لتغطية الطلب في الأسواق المحلية [٦١]

ويبدو أن احد الاعتبارات المهمة وراء الاسـتثمار فـي مجـالات التسـويق والتصنيع بدلاً عن مجالات إنتاج القطن، يرجع إلى الرغبة في إبطاء عمليـة التشـكيل الطبقي في مجتمع النوبة. ومع ذلك فقد ولد الأثر التراكمي لهذه التطـورات تحـولات عميقة في بنية ذلك المجتمع. فبالرغم من تبني إجراءات سياسات مختلفة لمنـع ظهـور طبقة رأسمالية زراعية فإن ذلك لا يعني أن الإدارة الاستعمارية نجحت في الحـد مـن النفوذ المتصاعد للجلابة، أو أن توزيع وسائل الإنتاج (الأرض، العمـل ورأس المـال) كان عادلاً بين الأفراد والمجموعات المختلفة.

٣,٤ التفاوت الاجتماعي وسط الفلاحين ١٩٢٤ – ١٩٤٥:

في الوقت الذي أدى فيه إنتاج القطن، بطرق عديدة، إلى تقوية مواقـع النفـوذ الاقتصادي التي حصل عليها الجلابة والبدو البقارة قبل عقد العشرينات، بالرغم من ذلك تطور فيما بعد نمط اجتماعي واسع اخترق التمايزات الإثنية، فقد جذب الإنتاج السلعي مجموعات إثنية مختلفة في عملية دفعت نسبياً، التمايزات وسط قطاع الفلاحـين، ومـع ذلك فقد كان هذا التحلل متفاوتاً وبطيئاً، ولم تكن عملية التشكل الطبقي قد تطورت بعـد لإبراز التداخل بين العوامل الإثنية والطبقية يستخدم التحليل التالي معايير إثنية في تعليل التمايز الاجتماعي للفلاحين في جبال النوبة.

كانت العوامل المباشرة التي أدت إلى تفريق السكان المحليين في طبقا وفئـات فلاحية مختلفة، هي مدى توفر الأرض والأيدي العاملة، وكان الأكثر أهمية لـيس هـو اتساع الأرض المملوكة، وإنما مساحة الأرض المزروعة، وكانت العمالة هي العامـل الحاسم في تحديد هذه المساحة، لذلك ما كان مهماً لصغار ومتوسطى الحال من الفلاحين هو العدد المتوفر من أفراد الأسر الناشطين اقتصادياً. بالنسبة لهؤلاء كان العدد الأكبـر (يعني) حجماً أكبر من منتجات مختلفة. [٦٢] في الجانب الآخر، كانت قدرة الأغنياء من

المزارعين والرأسماليين الزراعيين على استئجار العمالة، هي العامل الأهم، وتبرز أهمية العمالة أيضاً من حقيقة أن معظم العمليات الزراعية الحاسمة في إنتاج القطن تحتاج عمالة مكثفة، مثل إزالة الحشائش، الحصاد وتنظيف الحقول، فكانت الشريحة التي تنجح أكثر من غيرها في التحكم في استخدام الأيدي العاملة هي التي تخرج بأكبر مساحة من الأرض المزروعة وتنتج فائضاً كافياً لاستثماره في زراعة مساحات أكبر أو في العمل التجاري أو التعليمي. فقد استثمر كبار مزارعي القطن من الجلابة رأسمالهم في تنظيف الأرض وفي استئجار العمالة للقيام بالعمليات الزراعية من هنا كانت عملية تراكم رأس المال التي مكنت الجلابة في الظهور كرأسماليين زراعيين هي نفسها التي أدت إلى تهميش الفلاحين النوبة.

خلافاً لدراسات أخرى حديثة، نعتقد بأن التطور الجنيني للرأسمالية الزراعية في جبال النوبة لم يبدأ -فجأة- مع قيام مشاريع الزراعة الآلية المطرية المملوكة للقطاع الخاص في أواخر الستينات بل تطورت علاقات الإنتاج الرأسمالي عبر فترة طويلة، ونشير بذلك إلى العملية البطيئة والتدريجية التي تجاوز بها نمط الإنتاج الرأسمالي (بعلاقات تضافر متعددة) تشكيلات الإنتاج المحلية والسلعية الصغيرة. تميزت هذه المرحلة بالتنافس بين الطبقات والشرائح المختلفة حول السيطرة على الأرض ورأس المال-وفوق كل ذلك- على الأيدي العاملة. لتوضيح الفرص المتفاوتة في الحصول على الموارد، والطرق التي ارتبطت بها عملية التمايز وسط الفلاحين المحليين، بالمعايير الإثنية، يقدم الرسم التخطيطي التالي تعريفات "النموذج المثالي" لشرائح الفلاحين، التي ظهرت في سياق في تطور إنتاج القطن. [٦٣]

جدول ٤,٣ فئات المزارعين في منطقة جبال النوبة (جدول)

الشريحة الفلاحية	المساحة المزروعة	العمالة المستخدمة	التصرف في الفائض
فقراء (غالباً من النوبة)	أقل من ٣ فدان	عمالة أسرية	محصولات غذائية إضافية
صغرا (نوبة، عرب)	٣-٧ فدان	عمالة سارية	الحبوب والماشية
متوسطين (الفلاتة)	٧-١٥ فدان	عمالة سارية ومأجورة	الزراعة والأبقار
أغنياء (جلابة)	١٥ فدان وأكثر	عمالة مأجورة في الغالب	الزراعة والتجارة

المصدر: المؤلف.

كبار مزارعي القطن الجلابة:

دفعت سياسة الحكومة الاستعمارية، بحظر بيع الأراضي، وسعيها لمنع ظهور طبقة رأسمالية ريفية في جبال النوبة، دفعت الجلابة للاعتماد على أوضاعهم في البنية الاجتماعية المحلية لتدبير الحصول على الأرض. وقد وفرت لهم علاقاتهم الطويلة مع الشيوخ والمكوك والنظار المحليين، الذين كانوا حماة الأرض، وعلاقات الزواج مع السكان المحليين، الحق في المطالبة بأرض لأنفسهم وبينما كانت الأراضي متوفرة، نظرياً لكل فرد من أفراد المجموعة، حدت التكلفة العا لية للتنظيف من قدرات الفرد على زراعة مساحات جديدة، فقد قدرت التكلفة المتوسطة لنزع الأشجار وتنظيف فدان واحد في أواخر الأربعينات بجنيهين سودانيين (٦٤). لذلك بينما قام فقراء وصغار الفلاحين بممارسة نظام الزراعات المتنقلة (Shifting Cultivation) على مساحات محدودة، والذي كان كثيراً ما يؤدي إلى رقع زراعية مبعثرة، استطاع الجلابة تنظيف مساحات عديدة من الأرض، وقد قدر كولفين (Colvin) متوسط مساحات الأرض الزراعية للجلابة بـ ١٠ – ٢٠ فداناً. (٦٥)، غير أن تقديراتي الشخصية، التي اعتمدت فيها على مصادر عديدة، تشير إلى أن كثيراً من الجلابة قاموا في الفترة من ١٩٢٤-٤٥ بزراعة مساحات بلغت في المتوسط أكثر من ٥٠ فداناً.(٦٦) ولم يقتصر ذلك على الجلابة وحدهم، حيث كانت الفرصة متاحة للكثيرين من زعماء النوبة التقليديين لزراعة مساحات واسعة أيضاً. كان العامل الحاسم هو استخدام العمالة المأجورة لتنظيف وزراعة الأرض.

ليس من السهل تقدير الأرباح الحقيقية التي جناها الجلابة من اشتغالهم بإنتاج القطن، ولكن الدلائل تشير إلى أنها كانت أرباحاً كبيرة، وبرغم تصنيفهم "كمزارعين تقدميين" بواسطة الإداريين الاستعماريين، لم يكن المزارعون الجلابة متحمسين للاستثمار في القاعدة الإنتاجية لزراعاتهم. إذ لم تشجعهم التكلفة المنخفضة، نسبياً، لتنظيف قطعة أرض جديدة والانتقال إليها بعد إنها كالمساحات القديمة، لم يشجعهم ذلك على استخدام المخصبات والتقانة الحديثة. (٦٧) لذلك ذهبت معظم أرباحهم بجانب استصلاح الأرض، في توسيع أعمالهم التجارية، وفي صناعة زيوت بذرة القطن. كذلك دفعهم تخلي الحكومة عن مشروع سكك حديد جبال النوبة إلى استثمار أرباحهم في مجال النقل. وصارت الحكومة تستخدم ناقلاتهم بصورة متزايدة لنقل القطن. على سبيل المثال دفعت الحكومة، في موسم ١٩٣٧/٣٨ حوالي ٢٤,٥٠٠ جنيه لسكك حديد السودان، لترحيلها للأقطان، ومبلغ ١١.*٥٠ للمقاولين المحليين من الجلابة. (٦٨)

الفلاحون متوسطو الحال من الفلاتة:

قامت سياسة الإدارة البريطانية فيما يتعلق باستيطان المهاجرين النيجيريين (الفلاتة، الهوسا، البرنو، والبرقو) في جبال النوبة على الأسس التالية .. الأول، أن هجرة غير محدودة من غرب أفريقيا لمنطقة جبال النوبة، خاصة في المراحل الأولى "لنهضة النوبة" ليس مرغوباً فيها، والثاني، أن السماح "لأقلية تقدمية" من النيجيريين بالافتئات على الأراضي الصالحة للزراعة التي تحتاجها "أغلبية متخلفة" من النوبة من المحتمل أن يؤدي إلى نقص في الأراضي. (٦٩) كذلك أدركت الحكومة أن محاولة إبعاد كل المهاجرين من غرب أفريقيا يعتبر عملاً قاسياً وعديم الجدوى، ولكنها قررت إن من المصلحة ضبطهم وتقليل أعدادهم. وبما أن الإدارة الاستعمارية كانت تنظر إليهم بوصفهم سلسي القيادة ومطيعين للقانون وعاملين دؤوبين فقد سمحت الحكومة للمستوطنين الفلاتة بإقامة مستعمرات زراعة في البرداب بالقرب من كادوقلي وأم علوان في الجزء الشمالي من الإقليم. ولمنع تعدي المهاجرين من غرب أفريقيا على الأراضي المخصصة للنوبة، أدخل نظام الأذونات، الذي يحتم على كل أ سرة مهاجرة من غرب أفريقيا استخراج أوراق تتضمن موافقة السلطات المحلية. (٧٠)

مع تواصل هجرة الفلاتة، (٧١) تقرر، في أخر الأمر، إرسال الفائض من هذه الهجرة إلى تقلى، حيث كان بعض من الفلاتة قد استوطنوا من سنوات طويلة، وقد خصصت لاستيطانهم في الثلاثينات المنطقة الممتدة بين العباسية والجبال الشرقية وحدود كردفان الشرقية، وكان السبب في اختيار هذه المنطقة أراضيها الزراعية الجيدة التي تصلح لإنتاج الحبوب، الفول السوداني، السمسم والقطن، وقربها من خط السكك الحديدية الأمر الذي يتيح للفلاتة تصدير منتجاتهم بتكلفة أقل من مناطق الجبال الغربية. (٧٢) وكان اختيار هذه المنطقة يعني أيضا أن الأعداد الفائضة من الفلاتة يمكن توجيهها بسهولة إلى مشروع الجزيرة ومناطق الشرق لمقابلة الطلب على الأيدي العاملة هنالك.

وقد برهن المستوطنون الفلاتة على حيوتهم ونشاطهم في العمل الزراعي، وقوة إصرارهم في مساعي الحصول على أراض كافية للزراعة. كانوا أناساً شديد الطموح، وساهموا إلى حد ما، مع مزارعي القطن الجلابة في كلا من المساحات الواسعة التي فلحوها، والتي تراوحت ما بين ١٠ – ١٥ فدان وفي استخدامهم للعمالة المأجورة في العمليات الزراعية. (٧٣)

ويبدو أن الهدف المبدئي لهذه السياسة كان يرمي لاستخدام المستوطنات الزراعية للفلاتة لإقامة الدليل العملي للنوبة على الفوائد المترتبة على زراعة القطن كمحصول نقدي، وقد لعب المزارعون الفلاتة دوراً هاماً بالتوسع في إنتاج القطن غير أن هذا التطور ولد لديهم الحاجة لأراضي إضافية. كذلك كان من المؤمل ان يؤدي استيطان الفلاتة في تقلى إلى تجنيب النوبة المنافسة على الأرض الزراعية، ويبدو أيضاً أنه كان من مصلحة الحكومة الاستعمارية خلق قطاع فلاحي ثري من غير الجلابة لاستغلال السهول الخصبة الواسعة في منطقة تقلى، وكما سنرى في الفصل الثامن، فقد كانت لمساعي البريطانيين الرامية إلى الحد من القوة الاقتصادية المتزايدة للجلابة، باستخدام الفلاتة كانت لها أبعاد سياسية، في وقت كانت فيه الوطنية السودانية تتجذر وسط الجلابة والمتعلمين الشماليين. ويكفي أن نقول هنا أن البنية الاجتماعية للفلاتة أتاحت لزعمائهم التقليديين تطوير علاقات نافعة مع الموظفين الحكوميين،[٧٤] تسمح لهم بالاستفادة من الخدمات التي يؤديها أتباعهم، وبالظهور كفلاحين أثرياء. وقد دخل بعض من هؤلاء المستوطنين الفلاتة بنجاح في الأعمال التجارية المحلية وفي قطاع الحرفيين في مدن النوبة. من وجهة نظر الحكومة، بدا أن إمكانية ظهور الفلاتة كمنافسين للجلابة، قد فاقت أي تهديد يمكن أن يشكلوه على النوبة، ذلك أنه تقرر أن البدو البقارة هم الذين يمثلون التهديد المباشرة على التطور الزراعي.

البدو البقارة وزراعة القطن:

سبق وأن أشرنا في الفصل الثاني إلى السيادة التاريخية التي مارسها العرب البقارة على النوبة. وبينما كانت السياسة الزراعية الاستعمارية تشجع البقارة على زراعة القطن للتصدير، فقد سعت في نفس الوقت أيضاً إلى إضعاف نفوذهم على الفلاحين النوبة بإعادة ترتيب فرص كل منهما في الحصول على الأرض. وقد صنفت السياسة الحكومية الأراضي حول الجبال إلى ثلاث مناطق: المنطقة (أ) وتمتد من سفح الجبل إلى مسافة ثلاثة أميال منه، المنطقة (ب) تمتد ست أميال أخرى إلى الخارج، المنطقة (ج) تمتد من المنطقة (ب) إلى حدود إقليم جبال النوبة. المياه داخل هذه المنطقة، للنوبة دون غيرهم من المجموعات، بالإضافة إلى ذلك، أتيح للنوبة استخدام ثلثي أفضل الأراضي الصالحة للزراعة والرعي والسكن، وكذلك مصادر المياه داخل هذه المنطقة، للنوبة دون غيرهم من المجموعات، ولم يسمح لغير النوبة باستعمال هذه الأراضي إلا بعد استيفاء حاجة النوبة منها. في المنطقة (ج) أعطى للنوبة الحق في نصف الأراضي والمراعي ومصادر المياه.[٧٦]

بالنظر إلى الصراع الطويل بين البقارة والنوبة حول السهول يبدو أن الغـرض الأساسي لهذه السياسة هو إرغام البقارة والنوبة على التراجع عن السهول قبل استيطانها بواسطة النوبة، كيف استطاع العرب بالرغم من ذلك الحصول علـى الأرض وإنتـاج القطن بكميات أكبر من النوبة؟

بالرغم من أن الاتجاه العام لسياسة الأرض الاستعمارية يغلب حقـوق النوبـة على غيرهم من المجموعات، إلا أن رسم حدود واضـحة بـين المجموعـات الإثنيـة المختلفة خلق مشاكل لم يكن منها مفر، فعندما قامت قبيلة المسيرية العربيـة بالتعـدي على أراضي النوبة في الثلاثينات، كان رد الفعل المبدئي للموظفين الحكوميين مجموعة من الإجراءات القاسية التي تراوحت بين فرض الغرامات إلى تخريب فرقان المسـيرية وإبعادهم عن المنطقة. [٧٧] ولكن لم يقم كل الموظفين الحكوميين بتطبيق هذه السياسـة المنحازة للنوبة وتمكن العرب المسيرية في غرب كردفان، في الجبال الغربيـة، وفـي الزراعة أحيانا، ولكن بما أن الأراضي كانت مخصصة للنوبة، لم يكن بوسعهم التنقـل فيها كمجموعة قبلية. [٧٨] وقد دفعت ندرة الأراضي الزراعية والمراعـي أولاد النوبـة (وهم جزء من قبيلة عرب الحوازمة الرواقية) للتعدي على أراضي النوبة، حتى تمـت تسوية الموضوع بتخصيص منطقة لهم في مناطق أخرى من الإقلـيم.[٧٩] وقـد أجبـر آخرون على الزراعة في مستوطنات مبعثرة مثل تاش، ويرلي، كابا، بـرداب، وأزرق بالقرب من هيبان. [٨٠] بكلمات الموظفين الحكوميين... "لقد استقروا عملياً وبعـد قليـل ستتفتت روابطهم القبلية لأنهم لم يعودوا يجتمعون في القوز".[٨١] في عام ١٩٢٨ ذكرت التقارير أن ٣٠% فقط من العرب كانوا يتنقلون بمواشيهم في الجبال الشـرقية. وكـان الباقون قد استقروا بالتدريج كمزارعين للقطن. [٨٢] وقد أثارت مسـتوطناتهم المبعثـرة مخاوف في الجانب البريطاني من أن التطبيق الصارم لسياسة الأرض يهـدد بتسـريع عملية التفتت القبلي وتشتت بعض البقارة الحوازمة[٨٣] ولما كان أحد المبـادئ المهمـة للسياسة الزراعية الاستعمارية الحد من ظهور طبقة من السكان الـذين لا أرض لهـم (Landless) في الريف السوداني [٨٤] فقد شعرت الإدارة البريطانية بـأن مثـل هـذا التشتت سيجعل من هؤلاء العرب صيداً محتملاً للحركة السودانية الوطنيـة الصـاعدة. وبذات الأهمية كان اهتمام بيروقراطية الدولة بالمحافظة على نظام الزراعات الصغيرة، الذي يؤمن الاكتفاء الذاتي فيما يتعلق بالاحتياجات المعيشية للسكان المحليـين.[٨٥] وقـد أدى الأثر المتراكم لهذه العوامل إلى تصاعد نداءات الموظفين الحكوميين، لفتح المجـال أمام العرب للحصول على الأرض ولإقامة "أرض قبلية" للبقارة. [٨٦] لذلك ظهر نمـط

جديد لتوزيع الأرض لمقابلة ما اعتبره بعض الرسميين "حقوق (العرب) التاريخية" في الانتقال إلى أراض النوبة للزراعة والرعي. [٨٧] إلى ذلك، أثارت استجابة النوبة البطيئة، في البداية، للانخراط في إنتاج القطن التساؤلات عن مدى حكمة الاحتفاظ بالأرض للنوبة، ودفعت بعض الموظفين لعدم الالتزام الصارم بحرفية سياسة الأرض وكان من نتيجة ذلك إن كثيرا من الحدود الزراعية التي تم رسمها بواسطة الحكومة للاحتفاظ بالأرض للنوبة، صار ينظر إليها بوصفها مجرد "قصاصات من الورق"، [٨٨] وتم بالتدريج تخفيف القيود على العرب.

ومن هنا، وبالرغم من سياسة الأرض المحابية للنوبة، فقد خفف اندفاع العرب نحو إنتاج القطن من الكثير من قيود هذه السياسة وكان ذلك واضحا من القدر الذي شاركوا به في إنتاج القطن، ففي العام ١٩٣٧/٣٨ ساهم عرب تلودى بـ ٩٢,٤% من إنتاج القطن، بينما ساهم النوبة في تلودى بـ ٧,٦% من الإنتاج. [٨٩] من الجانب الآخر ركز النوبة في تلودى على الحبوب، وقد بلغ نصيبيهم في إنتاج الذرة ٨٣,٧% مقارنة بـ ١٦,٣% للمجموعات غير النوبية التي كانت -في الغالب- مجموعات عربية. [٩٠]

وقد اتجه العرب على نطاق منطقة جبال النوبة إلى التركيز بصورة أساسية على القطن، والاعتماد على النوبة في إمدادهم بالمواد الغذائية. ولم يرحب البريطانيون بهذا التطور، إذ أنهم اعتبروا العرب مسؤولين عن تخلف النوبة عن المشاركة في إنتاج القطن والمساهمة في تقدمه، بتشجيعهم للروابط التقليدية، حيث يقوم النوبة (المسترقين السابقين) بإمدادهم بالحبوب والأيدي العاملة الرخيصة.[٩١] وبالرغم من أنه لا يمكن القول بأن كل المزارعين العرب انتفعوا بإنتاج النوبة للحبوب، فإن بعض الأدلة تشير إلى أن المزارع العربي العادي كان في وضع أفضل من مثيله من أبناء النوبة[٩٢]. كان متوسط مساحة المزرعة وسط مزارعي القطن العرب في تيرا ماندي والبيري يتراوح بين ٥ إلى ٦ فدان. ربما يزيد قليلاً عنه وسط مزارعي النوبة. وإن كانت هنالك أيضا فئات من المزارعين العرب تراوحت مساحات مزارعهم بين ٧ فدان في وورل والقفيض و ٨ فدان في ود أبودحش إلى ١٠ فدان في القردود. [٩٤] وكما ذكر سعيد استغل مجموعة النظار العرب والزعماء التقليديين، مواقعهم في بنية السلطة، كحماة وحراس للأرض يتقاضون الرواتب والدقندي (إيجار الأرض)، استغلت كل ذلك للظهور كفلاحين أثرياء ومتوسطي الحال، يستخدم جزء صغير منهم العمالة النوبية المأجورة وينتفعون بخدمات قضاء الدين من أتباعهم[٩٥] واستناداً إلى حمايمة بلغ متوسط مساحة

المزرعة وسط هذه الشريحة ١٥ فدانا في منطقة الدلنج [٩٦] يمكن لذلك القول بصورة عامة بأن المزارعين العرب توزعوا بين فئات الفلاحين الثرية، والمتوسطة والصغيرة.

٤,٢,٢ الفلاحون النوبة وتدهور الانتاجية الزراعية :

رأينا في الفصل السابق أن خلاصة السياسة النوبية كان في مجموعها بمثابة عملية إعادة تركيب اجتماعي بواسطة الإدارة الاستعمارية، بغرض التعامل مع المظالم المتراكمة التي تعرض لها النوبة في الفترات السابقة لدخول البريطانيين، وسنتناول لاحقاً التفاوت بين أهداف السياسة ونتائجها على أرض الواقع، وذلك عند مناقشة التأثيرات الاجتماعية للمحاصيل النقدية على الفلاحين النوبة ولكننا سنعبر عن وجهة نظر ترى أنه وبعيداً عن النوايا السياسية، فإن الموروث الذي خلفته عهود الاسترقاق قد شكل بصورة كبيرة، على الأقل في الفترة بين ١٩٢٠-١٩٤٠ مزيج من استجابة النوبة لإنتاج المحصول النقدي مع شعور داخلي حذر تجاه الاستغلال، الشيء الذى أدى فيما بعد لتعبئتهم ضد السياسة الحكومية التي سعت لدفعهم إلى إنتاج القطن بشروط غير ميسرة.

نتيجة لتدخلات القوى الأجنبية، الاسترقاق والحروب القبلية الداخلية، تراجع الفلاحون النوبة في القرن التاسع عشر (إن لم يكن قبل ذلك) إلى الأراضي العليا، حيث طوروا هنالك ما يكفيهم من الزراعة الحوضية غير أن زيادة السكان والكثافة الزائدة للعمليات الزراعية أدت تدريجياً إلى تعرية التربة، ونشوء الملكيات الخاصة وانتشار سوق الأراضي.[٩٨] وفي مقابل الحيازات الجماعية التي انتشرت في الأراضي المنخفضة وسط العرب، فقد كانت الحيازات التي نشأت في الأراضي العليا وسط النوبة تميل إلى الملكية الخاصة.

شكل الإرث التاريخي للنوبة طريقتهم في الاستجابة لعملية إنتاج القطن. وبصورة عامة فقد كان تفضيل الفلاحين النوبة التركيز على الحبوب (الذرة) أكثر من القطن أمراً عميق الجذور، حتى لدى أولئك الذين انخرطوا في زراعة القطن منهم. ويعزى ذلك إلى فترة الاستعمار السابقة وإلى الضرائب الباهضة والاسترقاق والمجاعات، التي عانى النوبة منها في الفترة التي سبقت مجيء البريطانيين، [٩٩] والتي قاد أثرها المتراكم إلى استمرار تشبث النوبة بنمط الإنتاج العائلي، والذي تمركزت آليات البقاء فيه حول تأمين إنتاج كاف من الحبوب لتجنب المجاعات ولمقابلة طلبات الغزاة المحتلين، وانتاج القليل للتسويق.

وقد اتجهت السياسة الزراعية الكلونيالية للبريطانيين إلى تعديل –وليس تحطيم– تقليد الإنتاج العائلي، وذلك بتشجيع النوبة لإنتاج كميات أكبر من القطن لمنافسة العرب والفلاتة والجلابة، بالرغم من ذلك لم يستغل الفلاحون النوبة الأرض التي فرزت لهم لزراعة القطن في المناطق (أ) و (ب) و(ج)، إلا قليلاً، وكان من ضمن الأسباب التي أدت إلى ذلك: انعدام ثقة النوبة في الدخلاء (امتلك بعض البقارة عبيداً حتى عام ١٩٢٨)، غياب البنية التحتية الخدمية في الأراضي المنخفضة (مثل مياه الشرب أوقات الحصاد وفي فصل الصيف)، والمسافات الطويلة التي تفصل بين القرى على الجبال ومزارع النوبة على الأراضي المنخفضة، وقد قوبلت مجهودات الموظفين الاستعماريين لإقناع النوبة للنزول إلى السهول بنجاحات محدودة كما يشير إلى ذلك متوسط مساحات مزارع فئات مختلفة من الفلاحين النوبة، في عام ٣٨/١٩٣٧، لم يتعد متوسط المساحة المزرعة في تلودى ٢,٥ فدان، بالرغم من أنها قد بلغت ١٤,٨ فدان في كورانجو وتاروجي.[١٠٠]

هذه الأرقام تدل على تفاوت الاستجابة لدى المزارعين النوبة في فترة ١٩٢٤–٤٠ فقد استجابوا بصورة إيجابية في بعض المناطق، ولكنهم كانوا على وجه العموم مترددين في زراعة القطن.[١٠١] ذلك أن النوبة كانوا في الأساس منتجين للحبوب، فقد خصصوا ٨٧% من أراضيهم في تلودى لزراعة الذرة و ٢% فقط لمقابلة الضرائب ومتطلبات أخرى، لجا فقراء وصغار الفلاحين النوبة إلى تسويق جزء من إنتاجهم من الحبوب، أو العمل لدى مزارعي القطن العرب والفلاتة والجلابة، كعمالة زراعية مأجورة، وقد أدى تدفق الفلاتة مقروناً بالاستقرار التدريجي للعرب البقارة وانخراطهم في إنتاج المحصول النقدي، أدى ذلك لزيادة الطلب على إمدادات الحبوب الغذائية.[١٠٣] لقد كان في مقدور الفلاحين النوبة بمساعدة محدودة من الحكومة في توفير الخدمات اللازمة (التخزين، إمدادات المياه، المبيدات الحشرية) لإنتاج كميات أكبر من الحبوب لمقابلة هذه الاحتياجات وتأسيس وضع قوي لأنفسهم في سوق المواد الغذائية، ولكن مساعي الحكومة الاستعمارية المستمرة لجرهم إلى إنتاج القطن أحبطت هذه الاحتمالات. لانها كانت ترى أن تخصص النوبة وتركيزهم على إنتاج الحبوب ليس من مصلحتهم، وأن إنتاج القطن يتضمن قيمة في حد ذاته، وأن العرب هم المسؤولون عن إبطاء تقدم النوبة في إنتاج القطن.[١٠٤] من هنا سعى موظفو الحكومة لتشجيع النوبة على اللحاق بالعرب البقارة في إنتاج القطن، غير أن انتقال النوبة على إنتاج القطن استغرق وقتاً طويلاً. على سبيل المثال قام العرب والفلاتة والجلابة، في عام ١٩٣٨

بزراعة ٣٨,٨٥٠ فدان من جملة ١١٠,٠٠٠ فدان زرعت قطن، بنسبة بلغت ٨٠% من المساحات المخصصة للقطن في ذلك الموسم. [١٠٥] من جانب آخر بلغت مساحات الذرة، المزروعة بواسطة النوبة، في نفس الموسم، ٢٦٤,٧١٠ فداناً من جملة ٣٥٠,٥١٠ خصصت لذلك المحصول [١٠٦] ومع ذلك فقد نجحت المساعي المستمرة للموظفين السياسيين والزراعيين الحكوميين، مقرونة بغياب المرافق المناسبة لتخزين الحبوب، نجحت تدريجياً في تغيير هذا النمط من التركيبة المحصولية بجذب النوبة إلى إنتاج القطن وقد تطور هذا الاتجاه بصورة أقوى من فترة توسع القطن ما بعد عام ١٩٤٥، كما تدل على ذلك الأعداد المتزايدة من النوبة الذين انتقلوا لزراعة القطن مقارنة بالعرب, على سبيل المثال ارتفع هذا العدد في منطقة كادوقلي من ١,٨٦١ في ١٩٤٧ إلى ٥,٤٠٣ في عام ١٩٥١. [١٠٧]

ولكن حتى قبل الحرب العالمية الثانية، قلل غياب أماكن التخزين من دور النوبة كموردين للحبوب. ذكر فيكارمايلز (Vicar Miles) أن معظم الحبوب التي ينتجها المزارعون النوبة كانت من يتأثر بشدة بالتسوس، إلى الحد الذي: "يفسد معظمه إعداد سنة جيدة ولا يسمح بتخزينه لعام آخر" [١٠٨]

كان هذا النوع من الحبوب الذي يتأثر بالتسوس، من الأنواع سريعة النضج التي برهنت على صلاحيتها في أوقات الجفاف وأيضاً في مواسم الأمطار الجيدة، [١٠٩] كذلك كانت حاجة الفلاحين إليها كبيرة لمقابلة احتياجاتهم المعيشية ولكن عندما اهتمت الحكومة بمحاربة الآفات والأمراض اقتصر ذلك بالكامل تقريباً على تلك التي تؤثر على القطن، المحصول النقدي الرئيسي الذي يتم تسويقه وتصنيعه بواسطة الحكومة، ترتب على ذلك إعادة تخصيص المزيد من أراضي الفلاحين النوبة والعمالة الأسرية للقطن، على حساب الذرة، والذي أدى بدوره إلى الإضعاف التدريجي لمكانة النوبة كموردين للحبوب.

كان من نتيجة هذا الاتجاه لتخصيص مساحات أكبر وعمالة أكثر لزراعة القطن، أن تزايد اعتماد الفلاحين النوبة ذوى المساحات الصغيرة على تأجير أنفسهم كعمال زراعيين، وأيضاً على الاقتراض من الجلابة بنظام (الشيل) بغرض شراء الذرة. [١١٠] إلى ذلك أدى تآكل القاعدة المعيشية إلى التقليل من الفرص المتاحة لصغار ومتوسطي الفلاحين للاستفادة من العمل الجماعي (النفير). فقد كان توفر كميات كافية من الذرة لصناعة نوع من البيرة المحلية، كان ذلك من العناصر الضرورية لتعبئة القرية لهذه النوع من العمل.

أحياناً استطاع بعض متوسطي المزارعين استخدام النفير لزيادة مساحاتهم المزروعة، وبالتالي ما حصدوه من محصول، ولكن لم ينتج عن ذلك وضع تراكمي مستمر، تم فيه التوسع في الرقعة المزروعة باستعمال أساليب حديثة، أو الانتقال إلى التجارة، وكانت العادة وسط متوسطي المزارعين من النوبة هو استخدام لفائض لديهم في شراء الأبقار وذبحها في وليمة لسكان القرية، كوسيلة لكي يصبح المتصدق واحداً من "الأعيان" وبالرغم من أن مثل هذه الممارسات من الممكن أن تبرر أحقية حامليها في المزيد من العمل الجماعي، إلا أنها لم تؤد إلى نشأة شريحة من الفلاحين الأثرياء مماثلة لتلك التي نشأت وسط الجلابة والفلاتة. [١١١]

تساعد هذه العوامل مجتمعة في فهم نمط التمايز الذي قسم النوبة إلى أغلبية من الفقراء وصغر الفلاحين، وأقلية صغيرة من متوسطى الحال والأثرياء، انحدر معظمهم، في أغلب الأحوال، من العائلات التقليدية الحاكمة، ظلت هذه البنية الطبيعية سائدة حتى ستينات القرن العشرين.[١١٢] وفي ظلها تمتّع الفلاحون النوبة بقدر من الأمن وفرته لهم قدرتهم على المحافظة على زراعتهم المعيشية التقليدية وبذلهم للمزيد من جهدهم في النشاطات الزراعية، وبإضافة مساحات جديدة مهما صغر حجمها للمساحات المزروعة، غير ان نمو القطاع الزراعي الرأسمالي في الستينات قلل بالتدرج من هذا الأمان النسبي الذي تمتع به الفلاحون. وكان أن قاد التهديد بالتفكك والتصدي الذي تمثله الزراعة الرأسمالية، ضمن عوامل أخرى قاد إلى أن يمنح صغار الفلاحون دعمهم ومساندتهم للحركة القومية النوبية، كما سنشرح ذلك في الفصل السابع والثامن من هذه الأطروحة.

الفلاحون النوبة وصناعة أقطان جبال النوبة:

انخفضت المساحات المزروعة قطناً في جبال النوبة أثناء الحرب العالمية الثانية من ١٠٥,٠٠٠ فدان عام ٤١/١٩٤٠ إلى ٤,٤٢٠ في عام ٤٦/١٩٤٥، وانخفض الإنتاج الكلي من ١٩٦,٠٠٠ قنطار عام ٤١/١٩٤٠ إلى ١٧,٨٩٨ قنطار عام ٤٦/١٩٤٥. [١١٣] وكان ذلك بسبب سياسة الحكومة التي خصصت الأراضي والقوة العاملة لإنتاج المحاصيل الغذائية. لكن بعد الحرب مباشرة عادت الحكومة مرة أخرى لتشجيع إنتاج القطن. هذه المرة باللجوء غالباً، لما عرف باستراتيجية الزراعة على مساحات واسعة في مقابل الزراعة المكثفة غير أنه لا بد من ملاحظة أن إحدى الاستراتيجيتين لا تستثنى الأخرى بالضرورة، وأن الفرق بينهما، يجب أن ينظر إليه باعتباره في التركيز على إحداهما كان استراتيجية الزراعة المكثفة التي كانت قبل الحرب ترمي لزيادة الإنتاجية، ويدخل في ذلك إدخال الحيوان في العمليات الزراعية

بهدف الانتقال بأساليب الزراعة النوبية من مرحلة المعزقة (الطورية) إلى مرحلة الحراثة بواسطة الثيران.(١١٤) وقد عكس أحد كبار موظفي الحكومة هذه الاتجاهات وعبر نسبة إيمانه باحتواء الإقليم على إمكانات هائلة للتطور الزراعي بقوله:

" أنه مثله في ذلك مثل منطقة القضارف –الدندر – الرهد، يجمع بين الجنوب في خصوبته والشمال في سهولة الوصول إليه، وتتيح له منطقة البقارة احتياطياً من الطاقة الحيوانية لنقل والحراثة وإنتاج الروث، ووسائل الاتصال فيه جيدة. والكثافة السكانية عالية. بما يكفي لتنمية المنطقة سريعاً نسبياً، وبكفاءة".(١١٥)

وقد تطلبت هذه السياسة استثمارات كبيرة في البنية التحتية الخدمية، مثل إيجاد مصادر كثيرة للمياه، يسهل الوصول إليها، وتشييد الطرق وتدريب المزارعين، بواسطة موظفي الإرشاد الزراعي، على استخدام الأسمدة والمبيدات الحشرية، وإقامة محطات البحوث الزراعية لتطوير أنواع جديدة من البذور المهجنة. (١١٦) وقد ذكر أن هنالك مكاسب عديدة يمكن الحصول عليها من خلال تنمية زراعة الفلاحين النوبة وفق هذه الخطوط، مثل التأمين ضد المجاعات والزيادة الكبيرة في الإنتاجية، وسهولة الإشراف على المزارعين والمحافظة على خصوبة التربة بالإضافة إلى إدخال الحراثة بواسطة الثيران. (١١٧) وقد تجلت توجهات استراتيجية الزراعة على مساحات واسعة من خلال التعامل مع المعوقات المالية والعملية للاستثمار في أواخر الثلاثينات. فقد كانت إحدى فرضيات هذه السياسة هو تمتع منطقة جبال النوبة بطاقات كامنة لإنتاج إضافي من القطن (القطن، الذرة، السمسم، الفول السوداني) ناتجة من عدم الاستغلال الكامل لمدخلات الإنتاج، وعلى وجه الخصوص توفر مساحات شاسعة من الأراضي البكر. وقد قامت الإدارة الاستعمارية في المراحل الأخيرة للحرب، وضع خطط لتوطين الجنود بالنوبة. (١١٨) فبالنظر إلى الكساد المتوقع في سوق العمل في المراكز الحضرية، وفي توافق مع السياسة النوبية، تقرر إعادة تأهيل الجنود النوبة ومنحهم السهول الخصبة شرق وشمال جبال النوبة.(١١٩)

واعتبرت مشاريع الاستيطان، التي أطلق عليها "مزارع النصر" أكثر من مجرد رمز لهؤلاء الجنود العائدين إلى ديارهم. (١٢٠) قد رؤى أن يكون لاستراتيجيه التوطين هذه:

"أثر سياسي عظيم وسيكون لها قيمة باقية وستشكل إضافة للتوجهات الزراعية" (١٢١)

وكان قد تقرر إقامة مزارع النصر في جبال النوبة والمديرية الشمالية بوصفها المديريتان اللتان جاء منهم العدد الأكبر من جنود قوة دفاع السودان، حيث كان ٦,٩٨٩،

أي حوالي ٢٥,٧% من الجنود النوبة وجاء ٥,٠٣٢ حوالي ١٨,٧% من الشـايقية ذوى الأصول الشمالية.[١٢٢]

وقد تزامنت خط إعادة تأهيل الجنود النوبة مع مشاريع أخرى كانـت ترمـي لإدخال نظام الري والتوسع في مشروع خور أبي حبل في الجزء الشمالي مـن الإقلـيم وكان الغرض من توسيع المشروع إنتاج كميات إضافية من القطن وزيادة إنتاج الـذرة لتحويل الإقليم من منطقة تعاني العجز في الحبوب إلى منطقة مصدرة للحبـوب. [١٢٣] وتمت إقامة مزارع النصر على هيئة تعاونيات شبيهة بمستوطنة الدم جمـد الزراعيـة قرب تلودى[١٢٤] حيث كانت الأرض والمعدات الزراعية مملوكة جماعياً، بعد أن وفرت الحكومة الجزء الأكبر من المعدات، كما احتكرت الحكومـة عمليـة تسـويق القطـن. وبالرغم من أن النتائج كانت مشجعة، بما يسمح بتطبيق التجربة على نطاق أوسـع، إلا أنها اقتضت استثماراً حكومياً أولياً. [١٢٥] غير ان الحكومة لم تقـم بتـوفير المتطلبـات الرأسمالية للمستوطنات الزراعية التعاونية، مما تسبب في أن يقوم كثيـر مـن الجنـود بتأسيس مزارعهم وأعمالهم التجارية الخاصة بهم.

تبنت الحكومة سياسة مزدوجة تقوم على إجراءات الإجبار ومسـاعي الإقنـاع لدفع الفلاحين النوبة لزيادة إنتاجهم من القطن. وكان من الترتيبات المهمـة فـي هـذه الإستراتيجية ضبط وتشديد النظام الضريبي، فقد استفتا موظفو الحكومة في عام ١٩٤٦ النوبة عما إذا كانوا يفضلون زيادة الضريبة الشخصية (الدقنية)، أم دفع ضريبة جديـدة عن القطعان. [١٢٦] وقد وافق النوبة على دفع ضريبة القطعان، في الوقت الذي اختـار فيه العرب والفلاتة زيادة الضرائب المفروضة أصلاً، وفي عام ١٩٤٧ طلب من معظم النوبة في جميع أنحاء الإقليم تسديد ضريبة القطعان الجديدة. [١٢٧] ومع ذلك ما أن حلت بداية عام ١٩٤٨ حتى طلب من جميع الفلاحين (النوبة والعرب والفلاتة) دفـع رسـوم تعليم قدرت بـــ ٧% من مجموع الضريبة الشخصية وضريبة القطعان.[١٢٨] وشـجعت الحاجة للحصول على النقود لتسديد هذه الضرائب مقرونة بالأسعار المرتفعـة للقطـن، شجعت على إحداث نمو مطرد في إنتاج القطن، فقد ارتفعت أسعار المنتج فـي موسـم ٤٧/١٩٤٦ من ٤١ قرشاً إلى ٩٠ قرشاً للقنطار (١٠٠ رطل). [١٢٩] ويرجع الفضل إلى اتخاذ السلطات لهذا الإجراء بقدر كبير، إلى الأرباح المتراكمة في الصندوق الاحتياطي، والتي كان من الممكن هذا الارتفاع في الأسعار زيادة الطلب على بذرة القطن في موسم ٤٨/١٩٤٧. [١٣٠]

وكما هو موضح في الجدول رقم (٣-٤)، زاد إنتاج القطن زيادة هائلة في الأعوام التي تلت، وقد تم تحقيق هذا التوسع في الإنتاج، إلى حد كبير، من خلال زيادة الرقعة المزروعة وليس بزيادة الإنتاجية التي ظلت على ما كانت عليه من قبل أي حوالي ٣,٧ قنطار للفدان، وكان أكثر المستفيدين من هذا التوسع هم مجموعات الجلابة والزعماء التقليديين حيث كان بمقدورهم تنظيف مساحات أكبر من الأراضي السهلية وإيجار عمالة أكثر.

جدول ٤,٤ التوسع في إنتاج القطن في جبال النوبة في فترة ما بعد ١٩٤٥

الموسم	المساحة بالفدان	الإنتاج بالقنطار	السعر
١٩٤٦/٤٧	٢,٢٢٦	٦,٦٢٧	٩٠ قرشاً
١٩٤٧/٤٨	٢٢,٧١٧	٩٢,٩٧٤	٩٠ قرشاً
١٩٤٨/٤٩	٦٥,٨٠٦	٢٠١,٥٨٦	١٣٧ قرشاً
١٩٤٩/٥٠	٧٦,٠٣٠	٢٣٠,٠٠٠	١٣٧ قرشاً
	١١٦,٨٧٢	٢٩٨,٩٠٧	١٣٧ قرشاً

* المصدر: أرشيف جريدة كردفان الأسبوعية ١٩٥١ – ١٩٤٧.

أضاف الازدهار الذي صاحب الحرب الكورية دافعاً جديداً للتوسع في زراعة القطن في الإقليم، إذ أنه لزيادة الطلب العالمي على أنواع القطن الأمريكية. فقد قفزت الأسعار العالمية للقطن في الموسم ١٩٥٠/٥١ إلى مستويات فاقت كل تصور، وكان من نتيجة ذلك أن بيعت أقطان جبال النوبة بأسعار بلغت في المتوسط ٥٣ قرشاً للرطل بدلاً من ٣٦ قرشا، وهو السعر المقدر الذي تم على حساب سعر المنتج، [١٣١] وبلغت جملة المبالغ المحولة إلى الصندوق الاحتياطي في ذلك العام ٨١٢,٩٢١ جنيهاً سودانياً كاملة. [١٣٢] في موسم ١٩٥١/٥٢ بلغت جملة المبالغ المودعة في الصندوق الاحتياطي مليونين من الجنيهات، كان معظمها مستثمراً في بنوك أجنبية. [١٣٣] ولكن بالرغم من هذه الأرباح المتصاعدة لصناعة القطن في جبال النوبة، إلا أنه لم تستثمر منها إلا القليل في زراعات الفلاحين، وفي الوقت الذي انتفع فيه الكثيرون من الفلاحين بالزيادة الهائلة في أسعار القطن. ظلت نسبة كبيرة منهم (قد تصل إلى ٨٠%) مدينة للتجار الجلابة ولغيرهم من المقرضين في المنطقة.

لقد أدى التوسع في زراعة القطن ما بعد عام ١٩٤٥ إلى إضعاف الأساس المعيشي لزراعة الفلاحين النوبة، ودفعت إلى الأمام بعملية التمايز الاجتماعي. وكذلك تركت السياسات التي تبناها البريطانيون أثرها على البرجوازية الصغيرة النوبية. إذا قلل غياب المرافق التعليمية والاجتماعية الأخرى من فرص أفراد هذه الطبقة في نصيب عادل في السلطة وفي الوظائف الحكومية. ولأهمية تأثر البرجوازية الصغيرة بشرائحها المختلفة على تطور الحركة الفلاحية والقومية النوبية فإنها تستحق أن نفرد لها جزءاً منفصلاً في هذا الفصل.

٤,٧ أصول طبقة البرجوازية الصغيرة النوبية ١٩٢٠-١٩٥٠:

يستخدم مصطلح البرجوازية الصغيرة هنا للإشارة إلى مجموعتين عريضتين تخترقان الفواصل الإثنية والدينية، وتشمل المجموعة الأولى أصحاب الصنائع والحرفيين وصغار التجار وأثرياء الفلاحين أو "الأعيان" كما يطلق عليهم في المنطقة. أما المجموعة الثانية فتضم الكتبة وصغار الموظفين والمعلمين ورجال الشرطة والجنود ورجال الدين مثل القساوسة والفقهاء. وهذه الوظائف الأخيرة أفرزتها النشاطات المتزايدة لقطاع الدولة في الخدمات التعليمية والاجتماعية. وتكتسب الصفوة الحضرية المتعلمة من البرجوازية الصغيرة، والتي تنتمي إلى المجموعة الثانية، تكتسب هنا أهمية خاصة. إذ أنها هي التي كانت أكثر تحديداً في التعبير عن المسائل المتعلقة بالاضطهاد الثقافي والهوية القومية والتطلعات الاجتماعية-الاقتصادية لمن نظرت إليهم هذه الشريحة باعتبارهم "شعبها" وسنرى فيما بعد أن الأثر التراكمي للسياسات التي تبنتها الإدارة الاستعمارية البريطانية، وكذلك حكومة ما بعد -الاستعمار، قد سدت طريق الصعود الاجتماعي والاقتصادي أمام شرائح البرجوازية الصغيرة المختلفة.

الزراعة والتجارة:

على العكس من الجلابة لم يتمكن أثرياء الفلاحين والتجار النوبة من إعادة استثمار أرباحهم المتولدة من الزراعة والتجارة في التوسع في العمليات الزراعية. وقد تناولنا في الفصل الثاني العوامل التاريخية التي أحاطت بسيطرة الجلابة على شبكة التجارة الداخلية. وبالرغم من أن البريطانيين تمكنوا من إضعاف الموقف الاقتصادي للجلابة، إلا أنهم لم ينجحوا في زعزعة احتكارهم الفعلي للتجارة المحلية في الحبوب والسلع الاستهلاكية. كذلك انتهت المجهودات الحكومية لمساعدة النوبة في ارتياد مجالات التجارة والعمل التجاري من خلال الجمعيات التعاونية للمستهلكين، انتهت إلى فشل ذريع أما بسبب منافسة الجلابة لها أو سوء الإدارة والفساد الذي استشرى فيها.

وكان من الأسباب المهمة أيضاً ندرة السلع الاستهلاكية وتحكم الجلابة في خطوط إمدادها.[١٣٤] لذلك واجه حتى أولئك الجنود والضباط العائدون، الذين تم تسريحهم بعد الحرب العالمية الثانية، والذين سعوا لاستثمار مكافآتهم في أعمال تجارية صغيرة، واجه حتى هؤلاء منافسة شرسة من الجلابة الذين سبق لهم أن رسخوا أوضاعهم من قبل.[١٣٥] فقد بلغ عدد الجنود السابقين الذين عادوا إلى مناطقهم عام ١٩٤٧، ٤١٣٢ جندياً سابقاً جملوا معهم مكافآت بلغت ١٦,٠٠٠ جنيهاً سودانياً [١٣٦] وانضم بعض منهم مرة أخرى إلى بيئاتهم المحلية واستأنفوا نشاطهم الزراعي المعتاد. ولجأ عدد كبير منهم إلى شراء الأبقار بما لديهم من أموال بينما سعت مجموعة صغيرة لتأسيس أعمال تجارية صغيرة منافسة للجلابة والتجار الآخرين. [١٣٧] وتمت إعادة تجنيد بعض منهم في الشرطة والأقسام الحكومية الأخرى على المستوى المحلي. [١٣٨] ولكن بسبب سيطرة الجلابة على التجارة واحتكار البريطانيين لإدارة الدولة والشرطة لم تكن هنالك إلا القليل من فرص الحراك الاجتماعي إلى أعلى، لذلك، وبالرغم من أن بعض الجنود العائدين صاروا مزارعين ناجحين وملاك أبقار، إلا أن الكثيرين منهم كانوا ساخطين على قلة الفرص في القطاعات التي يسيطر عليها غير النوبة. وسنرى فيما بعد أن هذه المشاعر كان لها أثر هام في نمو القومية النوبية.

المرافق التعليمية:

تحددت أهداف السياسة التعليمية البريطانية في جبال النوبة فيما يلي: "إعطاء الأعراق السوداء المتخلفة تعليماً يمكنها من الاستفادة القصوى من الطاقات الإنتاجية لأبنائها وأراضيها .. ولمساعدتها في التخلص من عقدة الدونية القديمة في مقابل العرب (البقارة) والتجار (الجلابة)، والتي منعت صحو الوعي العرقي".[١٣٩]

في البداية اعتمدت الحكومة على "البعثة السودانية المتحدة Sudan United Mission لتوفير المعلمين وفتح المدارس في المنطقة، وفي مقابل أطلقت يد البعثة في تدريس المسيحية للنوبة، وقد وفرت الحكومة مساعدات مالية في صورة منحة (على الرأس)، وكان أن فتحت أول مدرسة في هيبان عام ١٩٢٣، وأخرى في عبري في العام الذي يليه. [١٤٠] بالإضافة إلى هاتين المدرستين، فتحت الحكومة أربعة مدارس أولية (كتّاب) في تلودى والدلنج وكادوقلي ورشاد. ولكن كانت غالبية التلاميذ في المدارس الأربع الأخيرة، إما من العرب أو من النوبة المستعربين، [١٤١] وعندما صار واضحاً أن هذه المدارس في طريقها لكي تصبح مراكزاً للقومية السودانية العربية، قامت الحكومة بإغلاقها جميعاً في عام ١٩٣١. [١٤٢] وفي العام التالي قرر المجلس

للبعثة السودانية المتحدة إقفال مدرسة الملك للكتبة، والتي صممت لتدريب النوبة على العمل في الحكومة المحلية. (١٤٣) وقد حدد عمل البعثة السودانية المتحدة بعد ذلك في المنطقة الوسطى من هيبان، بعد ان تقرر أنها قد فشلت في تحقيق أهدافها، وأتيحت الفرصة لمجمع الرسالي المسيحي Christian Missionary Society الذي تمت دعوته عام ١٩٣٣ للقيام بمهام تعليمية في الجبال الغربية. (١٤٤) وقام هذا المجمع بافتتاح محطات في كل من الدلنج. (١٩٣٤)، سلارا (١٩٣٤) وكادوقلي (١٩٣٥)، ولكن لم يمض طويل حتى وضع نيوبولد (Newbold). حاكم كردفان، أن المجمع الرسالي لا يختلف عن البعثة السودانية المتحدة. وإنه لا يهتم في الأساس بالتعليم، بل تصب معظم جهوده في اتجاه التبشير البروتستانتي. وقد أثمرت مجهودات نيوبولد في إحداث تحول في السياسة التعليمية، بافتتاح مدرسة حكومية أولية في سلارا في شهر نوفمبر من عام ١٩٣٤، ولكن خلافات مع المجمع الرسالي واختلافات أخرى حول السياسة التعليمية أجلت افتتاح المدرسة حتى عام ١٩٣٩. (١٤٥) وبتعبير صالح:

"بمعاينة سجل أعمال البعثات التبشيرية خلال هذه الفترة (١٩٣٣-١٩٣٩) كم كان مذهلاً أن نجد أنه لم يتم تأسيس حتى مؤسسة تعليمية واحدة، ولا حتى مدرسة أطفال"(١٤٦)وفى عام ١٩٤٤ حدث تحول آخر في السياسة التعليمية سمح بموجبه بتدريس الدين الإسلامي في مدارس النوبة. وصار بوسع النوبة المسلمين التدريس في مدارس النوبة، كما ألغيت القيود التي تمنع النوبة من دخول المدارس العربية والعكس، وقامت الحكومة بافتتاح مدرسة متوسطة لكل من النوبة والعرب.(١٤٧)

وكان هذا التطور في جزء منه استجابة لإقبال النوبة الشديد على التعليم، والذي عبرت عنه أعداد المتقدمين للمدارس في عام ١٩٣٤ في مقابل الفرص المتوفرة، كما هو موضح أدناه:(١٤٨)

جدول٤,٥ يوضح فرص التعليم فى جبال النوبة عام ١٩٣٤

كاتشا ١٧٣	متقدم لـ ٤٣ مكان
كادوقلى ١٧٨	متقدم لـ ٥٥ مكان
سلارا ١٠٠	متقدم لـ ٤٥ مكان
الدلنج ٨٠	متقدم لـ ٢٠ مكان

المصدر: الحاكم العام، التقارير السنوية، ١٩٣٤.

ومن الواضح أن السياسة البريطانية التي قصرت تعليم النوبة على مدارس خاصة لغير العرب وسمحت للإرساليات بالقيام بعملية التعليم هذه، من الواضح أنها فشلت فشلاً ذريعاً. وكانت النتيجة النهائية هي مشاعر السخط وسط البرجوازية النوبية الصغيرة، التي رأت أن المنافذ قد سدت أمامها مرة أخرى.

بعد الاستقلال عام ١٩٥٦، شرعت إدارة ما بعد المرحلة الاستعمارية في سلسلة من الإجراءات التي تهدف للإسراع بعملية تكامل مدارس النوبة مع مدارس الشمال وقد عارضت البعثات التبشيرية هذه الإجراءات مدعية أحقيتها في تعليم النوبة، بالرغم من سجلها الهزيل في هذا المجال. (١٤٩) ومع ذلك لم يكن سجل إدارات ما بعد الاستعمار بأفضل حالاً من البريطانيين، وبدأ الشعور ينتاب الصفوة المتعلمة بأن قضايا التعليم الخاصة بهم أصبحت معتركاً لثقافتين متفوقتين ومتنافستين- ثقافة المبشرين الغربية المسيحية والثقافة الشمالية العربية الإسلامية- لم يبذل أنصارهما، في الواقع إلا القليل لإمدادهم بالمدارس التي يحتاجونها. (١٥٠)

وقد دفع واقع التعليم النوبي، الذي لم يكن مرضياً مقارنة بالنظام السائد في كل من شمال وجنوب السودان،(١٥١) دفع البرجوازية الصغيرة المحلية لكي تنظر إليه بوصفه ترسيخاً لبنيات الاستعمار الجديد، التي ترمي للحفاظ على الإقليم كمنطقة هامشية للمنطقة النامية نسبياً على امتداد نهر النيل.

٥,٤ خاتمة:

على الرغم من أن نوايا الاستعمار الأبوية، التي عبرت عنها السياسة النوبية، قد تكون مختلفة، إلا أن النتائج النهائية لهذه السياسة خلقت نظاماً خدم إلى حدٍ كبيرٍ دولة التجار الجلابة. وقد تم جذب النوبة إلى المشاركة في إنتاج القطن، الذي وفر مورداً للدولة ولكنهم لم يحصلوا من الحكومة على الموارد التي تكفل لهم منافسة المزارعين الجلابة. وبالتالي فبالرغم من تحسن الظروف المعيشية كانت هنالك، مع نهاية الفترة الاستعمارية، العديد من أسباب السخط، على وجه الخصوص من جانب البرجوازية الصغيرة وقد وجدت هذه المشاعر، آخر الأمر، في القومية النوبية، مجالاً للتعبير عنها. ولكن قبل أن نتناول هذا التطور السياسي، فإنه من الضروري أن نعالج بتفصيل أكثر الدور الذي لعبه التجار الجلابة في المنطقة. فبالرغم من التضارب بين مصلحة بيروقراطية الدولة في توسيع قاعدة مواردها، ومصلحة الجلابة في رفع ربحيتهم إلى الحد الأقصى كمزارعين كبار للقطن وكتجار، إلا أن هاتين الفئتين برزتا بوصفهما الأكثر انتفاعاً بالتطورات الزراعية لما بعد ١٩٤٥. وكان واحداً من النتائج العامة لهذه التطورات تعزيز و تأكيد وضع الجلابة كرأسماليين زراعيين، سنتناول في الفصل القادم الكيفية التي وضعت بها هذه العملية الأساس للتقارب المصلحي، وأخيراً التحالف بين الجلابة وموظفي الدولة.

***

مراجع وملاحظات :

1- Gaitskel, A, أورده Ali, T. A., The Cultivation of Hunger; Major Determinants of Agricultural Development in the Sudan: 1956 – 1964, Ph. D. Thesis, University of Toronto, 1982, p. 43.

2- Sudan Government, Governor General, Annual Reports, 1921, p. 47.

3- Governor General. Annual Reports, 1922, p. 61.

4- Ibid., p. 61.

5- Ibid., p. 60.

6- March, G. f. "The Development of Native Agriculture in The Nuba Mountains Area of Kordofan Province", Sudan Pamphlet, vol. 49, 1963, p. 78.

٧- تم في عام ١٩٢٣ تشييد طريق تلودى الأبيض لحركة السيارات، وقد توفرت العربات التي تجرها الثيران بانتظام بين الدلنج والديلامي والرهد ورشاد، انظر:

Governor General. Annual Reports, 1922, p. 60.

8- Ibid.

9- Vicar Miles, A. L. W., op. cit., p. 21.

10- Colvin, R. C., Agricultural Survey in The Nuba Mountains, Nuba Mountains Cotton Industry, Kadugli, 19939, pp. 1-2 and 4-6. Also Dakhila, 2/5/18, and Central Record office, "Soil Conservation Committee Report on Kordofan", Khartoum, 10/4/1943.

11- Governor General. Annual Reports, 1913, p. 184, and p. 212.

12- Vicar Miles, A. L. W., op. cit., p. 20.

13- File kn. P. /12. B. 12., Kadogli Archives, from Kordofan Governor to Oswald Bentley, 9/4/1936.

14- Sudan Government, Governor General, Annual Reports, 1921., p. 31.

15- Ibid., p.13, and Vicar Miles, A. L. W. op. cit., p. 21.

ويذهب فيكار مايلز (Vicar Miles) إلى أنه لولا الكساد العالمي في عام ١٩٢١، لأدارت هذه الشركة، في الغالب، صناعة أقطان جبال النوبة التي تأسست في أعقابه، وليس الحكومة.

Vicar Miles, A. L. W., op. cit., p. 20 – 21.

16- Ibid.,

17- Salih, K. O., The British Administration in The Nuba Mountains 1989 – 1956.

18- Tothill, J. D. Agriculture in the Sudan, Oxford Uinversity Press, London, 1948, p. 842.

19- Ibid., p. 842.

20- Ibid., p. 483.

21- Ibid., p. 843.

22- Ibid., p. 843. Newbold, D., op. cit., p. 493.

23- Niblock, T. Classes and Exploitation in Sudan, memo, p. 15.

24- Ibid., p. 15.

25- Newbold, D.., op. cit., p. 492.

26- Ibid., p. 493.

27- Gillan, A., op. cit., pp. 20-25.

28- لدراسة تناقش دور الدولة الاستعماري في إنتاج المحاصيل النقية في أفريقيا انظر:

Rimmer, D., "Economics of Colonialism", Journal of Africa History col. 19, No. 2., 1978. pp. 265 – 273, Tosh, J. "The Cash Crop Revolution in Tropical Africa, An Agricultural Appraisal", African Affairs, vol. 69, no. 314, January 1980, pp. 79 – 49. and Brett, E. A. op. cit. and O. Brien, J. "Primary Export Production and the Structure of Underdevelopment" in El-Hassan, A. M., (ed), Wssays on the Economy and Society of the Sudan, Economic and Social Research Council, Khartoum, 1977, p., pp. 33 – 56.

29- Governor General. Annual Reports, 1926, p. 59.

30- Ibid., p. 59.

31- Governor General. Annual Reports, 1930, p. 77.

32- Governor General. Annual Reports, 1927, p. 35.

33- Financial Secretary Office, Press Statement on the Nuba Mountains Cotton Industry, Khartoum, 12/5/1952.

34- Ibid.

35-Ibid.

36-Ibid.

٣٧- جريدة كردفان الأسبوعية، رقم ٤٣٠، ١٩٥٥/٤/٢٩.

38- Financial Secretary Office, op. cit.

39- Governor General, Annual Reports, 1931, p. 35.

40- Ibid.

41- Governor General, Annual Reports, 1931, p. 35.

42- Ibid.

43- O'Brien, J. op. cit., p. 47.

44- Gillan, A. quoted in Salih, K. O. op. cit, p. 285.

45- Salih, K. O., op. cit. pp. 285 - 286.

46- Governor General, Annual Reports, 1933, p. 57.

47- Ibid.

48- File kn. P. /2. M. 2, Kadogli Archives, Minutes of Delami Conference on Nuba Mountains Economic Development, 30 – 31/1/1950.

٤٩- يتفق هذا مع الحجج المذكورة في الفصل السابق. إذ ساعد التحول الجزئي في الاقتصاد على تضييق الآفاق السياسية للفلاحين النوبة.

50- CIVSEC, 37, B. 15., Central Record Office, from Governor of Kordofan of Civil Secretary, 15/4/1930.

51- Ibid.

52- Ibid.

تم التأكيد على هذه المسألة في مقابلات مع أمين علي عيسى، الدلنج ١٩٨٢/١٠/٢٤، وحمد لودى (مرشح الجبهة المعادية للاستعمار في انتخابات ١٩٥٣)، كادوقلى ١٩٨٢/٢/٩.

53- CIVSEC, 37. b. 15. Central Record Office, A./Government Reports, 18/61931. Le. File kn. P., 12. b. 21. Kadogli Archives from Oswald Bentley to Governor of Kordofan, 23/2/1936.

54- Salih, K. O. op. cit. p. 297.

55- Governor General, Annual Reports, 1926, p. 94.

56- Salih, K. O., op. cit., p. 297.

57- Governor General, Annual Reports, 1927, pp. 124 – 125.

58- Salih, K. O. op. cit., p. 297.

59- Ibid.

60- IUbid., p. 300 and Colvin, R. C. op. cit., p. 28.

61- Kursany, I., "Peasants of the Nuba Mountains' Reviews of African Political Economy, No. 26. July 1983 ., p. 37.

62- Based on colvin, R. C. op. cit. p. 10.

ومقابلات مع أمين علي عيسى وأحمد مالك شايب، الخرطوم، ١٩٨٣/٢/٢٠

٦٣- مقابلة مع محمد أحمد صديق، الدلنج ١٩٨٢/١١/٦.

64- Colvin, R. C. op. cit. p. 20.

65- Depratment of Agriculture and Forests, Annual Reports, 1937/38.

مقابلة مع حاج عوض محمد نور، كـــادوقلي، ١٩٨٢/٥/٢٨. وإرشـــيف اتحاد فلاحي جبال النوبة، كادوقلي ٥٢ – ١٩٥٦.

and NMFU Archives, Kadogli, I. 952 – 56.

66- Colvin, R. C., op. cit., pp. 28 – 29.

67- Ibid., p. 29.

68- File kn. p. 66. e. 22. Kadogli Archives from Governot of Kordofan to D. C., 29/1/1934.

69- Ibid.

70- For figures, sec File kn. p.. 1. F. 1.34 (3), Kadogli Archives, from Governor of Kordofan to D. C. 21/2/1993, and Salih, K. O. op. cit., p. 312.

71- File kn. p. 66. B. 14. Rashed Arcives, from Chairman of Tegali Rural District Council of Governor of Kordofan, 5/5/1949, and CIVSEC, 64. 1. 1, Central Record Office fom Senior Inspector of Agriculture of Governor of Kordofan, 4/4/1944.

72- Colvin, R. C. op. cit., p. 10.

73- File kn. p. bb. E. 21. 2. Kadogli Archives, a government report on the Fellata question, no date.

74- Salih, K. O. po. Cit., pp. 305 – 306.

75- Ibid., p. 306.

76- Ibid., p. 314.

77- File kn p. 66. E. 22., Kadoglu Archives, from, D. C. of western Jebel of Governor of Kordofan. 8/7/1939.

شدد موظفو الحكومة في نفس التقرير على أن المسيرية مشاكلهم الخاصـــة التي تتعلق بالأرض، وأنها تماثل في حدتها مشاكل الأرض عنـــد النوبـــة، لذلك فإن أخذ الأرض من المسيرية لإعطائها للنوبة كمن "ينهب من بيتـــر (Peter) ليعطي باول (Paul).

78- Salih, K. O., op. cit. p. 310.

79- File kn. p. 66. E. 25., Kadogli Archives, A note of the Hawazma Amalgamation by D. C. of western Jebels, 18/2/1934.

80- Ibid.

81- Ibid.

82- Ibid.

83- Awad, M. H. op. cit., p. 225.

84- Vicar Miles, A. L. W. op. cit. p. 24.

85- File kn. p. 66. E. 22. Kadogli Archives, from D. C. to Governor of Kordofan, 8/7/1939.

هدفت السياسة البريطانية إلى تحقيق الاستقرار في مراكز القوى الريفيـة السودانية باللجوء إلى مبدأ دار القبلية. انظر:

Adams, E. A., "The Baggara Problem: Attempts of Modern change in Southern Darfur and Southern Kordofan:, memo no date, p. 11.

86- File kn. p. 66. E. 22. Kadugli Archives, from D. C. to Governor of Kordofan, 8/7/1939.

87- Vicar Miles, op. cit. p. 26. انظر أيضا Newbold, D. op. cit., p. 495.

للاطلاع على نداءات بعض الإداريين لفتح السهول للعرب بحفر الآبار فيها.

88- Department of Agriculture and Forests, Annual Reports, 1937/38.

89- Ibid.

90- Vicar Miles, A. op. cit., pp. 22 – 24 .

91- Salih. K. O., op. cit. p. 326.

يمكن أن يعزى هذا التعاون وسط المزارعين العرب، الـذين يمـدون يـد العون لبعضهم البعض من خلال نظام البرامكة، لدراسة وصفية عن هـذا النظام، انظر:. Colvin, R. C. op. cit. pp. 11 – 12

92- Department of Agriculture and Forests, Annual Reports, 1937/38.

93- Ibid.

94- Saeed. A. op. cit., 315 – 316.

٩٥- مقابلة مع إبراهيم حميمة، الدلنج ١٨/١٠/١٩٨٢.

96- Bolton, R. C. "Land Tensue in the Sudan" in Tothill, J. D. op. cit. p. 197.

لدراسة أكثر تفصيلاً، انظر:

97- colvin, R. c. op. cit. and pp. 12 – 13.

98- Vicar Miles, A. L. W. op. cit., pp. 22 – 24.

99- Department of Agriculture and Forests, op. cit.

100- File kn. p., 2. M. 1. Kadugli archives, from Assistant D. C. of Governor of Kordofan, 30/4/1952.

101- Department of Agriculture and Forests, op. cit.

102- Vicar Miles, A. L. W. op. cit. p. 23.

103- Ibid.

104- Department of Agriculture and Forests, op. cit.

105- Ibid.

106- NMFU Archives, 1952 – 56, Kadugli.

107- Vicar Miles, A. L. W.. op cit. p. 22.

108- Ibid. p. 22.

109- NMFU Archives, open letter from the Union President to the Director of Agriculture, 10/3/1952. أيضاً كردفان الأسبوعية عـدد رقـم ٢٧٦. بتـاريخ ١٩٥٣/٣/١٤.

١١٠- في احتفال عام نظم بمناسبة أعياد طقس السبر، يتم ذبح قطيـع مـن الأبقـار يمتلكها احد الفلاحين النوبة الأثرياء أو متوسطي الحال، وليمة لأهالي البلـدة، وتعبيراً عن كرم صاحبها واهتمامه بالجماعة، والعادة ما يحصل المالـك بعـد ذلك على لقب يصبح به من "أعيان البلدة". ويتراوح الحد الأدنى مـن الأبقـار المطلوب لمثل هذا الاحتفال ما بين٢٠ إلى ٥٠ بحسب المكان، ممـا يؤكـد أن ثروة كبيرة من الأبقار يتم تدميرها، كما أعيقت عمليـة تـراكم رأس المـال، مقابلات مع إبراهيم شوم – شوم، تلودي، ١٩٨٢/٥/٢٧، وأمين على عيسـى الدلنج، ١٩٨٢/١٠/٢٤.

١١١- بنمو القطاع الزراعي الرأسمالي في الستينات، بدأت الفوارق بين الطبقات تتخذ ملامحاً واضحة، وتقدمت عملية التمايز مرحلة أخرى إلى الأمام، انظر:

Adam, F. H. And Khidir, M., "Development of Smail Scale Agriculture", in el-hassan, A. M. (ed), ILO, Growth Employment and Equality, Khartoum University Press. Khartoum, 1978, [[. 86-95, El-Hadari, A. M. op. cit. and Wood, R. G. op. cit.

112- Governor General, Annual Reports, 1940 – 1947.

113- Department of Agriculture and Forests, Annual Reports 1933, pp. 56 – 58

114- Newbold, D. . op. cit., p. 492.

115- 115 CVISEC, 64/1/1. Central Record Office, from Senior Inspector of Agriculture ro Director of Agriculture, 1/11/1944, and Governor – General Annual Reports, 1954.

116- CIVSEC, 64/1/1., Central Record Office, from Inspector of Agriculture to Governor of Kordofan, 4/1/1944.

117- Ibid.

118- Ibid.

119- Ibid.

120- Governor – General, Annual Reports, 1947, p. 190
121- CIVSEC. Central Record Office, from Governor of Kordofan to Inspector of Agriculture, 5/1/1944.
122- CIVSEC, Central Record Office, from Governor of Kordofan to Inspector of Agriculture, 5/1/1944.
123- CIVSEC, Central Record Office, from Senior Inspector of Agriculture to Governor of Kordofan, 4/1/1944, and Governor General, Annual Reports, 1942 – 1944.
124- File kn. p. JDK/6.S> 3.1, Kadugli Archives, Proceedings of Jebels Dist5rict Mek's Meeting, 7-8/2/1984.
125- Ibid,
126- Ibid.
127- Governor – General, Annual Reports, 1947.
128- Governor General, Annual Reports, 1984.
129- File kn. P., 2 M. 1. KAdugli Archives, Financial Secretary Office: Press Stetemnt of the Nuba Mountains Cotton Industry, 12/5/1952.
130- Ibid.
131- Ibid.
132- File kn. P., 12. B. 12, Kadugli Archives, from D. C. to Governor of Kordofan, 10/6/1955.
133- File kn. P., 12. B. 12. Kaugli Archives, from D. C. to Governor of Kordofan, 10/6/91955.
134- File kn. p., 2. M. 23 Kadugli Archives, Minutes of the Nuba Mek's Meeting in Delami in February 1947, 3/3/1947.
135- Governor General, Annual Reports, 1947, p. 190 .
136- Ibid.
137- Ibid.
138- File kn. P., Kadugli Archives, a note on the Governkment Educational Programme for 1935 by Province Educational Officer, 20/7/1934.
139- Ibid., p. 179.
140- Ibid., p. 180
141- Gillan. A., op. cit. p. 3, ;Salih, K. O. op. cit. pp. 181 – 182.
142- Salih, K. O., op. cit .p. 201.
143- Ibid., p. 233.
144- Ibid., p. 239.
145- Ibid., p. 239.
146- Ibid., p. 239 – 240.
147- Sanderson, L. op. cit. p. 243.
148- Salih, K. O. op. cit., p.. 243.
149- Sanderson, L. op. cit. p. 245.

١٥٠- مقابلة مع حمد كودي، كادوقلى، ٩/١٢/١٩٨٢.

151- Sanderson, L., op. cit., p. 246.

الفصل الخامس

تحالف الجلابة وبيروقراطية الدولة ١٩٥٢ – ١٩٦٦

مقدمـــة:

رأينا في الصفحات الماضية كيف لجأت الدولة الاستعمارية، مدفوعة برغبتها في الحفاظ على مصادر قوية ومستمرة للموارد، كيف لجأت لسد الطريق أمام مشاركة رأس المال الخاص في تسويق وتصنيع القطن. وفي هذا الفصل سندفع بأن اهتمام دولة ما بعد – الاستعمار – بتوسيع مصادر مواردها، أدى إلى تغيير في السياسة الحكومية. وقد أبرز هذا التغيير الاهتمام المشترك بين كبار موظفي الدولة ورأس المال الخاص في الزراعة الآلية. وكان من المفارقة أن هذا التطور لم يحدث إبان فترة إدارة الحزب الوطني الاتحادي الموالية للجلابة. التي حكمت البلاد بعد الاستقلال مباشرة. في الواقع قام سياسيو الحزب الوطني الاتحادي وموظفون حكوميون على مستوى عال بكبح التوجه نحو الزراعة الآلية في جبال النوبة في أعوام ١٩٥٤ – ٥٦ وإنما جاء التحول السياسي مع الحكم العسكري عام ١٩٥٨وسنتناول فيما يلي العوامل التي دفعت إلى هذا التحويل بما في ذلك تدخل البنك الدولي في القطاع الزراعي للإقليم، وسيبرز العرض معالم الإطار العام للعلاقات المتغيرة بين القوى الاجتماعية المختلفة في الإقليم، وتكون الموضوعات الرئيسية هي: أن الأسس الاقتصادية للتحالف بين كبار موظفي الدولة من جانب، والزعماء التقليديين والتجار الجلابة من جانب آخر، قد تمت إقامتها، وهو تطور هدد بزعزعة زراعات صغار الفلاحين في المنطقة، ومهد الطريق للتحالف بين الفلاحين وقيادة البرجوازية الصغيرة في اتحاد جبال النوبة في الستينات. (انظر الفصل الثامن).

٥ـ١ رأسمال الجلابة والسياسة الزراعية ١٩٥٠ – ١٩٥٤

٥ـ١ـ١ الجلابة وتسويق القطن:

في بداية الخمسينات وصل المد التوسعي للقطن كمحصول نقدي، في فترة ما بعد الحرب، إلى مستويات عالية خاصة بعد ارتفاع أسعاره ارتفاعاً شديداً بسبب اندلاع الحرب الكورية.[١] وقد حفزت الأرباح المتراكمة بعضا من التجار، للدخول في مبادرات مشتركة مع مؤسسات سودانية وأجنبية وذلك لتجديد مساعيهم للدخول في مجال تصنيع وتسويق القطن. [٢] غير أنه تم إحباط مسعى الجلابة والمؤسسات التجارية للمشاركة في تسويق وحلج القطن، مرة أخرى، بوساطة الموظفين الحكوميين، كان

موقف الحكومة المبدئي أن رأس المال الخاص يجب أن لا يتولى، في آخر الأمر، عملية تسويق القطن. [٣] غير أن الحجة التي استخدمت في السابق، في أن رأس المال الخاص في الإقليم يفتقر إلى المصادر المالية، استخدمت مرة أخرى في عام ١٩٥٢ لسد الطريق أمام تحرك الجلابة. وقد تم التعبير عن ذلك "بالشك في قدرة القطاع الخاص على توفير التمويل أو الهياكل التنظيمية اللازمة لشراء المحصول والتصرف فيه".[٤]

كانت هنالك في الأساس، حجتين رسميتين تعارضان كسر الاحتكار الحكومي لتسويق القطن، الأولى أن هنالك مخاطر مالية كبيرة في تسويق القطن الأمريكية قصير التيلة. وقد أكد كبار موظفي الدولة أنه في حالة قيام رأس المال الخاص بتولي عملية تسويق القطن. فإن الحكومة لا تملك أن تقوم بدور المشتري الاحتياطي لتأمين المزارعين ضد الخسائر التي يمكن أن تنجم نتيجة لذلك، وبالنظر إلى فارق الزمن الذي يفصل بين شراء القطن الخام وبيعه محلوجا، فأن المشترين من القطاع الخاص سيضطرون إلى تخفيض عروضهم بشدة للتعويض عن المخاطر المحتملة. وذهب هؤلاء الموظفون إلى أن المزارعين:

"لا بد أن يحصلوا في المدى البعيد على عروض أسوأ في ظل القطاع الخاص، إلا إذا تم استحداث أسلوب ما لتفادي هذا الخلل".[٥]

على أية حال لم تبذل في الواقع أي جهود لاستحداث أو حتى استكشاف هذه الإجراءات المطلوبة لتجاوز هذا الخلل، عن طريق تقليل الفارق الزمني بين شراء وبيع المحصول. وتقوم الحجة الحكومية على افتراض أساسي يرى بأنه تجب حماية الفلاحين من الوسطاء والمؤسسات الخاصة باللوائح الحكومية وبتنظيم تسويق الأقطان. ولكن في الحقيقة مهد الاحتكار الحكومي الطريق لعدم الكفاءة وإهدار الموارد والاستغلال بواسطة الحكومة، كما سنرى في الفصل السادس.

وبينما تم تغليف الحجة الأولى في تعابير أبوية، فإن الحجة الثاني هي حجة فنية مبنية على منطق اقتاد المقادير. كان هنالك تخوفا من أنه في ظل رأس المال الخاص، يجب التعامل مع الأقطان التي تمر عبر مصانع الحلج في دفعات منفصلة حسب ملاكها المختلفين، بدلا من التعامل معها كدفعة واحدة مستمرة، وأن هذا سيؤدي إلى تأخير في عملية الحلج، خاصة في بداية الموسم (بينما يراكم المشترون كمياتهم) وإلى اختناقات في آخر الموسم.[٦] من هنا فإن النتيجة النهائية من وجهة نظر الحكومة، تكون نقصا كبيرا في طاقة الحلج[٧] وعلى الرغم من الوجاهة الفنية لهذا المنطق، فإن النقطة الأساسية التي يجب التركيز عليها هنا هي أن كبار موظفي الحكومة كانوا أكثر اهتماما

بالحفاظ على البنيات الاحتكارية لصناعة أقطان جبال النوبة، منهم بالسماح باشتغال قوى السوق. إذ أن تدخل رأس المال الخاص في العمليات تسويق القطن كان سيؤدي إلى الانتقاص من الموارد التي تجنيها الدولة من الضرائب وفروقات الأسعار.

وكانت نتيجة منع الجلابة من المشاركة في التسويق والتصنيع، أن انتقلوا برؤوس أموالهم تدريجيا على قطاعات الاقتصاد الأخرى، وعلى وجه الخصوص إلى التجريب في الزراعة الآلية خلال الخمسينات.

٢.١.٥ التجار والزراعة الأولية:

شكلت جملة من الظروف المحلية التوجه نحو الزراعة الآلية في منطقة جبال النوبة، فقد تحكمت ثلاثة عوامل في التوجه الذي ساد في أوساط الموظفين الحكوميين لإشراك رأسمال الجلابة في الزراعية الآلية. أولا أن تطور الزراعة الآلية سيشغل الجلابة عن السعي للتدخل، وفيما بعد، التحكم في تسويق وتصنيع القطن. وثانيا: أن الحكومة المحلية ستستفيد كثيرا من الميكنة الزراعية، إذ أنها ستؤدي إلى توسيع القاعدة الضرايبية من خلال رسوم إيجار الأرض والعشر وا لقبانة. [٨] وأخيرا: كان تشجيع الحكومة لميكنة الزراعة يهدف إلى اللحاق بأمر واقع في تطور الزراعة الآلية سبق أن طبق في منطقة تقلى.

وقد أجريت التجارب الأولى في الزراعة الآلية في المنطقة الشرفية من إقليم جبال النوبة. وهي منطقة وهبت سهولا خصبة ممتدة كما أنها سهلة الاتصال بالمراكز التجارية في أم روابة والأبيض وكوستي وأواسط السودان، مما يجعلها مركزا محتملا للتطور والتوسع الزراعي. [٩] والأكثر أهمية، أن البنية الاجتماعية في تقلى، بخلاف مثيلاتها في الأجزاء الأخرى من الإقليم، كانت أكثر تطورا، وتميزت بالفوارق الاجتماعية بين الزعماء المحليين التجار الجلابة المستوطنين الفلاتة والفلاحين النوبة إضافة إلى ذلك أقامت المجموعات الثرية، عبر السنين، علاقات وروابط وثيقة مع موظفي الحكومة. وفيما يتصل بهذا الأمر فقد اعتاد الإداريون البريطانيون وكذلك موظفو الحكومة السودانية على اتخاذ مواقف مستقلة نسبياً عن الحكومة المركزية بتشجيعهم للفلاحين الأثرياء والتجار الجلابة على استخدام الوسائل الآلية في الزراعة. وكانت مجموعة الفلاحين الأثرياء في المنطقة، بعد أن فشلت في الحصول على موافقة الحكومة على إجراء تجارب في الحراثة بالثيران عام ١٩٨٤، قد استغلت وضعها السياسي والإدارة المتميز، لدفع مجلس ريفي منطقة تقلى على توفير قسم لتأجير الجرارات، حتى يتمكنوا من التوسع في المساحات المزروعة، ولم يقم المجلس بتأجير

جراراته للمزارعين بأسعار رمزية، فحسب بل شجع المأمور الإدارة الأغنياء منهم باقتناء جراراتهم الخاصة كذلك. [١٠] وكان أن توسعت المساحة المزروعة بالجرارات المستأجرة من مجلس ريفي منطقة تقلى، توسعا كبيرا، خاصة في مناطق العباسية وأبي جبيهة والليري، وتراوح متوسط المساحات المزروعة بين ٧٠ إلى ١٥٠ فدان في عام ١٩٨٤. [١١] وقد أقلق الأثر المحتمل لقسم تأجير الجرارات على الأرض التي تم تخصيصها لاستخدام الفلاحين النوبة، أقلق حاكم كردفان، الذي حذر من مخاطر التعدي على الأرض ومصادر المياه التي تمتلكها الغالبية من الفلاحين.

كانت الحكومة غير متحمسة لتشجيع أثرياء الفلاحين على التوسع في المساحات المزروعة، لخشيتها من تنشئة رأسماليين ريفيين، غير أن ذلك لم يكن متفقا مع سياسات مجلس ريفي منطقة تقلى، الذي واصل تحت تأثير مجموعات الفلاحين الأغنياء، تشجيع الجلابة على استخدام الجرارات للأغراض الزراعية. قادت السياسة التي تبناها مجلس ريفي منطقة تقلى إلى انقسامات وسط بيروقراطية الدولة حول قدرات الزراعة الرأسمالية والتداعيات السياسية لمثل هذا التطور. ولم يبرز هذا التركيز على جوانب مختلفة من السياسة الزراعية من قبل شرائح مختلفة في جهاز الدولة، إلى العلن، إلا خلال الأعوام ١٩٥٠ – ١٩٥٤. وبالتدريج اتخذ الخلاف طابعا إداريا – قانونيا، بتفسيرات متباينة لسلطات وحدود صلاحيات المجالس المحلية كما نص عليها قانون الحكم المحلي لعام ١٩٥١ على سبيل المثال، فيما يتعلق بتخصيص بالحقوق الخاصة في الأرض دعم قانون عام ١٩٥١ السلطات الممنوحة لمجلس ريفي منطقة تقلى في قانون الحكم المحلي (المناطق الريفية) لعام ١٩٣٧.[١٣]نظرا للنفوذ المتصاعد لأثرياء الفلاحين في مجلس ريفي منطقة تقلى، تحرك الإداريون الحكوميون في المراكز وعلى مستوى الإقليم لتقليص هذه السلطات التي سمحت للمجلس بتخصيص الأراضي لكبار المزارعين. وقد قلل اهتمام البريطانيين بالحفاظ على الاستقرار السياسي في المنطقة من تعاملات حل وسط مع الجلابة، لذلك عندما تحرك موظفو الحكومة المحلية لتخصيص الأراضي لكبار المزارعين اعترضت وزارة الزراعة، وعللت اعتراضها بأن سياستها هي:

"عدم تشجيع هذا النوع من الزراعة بواسطة القطاع الخاص، في الوقت الحاضر (١٩٥٢) حتى يتمكن حماية الزراعة المستقبلية لمساحات واسعة من الأراضي، تكون قد ظلت بكرا أو غير مستخدمة إلا قليلا"[١٥]

كان الهم الغالب للإدارة البريطانية هو تلافي التداعيات الاجتماعية لتطور قطاع رأسمالي زراعي بجانب زراعات الفلاحين النوبة. وبالتالي تحركت السلطات

المركزية للحد من نفوذ المجالس المحلية. فكان ان أخضعت أحكام قانون الحكومات المحلية لعام ١٩٥١ والذي أعطى سلطات واسعة للمجالس المحلية، للائحة صادرة من السكرتير الإداري، وقد منعت هذه اللائحة مجلس ريفي منطقة تقلى من تخصيص الأرض للزراعة الآلية في أي مكان تابع للمجلس. [١٦] وعلى الرغم من أن هذه اللائحة لم تعطل بالكامل السلطات التقديرية من المجلس المحلي، إلا أنها فرضت عليه قيودا وأطالت الإجراءات الإدراية، كما شددت على أن التصديق على مشاريع الزراعة الآلية لا يصدر إلا عن حاكم كردفان بالتشاور مع وزارة الزراعة, وقد طلب من المتقدمين للحصول على التصديق استيفاء عدد من الشروط تتعلق بمساحة وموقع الأرض (حتى يمكن إدخالها في نظام البور) وأنواع المحاصيل التي ستزرع. إضافة إلى ذلك احتفظت وزارة الزراعة لنفسها بالحق في إعلان المستفيد بإخلاء الأرض خلال ثمانية أشهر دون المطالبة بتعويض. [١٧]

وقد وقفت هذه السياسة الزراعية إضافة إلى المتطلبات المالية الضخمة للميكنة أما م تطور قطاع الزراعة الآلية، فلم يتمكن إلا عدد قليل من التجار الجلابة من شراء جراراتهم الخاصة، بينما انتفع أولئك الذين لم يكن في استطاعتهم شراء الجرارات بخدمات تأجير الجرارات، بسعر جنيه واحد للجرار في الساعة، لزيادة مساحات مزارعهم. [١٨] وقد استمر الموظفون الحكوميون المحليون في تقديم هذه الخدمة بحجة ان مجلس ريفي منطقة تقلى يرغب في "تشجيع الزراعة بالوسائل الآلية وفي تنشيط مبادرات القطاع الخاص". [١٩]

ولهذا السبب كان هنالك توتراً بين الإدارة المحلية في الجزء الشرقي من منطقة النوبة، والتي ساندت تطور طبقة من الرأسماليين الزراعيين، والحكومة المركزية التي تركز اهتمامها على الاستقرار السياسي، وقد عبر المأمور الإداري لمنطقة تقلى عن هذا التوتر عندما كتب في عام ١٩٥٢ قائلاً:

"هل لي أن أسأل لماذا تريد وزارة الزراعة كل هذه المعلومات؟ إنهم يحملون فكرة غير واضحة المعالم عن أنهم يريدون البدء في مشاريع للإنتاج الآلي للمحاصيل في جبال النوبة، و بقدر ما استطعت أن أتبينه حتى الآن، فإنهم لا يعلمون متى ستكتمل تجاربهم،، ولا في أي وقت سيكون لديهم الجهاز الفني اللازم، ولا في أي مكان ستقام هذه المشاريع، ولا يعرفون مساحة الأرض التي يريدونها، ولا عدد السنوات التي سيحتاجون فيها هذه الأرض. **ولكن يبدو أنهم يرغبون في جعل الأمور غاية في الصعوبة أمام كل رجل مبادر يرغب في زيادة إنتاج البلاد. إن (سياسة) الوزارة تبدو لي أنانية، وغير ضرورية ومقيدة**" _(التأكيد من المؤلف). [٢٠]

وقد شدد موظفو المجلس، في دفاعهم عن موقفهم، على أنهم لا يفعلــون أكثــر من تأجير الجرارات، وأهم غير مختصين بتوزيع الأراضي[٢١] وكان الحصــول علــى الأرض الزراعية يتم إما من خلال وضع المستفيدين في البنيــة الاجتماعيــة كنظــار مكوك، أو عمد، أو من خلال روابط المنفعة مع لسلطات الأهلية (كما هو الحــال مــع الجلابة في تلودى، الليري وكادوقلى.[٢٢]

أهمية تجارب القضارف:

في أماكن أخرى من السودان عملت الإدارة البريطانية على تنميــة الزراعــة الآلية بحماس كبير، فقد أجريت التجارب الأولى على الزراعــة الآليــة فــي مشــاريع زراعية صغيرة حول بلدة القضارف، قام فيها الفلاحون بزراعة مساحة ٨٢ فدان بالذرة والقطن والسمسم. استخدمت في هذه المساحات العمالة العائلية ووزع عائد المحاصــيل بالتساوي بين المزارعين والحكومة.[٢٣] غير أن تقرير ١٩٥٤ حول هذه التجارب نصح بعدم الاستمرار في المشاريع الصغيرة معللاً ذلك بقلة العائد وعدم كفــاءة المــزارعين المشاركين الذين تتنازعهم المشاغل الأخرى، واقترح تقرير الوزارة، كخط بديل لتطوير الزراعة، إقامة مزارع كبيرة تحت ادارة فرد واحد وفي عام ١٩٥٣ أقيمت عدة مزارع مساحة الواحدة منها ١٠٠٠ فدان، واقترحت مشاريع شبيهة في مناطق أخرى.[٢٤] وقد أعطى التوجه الرئيسي للتقرير سنداً كاملاً للتجار وأثرياء الفلاحين، الذين انتقلــوا إلــى الزراعة الرأسمالية، وإذا كان سيستفاد من الدروس لهذه التجربة في جبال النوبة، فإنهــا ستفيد بلا شك، الجلابة والزعماء التقليديين.

كانت مصادقة الحكومة على تقرير مجموعة العمل حول مشــاريع الزراعــة الآلية، عام ١٩٥٤ أمرا هاما ، استنادا على شيبرد (Shepherd) تزامن عدم ومســاندة التقرير لمصالح التجار والفلاحين الأغنياء مع المصالح البريطانية كما قــدرتها الإدارة: "فقد أوشكت البلاد على الاستقلال، وأراد البريطانيون أن يتركوا ورائهم طبقة حاكمــة رأسمالية ومؤيدة للغرب بقدر الإمكان. كانت غالبية طبقة التجــار تقــف وراء الــدعوة للاستقلال، وهي التي يستمد قيادة ما بعد – الاستقلال بأذرعها السياسية والاقتصــادية، لذلك فإنها تمثل زبونا أهم بكثير من أولئك الفلاحين الزراع".[٢٥]

نتيجة لهذه السياسة، بدأ موظفو الحكومة باستكشــاف ردود فعــل النوبــة إزاء الرأسماليين الريفيين، وذلك بجمع المعلومات من المجالس المحلية في المنــاطق التــي رشحت لإقامة مشاريع الزراعة الآلية.[٢٦] وإذا أخذنا في الاعتبار التركيب الاجتماعي للمجالس المحلية، والتي انحازت قواعد التمثيل فيها ضد فقراء وصغار الفلاحين لم يكن

مستغربا أن ينقل المأمور الإداري لمنطقة تقلى للحكومة المركزية ما يلي: "لقد تشاورت مع بعض العمد والنظار حول المشاعر العامة نحو الرأسماليين المحليين، وقد اتفقوا جميعا على أنه لا توجد مشاعر سيئة ضدهم، وأنه لا مخاطر من قبلوهم بصورة مستديمة، في مقابل المساعدة في إجراء التجارب".[٢٧]

و لكن ظل كبار موظفي الدولة على العموم، ممانعين لإطلاق يد الرأسماليين المحليين في الزراعة في جبال النوبة. وقد برز اتجاه بالسماح لهم بإجراء تجاربهم الأولية في مناطق معينة، وترحيلهم، إذا اقتضت الضرورة إلى أجزاء أخرى لتفادي النزاعات المحتملة مع صغار المزارعين والرعاة،[٢٨] وكان ذلك على الرغم من أن بعض الإداريين أشاروا إلى أنه لا يوجد ضمان بان الرأسماليين الزراعيين سيكونون موافقين على ترك مزارعهم والانتقال إلى تلك المناطق التي تقترحها الحكومة.[٢٩] ذلك أن الانتقال من مكان إلى آخر يعني التضحية بالمصروفات المبدئية لنظافة الأرض، وسينظر إلى أوامر الحكومة بالانتقال بوصفها مزيداً من القيود غير المعقولة على العمل الاستثماري للجلابة.

تسبب الموارد المحدودة للجلابة والزعماء التقليديين في احتياجهم لمساعدة وحوافز الحكومة. وقد أعلنت الحكومة أنها لا تملك الموارد اللازمة التي يطلبها الرأسماليون الزراعيون، ولكن بذلت بعض المجهودات لتشجيع استثمار رؤوس الأموال الأجنبية على سبيل المثال اقترح حاكم كردفان عام ١٩٥٣، أن يقوم رأس المال الأجنبي بتولي ميكنة الزراعة وتنشيط التنمية في الإقليم، ممهداً الطريق بذلك لرأس المال الوطني [٣٠] مبدئياً، لم يكن الإداريون المحليون معترضين على الاستثمار الأجنبي في المنطقة، بشرط تحديد نصيب عادل من الأرباح للمجلس المحلي. ومع ذلك فقد كانوا يغفلون رأس المال الوطني، الأمر الذي عكس دعم ومساندة الإدارة المحلية للجلابة، على وجه الخصوص في الفترة التي سبقت الاستقلال، عندما لعب الجلابة دوراً قائداً في الحركة الوطنية السودانية.[٣١]

لذلك كان متوقعا، مع جلاء البريطانيين، أن تصعد إلى السلطة حكومة مركزية سودانية تحمل توجهات أكثر تعاطفا مع مصالح الجلابة في جبال النوبة، ولكن في الواقع واصلت حكومة ما بعد الاستقلال سياسة حماية زراعات الفلاحين، كما سنرى لاحقاً.

خلال الفترة ١٩٢٤ – ٥٢، كانت عملية تنظيم زراعات الفلاحين تدار مركزياً بواسطة موظفي وزارة الزراعة بالتنسيق مع الأجهزة الأخرى في المصالح المعنية. وقد تسبب إخفاق صناعة أقطان جبال النوبة في التعامل مع المد التوسعي للقطن، ما بعد عام ١٩٤٥، تسبب في كثير من التأخير وعدم الكفاية من جانب الجهاز الإداري. [٣٢] وترتب على ذلك أن فكر كبار الموظفين الزراعيين في إمكانية زيادة عددية الجهاز الفني، والاستفادة من غير الفنيين من الموظفين الجيدين، الذين يمكن أن يضطلعوا بالعديد من الواجبات الإدارية الخاصة، التي كان يؤديها المفتشون الزراعيون. وقد اقترح أيضا أن يترك شراء وترحيل القطن إلى المحالج لمهندسي المحالج حتى يتفرغ المفتشون الزراعيون للاهتمام بعملية الإنتاج مع المزارعين.

وهكذا قبل ان يبدأ موسم تسويق الأقطان ١٩٥٢/٥٣، كانت قد تمت إعادة تنظيم صناعة أقطان جبال النوبة تحت إدارة مدير عام، وذلك بهدف لا مركزية الإدارة عن الرئاسة في الخرطوم، وفي نفس الوقت إيجاد إدارة محلية أفضل،[٣٤] بالإضافة إلى ذلك تم إدخال فئة جديدة من الموظفين هم "ضباط الأقطان، للقيام بعمليات تسويق الأقطان وتصنيعها عبر محالج الأقطان، وأمكن بذلك تفريغ المفتشين الزراعيين المؤهلين في المنطقة لكي يخصصوا كل وقتهم للمسائل الزراعية الحقيقية، وكذلك تحرير المهندسين الميكانيكيين من عمليات تشغيل المحالج اليومية، كي يتفرغوا لأعمال الصيانة والتصميم. [٣٥] بعد أربع سنوات أخرى، في عام ١٩٥٦، وكجزء من عملية سودنة الوظائف الإدارية، تمت مرة أخرى إعادة تنظيم الصناعة والتوسع فيها لاستيعاب خريجي المدارس الزراعية والريفية الجدد، انظر الرسم التوضيحي رقم (١–٥) في هذا الجزء. ولم يقتصر هذا التوسع في البيروقراطية الزراعية على الجهاز الزراعي في صناعة أقطان جبال النوبة. فقد شهدت المصالح الأخرى المتصلة بالزراعة توسعا شبيها. مثل مصلحة البيطرة، استخدام الأراضي والمياه الريفية وأقسام الغابات، بالإضافة إلى الحكومة المحلية.

رسم توضيحي رقم (١-٥)

الهيكل الإداري لصناعة أقطان جبال النوبة ١٩٢٤ - ١٩٦٦

مدير الزراعة (الخرطوم)

المفتش الأول للزراعة (الأبيض)

٢٤ - ١٩٥٢

صناعة القطن جبال النوبة

٣ مفتشو زراعة ٥ زراعيين

مدير الزراعة (الخرطوم)

المدير العام لصناعة القطن في جبال النوبة

المفتش الأول للزراعة (كادقلى)

محطة رشاد	محطة الدلنج	تالودي
مفتش و ٣ زراعيون	مفتش و ٣ زراعيون	مفتش و ٣ زراعيون

مدير الزراعة (الخرطوم)

٥٦ - ١٩٦٧

المدير العام لصناعة القطن في جبال النوبة

المفتش الأول للزراعة (كادقلي)

محطة رشاد	محطة الدلنج	تالودي
مفتش ومساعد مفتش	مفتش ومساعد مفتش	مفتش ومساعد مفتش
٥ زراعيون	٥ زراعيون	٥ زراعيون

المصدر: أرشيف مؤسسة جبال النوبة الزراعية، كادوقلى.

ساهم عاملان في توسيع بنيات البيروقراطية الزراعية في المنطقة، احدهما محلي والآخر قومي. فقد تم، أولاً: تعيين مجموعة جديدة من الموظفين وذلك عند تكوين الهيئة الاستشارية لجبال النوبة في ١٩٥٣. وهي الهيئة التي أوكلت إليها مهمة دراسة مشاكل الفلاحين، ومن ثم مساعدة الحكومة في التصدي للتأثير المتصاعد لاتحاد مزارعي جبال النوبة (انظر الفصل السابع)، وثانيا، شهدت التطورات السياسية في منتصف الستينات

توظيف نخبة إدارية" جديدة غالبيتها من الشماليين.[36] فقد فتحت عملية سودنة الخدمة المدنية ونقل السلطة من البريطانيين إلى حكومة وطنية، الفرص لاستيعاب الشماليين في صناعة أقطان جبال النوبة. ومن المهم هنا ملاحظة أن إعادة تنظيم صناعة أقطان جبال النوبة لم تؤد إلى تحول أساسي في نظرة إداريي الدولة إلى الفلاحين النوبة، إذ "علت [عملية التوظيف الجديدة] من شأن الأفندية" في أوساط المتعلمين الشماليين،[37] الذي ورثوا نظرة المستعمرين البريطانيين للفلاحين، النوبة بوصفهم متخلفين وغير مبدعين.[38] لكل ذلك، ومع اقتراب موعد الاستقلال في ١٩٥٦، كان قد تم التوسع في الهياكل الإدارية لصناعة أقطان جبال النوبة، بينما ترسخت النظرة الاستعمارية للفلاحين النوبة، وتم التأكيد على وتبني السياسات نفسها.

من المظاهر المشتركة بين خطتي تنمية صناعة أقطان جبال النوبة للأعوام ١٩٥٣*٥٤ و ١٩٥٥/٥٦ توجيه معظم الاستثمارات إلى شبكة التسويق وإلى المتطلبات الرأسالمية لتصنيع القطن مثل شراء محالج جديدة. [39] فقد كان الاعتقاد السائد أن "حصصاً ضخمة من الأرباح" ستعود من الاستثمار في المزيد من المصانع والآلات. كذلك تم تبرير الصرف على منازل ومرتبات العاملين بحجة أن "حصصا أضخم من الأرباح ستعود من تهيئة جهاز فني مؤهل فعلاً، ومتفرغ للتركيز على المشاكل الزراعية".[40] وعلى الرغم من ندرة المعلومات فإن الدلائل تشير إلى أن مبالغ ضخمة من الأموال الحكومية أنفقت في توسيع الهياكل الإدارية ومحالج القطن. على سبيل المثال زادت طاقة الحلج، بعد الاستثمارات الجديدة في هذا المجال في منتصف الخمسينات، من ٧٠٠,٠٠٠ قنطار في عام ١٩٥٢ إلى ٤٤٦,٠٠٠ قنطار في عام ١٩٥٧. [41] ولكن في الوقت الذي تمت فيه هذه الاستثمارات، لم ينفق إلا القليل جداً على القطاع الإنتاجي للفلاحين، وكان أن أدى ضعف الاستثمار في البنية التحتية الخدمية، خاصة خدمات التمويل، إلى عدم الانتفاع بالزيادة الكبيرة في أسعار المنتج، والتي بلغت ٣٠% في عام ١٩٥٧، في تنشيط نمو مستمر في الإنتاجية الزراعية، كما هو موضح في الجدول رقم (١-٥)، ويمكن الدفع هنا بأن ركود وتذبذب مستويات الإنتاجية في الفترة ١٩٥٤ - ٦٠، وغياب أي زيادات معتبرة في المساحة المزروعة، لا يبرران هذا التوسع في البيروقراطية الزراعية.

جدول رقم ٥-١

المساحة المزروعة قطناً في جبال النوبة بالفدان والإنتاج بالقنطار والإنتاجية بالقنطار لكل فدان

الموسم	المساحة المزروعة	الإنتاج	الإنتاجية
٥٥/١٩٥٤	٢٣١,٣٦٦	٨٩١,٤٥٠	٣,٨٥ قنطار للفدان
٥٦/١٩٥٥	١٤٩,٩٦٦	٦٤٠,٩٧٤	٤,٢٧ قنطار للفدان
٥٧/١٩٥٦	١٢٦,٩٣٨	٣٣٩,٧٤٣	٢,٦٧ قنطار للفدان
٥٨/١٩٥٧	١٧٠,٢٧٥	٧٥٣,٤٧٧	٤,٤٢ قنطار للفدان
٥٩/١٩٨٥	١٩٨,٣٠٠	٥٧٤,٠٢٤	٢,٨٩ قنطار للفدان
٦٠/١٩٥٩	١٤٣,٢٤٧	٢٣٦,٢٤٧	١,٦٥ قنطار للفدان

المصدر: صناعة أقطان جبال النوبة، التقارير السنوية ٥٥/١٩٥٤ - ٦٠/١٩٥٩

وقد شكل هذا الوضع، القائم على الاستثمار في مجالات الإدارة والآليات، وغياب الاستثمار في إنتاج القطن والركود النسبي لمستويات الإنتاج شكل الأساس لتضارب المصالح بين البيروقراطية والفلاحين، إضافة إلى ذلك ساد توتر في العلاقة بين دولة ما بعد الاستعمار والجلابة، على الأقل خلال الفترة ١٩٥٤ / ١٩٥٨.

القيود على الزراعة الآلية ١٩٥٤ – ١٩٥٨ :

لم تعجل الإدارة السودانية الجديدة بعد ١٩٥٤ بإدخال أي تغييرات في السياسة المتعلقة بتنمية الزراعة الرأسمالية في منطقة جبال النوبة وقد يكون أحد الأسباب في هذا الأمر، أن توازن القوى في المنطقة لم يكن يسمح بمثل هذا التطور، هذا ما سوف يوضح في الفصل السابع، والسبب الآخر الهام أن السلطات المركزية بقيت رهينة الممارسات والمواقف الاستعمارية إزاء الفلاحين. [٤٢] وكان من نتيجة ذلك أن تمسكت هذه السلطات بما يمكن أن يسمى – في ظل غياب مصطلح أفضل – ب"أخلاقيات المحافظة". غير أن هذا الموقف لم يستبعد، من ناحية المبدأ، التوجه لتنمية الزراعة الآلية في الوقت المناسب. أما في ذلك الوقت فقد تركز اهتمامهم على إقامة المشاريع الرائدة والتجريبية لتقويم وتوفير الخدمات الفنية والاجتماعية المناسبة لقطاع الزراعة الآلية. وكان الهم الأكبر بالنسبة لهم، اذا وافقت الدولة على الزراعة الالية، فيجب ان تخضع هذه الزراعة لمراقبة وتوجيه مسؤولو الدولة وذلك بغرض المحافظة على

خصوبة التربة والاحتفاظ بمعظم السهول النوبية للاستفادة منها مستقبلاً بواسطة السكان المحليين. وقد شدد الموظفون على ضرورة توفير المعلومات والمرافق الفنية اللازمة للوقاية من التدمير المحتمل للتربة وإزالة الغطاء النباتى وتدمير الغابات. [٤٣] وكان هذا هو موقف الدولة ازاء ضغوط وملاحقات راس المال الوطنى والاجنبى، وهو موقف عكس سياسة تشجيع الانتاج بما لا يؤدى الى تدمير الموارد الطبيعية. وشكلت اهمية تملك المعرفة والقدرة التقنية لادارة الزراعة الالية مع الوعى بما تحمله من مخاطر، شكلت "حزمة محاذير" تسلح بها مسؤولو الدولة فى محادثاتهم مع كبار المزارعين والشركات الاجنبية. وجاء رد مدير وزارة التجارة والصناعة والتموين على الطلبات التي تقدم بها ممثلون لمؤسسات أجنبية يطلبون فيها التصديق لهم الاستثمار في الزراعة المطرية، مؤكداً على ضرورة التأكد من توفر القدرات التقنية والادارية للمزارعين ومخاطر هذا النوع من الزراعة على البيئة، "وهذه في اعتقادي، واجبات حكومية، لا يجوز أن يكون عدم توفرها في الوقت الحاضر، مبرراً لترك هذه السياسة"[٤٤] بالإضافة إلى ذلك، وعلى الرغم من الضغوط المتصاعدة من جانب التجار والزعماء المحليين في جبال النوبة، أكد موظف حكومي كبير:

"نحن لا نستطيع الإدعاء بأننا نعرف ما يكفى عن الإنتاج الآلي للمحاصيل في منطقة جبال النوبة، بالصورة التي تمكننا من مقابلة التزامنا إعطاء النصح المناسب عن هذا الأسلوب في إنتاج المحاصيل. إن موقفنا الثابت هو أنه ليس هنالك ما هو أكثر ضرراً لقضية ما، مثل إدخال أفكار جديدة، من المغامرات العشوائية المتعسفة من النوع الذي يتصوره مقدمو الطلبات، ونحن نرفض بقوة سياسة تخصيص أرض لكل من يملك ما يكفي لشراء جرار وآليات، ويعتقد بالتالي أنه يستطيع إدارة مشروع الزراعة الآلية". [٤٥]

ويبدو أن كبار الموظفين قد قاموا، بمساندة من قادة الحزب الوطني الاتحادي، بوضع العقبات أما مساعي الجلابة دخول مجال الزراعة الآلية، إضافة إلى ذلك لم يكن هنالك مشروع لتوزيع الأراضي لمقدمي الطلبات في منطقة جبال النوبة، كما أن المسألة الحساسة المتعلقة بجواز السماح للأجانب أو المقيمين من غير السودانيين باستئجار الأرض لم يكن قد بت فيها بعد.[٤٦] وفي يونيو من عام ١٩٥٧ اجتمعت هيئة من كبار الموظفين وتداولت "الوضع الخطير الناتج من أن بعض الأفراد بدءوا فعلاً في اقتناء الجرارات لممارسة الإنتاج الآلي للمحاصيل"، في مناطق مختلفة من البلاد، وقد اعتبر الوضع مثيراً للقلق على وجه الخصوص في كردفان ودارفور، بسبب النزاعات

المحتملة التي يمكن أن تنشب إذا ما سمح للجلابة بالتعدي على الأراضي التي سيستخدمها الرعاة والفلاحون.[٤٧]

ونرى هنا أن الوضع السياسي الدقيق في المنطقة في منتصف الخمسينات والموقف المحافظ لكبار موظفي الدولة، هي العوامل التي أدت بصورة كبيرة، إلى فشل الضغوط التي مارسها الجلابة في فترة ١٩٥٤ – ١٩٥٨، للفوز بمساعدة الحكومة للزراعة الآلية، غير أن الآثار السالبة للوضع الاقتصادي ما بعد ١٩٥٧ على موارد الدولة، ومقدم الحكومة العسكرية قاد إلى تحول في السياسة الزراعية في جبال النوبة. وكما سنرى في الجزء القادم من هذا الفصل فقد حصلت الزراعة الآلية الرأسمالية أخيراً على التشجيع الرسمي.

السياسة الزراعية لحكومة ١٩٨٥ العسكرية:

بسبب عدم الكفاءة السياسية للتحالف الحاكم، المكون من البرجوازية والارستقراطية الريفية، والاعتماد على اقتصاد القطن كمحصول نقدي واحد، مع عوامل اخرى، فقد تعرضت الحكومة البرلمانية لضغوط سياسية واقتصادية من داخل وخارج البلاد.[٤٨] وباستيلاء القوات المسلحة على السلطة في نوفمبر ١٩٥٨، تم حل البرلمان والأحزاب السياسية ومنعت النشاطات النقابية، ولجأ ضباط الجيش إلى الحكم من خلال المراسيم للحفاظ على نظامهم العسكري – البيروقراطي واتخذت الحكومة عدداً من الإجراءات لمواجهة مشاكل الاقتصاد السوداني، كان من بين هذه الإجراءات التعديل الفوري لنظام بيع القطن.[٤٩] حتى ذلك الوقت كانت العادة هي الإمساك عن عرض الأقطان التي ينتجها القطاع العام، بما في ذلك أقطان جبال النوبة، للبيع وذلك لإعطاء الفرصة للقطاع الخاص لتسويق أقطانه أولاً، وتسبب ذلك في تراكم غير مسبوق لكميات الأقطان غير المباعة والمخزنة من إنتاج القطاع العام. فقد زادت هذه الكميات من ٨٧,٠٠٠ بالة في سبتمبر ١٩٥٦ إلى ٤٠٠,٠٠٠ بالة في نهاية سبتمبر ١٩٥٧، [٥٠] وكان الوضع في جبال النوبة بالغ السوء حيث فشلت الحكومة في بيع ٣٥,٥٦٦ بالة من جملة إنتاج المنطقة الذي بلغ ٧٣,٢٩٩ في عام ١٩٥٨.[٥١]

وحتى يمكن تسهيل تسويق الأقطان قامت الحكومة بتخفيض رسوم الصادر وأسعار القطن.[٥٢] كان لهذه التطورات تداعيات جد خطيرة. فقد تدنت بصورة كبيرة عائدات تصدير القطن. من ١٤,٥ مليون جنيه سوداني في عام ١٩٥٦ إل ٢٧ مليون في عام ١٩٥٧، وانخفض احتياطي النقد الأجنبي من ٦٢ مليون جنيهاً إسترلينيا إلى ٨ مليون. [٥٣] على المستوى المحلي، في جبال النوبة أبدى موظفو الدولة قلقهم حيث كانت

المجالس المحلية ومجالس المناطق تحصل على مواردها من الضرائب والرسوم المفروضة على القطن، وتمت زيادة الضرائب لتعويض النقص في الموارد، [٥٤] غير أن المواقف المتطرفة المتزايدة لحركة الفلاحين في المنطقة في أعوام ١٩٥٤ – ١٩٥٨، قامت بمصادمة هذه الإجراءات. وطالب الفلاحون والمزارعون بزيادات في أسعار المنتج، بينما واصل كبار مزارعو القطن والجلابة والزعماء التقليديين ضغوطهم على الحكومة لمدهم بمدخلات الزراعة الحديثة. لذلك كان السؤال المركزي، حينما استولى الجيش على السلطة عن الكيفية التي ستتمكن بها دولة ما بعد الاستغلال من توفير إيرادات جديدة.

العنف الحكومي والتوسع في زراعة القطن:

في الأعوام ١٩٥٥ – ١٩٥٩ انخفضت المساحات المزروعة قطناً وكذلك مستويات الإنتاج الكلي وإنتاجية للفدان انخفاضاً ملحوظاً (انظر الجدول رقم ٥,١). إلى ذلك تدنت كمية القطن التي تم حلجها فعلاً تدنياً كبيراً. حيث بلغت كمية القطن المحلوج لموسم ١٩٥٩/٦٠ في المراكز الثلاثة الرئيسية لحلج القطن في تلودى وأبي جبيهة وكادوقلى، نصف الكمية التي تم حلجها في موسم ١٩٥٥/٥٦. وكانت في أم برمبيطة ٤,٩٧١ قنطار في عام ١٩٥٩/٦٠ مقارنة بـ ٤٩,٥٦١ في عام ١٩٥٥/٥٦.[٥٥]

وقد عزى الموظفون الحكوميون هذا التدني إلى عدة عوامل، تراوحت بين انخفاض القوة الشرائية للاقطان في مقابل محاصيل الحبوب، وتهديد المجاعة في عام ١٩٥٨/٥٩، والتي جعلت المزارعين يفضلون زراعة الذرة، وقلة الأمطار في بعض المناطق.[٥٦] ومن العوامل التي ذكرت ضعف التنسيق بين المصالح الحكومية المختلفة، وتم التشديد بوجه خاص على ممانعة المسؤولين، في فرض اللوائح.[٥٧] وذكر تقرير صناعة أقطان جبال النوبة لموسم ١٩٦١/٦٢ أن قلة الأمطار وتوزيعها غير المتكافئ أسهم في تدني إنتاج كل من المحاصيل النقدية والغذائية، والأكثر أهمية، أنه أضعف مقاومة نبات القطن لانتشار الأمراض التي تنقلها الخنافس والديدان (Flea Beetle, Poll Worms).[٥٨] ومن العوامل الأخرى التي أسهمت في هذا الوضع فشل محطة البحوث بكادوقلى التابعة لصناعة أقطان جبال النوبة، والمصالح الحكومية الأخرى، في التقليل من تأثير الآفات، وفي تطوير أنواع جديدة لها مقاومة أكبر للأمراض.[٥٩] ومع ذلك فقد كان بعض المسؤولين يرون أن العامل الأهم في هذا التدني هو تكاسل الفلاحين وبكلمات أحد الموظفين: " لم تلعب الطبيعة أي دور في تدني مقادير إنتاجهم من القطن أنما يرجع ذلك (في الأساس) للامبالاتهم وتلؤكهم".[٦٠]

وقد وجد تصور شبيه بهذا , صدى له عند مخططي الحكومة العسكرية، الـذين واصلوا في خطتهم العشرية. (١٩٦١/٦٢ - ١٩٧١/٧٢) السياسة الاستعمارية حـول زراعة الفلاحين، بإعطائهم الأفضلية القصوى للتوسع الأفقي .. ولكـن دون اسـتثمار يذكر في مجال زيادة إنتاجية الفلاحين. [٦١] كان واضحا إن عبء إعادة تنشـيط إنتـاج القطن سيقع على عاتق صغار الفلاحين. إذ لم تكن السياسة هنا قائمة على اسـتثمارات جديدة، بل على تصميم إجراءات تؤدي إلى الاستفادة القصوى من الموارد الموجـودة، لذلك تم التشديد بصورة خاصة على الحاجة لتنسيق أكبـر بـين المصـالح الحكوميـة المختلفة (صناعة أقطان جبال النوبة، الحكومة المحلية، المحـاكم والشـرطة) لفـرض اللوائح الصادرة عن صناعة أقطان جبال النوبة، مقارنة بلوائح الحجر النباتي وقـانون القطن لعام ١٩٢٦. [٦٢] وقد حددت هذه اللوائح يوم الحادي والثلاثين من مارس من كل عام بوصفه الموعد، الذي يجب بحلوله أن يكون قد تم قلع وإحـراق سـيقان القطـن، لمكافحة الأمراض، ويعرض عدم الالتزام بهذه اللوائح أصحابه من المزارعين لعقوبات شديدة، تتراوح بين عدم الأهلية لاستلام بذور القطن إلى الغرامات والسجن.[٦٣] وكـان للتعاون الكامل للقادة المحليين (النظار والمكوك والعمد والمشايخ) في إبـلاغ أتبـاعهم بتوجيهات الحكومة، والتأكيد على خطورة الوضـع والمسـاعدة فـي التعـرف علـى "المقصرين" قدر كبير من الأهمية، إذا كان لهذه اللوائح أن تكون ذات أثـر. وفـي ذات الاتجاه تم تكوين فرق من الزراعيين والشرطة وأعضاء المحاكم المحلية، فـي أوائـل الستينات، لمرافقة الزعماء المحليين في حملات منتظمة للمراقبة والتبليـغ عـن سـير العمليات الزراعية. [٦٤] وللمساعدة في تمويل هذه الحملات فرضت السلطات المحليـة "ضريبة قطن" جديدة.[٦٥] أضافت المزيد للطابع القهري لهـذه الإجـراءات، وسـنقوم بمناقشة تداعياتها في باب لاحق.

جانب آخر هام في هذه الإجراءات هو زيادة طفيفة في القسط الثاني لصرفيات القطن للمنتجين مرتبطة بإزالة وحرق سيقان القطن، كان يرجى مـن ربـط الصـرفية الثانية بإكمال هذه العمليات، أن يكمل فقراء وصغار المزارعين هـذه المهـام بـاكراً، ويتفرغوا بعد ذلك لأداء أشغال جزئية أخرى، تمكنهم مـن تحسـين مـداخيلهم، كـان الافتراض أنه:

"كلما بكرنا في إزالة التوتر الذي يصاحب التوقع، كلما كـان ذلـك أفضـل إذ سيكون لذلك أثره النفسي على الإنتاج الكلي وإنتاجية المزارع، وبالطبع فإن قسطاً ثانياً سيكون الحافز الأكبر للإنتاجية.[٦٦]

كان هنالك اعتبارين وراء هذا الإجراء، الأول: ان تسديد الضرائب لن يتـأخر (الدقنية والفطعان)، إذ سيكون لدى الفلاحين ما يكفي من النقد، وثانياً: أن القسط الثـاني والذي هو جزء متأخر من السعر، مستحق للمزارعين، لن يصرف إلا بعـد أن يثبـت الفلاحون أنهم قد نظفوا مزارعهم وأحرقوا سيقان القطن.(٦٧) وقد أسهم الأثر المـزدوج لهذه الإجراءات والقائم على الإكراه والتشجيع، أسهم في زيادة غير مسبوقة في إنتـاج القطن، وفي موسم ٦٣/١٩٦٢ بلغت جملة إنتاج القطن أعلى مستوى لها على الإطلاق، كما هو موضح في الجدول رقم (٢ -٥).

وقد انعكس هذا التوسع في إنتاج القطن في طلبات المجالس المحليـة لزيـادة كميات بذرة القطن التي تحصل عليها، لتوزيعها عبر قنواتها، على سبيل المثال طلـب مجلس ريفي الجبال الشمالية حصص تبلغ ١٢٠٠٠ قنطار من بذرة القطـن يخصـص للمجلس في موسم ٦٣/١٩٦٢ ومثل ذلك زيادة بلغت ٤,٣٠٠ قنطار عن العام السـابق، وكان المجلس يخطط لزيادة تبلغ ٣٥% من عدد مزارعي القطـن مـن الفلاحـين.(٦٨) وعلى الرغم من أن موظفي صناعة أقطان جبال النوبة كانوا يعتبرون أن زيـادة فـي أعداد مزارعي القطن تتراوح بين ١٧% و ٢٠% هي هدف أكثر واقعية،(٦٩) وقد كـان جلياً أن المجالس المحلية كانت تلعب دوراً أكثر نشاطاً في تطوير زراعة القطن.

جدول رقم (٢-٥) المساحة المزروعة قطناً، جملة الإنتاج بالقنطار،

والإنتاجية بالقنطار للفدان، والأسعار خلال السنوات ١٩٦٠ – ١٩٦٤

الموسم	المساحة بالفدان	جملة الإنتاج	الإنتاجية	السعر
٦١/١٩٦٠	١٦١,٠٠٠	٢٨٥,٦٣٢	٣,٦٣	١٩٠ قرشاً
٦٢/١٩٦١	٢٠٦,٠٠٠	٥٧٤,١٠٠	٢,٧٨	١٩٠ قرشاً
٦٣/١٩٦٢	٢٤٨,٠٠٠	١,٠٢٩,٥٤٩	٤,١٥	١٩٠ قرشاً
٦٤/١٩٦٣	٢٣٨,٠٠٠	٧٠٦,١٩٢	٢,٩٦	١٩٠ قرشاً

المصدر: صناعة أقطان جبال النوبة: التقارير السنوية ٦١/١٩٦٠ – ٦٤/١٩٦٣

لأغراض هذه الأطروحة في الفصول التالية، من المهم أن نشدد هنا علـى أن التوسع في زراعة القطن قد أنجز على حساب استعداء فقراء وصغار الفلاحـين علـى الحكومة. فقد أحسوا أنهم قد أرغموا على إضافة المزيد من الأرض لزراعـة القطـن،

وتوجيه المزيد من العمالة العالية إلى إنتاج المحصول النقدي. وسنتناول في الفصل الثامن تداعيات هذا الأمر على حملة احتجاج الفلاحين ضد الضرائب وعلى التحالف الناشئ بينهم وبين الصفوة المتعلمة من البرجوازية الصغيرة النوبية.

كان من النتائج الأخرى العامة للتوسع في إنتاج القطن الصراخ الذي تفجر بين العناصر المختلفة للبيروقراطية الزراعية، حول توزيع الموارد العائدة على الدولة، فقد نمت الاختلافات بين صناعة أقطان جبال النوبة والمسؤولين الحكوميين المحليين حول المصلحة الحكومية التي أسهمت بأكبر قدر من التوسع والتي تستحق بالتالي النصيب الأكبر من العائدات.[٧٠] إضافة إلى ذلك، وعلى الرغم من الدور المعترف به، الذي قام به النظار والمكوك والعمد والشيوخ في التمهيد لزيادة إنتاج القطن، فقد شعر هؤلاء القادة المحليون بالتجاهل، و شكوا من أنهم لم يمنحوا نصيبا معقولا من عائدات الإنتاج [٧١] و مع ذلك أن أبدى هؤلاء القادة، في موسم ١٩٦٢/٦٣ تلكؤاً ملحوظاً في التبليغ للمحاكم المحلية والمسؤولين عن المزارعين المقصرين. وقد أخذ المدير العام لصناعة أقطان جبال النوبة علماً، في نشرة وزعت لأعضاء المجالس الريفية ومجالس المناطق بالتجاء شيوخ القرى والمكوك والعمد إلى عدم تقديم قوائم مزارعي القطن الذين قاموا بتنظيف حقولهم، وأولئك الذين لم يفعلوا.[٧٢] وحتى تتلافى الحكومة المركزية استعداء هؤلاء الزعماء، قررت في عام ١٩٦٣ زيادة أنصبتهم فيما يمكن أن يتحقق من التوسع في الإنتاج. وكان الفلاحون هم الذين وقع عليهم عبء تحمل هذه المنهج الجديد للزعماء التقليديين في سلم البيروقراطية الزراعية. إذ تم جمع مليم واحد كضريبة عن كل قنطار، في صندوق خاص للزعماء التقليديين تذهب ١٠% منه للعمد والمكوك ويتم توزيع المتبقي بالتساوي على الشيوخ، وأصبح توزيع عائدات الصندوق بالنسبة لهؤلاء شرطاً لكي يكملوا مهامهم في الإشراف على قلع سيقان القطن، وتنظيف الحقول وتوزيع البذور. [٧٣] وبذلك أمكن تأمين تعاون الزعماء التقليديين، إلا أن ذلك تم على حساب استعداء فقراء وصغار الفلاحين، الذين استاءوا لفرض ضريبة أخرى على أقطانهم.

الحكم العسكري ومكننة الزراعة:

مقارنة بتجاهلها النسبي لزراعة الفلاحين، خصت الخطة العشرية للحكومة العسكرية استثمارات ضخمة لتطوير ٣٠٠,٠٠٠ فدان بالزراعة الآلية في منطقة النوبة، وعهد إلى البنك الزراعي السوداني باستكشاف الوسائل لإيجاد التمويل اللازم للمساعدة في هذا التطور[٧٤] وقد خطط لهذه المساحة بالإضافة إلى ٥٠٠,٠٠٠ فدان اخرى في منطقة القضارف أن تسهم في زيادة أنتاج القطن الأمريكي قصير التيلة والذرة

والحبوب الزيتية. وكان من بين أهداف الخطة العشرية تنويع الصادرات، فقد قررت هذه الخطة أن إسهام القطن في الصادر سينخفض من ٦٥ إلى ٦١% خلال الستينات. في الوقت الذي ترتفع فيه نسبة الحبوب الزيتية (الفول السوداني والسمسم) من ١٣ إلى ١٩%.[٧٥] وسيتم توجيه جزء من إنتاج القطن للمساعدة في تنفيذ مشروع الخطة لإحلال الواردات، وذلك بإمداد مصنعين للنسيج سبق تشييدهما في الخرطوم بحري، و ٦ مصانع أخرى تقرر بناؤها في جبال النوبة، باحتياجاتها من القطن. ,قد عبر المدير العام لصناعة أقطان جبال النوبة عن هذه المسألة قائلاً:

"لذلك فإننا ننوي إضافة أكبر مساحة ممكنة لإنتاج القطن، لمقابلة احتياجات مصانع النسيج المحلية، وفي الوقت نفسه تأمين فائض مناسب لإرضاء أسواقنا التقليدية في الخارج.[٦٧]

كذلك اعتبرت الزراعة الآلية مناسبة بصورة خاصة، لإنتاج الذرة وكان الهدف من زراعتها القضاء على مخاطر المجاعات في المنطقة، وعلى وجه الخصوص، زيادة إمدادات الحبوب الغذائية لمقابلة الزيادة المتسارعة في أعداد سكان المراكز الحضرية، والتي بلغت ٢,٣% سنويا.[٧٧] لكل هذه الأسباب كانت الزراعة الآلية مسألة إيجابية بالنسبة لكل موظفي الدولة تقريباً: "إذ أنها ستسمح بإضافة جديدة، وإدخال أساليب أفضل للزراعة، وتقلل من تكلفة الإنتاج بالإضافة إلى أنها ستساعد في تلافي الاختناقات التي تخلقها ندرة العمالة".[٧٨]

ولكن على الرغم من موافقة الدولة على إيجابيات الميكنة، فقد نشأت اختلافات بين أولئك الذين يرغبون في أن يقتصر دور الدول على إقامة النماذج العملية وتوفير البنية التحتية الخدمية للقطاع الخاص، وأولئك الذين نادوا بدور رائد للقطاع العام وإشراف وثيق على المشاريع الكبيرة التي يديرها الأفراد، وبرغم أن تجارب الميكنة الباكرة التي أجريت في منطقة القضارف اعتمدت كنماذج للزراعة الآلية في المناطق الأخرى، إلا انه لم يتم تبنيها فوراً في منطقة جبال النوبة، إذ دفعت خصوصية الوضع الزراعي في المنطقة بالمسؤولين الحكوميين للمطالبة بإجراء "تجارب جديدة" في المنطقة. وقد استندت حجتهم أولاً على التخلف المفترض للفلاحين النوبة ومن ثم الحاجة للحصول على معلومات اجتماعية كافية عن المعوقات التي تعطل عملية تحديث الزراعة وثانياً على الحاجة للتجارب لتوفير معلومات موثوقة عن خصوبة الأرض والدورة الزراعية، وعن أفضل السبل لزيادة إنتاجية الأيدي العاملة باستخدام المخصبات والبذور والمبيدات الحشرية.[٧٩]

غير أن السبب الآخر العام للمطالبة بتجارب إضافية في جبال النوبة تمثل في دفع مصالح ذلك القطاع من البيروقراطيين الزراعيين الذي كانوا يرغبون في رؤية دور أكبر لرأس مال الدولة في الزراعة الآلية. وكما سنرى لاحقاً، فقد فضل الحكم العسكري رأس المال الخاص للجلابة في آخر الأمر. .لكن أثناء وبعد فترة الحكم العسكري جرى تطوير مواز لمشاريع "المزارعين المشاركين" التي كانت عبارة عن شراكة بين رأسمال الدولة وزراعة الفلاحين، والتي استمرت بها تقليد المشاركة التي سادت في صناعة أقطان جبال النوبة.

مشاريع المزارعين المشاركين:

كان الهدف الرسمي لهذه المشاريع هو استكشاف السبل لتنمية علاقة مشاركة قوية بين الحكومة والفلاحين. ومع ذلك كان الدافع الأساسي هو التعرف على الظروف التي يمكن أن تساعد في إنجاح مشاركة رأس المال العام في عملية الإنتاج مستفيداً فائدة كاملة في ذلك من العمالة العائلية الرخيصة للفلاحين. كان الهدف هو زيادة حجم المواد الغذائية القابلة للتسويق وإنتاج المحاصيل النقدية. لهذا السبب أقيمت في عام ١٩٥٨ أربعة مشاريع في ام جاركو (الدلنج)، برواب (تلودى) كيواكيا(رشاد) والزلطية (كادوقلي).[٨٠] وسنقوم في هذا الجزء باستعراض مختصر لهذه التجارب فيما يتصل بحيازة الأرض، وتنظيم الأيدي العاملة للفلاحين في العمليات الزراعية وتوزيع الأرباح.

على الرغم من أن الحكومة قامت بتوفير الأراضي لهذه المشاريع، إلا أن الحقيقة هي أن معظم هذه الأراضي تم الاحتياز عليها من أراضي الزراعة التقليدية للفلاحين. وانطبق ذلك، على وجه الخصوص، على حالة مشروع أم جاركوا في منطقة الجبال الشمالية، حيث طلب من أهالي مرتج والنيمنج الانضمام بأراضيهم بأسعار تقل كثيراً جداً عن قيمتها في السوق، [٨١] مما جعل من هذا الأمر، في الواقع، مصادرة صريحة لأراضي الفلاحين التقليدية.

وقد قسم مشروع أم جاركو، مثل باقي المشاريع الأخرى، إلى ثلاثة أقسام: اثنان منها تبلغ مساحة كل واحد منهما ٥٢٠ فدان، وتبلغ مساحة القسم الثالث ٥٨٠ فدان.[٨٢] وتم إتباع نظام الدورة الزراعية الثلاثية بتخصيص احد الأقسام لزراعة القطن، وقسم ثان للذرة ويظل الثالث بوراً، وذلك على الرغم من إدخال مشروعين آخرين لمحاصيل أخرى (السمسم والدخن)، وقد عمل المشروع بنظام حواشات مساحتها ١٠ فدان خصصت ٥ منها للقطن و ٥ للذرة أو لمحصول آخر. وقسمت أرض كل مزارع إلى مساحتين من مساحات المشروع الثلاثة. إذ كانت كل المساحة، سواء كانت

٥٢٠ فداناً أو ٥٨٠ فداناً، تزرع بمحصول واحد. [٨٣] والغرض من ذلك هو تيسير قيام الحكومة بالعمليات الزراعية الآلية من حراثة وبذر للبذور. وتركت العمليات التي تتطلب عمالة مكثفة (إزالة الحشائش، الحصاد، القلع، ونظافة الحقول) في داخل المشروع ليقوم بها المزارعون المشاركون.

كان إنتاج هذه المشاريع أقل من المتوقع ولكنه أفضل من المتوسط العام لإنتاج مزارع الفلاحين. على سبيل المثال بلغت إنتاجية القطن في مشاريع الزراعة الآلية الصغيرة، في موسم ١٩٦١/٦٢، ٤. قنطاراً للفدان مقارنة بـ ٢,٨ قنطاراً للفدان في زراعة الفلاحين "التقليدية".[٨٤]

كانت المستويات الأعلى للإنتاجية تعني أن إداريي هذه المشاريع كان بوسعهم أن يعلونا أنهم كانوا على اقل "ناجحين جزئياً" وبناءً على التقارير الرسمية، فقد حقق الفلاحون أرباحا وزادت مداخيلهم "زيادة طفيفة" وكان الدليل على ذلك أن معظمهم طلبوا تجديد مشاركتهم في الحواشات.[٨٥]

وكان أكثر فئات الفلاحين استفادة من هذه المشاريع، أولئك الفلاحين الذين لم يمتلكوا أرضا، والذين انضموا لهذه المشاريع ببساطة، لكي يحصلوا على الأرض. [٨٦] فمن بين ٢٠٢ حواشة وزعت في مشروع أم جركوا ١٩٦٥/٦٧، ذهبت ١١٤ إلى أولئك الذين لم تكن لديهم أراض زراعية في الأماكن المجاورة.[٨٧] أما الفئات الأخرى التي انتفعت من هذه المشاريع، فكانت مجموعات الزعماء التقليديين وصغار التجار الذين حازوا أكثر من حواشة واحدة. ومع ذلك فقد فشلت هذه المشاريع، بصورة عامة، في جذب الفلاحين ذوى الحيازات الصغيرة، وهي الفئة الأساسية التي هدف المسؤولين الحكوميون إلى إشراكها في الزراعة الآلية. فقد كان الاتفاق الذي يقسم الأرباح بالتساوي بين الفلاحين والإدارة، بالنسبة لهم، إتفاقا غير عادل، إذ يقوم المزارعون بأداء معظم العمليات التي تتطلب عمالة مكثفة. وقد انعكس لاحقا عدم رضاء أولئك الذين انضموا للمشاريع في البداية، في حجم العمالة التي خصصوها لمزارهم التقليدية الخاصة، بدلاً من الحواشات التي بدءوا يميلون لاعتبارها مزارع فرعية.[٨٨] كرد فعل على هذه الأوضاع، قامت الإدارة بسحب الحواشات من المزارعين بتعويضات قليلة، وبدأت بحذر في السماح للقادة التقليديين (المكوك والعمد والشيوخ) وصغار التجار، باحتياز أكثر من حواشة واحدة، واستخدام العمالة المأجورة للزراعة.

على الرغم من الاستجابة المتباينة لصغار الفلاحين، استمرت فئة الموظفين الحكوميين في المستويين الأوسط والأسفل، في التأكيد على نجاح هذه المشاريع، وسعوا جاهدين، في سياق جهودهم لتطوير مشاركة رأس المال الحكومي، إلى توجيه الموارد الحكومية الضئيلة نحو المشاريع التي تديرها الحكومة، غير ان محاولاتهم لم تمض دون صعوبات، وواجهوا مقاومة كبيرة من التجار الجلابة، وكذلك من كبار موظفي الدولة، الذين نظروا على المشاريع الصغيرة باعتبارها فاشلة، ونادوا بدلاً منها بمشاريع الزراعة الآلية الضخمة التي يديرها رأس المال الخاص.(٨٩)

المشاريع الخاصة الكبيرة:

لاعتبارات المصلحة السياسية، انحازت الحكومة العسكرية إلى جانب التجار الجلابة، وهو موقف عبرت عنه العجلة التي نظم بها دخولهم إلى مجال الزراعة الآلية. كان المسؤولون في وزارة الزراعة يصرون في السابق، على إقامة التجهيزات اللازمة، من شاكلة البنية التحتية والمؤسسات الخدمية، قبل دخول مشاريع الزراعة الخاصة الكبيرة إلى جبال النوبة. وأصدرت العديد من اللوائح القانونية والإدارية لمنع المضاربين من القطاع الخاص من الانتقال إلى المجال الزراعي للمنطقة. فمن وجهة نظر المسؤولين لم تكن هنالك إلا فئة محددة من الناس. هي التي تستحق التشجيع للمشاركة في الزراعة الآلية هم:

"أولئك القادرون مالياً، والمؤهلون فنيا، المهمومون بهذا العمل، والذين يحبون الأرض من أعماق قلوبهم، أما الجشعون فيجب ألا يسمح لهم بالمجيء إلى هذه المنطقة، لأنهم يخربون أكثر مما يصلحون". (التأكيد من المؤلف) (٩٠) ويجب، قبل التصديق النهائي، التقدم لطلبات إلى سلطات المديرية والسلطات المحلية، وإبراز شهادة أرض (تحدد صلاحية المتقدم ووضعه القانوني)، وشهادة أهلية، وتصريح بالزراعة الآلية. (٩١) غير أن القادة العسكريين، في سياق توسيع القاعدة الاجتماعية لحكمهم في أوساط الجلابة والزعماء التقليديين، لم يأبهوا كثيراً بهذه اللوائح، فكان أن تم تخفيف القيود وتجاوز الاعتبارات الفنية، وأدخلا التعديلات لتسهيل عملية تسجيل الأراضي بواسطة الموظفين الحكوميين، وللسماح لمالكي الجرارات بتأجير جراراتهم لآخرين.كانت الآليات العامة لتخفيف القيود هي تغيير هياكل ومهام الهيئات الحكومية المكلفة بتوزيع الأراضي للزراعة الآلية، قبل استيلاء القوات المسلحة على السلطة، وافق حاكم كردفان على خطة وضعها برنامج تطوير المياه الريفية واستخدام الأراضي، حددت إستراتيجية لتنظم الزراعة الآلية في الجبال النوبية والشمالية وفي جنوب وأوساط

تقلى.[٩٢] وقد خولت سلطة التصديق النهائي بهذه المشاريع لمجلس مكون من ممثلين لوزارة الزراعة، صناعة أقطان جبال النوبة، المجلس المحلي المختص وحاكم كردفان، الذي كان له دور رئيسي في عملية اتخاذ القرار، في عام ١٩٥٩ تم حل هذه الهيئة وشكلت الحكومة العسكرية بدلاً منها، هيئة توزيع الأراضي الزراعية، التي تكونت من حاكم كردفان، مدير الزراعة وعضوين من المجالس المحلية المرشحة لكي تقوم المشاريع في مناطقها.[٩٣] بعد ثلاث سنوات، في عام ١٩٦٢ وإثر نداءات تطالب بتمثيل أوسع داخل الهيئة وبتوزيع الأرض وفق خطة مدروسة جيدا، تمت إعادة هيكلة الهيئة وتوسيع عضويتها، ولكن ليتم توطيد وتعزيز سلطات العناصر البيروقراطية – العسكرية داخل الهيئة.[٩٤] كذلك انعكست العجلة التي استجابت بها السلطات العسكرية لمطالبات الجلابة طويلة العهد في الإجراءات التي اتخذها الحكام العسكريون لتيسير تطور الزراعة الآلية في الإقليم.

بعد عام ١٩٥٨ بدأ اثنان من تجار الإقليم بصفة تجريبية، إقامة مشاريع كبيرة للزراعة الآلية.[٩٦] وكان تعاون الإدارة العسكرية الجديدة حيوياً في الحصول على وتنظيف الأرض، التي تم استئجارها بلا مقابل للسنة الأولى بالمقارنة مع المشاريع الصغيرة التي تديرها الحكومة، كانت المشاريع الخاصة ذات ربحية عالية، كما هو موضح في الجدول رقم (٣-٥).

جدول رقم 3-5 الدخل والمنصرفات والأرباح لمشروع م. أ. صديق (١٩٦٠ – ١٩٦٧)

الكلي		المتوسط
الدخل	٦٦,٢٢٧ جنيه سوداني	٩,٤٦١ جنيه
المنصرفات	٥٤,٣٤١	٧,٧٦٣ جنيه
الأرباح	١١,٨٩٦	١,٦٩٨ جنيه

المصدر: مقابلة مع م. أ. صديق، الدلنج ١٩٨٢/١٢/٢٥ و .Gail, R. G. op. cit. P. 331.

لقد تم الحصول على هذه الأرباح على حساب الالتزام الصارم بالسياسة المحصولية للحكومة التي أعطت الأولوية للقطن على الذرة. وعلى الرغم من أن كلا المزارعين ركزا أكثر على القطن أثناء السنة الأولى، إلا أن المشاكل المتعلقة بندرة العمالة وتدني أسعار المنتج جعلتهما يتحولان إلى زراعة الذرة التي كان الطلب عليها

كبيراً. وقد جذب نجاح هذه المشاريع التي يديرها القطاع الخاص، والأرباح التي تحققها، انتباه الجلابة والزعماء التقليديين إلى الاستثمار في مشاريع الزراعة الآلية الكبيرة، ولكنهم من واقع وضعهم كتجار أساساً، تحركهم دوافع الرغبة في تحقيق أقصى الأرباح، لم يظهروا إلا القليل من الاهتمام بالمحافظة على خصوبة التربة، بإقامة مصدات الرمال، أو حتى الالتزام بالسياسة الرسمية التي شددت على أولوية إنتاج القطن كمصدر للعملات الأجنبية.

كان توزيع الأراضي التي خصصت للجلابة يتم دون مسح حقيقي لخصوبة الأرض، والغطاء النباتي والغابي، ولاستخدام الأرض ومصادر المياه. وأدى غياب مثل هذه المعلومات إلى أن يجد المسؤولون في وزارة الزراعة صعوبات جمة في إبداء النصح حول الدورات الزراعية والسياسات المحصولية المناسبة. وقد بلغت المساحة الكلية للمشاريع التي تم التصديق عليها لموسم ١٩٥٩/٦٠، ١٠,٠٠٠ فدان مشروعات في كل الدلنج (هبيلة)، كادوقلي (يرام الطاش) ورجل الفولة (دنقر راس). وأربعة مشاريع في رشاد (القردود وتوبي)[٩٧] وحتى يمكن فتح أراضي إضافية لتوفير الحبوب لمنطقة الجنوب وجبال النوبة، قررت هيئة التنمية في عام ١٩٥٩ توسعاً محدوداً من ٧٠,٠٠٠ فدان للزراعة في هبيلة والجديد المطيمر، و ٧٠,٠٠٠ فدان أخرى بنظام الدورة في نفس المنطقة. [٩٨] وذكر أن الحكومة حجزت مساحة الشركة ١٠,٠٠٠ فدان التي تم التصديق بها في هبيلة. للمزارع النموذجية لمستوطنات الفلاحين. وقد أفاد حاكم كردفان، في رده على احتجاج مسؤولي صناعة أقطان جبال النوبة على المعدل الذي تم به توزيع (الأرض) بصورة غير سليمة بأن عام ١٩٦١ شهد تخصيص مساحة بلغت في مجملها ٣٦,٠٠٠ فدان لأفراد معينين، وان ٥٨,٠٠٠ فدانا يجري تحضيرها. [٩٩]وتمت الإشارة أيضاً إلى أن الخطة العشرية نصت على زيادة في أراضي الزراعة الآلية في جبال النوبة تصل إلى ٣٠٠,٠٠٠ فدان. [١٠٠]

وتشير الأدلة إلى أن الحكام العسكريين والإداريين كانوا يشجعون الزراعة الآلية لاعتبارات تتعلق بالمصلحة السياسية. لكسب دعم ومساندة الجلابة وللمحافظة على مصالحهم الخاصة كملاك محتملين لهذه المشاريع. ولكن مهما كانت دوافعهم، فإن النقطة المهمة هي أن هذا القطاع من البيروقراطيين كان في الحقيقة يعمل، بشكل ما، على ترقية مصالح الرأسماليين الزراعيين. فقد شدد حاكم كردفان في خطاب إلى أولئك الذين حثوا على زراعة آلية سليمة ومخططة، قائلاً:

"لقد حان الوقت لكي نقرر، فإنني لا أجد سبباً يمنعنا من تشجيع بل حث مقدمي الطلبات المؤهلين على أن يبدءوا، بشرط أن يعملوا تحت الإشراف الوثيق على الأقل خلال الموسم الأول. ويجب أن نؤمن لهم النجاح، لأنه بدون ذلك لن تصل رؤوس الأموال إلى منطقة الجبال". (التأكيد من المؤلف).[١٠١]

يقف هذا الإعلان في تناقض حاد مع نوايا الإدارة البريطانية في إرغام غير النوبة على التراجع عن السهول النوبية. ومهما كانت الطريقة التي استخدمت بها هذه المشاريع فإن النتيجة الهامة المستمدة من هذه الأحداث، هي الطريقة التي انحازت بها، في آخر الأمر، دولة ما بعد الاستعمار ضد الفلاحين النوبة ولصالح التجار والبيروقراطيين الذين ينحدر أغلبهم من الشمال. في موسم ١٩٥٦/٦٠ صدقت التجار والبيروقرطيين الذين ينحدر أغلبهم من الشمال. في موسم ١٩٥٦/٦٠ صدقت الحكومة على زراعة مشاريع للسماح لبعض التجار الجلابة بالبدء في تشغيل مشاريع آلية كبيرة.[١٠٢] وفي يوليو من عام ١٩٦١ وزعت ٢٤ مشروعا جنوب شرق هبيلة. ومن بين أصحابها ال ٢٤ كان ١٨ من التجار، عاش وعمل ثماني منهم في الإقليم، وجاء العشرة الباقون، وعمل أحدهم محامياً بينما كان أحدهم مزارعاً ينتمي إلى أحد عائلات الحوازمة القيادية.[١٠٣] لقد كان توجه التجار وموظفي الخدمة المدنية والزعماء التقليديين للعمل في الزراعة الآلية جزءاً من توجه عام، لدى شرائح معينة، فى الطبقة الراسمالية فـي ذلك الوقت.[١٠٤] فقد اوحت صلاتهم الوثيقة بالقيادة السياسية للحكم العسكري، وحاجة الأخيرة للمحافظة على وتعزيز قاعدتها الاجتماعية، أوحت للسلطات للقيام بعملية منظمة ومتفق عليها لإجازة القوانين اللازمة لتسهيل تسجيل الأرض وإيجاد الجرارات والتجهيزات الأخرى اللازمة للزراعة الآلية. كذلك أدت المتطلبات المالية الضخمة اللازمة لتشغيل هذه المشاريع إلى مجهودات حكومية لتأمين العون المالي والفني من البنك الدولي والوكالات الدولية الأخرى.

٤.٥ البنك الدولي والزراعة الآلية في جبال النوبة (١٩٦٢ – ١٩٨٦)

البنك الدولي والزراعة في جبال النوبة:

مهد استيلاء الجيش على السلطة في عام ١٩٥٨ الطريق إلى اتفاقية المعونة الأمريكية، والتي تم إبرامها بعد شهور قليلة من ذلك التاريخ.[١٠٦] وقد فاتحت هذه الاتفاقية المجال أمام المزيد من العون الأجنبي للزارعة في السودان. بعد إعادة النظام البرلماني الديمقراطي عام ١٩٦٤، دفع تدهور معدلات الأرباح فـي مشاريع الري بالطلمبات على النيل، إلى تحرك الدولة لتسهيل انتقال رأس المال الخاص العامل في

مجالات التجارة والزراعة في المناطق النهرية، إلى مجال الاستثمار في الزراعة الآلية في جبال النوبة، الذي كان أكثر ربحية. (١٠٦) غير أن الزراعة الآلية تتطلب استثمارات مبدئية ضخمة. وهنا كان دور العون الأمريكي والبنك الدولي دوراً حاسماً.

كانت المتطلبا ت الاستثمارية الأكثر إلحاحاً تتمثل في إزالة الأشجار وتنظيف الأرض. (١٠٧) وفي عام ١٩٦٥ أبرمت وزارة المالية والاقتصاد اتفاقاً مع البنك الدولي يقدم بموجبه البنك قرضاً قيمته ٩,٤٨٣,٠٣٧ جنيه سوداني، لتغطية نفقات تنظيف الأرض في منطقتي القضارف وجبال النوبة. (١٠٨) وتشمل قيمة القرض المكون النقدي الأجنبي، الذي بلغ ٧٥% من المكون المحلي، وفي نفس العام أخطر رئيس مجلس الوزراء الجمعية التأسيسية، مؤكدا تصميم حكومته على توسيع مساحات الزراعة الآلية، أن سيتم زيادة المساحة المزروعة إلى ٨٠٠,٠٠٠ فداناً في منطقتي القضارف وجبال النوبة. (١٠٩) أدى هذا التدخل مع تدخلات تالية للبنك الدولي إلى دعم التحالف، في ظل الحكم البرلماني الثاني في السوداني، بين التجار وموظفي الخدمة المدنية والزعماء التقليديين، ترجع جذوره إلى فترة الحكم العسكري بين ٦٤ – ١٩٥٨، وقد مثل هذا الدعم تحولاً حاسماً في ميزان القوى (على المستويين القومي والإقليمي) ضد تحالف الفلاحين النوبة مع البرجوازية الصغيرة.

وكما سنرى لاحقا، فقد عبرت الأحداث التي سبقت ثورة أكتوبر عام ١٩٦٤ وتلتها مباشرة، تعبيرا عميقا عن الوزن السياسي لهذا التحالف النوبي، وقدرته على تهديد مصالح الطبقات الحاكمة. وقد دفع ذلك أحزاب الوطني الاتحادي والأمة والشعب الديمقراطي، وهي الأحزاب السياسية التي تمثل هذه الطبقات، إلى اللجوء إلى تكتيكات مختلفة لإرضاء بعض قطاعات الفلاحين، وتأجيج صراعات الأجنحة بين القطاعات المختلفة في قيادة اتحاد جبال النوبة بهدف زعزعته وإضعافه. وكان اتحاد جبال النوبة ينادي بتوجيه الموارد الحكومية إلى فقراء وصغار المزارعين من خلال تطوير الجمعيات التعاونية والخدمات الاجتماعية والمشاريع الآلية الصغيرة التي تدعمها الدولة. وسنرى في الفصل الثامن أن اتحاد جبال النوبة كان يريد مشاركة أكبر لرأسمال الدولة في الزراعة في جبال النوبة، غير أن موازين القوى كان في صالح رأس المال الخاص.

كان التناقض الرئيسي الآخر الذي أشرنا إليه في هذا الفصل هو الخلاف بين مستويات بيروقراطية الدولة المختلفة، حيث اتجه كبار البيروقراطيين إلى تفضيل رأس المال الخاص، بينما انحازت المستويات الدنيا إلى الاستثمارات الحكومية. خلال الفترة ١٩٦٥/٦٨ تم، بدرجة كبيرة التوفيق بين هذين التوجهين المصلحين في الاستراتيجية

المقترحة للزراعة الآلية. وقد شهدت تلك الفترة مساعي للمواءمة بين أولئك الذين يؤيدون رأس المال الخاص (التجار، الزعماء التقليديين، بالإضافة إلى كبار البيروقراطيين) وأولئك الذين ينادون لدور أكبر لرأسمال الدولة، ويعكس الشكل الخاص لمؤسسات والسياسات التي تعاملت مع الزراعة الآلية في جبال النوبة، إلى حد كبير الطريقة التي عولجت بها هذه التوترات الكامنة والتناقضات المصلحية.

الرأسماليون وزراعة الفلاحين:

في عام ١٩٦٨ أسست الحكومة، بطلب من البنك الدولي مؤسسة الزراعة الآلية، وذلك لتسهيل مشاركة البنك في المشاريع الآلية، وكان يرجى أن تؤدي هذه المشاريع إلى الاكتفاء الذاتي من الحبوب الغذائية الرئيسية (الذرة) وإنتاج فائض تصدير من الذرةو القطن، بغرض الحصول على العملات الصعبة.[١١٠] وقد أوكل إلى مؤسسة الزراعة الآلية مهمة تخصيص الأرض، وتوزيع الموارد المالية والفنية التي وفرتها وكالات رأس المال الأجنبي على القطاعين العام والخاص.

وفي مسعى للتوفيق بين المصالح المختلفة، تم تنظيم قطاع الزراعة الآلية ليوفر الخدمات لفئات مختلفة من المنتفعين، فقد قامت مؤسسة الزراعة الآلية بتشغيل ثلاثة قطاعات: قطاع المزارع الحكومية، قطاع إشرافي والقطاع الخاص. وقد استخدمت المزارع الحكومية العمالة الزراعية المأجورة بدلاً من "المزارعين المشاركين" أو كانت تديرها مجالس حكومية، وكانت ترمي لتحقيق هدفين: الأول، إنتاج كميات كافية من الحبوب لإبعاد شبح المجاعات، والثاني، أن تصبح مراكز للتدريب والتجريب والبحوث تقدم النموذج للقطاع عن قوة ربحية الميكنة الزراعية.[١١١] وصمم القطاع الإشرافي لتشجيع وتطوير صغار الرأسماليين الزراعيين، الذين استأجروا أراض بمساندة البنك الدولي وإشراف مؤسسة الزراعة الآلية، ويقوم البنك الدولي، عبر مؤسسة الزراعة الآلية، بتوفير التمويل للأفراد من أصحاب المشاريع لتنظيف الأرض وشراء المعدات الزراعية.[١١٢] ولم يكن يطلب من هؤلاء الرأسماليين الزراعيين غير دفع مبلغ ١٠٠ جنيه سوداني عبارة عن رسم تنمية، في البداية وإيجار شهري بواقع ٥ قروش للفدان، بينما كان يصدق للمزارع الواحد بـ ١٥٠٠ فدان. وكما هو متضمن في اسم القطاع، كان على مؤسسة الزراعة الآلية أن تمارس إشرافا وثيقا ومشاركة في هذه المشاريع بتوفير الخدمات اللازمة. أما في القطاع الخاص فتبلغ مساحة أكبر المشاريع ١٠٠٠ فدان، بإيجار مساو للقطاع الإشرافي، مع الفارق أن المزارعين مطالبون بالحصول على رأس المال المبدئي من مصادر أخرى، غير المصادر المتاحة للقطاع الإشرافي.[١١٣]

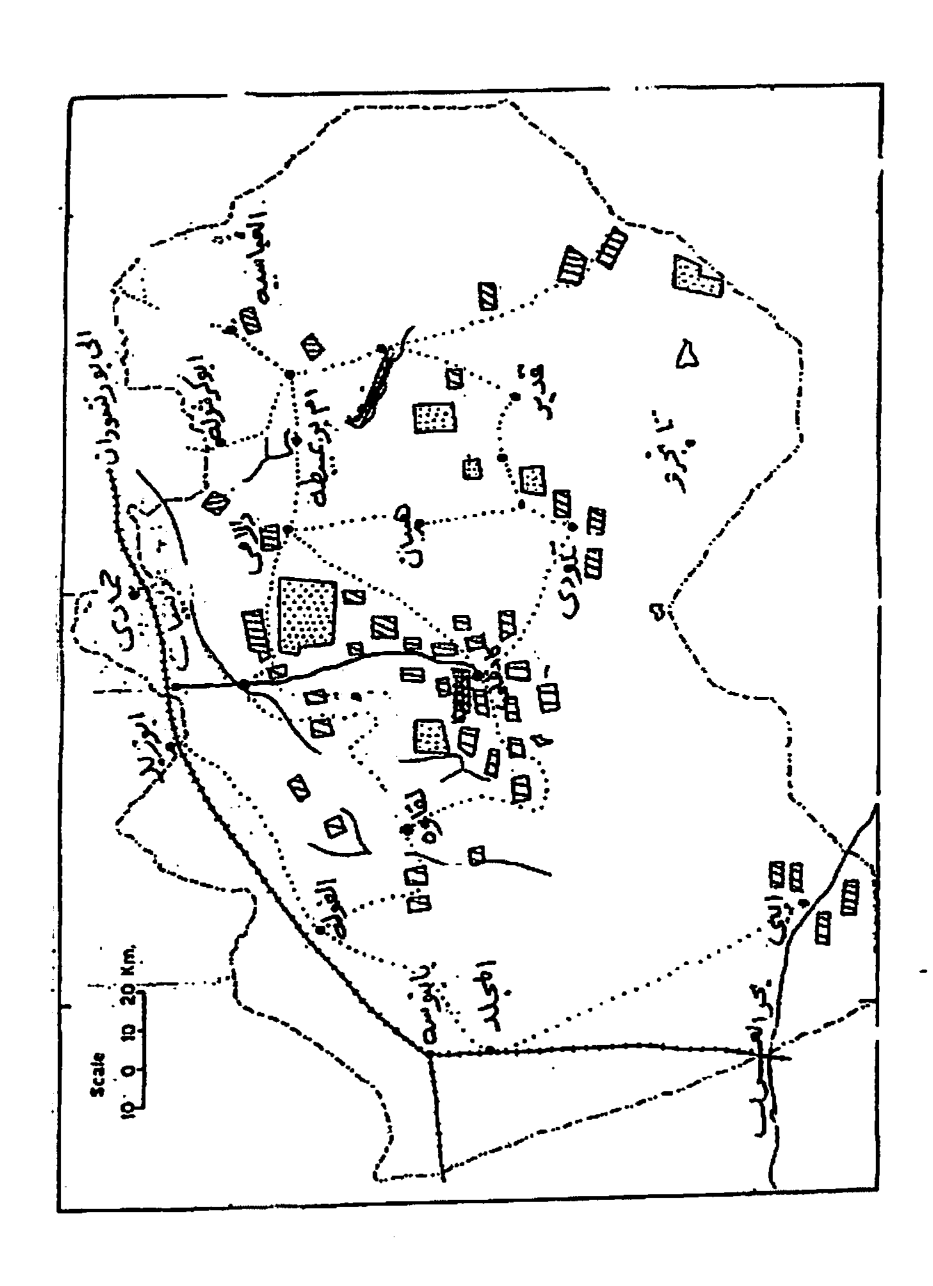
وكان يفترض أن معظم أصحاب المشاريع الخاصة سيكونون من التجار، غير ان متطلبات توفير رأس المال المبدئي لم تشكل عقبة فعلية، حتى لموظفي الحكومة والزعماء التقليديين، إذ كان بإمكان المرشحين لحيازة مشاريع زراعية، بعد استخراج شهادة بتحديد الموقع من مؤسسة الزراعة الآلية، واستخدام هذه الشهادة للحصول على تمويل من البنك الزراعي. (١١٤)

وعلى الرغم من إعطاء الأسبقية في توزيع هذه المشاريع للسكان المحليين والجمعيات التعاونية الزراعية، فقد كان التجار الجلابة والزعماء التقليديين، الذين سعوا لإقامة مشاريعهم الخاصة منذ الخمسينات وأوائل الستينات، هم أول المستفيدين من هذه المشاريع. ذلك أن إصرار البنك الزراعي وأقسام القروض في المؤسسة الزراعية الآلية، على حيازة المقترضين لممتلكات توفر ضمانا لتسديد القروض، مثل تمييزا ضد فقرا وصغار الفلاحين في الإقليم. (١١٥) وقد انطبق ذلك حتى على بعض أثرياء الفلاحين والعاملين في الحكومة المحلية، الذين حصلوا على تصديقات بمشاريع زراعية، إذ وجدوا بسبب افتقاره لرأس المال الكافي، صعوبة شديدة في إدارتها، وانتهى بهم الأمر إلى إيجارها بالباطن لتجار أغنياء من خارج المنطقة.

وقد سعت حكومة حزب الأمة ١٩٦٧ في محاولة منها لإرضاء فقرا وصغار الفلاحين، على إحداث تغيير في سياستها الزراعية في الإقليم. (١١٦) وتم لذلك حل صناعة أقطان جبال النوبة، واستبدلت بمؤسسة جبال النوبة الزراعية، كفرع لمؤسسة العامة للإنتاج الزراعي. وأدخلت قاعدة "المشاركة الزراعية" ومؤسسة جبال النوبة الزراعية. وتحددت مهام مجلس إدارة مؤسسة جبال النوبة الزراعية، وفق هذا النظام، في وضع الخطط السنوية و"التنظيم والإشراف على تطبيقها" بالإضافة إلى القيام بعمليات ترحيل وتخزين وتصنيع وتسويق المنتج (١١٧) في الجانب الآخر كان على الفلاحين القيام بكل العمليات الزراعية الحقلية مثل بذر البذور وإزالة الحشائش والحصاد وتنظيف الحواشات ويوزع صافي الأرباح من بين القطن والبذرة لمؤسسة الدولة للأقطان على النحو التالي:

٧٨,٥% للمزارعين، ١٥,٥% لمؤسسة جبال النوبة الزراعية، ٢% لصندوق الاحتياطي، ١% لصندوق الخدمات الاجتماعية، ٣% للحكومة المحلية. (١١٨) وتم حساب هذه الأرباح بناء على سعر ثابت للقطن الخام تمت زيادته مع بداية السياسة الجديدة عام ١٩٦٧ من ١,٨٠ جنيه سوداني للقنطار إلى ٢,٢٥ جنيه كحافز للمزارعين لزيادة الإنتاج.(١١٩) غير أن هذا التغيير لم يؤد كذلك إلى رفع الإنتاجية الزراعية، وبعد عدة

خريطة لاقليم جبال النوبة



سنوات، وفي مسعى لتحسين الأوضاع المعيشية المتدهورة للفلاحين، بدأت الحكومة في تحديث قطاع الزراعة التقليدية، على أساس ميكنة المساحات المحدودة لزراعات الفلاحين، وتم إدخال هذه المشاريع التحديثية في أجزاء عدة من الإقليم، كما هو موضح في الخارطة رقم (١-٥) ورغم توفير الحكم لأكثر الاستثمارات الرأسمالية المبدئية والتمويل والإشراف الفني والإداري. فقد تلقت هي أيضا معونة ومساندة المانحين الأجانب مثل الصندوق العربي، وزارة التنمية البريطانية لما وراء البحار، العون الألماني ووكالة التنمية الأمريكية. وقام البنك الدولي بمهام التنسيق بين نشاطات هذه الهيئات الدولية.

بوجه عام تركزت نشاطات هذه الهيئات على أوضاع صغار المزارعين داخل مشاريع الزراعة الآلية الصغيرة، وقامت بتبني إستراتيجية لتطوير زراعة الفلاحين باستخدام المعدات الزراعية والعمالة العائلية للفلاحين.

عكست الأشكال المختلفة لتنظيم الإنتاج الزراعي المصالح المتضاربة للقوى الاجتماعية المتنافسة، بيروقراطية الدولة (الذين كان بعضهم يفضل رأس المال الحكومي وآخرون رأس المال الخاص)، الرأسماليون الزراعيون، أثرياء الفلاحين والمنتجون الزراعيون الذين كانوا في غالبهم من صغار الفلاحين، وقد انضم رأس المال الدولي، بعد أن تعرف على ثراء وتعدد موارد الزراعة الفلاحية، إلى دولة ما بعد الاستعمار لعدم عملية إعادة بعث وتنشيط اقتصاد الفلاحين ذوي الملكيات الزراعية الصغيرة [١٢٠]- وفي الوقت نفسه تعاون رأس المال الدولي مع الحكومة على تطوير الزراعة الرأسمالية الكبيرة، التي هددت بزعزعة زراعة الفلاحين.

٥,٥ خاتمة:

حاولنا في هذا الفصل التعريف بالمصالح المختلفة المتمثلة في بعض الاستراتيجيات الزراعية المقترحة لتنمية جبال النوبة في فترة ١٩٥٤ / ١٩٦٨، وسواء تطورت الزراعة في جبال النوبة في إطار الملكيات الصغيرة للفلاحين أو في الإطار الرأسمالي أو بمزيج من الإثني، فقد كان ذلك تعبيرا عن توازن القوى بين الطبقات والشرائح المتنازعة وأوضح السرد كيف سارت الأحداث في الخمسينات والستينات: التوسع في البيروقراطية الزراعية، استيلاء الجيش على السلطة عام ١٩٥٨، وتدخل البنك الدولي الذي أدى لتحول ميزان القوى لصالح تحالف الجلابة وزعماء التقليديين وكبار موظفي الدولة وضد فلاحي الإقليم والبرجوازية الصغيرة.

كانت المواضع الرئيسية للبابين الرابع والخامس هي بيان الكيفية التي تمت بها إعادة إنتاج تخلف الاقتصاد النوبي، جزئيا بسبب فشل نمط الإنتاج الرأسمالي "السائد" في التدمير الكامل أو تحويل أنماط إنتاج الفلاحين والسلعية الصغيرة. وتناولنا في الفصل الرابع الكيفية التي طورت بها الرأسمالية الاستعمارية الإنتاج السلعي دون السماح بنشأة طبقة رأسمالية زراعية. وقد تم دفع عملية تطور الرأسمالية الزراعية في مرحلة الاستعمار الجديد بتشجيع نشط من دولة ما بعد الاستعمار ورأس المال العالمي، كما هو موضح في هذا الفصل، وقد كانت عملية المحافظة على والتحلل التدريجي للأنماط الفلاحية والسلعية الصغيرة، في الحقيقة عملية صراع بين الطبقات والشرائح الاجتماعية المتنازعة وسيتناول الفصل القادم هذه المسائل عند مناقشة السياسات التي أدت لتخلف النوبة. وقد حدد السرد حتى الآن العوامل البنيوية الأساسية وراء الصراع بين الطبقات والشرائح وستقدم الآن لتقصي التاريخ والأنماط المتغيرة لهذه التحالفات والمواجهات السياسية.

***

مصادر وملاحظات:

١- التقارير السنوية لصناعة أقطان جبال النوبة ١٩٥٣/٥٤

٢- مقابلات مع عمر الخليفة، كادوقلي، ١٩٨٢/١١/٦، العوض محمد نور، كادوقلى ١٩٨٢/٥/١٨، ومحمد أحمد صديق، الدلنج، ١٩٨٢/١١/٦، وجميعهم من التجار الجلابة ومزارعي القطن في الخمسينات.

3- File kn. p. 2/ M. 1, Talodi Archives, Minutes of Delami, Conference on Economic Development of the Nuba Mountains. February 1952.
4- Ibid.
5- Ibid.
6- Ibid.
7- Ibid.
8- File kn. p/2. M. 1 Kadugl Archives, from Senior Inspector of Agriculture of NMCI General Manager, 19/2/1955.
9- Tothill, J. O. op. cit . pp. 831 – 834, and Newbold, D. op. cit., p. 492.
10- File kn. p./2. M. 1., Rashad Archives, from Director of Local Government of Kordoan Governor, 22/4/1952.
11- File kn. P/2 M. 1 Rashad Archives, from Kordofan Governor to D. C. to Tegali. 10/4/1948.
12- File kn. P/2 M.1 Rashad Archives, Minutes of Tegali Area Agricultural Committee, 18/5/1948.
13- Ibid.
14- Ibid,
15- File kn. P/1 M. 5/2 Kadugli Archives< from Kordodan Governor to D. C. of Tegali.
16- Ibid,
17- File kn. P/1 H. 5/2 Kadugli Archives, from Kordofan Governor to Director of Local Government, 29/5/1952.
18- File kn. P/1 H 5/2 Kadugli Archives from D. C. of Tegali to Kordofan Governor, 21/6/1952. File kn. p/2 J. 3 Rashad Archives from Executive Officer of Tegali Rural district Council to Kordofan Governor to Director of Agriculture, 19/6/1952.

بسبب معارضة الحكومة نزح بعض الجلابة إلى القضارف حيث توسعت الزراعة الآلية بسرعة أكبر منها في جبال النوبة.

19- File kn. p./2 J. 3 Rashad Archives, from Executive Officer or Tegali Rural District Council to Kordofan Governor, 18/6/1952.
20- Ibid,
21- Ibid.
22- File kn. p./2 M. 1 Rashad Archives, from D. C. of Tegali to Kordofan Governoe, 14/6/1952

للإطلاع على بعض الطلبات من كبار مزارعي القطن من الجلابة إلى حاكم كردفان انظر: File kn. P. /2. M. 1., Rashad Archives,

(أ) من خلف الله وفضل الله الحاج، ١٩٥٢/٧/١ (وقد أرفق مع طلباتهـا خطاب تزكية من ناظر الليري سمح لهما فيه بالتصرف في مسـاحات واسعة من الأراضي).

(ب)من محمد التيجاني، ١٩٥٢/٦/٩

23- Shepherd, A. "Capatialist Agriculture in the Sudan's During Prairies". Development and Change, vol. 14. 1983. p. 300.

للمزيد انظر وزارة الزراعة، تقرير ورشة العمـل حـول مشـاريع إنتـاج المحاصيل الآلية، الخرطوم، ١٩٥٤.

24- Ibid. P. 300.
25- Ibid., p. 301.
26- File kn. p. / 2. A. 10, Rashad Archives, from Kprdofan Governor to D. C's. to Tegali and (Jebel) Railing, 17/8/53.
27- File TRC. / 2. J. 4., Rashad Archives, from Kordofan Governor to D. C. of Tegali. 13/12/1953.
28- Ibid.
29- Ibid.
30- File kn. p. 2 M.; 1 Rashad Archives, Minutes of the Board of Economics and Trade Meeting, 3/5/1950.
31- File TRC. /2 J. 4., Rasahd Archives, from Executive Officer of Tegali Rural District Council of Kordofan Governor, 11/4/1954.
32- File kn. p. 2. M.; 1 Rashad Archives, Minutes of the Board of Economics and Trade Meeting, 3/5/1950.
33- Ibid.

٣٤- التقارير السنوية لصناعة أقطان جبال النوبة ١٩٥٢/٥٣.

35- Ibid.
36- Nugdalla, S. A. The Sudanese Political Leadership: A Study of Elite Formation and Conflict in a Modernizing Society, Ph.D. Thesis University of Manchester, 1973. pp.. 326 – 340.
37- Ibis. P. 328.
38- NMCI Archives< Proceeding of Agriculturalists Conference on the Problems of Nubia Agriculture, 1952.

٣٩- التقارير السنوية لصناعة أقطان جبال النوبة، ١٩٥٣/٥٤ أيضا خطوط تنمية صـناعة أقطـان جبال النوبة ١٩٥٥/٦٥.

٤٠- أرشيف صناعة أقطان جبال النوبة، خطط التنمية ١٩٥٥/٦٥.

41- File kn. p. 2. M. 1., Kadugli Archives, from NMCI General Manager to Director of Agriculture. 11/1/1955.
42- Ali, T. M. A. p. 18.
43- File kn. p./LURWD, 58. C. 18 Kadugli Archives.

من مدير المياه الريفية واستخدام الأراضي إلى مدير الحكومة المحلية ١٩٥٧/٦/٢٩

44- File kn. p./MCIS. 80.3.18 Kadugli Archives..

من مدير وزارة التجارة والصناعة والتمويل إلى مدير الزراعة ١٩٦٥/١٠/١٨

45- File kn. p./MCIS. 80.3.18 Kadugli Archives..

من مدير الزراعة إلى مدير كردفان ١٩٥٧/٥/٢٩.

46- Ibid.

47- File kn. p. / LURWD, 58. C. 18. Kadugli Archives,

من مدير استخدام الأراضي والمياه الريفية، إلى مدير الحكم المحلي ١٩٥٧/٦/٢٩.

48- Kitchen, H. A., "The Sudan in Transition", Current History, vol. 37. July 1959, pp. 35 – 40, Aries, "The Sudan and Democracy", African Affairs, vol. 61. July 1962, pp. 247 – 254, and Ali T. M. A. Cultivation of Hunger: Major Determinant of Agrcicultural Development in the Sudan. 1956 – 1964. Ph.D. Thesis, University of Toronto, 1982, pp. 213 – 224.

٤٩- تضمنت الإجراءات الأخرى تأسيس البنك الزراعي السوداني، والبحث عن القروض الأجنبية (الأمريكية). سبقت الإشارة إليه،ص ٢١٥.

50- Ibid.

٥١- التقرير السنوي لصناعة أقطان جبال النوبة ١٩٥٧/٥٨.

52- Ali, T. M. A., op. cot. P. 216.

53- First, R. The Barrel of a Gun: Political Power in Africa and the Coup D'Etat, Allen Lane and The Penguin Press, London, 1970, pp. 126 – 144.

54- File kn. p. /2.M.1, Kadiguli Archives,

من مدير وزارة الزراعة إلى مدير عام صناعة أقطاع جبال النوبة، ١٩٥٩/١/١٧

٥٥- التقارير السنوية لصناعة أقطان جبال النوبة ١٩٦٠/٦١.

56- File kn. p./2. M.1 Rashad Archives.

من الحاكم العسكري لتقلى إلى الحاكم العسكري لمديرية كردفان، ١٩٦١/٣/٦.

57-Ibid.

٥٨- التقارير السنوية لصناعة أقطان جبال النوبة ١٩٦١/٦٢ .

٥٩- نفسه .

٦٠- نفسه .

61- Ali, T. M. A. op. cit. p. 241.

62- File kn. 2/2.M.1 Kadughli Archives,

من المدير العام لصناعة أقطان جبال النوبة إلى مزارعي جبال النوبة، ١٩٦١/٢/١٢. Kn. p./ 2. M. 1., Kadugli Archives.

من مدير مصلحة الزراعة إلى المدير العام لصناعة أقطان جبال النوبة، ١٩٦٢/١/٢٧.

63-Ibid.

64- Ibid.

65- File kn. p./2. M 7.7., Rashad Archives,

من المأمور الإداري لتقلى إلى المدير العام لصناعة أقطان جبال النوبة، ١٩٥٨/٥/١٤.

66- Ibid.

67- File kn. p. 2/M. 1 Diling Archives,

من الضابط التنفيذي لمجلس شمال الجبال إلـــى رئـــيس المجلـــس التنفيـــذي لكردفان. ١٩٦٢/٥/٢١.

68- File kn. p. 2/M. 1.1 Kadughli Archives.

من الضابط التنفيذي لمجلس شمال الجبال إلـــى رئـــيس المجلـــس التنفيـــذي لكردفان. ١٩٦٢/٥/٢١

69- File kn. p.2/M.1., Kadugli Archives.

من مفتش الزراعة إلى رئيس المجلس التنفيذي، ١٩٦٢/٥/٢٩

٧٠- للإطلاع على الاتهامات والاتهامات المضادة بالتبديد وعدم الأمانة بين مـــوظفي الحكومة المحلية وموظفي وزارة الزراعة، انظر:

(أ) .File kn. p.. 2/M. 1 Dilling Archives

من الضابط التنفيذي لمجلس شمال الجبال إلـــى رئـــيس المجلـــس التنفيـــذي لكردفان. ١٩٦٢/٥/٢١.

(ت) File kn. P. 2/M. 1., Kadugli Archives,

من رئيس المجلس التنفيذي إلى الوكيل الدائم لوزارة الزراعة، ١٩٦٣/١/٢٦

71- File kn. p. /2. M. 1. Dilling Archives,

من الضابط التنفيذي لملجس شمال الجبال إلـــى رئـــيس المجلـــس التنفيـــذي للمديرية ١٩٦٢/١٢/١٩.

72- File kn. p. /2. M. 1. Dilling Archives,

من المدير العام لصناعة أقطان جبال النوبة إلى ضباط مجـــالس كـــادوقلى، الدلنج وتقلى، ١٩٦٣/٩/٢٦.

73- File kn. p. /2, M, 1., Kadugli Archives,

من المدير العام لصناعة أقطان جبال النوبة إلى رئيس المجلـــس التنفيـــذي، ١٩٦٤/٦/١.

74- Ibid.

أيضاً التقارير السنوية لصناعة أقطان جبال النوبة، ١٩٦٤/٦٥.

75- File kn. p. /2. M. 1., Kadugli Archives,

من المدير العام لصناعة أقطان جبال النوبة إلى المأمور الإداري لجنـــوب الجبال، ١٩٦٠/٤/٤.

76- Ibid.

٧٧- عثمان، م. س. "إمكانات ومشاكل ميكنة الإنتاج الزراعي في السودان" مـــداولات المؤتمر السنوي للجمعية الفلسفية السودانية، المجلـــد ٢ الخرطـــوم، ١٩٦٥، ص ٣٥٤.

٧٨- التلب، مؤسسة الزراعة الآلية في مديرية كردفان، مداولات مؤتمر أركويت السابع حول التنمية الاجتماعية-الاقتصادية في غرب السودان، معهد الدراسات الإضافية، جامعة الخرطوم، الخرطوم، ١٩٧٣/٥/٣.

٧٩- نفسه

٨٠- التقارير السنوية لصناعة أقطان جبال النوبة، ٦٢/١٩٦١.

٨١- تقرير من ناظر أجاني والكواليب إلى المأمور الإداري للجبال الشمالية ١٩٥٨/٨/٢٢. أيضا تقرير من ناظر أجاني والكواليب إلى المأمور الإداري للجبال الشمالية، ١٩٥٨/٣/١.

٨٢- التقارير السنوية لصناعة أقطان جبال النوبة، ٦٢/١٩٦١.

83- File kn. p. /2. A. 10; Dilling Archives,

من المأمور الإداري إلى المدير العام لصناعة أقطان جبال النوبة، ١٩٥٨/٣/١٣. وأيضاً .Wood, G., op. cit. 308 – 311

٨٤- التقارير السنوية لصناعة أقطان جبال النوبة، ٦٢/١٩٦١.

85- Wood, G., op. cit. 314 – 315.

86- Ibid.

87- Ibid., pp. 314- 315.

88- File kn. p.2/ A. 10. Dilling Archives.

من المأمور الإداري إلى المدير العام لصناعة أقطان جبال النوبة، ١٩٥٨/٣/٩. أيضا التقارير السنوية لصناعة أقطان جبال النوبة. ٦٢/١٩٦١.

٨٩- للإطلاع على التركيب الاجتماعي للمجلس التنفيذي للمديرية انظر الفصل الثامن.

90- File kn. p. 2/A. 2/1., Kadugli Archives.

من المدير العام لصناعة أقطان جبال النوبة إلى مأمور مديرية كردفان ١٩٦١/٧/١٦.

91- Ibid.

92- File kn. p. /2. A. 10. Kadugli Archives,

من حاكم كردفان إلى مدير الحكم المحلي، ١٩٥٨/٦/١٠.

93- File kn. p. /2. A. 10., Kadugli Archives.

من مدير الحكم المحلي إلى مدير وزارة الحكم المحلي، ١٩٥٨/٦/١٠

لم يراع تكوين هيئة توزيع الأراضي الزراعية تمثيل الفلاحين. فقد كان كل أعضائها من البيروقراطيين، ويرأسها رئيس المجلس التنفيذي للمديرية. وضمت في عضويتها ممثلين لوزارة الزراعة، المجلس المحلي للمنطقة إلتى

يتم فيها توزيع المشاريع، مدير الغابات، مدير استصلاح الأراضي، وممثل للقوات المسلحة.

94- File kn. P). /2. A. 10., Dilling Archives

من رئيس المجلس التنفيذي للمديرية إلى الضابط التنفيذي لمجلس ريفي شمال الجبال، ١٩٦٢/٤/٤.

٩٥- هنالك عدة عوامل دفعت الحاكم العسكري (المأمور الإداري) لتجاوز القنوات الرسمية لتوزيع المشاريع الزراعية بالإضافة إلى اعتبارات المصالح السياسية. كثيراً ما كان للحاكم العسكري مصلحة شخصية في الزراعة الآلية. حيث كان يتوقع أنه سيمنح مشروعا بعد تقاعده، في عام ١٩٥٩، عندما أعفى ثاني أكبر الأعضاء رتبة في المجلس الأعلى للقوات المسلحة وأحيل للمعاش، منح ٣٠٠٠ فدان من أراضي الحكومة. وبعد عدة سنوات شهد السودان تكالب كبار الضباط على المشاريع الزراعية الخاصة. وقد قام البنك الزراعي السوداني، مخالفا بذلك القوانين التي تحكمه بتمويل موظفي الحكومة المتقاعدين، السياسيين، والتجار والزعماء التقليديين، انظر:

Nugdalla, S. A. op. cit. pp. 243 - 244, Ali. T. A. M., op. cit. p. 247. ومقابلة مع محمد المعتصم مدير البنك الزراعي، فرع الدلنج، الدلنج، ١٩٨٢/١٠/١٠.

٩٦- مقابلة محمد أحمد صديق، الدلنج، ١٩٨٢/١٢/١٣.

97- File kn. p. /2. A. 1/2 Kadugli Archives,

من مأمور مديرية كردفان إلى المأمور الإداري ١٩٦٠/٤/٢٠.

98- File kn. p. /2. M 1 . Kadugli Archives.

من الحاكم العسكري للجبال إلى الحاكم العسكري لمديرية كردفان، ١٩٦١/٧/٣. أيضا File kn. p. /2. M. 1 Kadugli Archives تقرير موجه إلى مدير مكتب التنمية، ١٩٦٠/٧/٢٥.

99- File kn. p./2. M. 1. Kadugli Archives,

من الحاكم العسكري للجبال إلى الحاكم العسكري لمديرية كردفان، ١٩٦١/٧/٣، أيضا File kn. p. /2. M. 1, Kadugli Archives،

من الحاكم العسكري لكردفان إلى المدير العام لصناعة أقطان جبال النوبة ١٩٦١/٦/٢٩.

100- Ibid.

101- File kn. p. /2. M. 1, Kadugli Archives,

من المأمور الإداري إلى الحاكم العسكري لكردفان، ١٩٦٠/٤/١٦.

١٠٢- التقارير السنوية لصناعة أقطان جبال النوبة ١٩٦١/٦٢.
103- File kn. p. /2. M. 1 Kadugli Archives,
من الحاكم العسكري للجبال إلى الحاكم العسكري لمديرية كردفان، ١٩٦١/٦/٣، أيضاً File kn. p. /2. M. 1 Kaduglil Archives,
من الحاكم العسكري لكردفان إلى المدير العام لصناعة أقطان جبال النوبة ١٩٦١/٧/٢٩.
104- Nugdalla. S. A. op. cit. pp. 243 – 244.
105- Ali. T. M. A., op. cit. p. 228.
١٠٦- أخبار الأسبوع، رقم ١٠٩، ١٩٦٩/٢/١٣، أيضاً مقابلة مع محمد سعيد الحاج، مدير الخدمات الزراعية، كادوقلى، ١٩٨٢/٥/٢٠.
107- File kn. p. /2. A. 10 Kadugli Archives,
من وكيل التخطيط الاقتصادي (وزارة المالية والاقتصاد) إلى مدير الإدارة الإفريقية (البنك الدولي للتنمية وإعادة التعمير)، ١٩٦٥/٥/٢٠.
108- Ibid.
١٠٩- مداولات الجمعية التأسيسية، جلسة ١٩٦٥/٦/٢٦، ومكتبة السودان، جامعة الخرطوم.
110- Sudanow, October 1977, p. 43.
111- Ibid.
112- Ibid.
113- Ibid.
١١٤- التلب، أ. سبقت الإشارة إليه.
١١٥- مقابلة مع محمد المعتصم، مدير البنك الزراعي، الدلنج ١٩٨٢/١٠/١٠.
١١٦- مقابلة مع ميرغني حسين زاكي الدين (وزير الزراعة ١٩٦٦ – ١٩٦٩)، الأبيض، ١٨٢/١٢/٢٥.
١١٧-التقارير السنوية لصناعة أقطان جبال النوبة ١٩٦٧/٦٨.
١١٨-سعد الدين، م. أ.، "القطن في جبال النوبة قبل تحديث الزراعة التقليدية"، مداولات ندوة المشاريع الحديثة في جبال النوبة، كادوقلى، ٢٧ – ١٩٧٩/١/٢٩
١١٩- نفسه.
120- illiams, G. “The World Bank and the Peasant Problems”, in Williams, G. (ed) Rural Development in Tropical Africa “The MacMillan Press Ltd. London. 1981, pp. 16 – 51.

الفصل السادس
حركة فلاحي جبال النوبة ١٩٤٦-١٩٥٢
تعاظم النشاط السياسي الطبقي

مقدمة:

في الفصل الرابع ذكرنا أن إدماج فلاحي النوبة بواسطة الرأسمالية الاستعمارية قد أدي إلى تواتر بطيء في التفاوت بين الفلاحين. وقد تطرقنا أيضاً لأثر التوسع في إنتاج القطن علي ثروات الزراع من الجلابة والعرب، وتناولنا أيضاً الترابط المتبادل بين الطبقة والعوامل العرقية وهذا الفصل يتضمن مزيداً من التوضيح للمصالح المتباينة لقطاعات الفلاحين المختلفة في الاقليم بتسليط الضوء بشكل خاص علي الطبقات لكن هدفنا الرئيسي في هذا الفصل هو مناقشة العوامل المحلية والقومية التي أحاطت وبطرق مختلفة أسهمت في نشأة إتحاد مزارعي جبال النوبة.

بينما لا أنكر أهمية العوامل الوطنية، لكنني أري هنا بأن العوامل الخاصة بالمجتمع الفلاحي النوبي هي التى أدت إلى قيام واستمرار حيوية حركة فلاحي النوبة وسيوضح هذا الفصل كيف استطاع فصيل مسيطر وثري من فلاحي الجلابة أن يستفيد من الحركة الوطنية المناهضة للبريطانيين ويكسب تأييد جماعة مهمة من الزعماء التقليديين مما مكنه في تطور لاحق نقل فلاحي النوبة إلي حركة قوامها الزراع تناقض الحكومة الاستعمارية قوة مثل هذه الحركة الفلاحية وضعفها الموروث ستتم مناقشتهما في هذا الفصل والفصل الذي يلية.

٦-١ معاناة الفلاحين – جذور الغبن

لقد رأينا كيف إعتمدت الدولة الاستعمارية البريطانية علي الضرائب المفروضة علي اقتصاديات الحيازات الزراعية الصغيرة للحصول علي الموارد وبوجة عام كان معدل الضرائب المرتفع هو أحد السمات الرئيسية للمعاناة التي مر بها فلاحو النوبة تحت الحكم البريطاني، فتزداد الضرائب من وقت لآخر أو تفرض ضرائب جديدة كنا في الفصل الرابع قد ذكرنا بإيجاز المعدلات الضريبية المتزايدة باستمرار والمفروضة علي الفرد " الدقنية" وعلي الاكواخ والعشور، واكثرها اهمية الزيادات الضريبية التي استحدثت في النصف الاخير للاربعينات، وعلي الاخص زيادة معدل ضريبة التعليم

الذي قدم في عام ١٩٤٨، وهذا قد حددت له نسبة ٧٠% من مجموعة ضريبتي الفرد "الدقنية" والقطعان مقارنة بما كانت عليه في السنوات السابقة عندما حدد المعدل كنسبة مئوية من ضريبة الفرد "دقنية" فقط [1] عارض مكوك النوبة هذه الزيادة الجديدة، وخير شاهد علي ذلك هو مك وسط وجنوب النوبة الذي أبان بأنه غير مستعد لتحصيل ودفع الضريبة الجديدة وأوضح:

"أن الضرائب قد زيدت مرتين خلال عامين. كنا قد سئلنا عام ١٩٤٦ عما إذا كنا نفضل زيادة ضريبة الفرد "الدقنية" من ٢٥ قرشاً إلي ٣٠ قرشاً أو فرض ضريبة علي القطعان فأخترنا الأول وما إن بدأ عام ١٩٤٧ حتى طلب منا دفع ضريبة أبقار والتي دفعناها. والآن المطلوب منا ضريبة تعليم بمعدل ٧% من إجمالي ضريبتي الفرد "الدقنية" والقطعان"[2].

إضافة إلي تاكيده الواضح بأنه سوف لن يدفع ضريبة التعليم طالب المك أيضاً بعدم فرض أي ضرائب إضافية لحين امتصاص صدمة الزيادات الأخيرة وانفراج حدة الضغوط الاقتصادية[3] بنفس المنوال. أبان مك اخر بان الضرائب المفروضة علي القبيلة لعام ١٩٤٨ قد تم دفعها بما فيها ضريبة القطعان الجدية، لكنه ليس علي استعداد أن يقبل مسؤولية تحصيل ضريبة التعليم(٤) تحدث كلا المكين نيابة عن أولئك الذين لم يكن قد سبق لهم دفع ضريبة التعليم (مناطق دلماي، هيبان وريكا) اما المكوك الذين سبق لهم تحصيل ودفع ضريبة التعليم فقد دفعوها كنسبة مئوية من ضريبة (الدقنية) الفرد وليس من إجمالي ضريبتي الدقنية والقطعان. أما مك غلفان كرقول فهو الوحيد الذي حاول تحصيل المعدل الضريبي البالغ ٧% من إجمالي ضريبتي الدقنية والقطعان. [5]

جانب آخر مهم للشعور بالغبن وعدم الرضا يتمثل في أن الزيادات الضريبية لم تطبق علي كافة قطاعات السكان المحليين. فالجلابة، الذين كانوا يدفعون ضرائب التجارة، لم يدفعوا ضريبة التعليم، وكذلك في داخل مناطق النوبة كان هناك تفاوت في المعدلات الضريبية المفروضة. عندما احست الحكومة بالتداعيات الخطيرة لفرض ضريبة جديدة، شرعت عام ١٩٤٩ في توحيد معدلات كافة الفئات الضريبية في مناطق وسط النوبة[6] هذا إلي تجميد ضريبة التعليم الجديدة، لكن الهيكل الضريبي ظل السبب الرئيسي للشعور بالغبن بين جميع فئات الزراع في فترتي الاستعمار وما بعد الاستعمار.

إن المعدل المرتفع للضريبة المباشرة وغير المباشرة المفروضة علي محصول القطن قد تسبب في احداث تذمر لافت للنظر. فإن نسبة ال ٢٠% من صافي عائد القطن المخصصة لصناعة قطن جبال النوبة NMCI خلال الفترة البريطانية كانت

مقسمة علي اساس ١٠% لتغطية المنصرفات الحكومية في الإشراف، التسويق التصنيع والأبحاث. كانت شكوي الزراع ترتكز بشكل أساسي هنا علي حقيقة أن خدمات صناعة قطن جبال النوبة NMCI تسعر باعلي من قيمتها وهي متدنية الكفاءة وعلي الاخـــص وتسويق القطن (الوزن، الترحيل، التخزين، الفرز، والبيع) كما تم أيضاً فرض رســـوم إضافية لتغطية لتغطية بعض العمليات التسويقية. ففي عام ١٩٥١ علي سبيل المثـــال، ســـحبت صناعة قطن جبال النوبة مبلغ ١٧,٤٩٦ جنية من نصيب الفلاحين من عائدات القطـــن لتغية جزء من رسوم ترحيل الإنتاج لذلك العام[٧] وفي أوائـــل عـــام ١٩٥٠ تعـــين ان لتفريغ وتعبئة الجوال وحوالي ١٥-٢٥ قرشاً مقابل نقل الجوال إلـــي الســـوق[٨] هـــذه الرسوم الأخيرة بلغت ما يقارب ثلث ما يحصل عليه المنتج مقابل جوال القطن الواحد.

تبقس مصدر لاخر لمعاناة الفلاحين متمثلاً فـــي المعـــدل العـــالي للغرامـــات المفروضة عليهم عند عدم إتباعهم المواعيد المقررة لزراعة القطن وعند فشـــلهم فـــي نظافة الحقول بعد الحصار في عام ١٩٤٧ علي سبيل المثال، ودفع مزارعون تلـــودي مبلغ ٢,٠٠٠ جنية في شكل غرامات، وهو مبلغ يساوي ثلث إجمالي ضريبة الدقنية التي تم تحصيلها في تلودي ذلك العام[٩] كان اثـــر هـــذه الضـــرائب والرســـوم الغرامـــات المفروضة علي مزارعي القطن واحداً بين النوبة والجلابة، وهذه المعانة المشتركة هي التي أسهمت في تحالف جميع المزراعين في اتحاد مزارعي جبال النوبة.

نظام التسعيرة:

تّدخل الحكومة في تسويق القطن كان مبرراً من منطق حماية مصالح المنتجين. احد الركائز المحورية لهذا المنطق يعتمد علي منظور أن القطـــاع الخـــاص تنقصـــهم الإمكانات المالية اللازمة للتسويق الكفء واستغلالهم للفلاحين.

الصورة الانطباعية عن التجار الجلابة كاستغلاليين قد ســـبق تســـليط الضـــوء عليها ولا تحتاج لمزيد من الإسهاب هنا، نريد أن نوضـــح بـــان الاحتكـــار الحكـــومي للتسويق كان مصدراً لثلاثة أضعاف من الغبن، واحد منها اشترك فيه جميع المزارعين وتمثل ذلك في السعر المتدني للمنتج الذي عرض عليهم طيلة الثلاثينـــات والأربعينـــات وكذلك التكلفة العالية لعمليات التسويق التي استمرت في الخمسينات بعد تحسن الأسعار والثاني تأثر به صغر الفلاحين بشكل خاص وتثل ذلك في فشل نظام الاحتكار الحكومي في تقديم خدمات ائتمانية للمنتجين كانوا يحتاجونها. والثالث يتعلق بالجلابة الذين ارادوا الدخول في تسويق القطن بانفسهم مسألة التسليف الزراعي سنتناولها في الأجراء ادنـــاه في هذا الجزء سنركز علي نظام التسعيرة والتكلفة العالية للتسويق.

السؤال الموضوعي عما إذا كانت تكلفة التسويق عالية أم لا فهذا حقاً خارج موضوعنا- بالرغم من احتمال ان يكون الإحتكار قد ادي إلي إرتفاع التكلفة وغياب الكفاءة الإدارية[١٠] النقطة المهمة- علي أي حال- هي ان المزارعين قد احسوا بأن التكاليف عالية. احد الامثلة التي سبقت الإشارة إليه هو تكلفة ترحيل جوال القطن. خلال السنوات الأولي لصناعة قطن جبال النوبة كان المزارعون يستخدمون قفاف من السعف لتسويق القطن وغيره من المنتجات الزراعية وفي وقت لا حق، وبعد التوسع في زراعة القطن في الثلاثينات، فرضت الحكومة علي المزراعين استخدام الجوالات لضمان نظافة القطن. كانت هذه الجوالات يتم توفيرها بواسطة صناعة قطن جبال النوبة وتستطيع قيمتها من المزارعين كما علمنا من قبل لكونهم من كبار زراع وتجار القطن كان لدي الجلابة الرغبة في كسب الإحتكار الحكومي وفي هذه المنطقة وفي غيرها من مناطق تسويق القطن الآخري. كسر الإحتكار الحكومي يعني تمكين الجلابة من توفير الجوالات ليس لانفسهم فقط بل لغيرهم من المزراعين الآخرين. وهنا كان لصغار المزارعين مصلحة في وجود مورد آخر، يعمل علي اسس تنافسية لتوفير الجوالات، أو بمعني أخر خدمات تسويقية بديلة أخري لمنتجي القطن، لما يمكن لمثل هذه المنافسة من أن تؤدي إلي خفض تكلفة التسويق إجمالاً.

بالنسبة لتسعير القطن فإن واحداً من اهم اسباب الغبن كان يتعلق بعملية تصنيف القطن وهو تصنيف يقوم علي معيار نظافة القطن المنتج لضمان نظافة جني القطن يتم تصنيف الإنتاج وفقاً لدرجات مختلفة ولكل درجة سعرها في أوائل الثلاثينات، علي سبيل المثال كانت أسعار الدرجات المختلفة هي:

٣٧ قرشاً للقنطار من الدرجة الأولي و٣٤ قرشاً للقنطار من الدرجة الثانية و٣٢ قرشاً للقنطار من الدرجة الثالثة و٢٧ قرشاً للقنطار من الدرجة الرابعة[١١] تساءل المزارعون عن الجدوي من وراء وجود أربع درجات مختلفة لكل درجة سعرها لنفس نوعية القطن المنتج في الأقليم. ثانياً، بينما كان هناك نوع من القبول لبعض الإجراءات المتعلقة بضمان نظافة لقيط القطن، إلا انه لم تكن هناك وسائل معيارية لقياس نظافة القطن. في العديد من المناطق كان موظفو صناعة قطن جبال النوبة يستخدمون وسائل مختلفة لتصنيف القطن. تضمنت سجلات إتحاد مزارعي جبال النوبة ما يفيد بأن نوعية قطن في منطقة ما قد يصنف كدرجة أولي ونجد بأن نفس النوعية تصنف مدرجة ثانية أو ثالثة في مناطق اخري من الأقليم[١٢]. وجد منتجو القطن انفسهم في موقف صعب: فإما أن يقبلوا بتصنيف متدني لإنتاجهم وبالتالي تسعير متدني أو يتحملوا تكلفة الترحيل

لأسواق قطن أخري يعتقد بأن نظام التصنيف فيها افضل ثالثاً، صدرت عدة شكاوي من مزارعي القطن تعلقت بمؤهلات الموظفين الزراعيين المسؤولين عن تصنيف القطن[١٣] وبالرغم من التأكيدات الحكومية الدالة علي أن الضوابط الصـــارمة التـــي يســـتخدمها موظفو صناعة قطن جبال النوبة إنما هي أصلاً قصد من ورائها تحقيق سعر عال لقطن النوبة، إلا أن جميع فئات الزراع، بدرجاتهم المختلفة شعروا بان نظـــام الفـــرز غيـــر منصف وكان اكثر غيظهم منصباً علي عدم إتساق نظام فرز القطن ونوعية المـــوظفين المسؤولين عنه.

الشكوي الأساسية الأخري حول نظام التسعير كانـــت علـــي الطريقـــة التـــي استعملت بها صناعة قطن جبال النوبة صندوق الاحتيـــاط لتثبيـــت الأســـعار. لمعظـــم المزارعين في الخمسينات بدأ تثبيت الأسعار أشبه ما يكون بالسرقة بحلول شهر اكتوبر ١٩٥٠ علم أن إنتاج محصول القطن الأمريكي سوف يكون متدنياً جـــداً وأن الولايـــات المتحدة ستقلل الكمية المسموح بتصديرها[١٤] كانت النتيجة أن قفزت أسعار القطن إلـــي مستويات غير مسبوقة، وبيع إنتاج جبال النوبة بمتوسط سعر عـــالمي بلـــغ ٥٣ قرشـــاً للرطل بدلاً من ٦٣قرشاً للرطل بحسبانه السعر المحـــدد للمنـــتج[١٥] بـــالرغم مـــن أن المزارعين قد دفعت لهم اسعار أعلي من أي وقت مضي واستلموا نقداً مبلغـــاً مقـــداره ٦٨٣,٨٠٧ جنيهاً تمثل حصتهم وهي ٨٠% فإن ما لا يقل عن ٨١٢,٩٢١ جنيهاً قد تـــم تحويلها للاحتياطي[١٦] وهذا أدي إلي زيادة المبالغ المحولـــة إلـــي صـــندوق تســـويات المزارعين ووصلت بنهاية موسم ٥٠-١٩٥١ إلي ١,٣٣٣,٦٥٠ جنيهاً. أستمر ازدهـــار القطن وتمكنت الحكومة من بيع ٧٠% من محصول ٥١-١٩٥٢ بزيادة ملحوظـــة فـــي السعر اكثر مما كان متوقعاً في بداية الموسم[١٧] أما الـــ ٣٠% المتبقيـــة فقـــد بيعـــت بأسعار أقل من التقديرات السابقة للمرة الثانية، يتم تحويل مبلغ لايستهان بـــه لصـــندوق الاحتياطي ونتيجة لذلك قدر المبلغ الذي وصل لخزينة صندوق تســـويات المـــزارعين بمليوني جنية بنهاية موسم ٥١-١٩٥٢.[١٨]

الأسعار العالية للقطن في أوائل الخمسينات زادت كمية النقد في أيدي مزارعي القطن وهذا أدي بدوره إلي تخفيف الضغوط الاقتصادية التي واكبت أواخر الاربعينات. علي أي حال فإن سياسة الحكومة الرامية لكبح التضخم بالحد من كمية السيولة المتداولة نتج عنها توسع صندوق الاحتياطي إلي مستويات غير مسبوقة. احد اهداف الصـــندوق حسب ما أوضحته الحكومة مسبقاً هو تقليل التذبذب في دخل المزارعين النـــاجم عـــن التقلبات في سعر السوق العالمي لأقطان الأنواع الأمريكية[١٩] علاوة علي ذلـــك، كـــان

يتعين علي الحكومة إدارة هذا الصندوق لمصلحة مزارعي القطن ونتيجة للكيفية التي عولج بها الأمر شعر المزارعون أن صندوق الاحتياطي قد قلل إلى الحد الادني من عائدهم النقدي وإضافة لذلك احسوا بمرارة لانهم لم يروا أي فوائد من الصندوق تأتيهم في شكل منصرفات حكومية علي الخدمات الزراعية المهمة.[٢٠] بجانب ذلك فسياسة تخفيض الانفاق الحكومى (للحد من التضخم) التى اتبعتها الدولة في وقت أرتفعت فيه أسعار القطن في السوق العالمي وما صاحب ذلك من أرتفاع مضطرد لأسعار السلع المعيشية الأساسية (انظر الجدول ١-٦)، بدا كل ذلك وكأن الجهات الرسمية لا تعير اى اهتمام لمصالح المنتجين الزراعيين.

جدول (١-٦)

زيادة اسعار السلع الأساسية في السودان ١٩٣٨-١٩٥٠

النوع	الوحدة	١٩٣٨	١٩٥٠	إجمالي الزيادة مئوياً
قماش قطن	ياردة	٠,٠١٥	٠,٠٧٨	٧٢٥%
سكر	رطل	٠,٠١٩	٠,٤٠	٢١١%
بن	رطل	٠,٠٢٥	٠,١٩٣	٧٢٢%
ذرة	كيلة	٠,٠٥٠	٠,١٤٠	٢٨٠%
زيت طعام	رطل	٠,٠١٥	٠,٠٦٥	٤٣٣%
لبن حليب	رطل	٠,٠٠٥	٠,٠٢٠	٤٠٠%

المصدر: الحزب الشيوعي السوداني، دراسات في الاقتصاد السوداني، بحث دوري رقم ٦ أبريل ١٩٨٠ صفحة ٢١-٢٢

* كيلة: قياس سعة يعادل ١٦,٥ لتراً.

رفض الحكومة زيادة سعر القطن للمنتج جعل المزارعين الأكثر فقراً- بوجه خاص - ضحايا للسعر المرتفع للذرة مصدر الغذاء الرئيسي، حين أرتفع سعر المد (٧ أرطال) منها من قرشين إلي ٧ قروش وذلك خلال الفترة بين ١٩٤٩ و ١٩٥١.[٢١] وهذا خلق درجة من التوتر بين الفلاحين الفقراء والجلابة الذين كانوا يسيطرون علي سوق الذرة. لكن مازال الفلاحون والجلابة يرغبون في التحالف للضغط علي السلطات

لتخصيص جزء من موارد صندوق الاحتياطي للخدمات الزراعية ترتيب الأولويات لهذه الخدمات مثل: هل تخصص موارد الصندوق للزارعة الآلية (ميكنة الزراعة) ام لتمويل القروض الزراعية كان مسالة خلافية ورغما عن ذلك فإن حجم الصندوق المتنامي وضع بالفعل بعض الأسس لقيام تحالف مبدئي بين الزراع من مختلف الطبقات.

مشكلة القروض الزراعية (الشيل):

الشيل تعني حرفياً السند أو الدعم، وهو لفظ شائع يستعمل لوصف نظام ائتماني موظف لمصلحة دائنين غير تقليديين[٢٢] في جبال النوبة، اتخذ نظام الشيل أشكالاً مختلفة وفقاً لاحتياجات بعينها يحتاجها الفلاح وشروط تسديده للقروض حسبما يحددها مقرض المال. هنالك أربعة أنواع من الشيل في الاقليم أولاً الفلاحون الفقراء الذين يحتاجون إلي النقود، لشراء احتياجاتهم من الطعام والسكر والقماش لذا يبيعون جزءاً أو كل محاصيلهم (ذرة، سمسم، او قطن) قبل وقت بعيد من أوان حصادها[٢٣] سواء اكان البيع نقداً او عيناً، فطن المحصول دائماً يثمن ويشتري بأقل من سعر السوق. ثانياً، عندما تستدين أسرة فلاح مالاً لتشتري به سلعاً استهلاكية، وغالباً ما يكون بائع هذه السلع هو نفس مقرض المال فيبيعها بسعر مرتفع جداً يبلغ في بعض الحالات ٣٠٠% سعرها الأصلي[٢٤] تكون المعاملة هكذا إذا إتفق علي تسديد القروض نقداً، أما إذا كان عيناً من قبيل الذرة أو أي محصول آخر، فإن شروط التسديد تحدد بحيث يضمن التاجر/ المقروض معدلاً ربحياً مماثلاً، مثلاً: ان يتم تسليم المحصول عندما يصل سعر السوق إلي ادني مستوي.[٢٥] وفي اغلب الأحيان يقوم التاجر بتخزين المحصول لحين إرتفاع الاسعار لضمان الربح. ثالثاً في الحالات التي يحتاج فيها المزارع لنقد لتغطية تكاليف (الطواري) كالزواج مثلاً فيطلب منه دفع معدل سعر فائدة مرتفع يتراوح بين ٥٠% و١٠٠% حسبما يراه مقرض المال[٢٦] رابعاً، ظهر نوع آخر من انواع الشيل في تقلي وكان مرده لنقص العمالة الزراعية حيث تم التوسع في أنتاج القطن بواسطة أثرياء التجار[٢٧] وهنا عند استلام الفلاحين للقروض -نقدية كانت أم عينية- فيشترط عليهم تسديدها بالعمل في مزارع التجار أو مقرضي المال الحاجة لهذا النوع من العمل يكون عادة في ذروة الموسم الزراعي، مثل فترات إزالة الاعشاب والحصاد[٢٨] وعادة ما يترتب علي ذلك ان تصبح مزرعة الفلاح نفسه عرضة للأعشاب أو الطيور. وتبعاً لذلك أزداد اعتماد فقراء وصغار المزارعين علي التجار للإستدانة منهم اكثر واكثر علي الشيل ظل يتواصل.

العوامل الطبيعية مثل التقلبات المناخية، الآفات الجراد والامراض اسهمت بلا شك في إستدامة مديونية الفلاح علي أي حال، فإن منظومة العلاقات الإنتاجية الاجتماعية داخل صناعة قطن جبال النوبة، قبل الإستقلال وبعده كان عاملاً اساسياً في هذه المديونية وأن احتكار تسويق القطن قد مكن الحكومة من انتزاع العمل الإضافي للفلاحين دون أي تحسن ملحوظ في الخدمات او تقديم استثمار كاف في العملية الإنتاجية. الأثر المزدوج لهذه العوامل الطبيعة والاجتماعية فرض حتمية القروض للإنتاج الزراعي لجبال النوبة وفي موقف يكون فيه نظام الشيل هو المصدر الفعلي الوحيد للقروض الزراعية.

"طغت المديونية المزمنة..وسقطت الإنتاجية ومستوي المعيشة"(٢٩) جاء في تقرير حكومي في الستينات بان ممارسة الشيل ومعه التدني المستمر للعائد النقدي من الإنتاج الزراعي للفلاحين وتحويل اعمالهم من مزارعهم الخاصة جعل من المستحيل علي الفلاحين ليس فقط التوفير والاستثمار بل لتحقيق مستوي معيشي معقول.(٣٠) المستفيدون الرئيسون من مديونية الفلاحين كانوا التجار الجلابة الذين استخدموا الشيل كآلية لتعبئة العمالة الزراعية والاحتفاظ باحتكارهم سبل جمع الإنتاج وتوزيع السلع الاستهلاكية.(٣١)

حولت الحكومة الاستعمارية بدون نجاح يذكر، الحد من انشطة التجار كمقرضين وهذا يعزي اساساً لإعتمادها علي إجراءات إدارية دون بذل لمحاولة جادة لإنشاء مؤسسات ائتمانية بديلة تحل محل نظام الإقراض الأهلي إجراءات هذه السياسة كانت مستمدة من (سياسة النوبة) مثل قانون المناطق المقفولة لعام ١٩٢٢، وقد صممت لتتحكم في الرخص التجارية وتنظيم انشطة الجلابة أرتقي هذه الخط من هذه السياسة درجة اعلي عام ١٩٤٧ عندما تحركت الحكومة لقفل الدكاكين المتناثرة في الجبال والقري لتنشئ -كبديل لها- مراكز تجارية صغيرة في مناطق مناسبة لتسهيل مراقبة الحكومة علي انشطة التجار(٣٢) لكن الدافعية المتصاعدة للحركة الوطنية السودانية قاومت وناهضت التحركات الرامية للحد من انشطة الجلابة الذين كانوا يطالبون بإلغاء قانون المناطق المقفولة.

كلما حاولت الحكومة ان تفعل شيئاً حيال الشيل باءت جهودها بالفشل ففي منطقة كادوقلي، علي سبيل المثال فإن محاولة أنشاء جمعية تعاونية في اوائل الخمسينات لتقديم مساعدات مالية للمزارعين قد فشلت ويعزي فشلها اساساً إلي ان المسؤولين عنها اختلسوا مال الجمعية(٣٣) إضافة لذلك فإن التسويات الزراعية بأم قمر

دفعت موظفي الحكومة للتخلي دفعة واحدة عن أي خطط لإنشاء جمعيات تعاونية للائتمان الزراعي والأسباب التي قدمت تشير إلي إفتقار الفلاحين للمهارات التنظيمية اللازمة لإدارة الجمعيات التعاونية وكذلك عدم كفاية الموارد الحكومية والموظفين لتقديم المساعدة المطلوبة.

موضوع الإئتمان الزراعي قدر له ان يصبح محوراً جوهرياً يعبيء ويحشد حوله فقراء وصغار الفلاحين ويعتبر كذلك واحداً من أبرز وأهم القضايا لكونه في واقع الأمر قد أضعف التحالف بين هؤلاء الفلاحين والطبقة الثرية والمتوسطة من الفلاحين.

شح موارد المياه ومظالم أخرى:

العديد من العمليات الزراعية خلال الصيف وفترة الحصاد تعتمد علي توفر المياه في السهول حيث تقع المزارع الرئيسية للفلاحين خلال الصيف يقوم الفلاح بقطع وحرق سيقان القطن وتنظيف الأرض استعداداً للموسم الجديد وكذلك بذر بذور الحبوب سريعة النضج (مثل الدخن والذرة النضاج) وذلك في عملية تعرف باسم "الرميل"[٣٤] وتعزي أهميتها لكونها توفر مورداً للغذاء للأسرة قبل أوان حصد الذرة بعد موسم الامطار يحتاج ايضاً لمياه الشرب حتى يتمكن الفلاحون والعمال الزراعيين من القيام بعمليات الحصاد.

وبالرغم من بعض الاستثمار في مجال إنشاء خزانات المياه إلا أن ذلك لم يكن ليفي بالطلب المتزايد علي إمدادات المياه ، ويبدو أن المشكلة الرئيسية كانت تتمثل في التكلفة العالية للآليات اللازمة لإنشاء هذه الخزانات[٣٥] في بداية الخمسينات وبدلاً عن سحب الأموال اللازمة لشراء هذه المعدات من صندوق الاحتياط علي سبيل المثال قررت الحكومة تطبيق برنامج يهدف إلي التوسع في الحفائر والآبار في المنطقة خلال فترة زمنية طويلة وباستخدام المعدات الموجودة[٣٦] غياب الاستثمار المالي الحكومي اضعف عملية التوسع في امدادات المياه وبالتالي اثر سلباً في خطط توطين النوبة في أوائل الخمسينات وترتب علي ذلك ضالة فرص حصول فقراء الفلاحين علي أراضي خصبة. أعداد كبيرة من فقراء الفلاحين من كواليب، تيرا، اوتورو، هيبان، اجانق ونيمانق لم يكن لديهم سبيل للحصول علي أراضي طينية ويعود ذلك اساساً للزراعة المكثفة في مزارعهم بالقرب من الجبال مما اضعف خصوبتها وبسبب نقص المياه في السهول[٣٧] كذلك تم إرجاء الخطط الرامية لإستغلال السهول الشرقية الخصبة في تقلي بسبب عدم كفاية الموارد الحكومية لتوفير المياه[٣٨] المحصلة النهائية لهذا هي إزدياد حدة المنافسة بين طبقات الفلاحين المختلفة حول المتاح من الأراضي الصالحة للزراعة

وكان فقراء الفلاحين ضمن أكثر الفئات تضرراً اينما قامت الحكومة بتخصيص موارد لتحسين أمدادات المياه في الاقليم كان ذلك أساساً لمصلحة مجموعتين كبار مالكي الابقار لتشجيعهم علي إمداد المدن باللحوم وكبار زراع القطن الذين استفادوا من التجارب التي اجريت في ميكنة الزراعة[٣٩] التوسع في المحاصيل النقدية والزراعية المكثفة لبعض مناطق زراعة القطن بالإضافة إلي الرحل من شمال كردفان الذين ضاقت بهم مواردهم المائية فارتحلوا جنوباً كل هذه العوامل جعلت من امداد المياه موضوعاً محورياً من هموم الغالبية من فلاحي النوبة مع ظهور الحركة الوطنية السودانية في أواخر الأربعينات وأوائل الخمسينات فزدادت بصورة ملحوظة مخاطر الاضطراب السياسي الذي يمكن ان يترتب علي النقص في خزانات المياه في تامله لهذا الاحتمال كتب حاكم كردفان محذراً من أن:

"المطالبة بتحسين إمدادات المياه الريفية إذا تطورت إلي اضطراب قد تشوش علي العديد من الخطط الطموحة لتطوير الجنوب (جبال النوبة).[٤٠]

في أوائل الخمسينات جعلت حركة مزارعي جبال النوبة من مسالة امدادات المياه هدف من الاهداف المركزية في اجندتها حول التحول الزراعي، وكذلك استعملت الاحزاب السياسية الوطنية مسالة توفير المياه كوسيلة لإستقطاب الدعم في نضالها الذي تمخض عنه الاستقلال.[٤١]

مظلمة أخري لبعض المزارعين في جبال النوبة ارتبطت بالميكنة الزراعية وهنا ولمصلحة أثرياء الفلاحين سعت الحكومة لتوجية جزء اكبر من مواردها تجاه الميكنة الزراعية وكانت قد سبقت الاشارة في الفصل الخامس إلي إمكانية أن يؤدي النمو في هذا القطاع إلي خلق صراع مصالح بين الغالبية من فقراء وصغار الفلاحين وكبار مزارعي القطن من الجلابة لكن في أوائل الخمسينات كانت المظالم المشتركة بين جميع أو معظم المزارعين قد تعددت، ومسألة الميكنة الزراعية لم تعد مصدر انقسام لبعض الوقت وعلي الأخص فكل المزارعين كانت لديهم مصلحة في تقليص السيطرة الإدارية الحكومية علي هياكل صناعة قطن جبال النوبة وإخضاع الموظفين الحكوميين للمحاسبة وإفساح الطريق امام المزارعين في إدارة صناعة القطن. بإعتقاد العديد من المزارعين- علي سبيل المثال- بانه لولا عدم سيطرتهم علي صناعة قطن جبال النوبة فإن الغرامات الباهظة التي فرضت عليهم لعدم التزامهم بالجدول الزمني لكان بالإمكان تخفيضها أو إلغائها كلية لكن النقطة المهمة هنا انه بينما كانت هنالك مظالم مشتركة تؤثر علي جميع فئات المزارعين كانت هنالك ايضاً مظالم يمكن ان تفرق بينهم لذا عند

توضيح قيام حركة فلاحي- مزارعي جبال النوبة، يتعين أن نولي بعض اهتمامنا لأسس التحالف الطبقي.

مظالم الفلاحين وتحالفات الفلاحين:

في الفصل الرابع سرداً عن إدخال القطن كمحصول نقدي في اقليم النوبة، وتعرفنا علي العديد من الطبقات الاجتماعية والفئات التي نشأت بعد ذلك يرتبط بهذا السرد، الأجراء اعلاه التي تعرفنا فيها علي المظالم الرئيسية للمزارعين واظهرنا أياً من المظالم كانت تؤثر علي اية فئة حسب مدي هذه المظالم كان من المحتمل نشوء "تحالفات مصالح" مختلفة هذه التحالفات سيتحكم فيها بشكل واسع عامل المصالح الاقتصادية لمختلف فئات الفلاحين وهذه بدورها سوف تحدد شكل التحالف الذي سيتم بين مختلف طبقات الزراع عليه يمكن أن تنشأ تحالفات مختلفة وفقاً لدواعي ظروف مختلفة، وذلك يعتمد علي طبيعة القضايا العامة والصراعات الرئيسية التي تنشب بين مثل هذه الطبقات والفئات، مثل الفلاحين التجار والدولة.

من الواضح أن حركة فلاحي النوبة التي ضمت مزارعي القطن الجلابة كان من الأرجح أن تنجح لو وجهت جهودها تجاه معالجة المظالم المشتركة بين جميع المزارعين، مثال ذلك، الضرائب الباهظة علي القطن، صندوق الاحتياط ونظام التسعيرة كما سنري قيادة الجلابة كانت في غاية الفاعلية في توحيد المزارعين ضد الحكومة الاستعمارية البريطانية لكن إذا قدر لمثل هذا التحالف أن يستمر في نجاحه في توحيد جميع فئات المزارعين حول مظالم مشتركة فأن ذلك يعتمد علي شروط خاصة سنتناولها بالنقاش أدناه.

سنري كيف بعد الفترة ١٩٢٠-١٩٥٠ والتي تميزت بإستكانة وخضوع فلاحي النوبة، ان الوعي السياسي النوبي قد استنهض بشكل كبير من جراء أحداث خارج عالمهم المحلي، الصغير. هذه الاحداث شملت الحركة الوطنية السودانية والإضرابات التي قامت بها إتحادات العمال في المدن، والدور الذى لعبته صحيفة كردفان فى بث الوعلى السياسى والنقابى. كما ان صحوة فلاحى النوبة لم يكن مبعثها،وبالكامل، وضعهم كمنتجين فحسب، إذ ان ثقافتهم وتطلعاتهم الإثنية (كما سنري في الفصلين ٧-٨) لعبت دوراً مهماً في تشكيل نظرتهم للقضايا الرئيسية والصراعات والمعاناة التي واجهوها جراء الحاقهم القسرى بالاقتصاد السلعى. ان بداية انبثاق الوعى والاحساس بالذاتية النوبية، لا يقوض، علي أي حال الفكرة الأساسية، أن الوعي الفلاحي النوبي قد تشكل، خلال فترة ما بعد ١٩٤٥- ، نتيجة مجابهتهم ومعاناتهم لمظالمهم التى تركزت

حول قضايا ذات مصلحة اقتصادية مباشرة مثل الائتمان الزراعي وإمدادات المياة، وما الى ذلك. ومن جانب النظرة التاريخية الكلية، فإن الحركة الوطنية السودانية لـم توسـع وعي فلاحي النوبة فقط لكنها أيضاً امدتهم بالوسـائل لتحـدي الاسـتعار البريطـاني، وغرزت بذور المقاومة لظلم القوى الخارجية.

لقد أشرنا سابقاً إلي كيف حاول البريطانيون الحد من الأفق السياسـي لفلاحـي النوبة بحصرهم داخل مؤسساتهم الاجتماعية التقليدية وقيمها. الهياكل السياسية/ الإدارية التي انشاها البريطانيون للحفاظ علي نظامهم الاستعماري قد سبق توضيحها في الفصل الثالث، حيث أشرنا إلي أن تدخل الحكومة الاستعمارية البريطانية قـد قـوض إمكانيـة تطور قيادة نوبية فاعلة، قيادة قادرة علي التعبير عن مظالم الفلاحـين وتبـرز تمثـيلاً أصيلاً علي المستويين الاقليمي والقومي. الزعماء القبليون المحليون، الذين تعاونوا مـع الإدارة البريطانية، قد لعبوا دوراً مهماً في الوقوف امام تطور مثل هذه القيـادة هنالـك ظاهرتان هنا علينا أن نلاحظهما في وقت واحد.

فلاحو النوبة الذين يشكلون قوة كبيرة بدون قيادة فاعلة وصفوة نوبية من البرجوازية الصغيرة تظهر كفئة مهمة ذات مهارات تنظيمية وسياسية. ظهور الحركة الوطنية السـودانية أتي برابطة وحدوية ايدولوجية بين الفلاحين والبرجوازية الصغيرة، وننتقل الآن لنـري كيف كان لنمو القومية السودانية (الحركة الوطنية) أثراً مهماً في نشر الوعي السياسـي بين فلاحي النوبة، كيف انه حدد شروط تحالف الفلاحين مـع كـل مـن البرجوازيـة الصغيرة والجلابة، وهي القوي الرئيسية الدافعة في النضال ضد الحكم البريطاني.

٢.٦ الحركة الوطنية والنشاط النقابي:

١.٢.٦ الحركة الوطنية والفلاحون النوبة:

إنتشار الحركة الوطنية من الشمال إلي جبال النوبة خلال أواخـر الاربعينـات وأوائل الخمسينات دار حول توجهات مختلفة، مع وضع كل توجه مضموناً ايـدولوجياً مختلفاً للحركة الوطنية السودانية. مثل اتجاه السودان للسودانيين حـزب الامـة، الا ان ابرز هذه التوجهات، من حيث تاثيرها على الحركة السياسية فى جبـال النوبـة، همـا الاتجاه الوطني – الإتحادي ووالاتجاه الراديكالى –الشيوعي[٤٢] التوجه الاتحادي عكس خطأ وطنياً برجوزاياً للتحرير والقوي الاجتماعية التي كان يمثلها, كانت اكثـر مـيلاً للتحرير السياسي المحض. واحسن ما يمثل هذا التوجه شعارهم: تحرير لا تعميـر[٤٣] القاعدة الاجتماعية لهذا التوجه شملت طائفة الختمية، البرجوازية الوطنية، التجار. مـن جانب اخر، فان الاتجاه الراديكالى – الشيوعي، عكس تصوراً أكثر جذريـة للحركـة

الوطنية السودانية، تصور ذهب لاهداف الحركة الطنية إلى أبعد مما رآه الاتحــاديون، حيث تمثل التحدى فى تغيير البنية الاقتصادية – الاجتماعية التــى خلفهــا الاســتعمار. وبوجه عام عكس هذا التوجه رغبات قطاعات كبيرة من مثقفي البرجوازية الصــغيرة، الطبقة العاملة وفقراء وصغار الفلاحين.

تشارك التوجهين نفس الهدف من منطلق شــنهما لنضــال ضــد الاســتعمار البريطاني لكن الاختلافات بينهما وانعكاس هذه الاختلافات علي فلاحي جبــال النوبــة كانت لها اهميتها كما سنري في الفصل السابع.

كان الاتحاديون أكثر رغبة في حشد تأييد المحليين في حركة عني بها أساســاً مناهضة البريطانيين، لذا كانت أهم مرتكزاتهم تقوم علي الجانــب السياســي للنضــال الوطني. من الناحية الآخري، كان الشيوعيون أكثر رغبة في تشكيل تحــالف عــريض للقوي العاملة والتي كانت ترغب في إحداث تغيير اقتصادي اجتماعي هذا التغيير علــي أي حال، كان قميناً بأن يقوض امتيــازات وســلطات الجلابــة والزعمــاء التقليــديين والاستقراطية الدينية الفلاحون الأغنياء والتجار الجلابة شــكلوا القاعــدة الاجتماعيــة للاتحاديين المنضمون تحت الحزب الوطني الاتحادي من ناحية أخري، فإن كــلا مــن الجبهة المعادية للاستعمار والحزب الشيوعي السوداني تبنوا فــي اطروحــاتهم مظــالم فلاحي النوبة.

مهما كانت أهمية التوتر والاختلافات بين الاتحاديين والشيوعيين فإنه ينبغي عدم تضخيم هذه الاختلافات فقد كانت هنالك أيضاً مساحات أتفــاق بــين التــوجهين، وهــذه الأرضية هي التي كان لها دوراً مهماً في إنجاح بناء ائتلاف جامع لكل الفلاحــين ضــد البريطانيين رأينا في الفصل الأول بأنه وفقاً لاستراتيجية الحزب الشيوعي السوداني، فإن النضال ضد الاستعمار البريطاني هو نضال تحرر وطني، خلال هذه المرحلة من التحرر الوطني يصبح التناقض الرئيسي هو ما بين القــوي الوطنيــة والحكومــة الاســتعمارية البريطانية أثر هذا الطرح بطريقة ملحوظة في حركة فلاحي جبال النوبة وهي في مرحلة تشكلها أولاً كما أشرنا في الفصل الأول، فإن هذا المفهوم لم يستبعد قيــام تحــالف مــع البرجوازية الوطنية. ومن هذا المنطلق يمكن معاملة موقف فلاحــي النوبــة المنــاهض للبريطانيين مثله مثل موقف أي قوي أخري داخل الحركة الوطنية، وتشمل الجلابة.

ثانياً بالرغم من ان الاطروحات السياسية للجبهة المعادية للاستعمار قد عكست وعمقت راديكالية الفلاحين إلا ان هذه الراديكالية علي الأقل خلال أوائــل الخمســينات كانت أساساً سياسية وليست اجتماعية اقتصادية وكانت ضد البريطانيين أكثر من كونهــا

ضد الراسمالية بكلمات اخري فقد عبر عنها وفقاً للخط الوطنى والمناهض للاستعمار وليس داخل الحركة الوطنية[٤٤] فقد تعاون الاتحاديون المؤيدون للجلابة مع الشيوعيين في تشكيل اتحاد مزارعي جبال النوبة.

كما في أنحاء الأقليم الأخري، جاء تحدي القيادات الموالية للبريطانيين من النخبة المثقفة وقطاع من البرجوازية التجارية، أي الجلابة في ١٩٤٧ ادي توطين ضباط الجيش النوبة العائدين من الحرب العالمية الثانية دوراً مهماً في تحدي الزعماء المحليين الموالين للبريطانيين إن أثار تجارب هؤلاء الرجال عليهم انفسهم وعلي من حولهم كانت عميقة الأثر. فأن وجودهم قد شجع وحفز السكان المحليين الجهر بمطالبهم في التعليم والخدمات الزراعية[٤٥] وفي بعض الحالات تم تقديم عرائض ومطالب تدعو لإنشاء هياكل إدارية محلية لتوفير الخدمات[٤٦] كان أثر هذه الأحداث علي وعي الفلاحين مهماً لكونه قد جعلهم يدركون واقعهم الذي يعيشون فيه والاشكال الممكنة للفعل المتاح لهم لتغيير فرص حياتهم لقد ظهر عملياً للفلاحين بانه ليس لديهم مطالب مشروعة فحسب، بل ان من الممكن لهم القيام بفعل لإزالة مظالمهم.

الوضع الاقتصادي المتردي في جبال النوبة انعكس في الندرة المتصاعدة للغذاء في كثير من المناطق ونشأ وضع شبيه بالمجاعة في الأقليم في منتصف عام ١٩٤٩ جاء في تقرير لجنة مركزية للإغاثة ودرء المجاعة بان مناطق في الأجزاء الشرقية من الأقليم علي وشك نفاذ المحاصيل الغذائية فيها وانها علي شفا مجاعة[٤٧] وفي نفس العام مات جوعاً اكثر من ثلاثين فرداً.[٤٨]

المعاناة القاسية لفلاحي النوبة دفعت أعضاء النوبة بالجمعية التشريعية لتقديم مطالب للحكومة لإصلاح اوضاع مزارعي القطن و تبني الاعضاء القياديون من النوبة بالجمعية التشريعية مظالم الفلاحين وطالبوا بأن تكون معاملة مزارعي القطن في جبال النوبة مثل معاملة المزارعين في الاقاليم المختلفة في السودان، وبوجه خاص طالب اعضاء النوبة بصرف مقدم نقدي (في شكل سلفيات) لمزارعي القطن. رفضت الحكومة هذا الطلب بحجة ان السلفيات تصرف فقط في المشاريع التي يزرع فيها القطن تحت أشراف حكومي لصيق[٤٩] والذريعة الاساسية للحكومة هي انه ليس هنالك ضمان بأن القطن المنتج سوف يغطي اي سلفيات قد تدفع للمزارعين.[٥٠]

طالب أعضاء النوبة أيضاً بزيادة لأسعار القطن لأن الزيادة الطفيفة التي دفعت للمزارعين لم تكف عيش الكفاف لا سيما مع الإرتفاع المتزايد لأسعار الحبوب عند فشلهم في إحراز أي تقدم في مسألة الأسعار طلب أعضاء النوبة من السلطات الاستعمارية توزيع جزء من اموال صندوق احتياط القطن علي المزارعين.[٥١]

مرة أخري لم تستجب الحكومة لهذه المطالب وفي محاولة لتهدئة وإرضاء أعضاء النوبة كشفت الحكومة بعض التفاصيل الخاصة بصندوق احتياط القطن في العام السابق تم إعادة تنظيم حسابات صناعة قطن جبال النوبة وقفل حساب الاحتياطي علي مبلغ وقدره ٢٧٣,٠٠٠ جنيهاً[٥٢] ولامتصاص غضب المزارعين اعلنت الحكومة بان جزءاً من هذا المبلغ سيخصص لتغطية رأس المال البالغ ١١٦,٤٤٤ جنيهاً الذي دفع عند تأسيس مشروع القطن في جبال النوبة[٥٣] إضافة لذلك فإن مبلغاً وقدره ٢١,٨٦٤ جنيهاً سوف يخصم من صندوق الاحتياط مقابل الضرائب السودانيين ككل.

رفض الحكومة مطالب مزارعي القطن فيما يتعلق بقضايا زيادة الأسعار السلفيات الزراعية وتوزيع مال صندوق الاحتياط كان بمثابة نكسة للقادة التقليديين ونظرة منتجي القطن للإدارة البريطانية بدات تحتد لكن المؤكد بأن النتيجة المباشرة هي ان مصداقية القادة التقليديين الموالين للبريطانيين قد أنهارت تماماً. أن فشلهم في إحداث تغييرات حقيقية عكس عجزهم في استغلال علاقاتهم الحكومية ومنابر البرلمان في معالجة المظالم الاقتصادية لفقراء وصغار الفلاحين بحكم اتصالهم اللصيق بالفلاحين كان الزعماء المحليون من الدرجات الدنيا والمتوسطة (مكوك عمد وشيوخ) متفاعلين جداً مع مظالم الفلاحين وفشل القادة التقليديين الاعلي درجة في إحداث اي تغيير في سياسة الحكومة نتج عنه ان بعضاً من الرتب الدنيا أصبح اكثر انتقاداً لمن هم أعلي منهم درجة هذه الانقسامات أفضت إلي عجز وعدم فعالية الزعماء المحليين في وقف تيار الحركة الوطنية السودانية بالرغم من ان الشيوخ والعمد كانوا ينظرون بإرتياب عميق إلي الشباب المتعلم من النوبة والجلابة وخيبة السياسيين لم يكن بوسعهم محاولة تحقيق أيا من مطالب الفلاحين وخيبة املهم في القادة التقليديين الأعلي درجة خلقت مساحة استغلتها الاحزاب القومية للمناورة ومحاولة استمالتهم نحوها وادي ذلك لتشرذمهم وفتح الطريق الى أختراق قواعدهم وسط الفلاحين.

تدريجياً بدات اعداد كبيرة من الفلاحين تري ان مصالحها يمكن ان تخدم بطريقة افضل إذا انضموا إلي الحركة الوطنية ذات القاعدة العريضة والتي يقودها الجلابة ونخبة من مثقفي البرجوازية الصغيرة ولا ينبغي ان يفهم من ذلك بأن صغار الفلاحين لم يكن لديهم صراع مصالح مع كبار منتجي القطن بالجبال، أنما هذا يعني بان الاختلافات بين الطبقات المختلفة للزراع قد طغي عليها الهدف الأسمي والاكبر الا وهو النضال ضد الاستعمار البريطاني.

حركة الفلاحين المناهضة للبريطانيين:

شهد النصف الأخير للاربعينات احداثاً وطنية كان لها تداعياتها الهامة علي مزارعي القطن في جبال النوبة واكثرها اهمية نشاط نقابات إتحاد مزارعي الجزيرة ونقابة عمال السكة حديد في فترة ١٩٤٦-١٩٤٧ وفي سبيل سعيهم لكسب التاييد وسط الفلاحين والقوي العاملة حشد كل الحزب الوطني الاتحادي والحزب الشيوعي مظاهرات عام ١٩٤٦ كانت هذه الاحداث بمثابة نقطة البداية للنشاط السياسي الشعبي الدي اتخذ شكل مظاهرات وتجمعات سلمية.[٥٤]

الطبقات التي كانت اشد تاثراً بالضغوط الاقتصادية بعد الحرب كانت هي الاكثر قبولاً واستعداداً للإنخراط في مثل هذه الوسائل الحديثة للمنظمات السياسية.

كان من بين هذه الطبقات مزارعو القطن الذين انخفض عائدهم بانخفاض أسعار القطن العالمي[٥٥] في تقريره عن كيف اثرت الحركة الوطنية علي حركة الفلاحين في مشروع الجزيرة في وسط السودان لاحظ كرسني بان تشكيل ونشاط الاحزاب السياسية الذي "اقترن مع نضال عمال السكة الحديد" كان له اثر مهم علي فلاحي الجزيرة[٥٦] في يونيو ١٩٤٦ أدي ٩٠% من مزارعي الجزيرة البالغ عددهم ٢٥,٠٠٠ القسم بألا يزرعوا القطن ودخلوا في إضراب تدعيماً لمطلبهم القاضي بأن ما اقامته الحكومة كصندوق احتياط (يقدر بحوالي ١,٣٠٠,٠٠٠ جنية) يجب ان يعاد دفعة إليهم[٥٧] كانوا في حاجة للمال لمقابلة التكلفة الزراعية العالية وكذلك قدمت شكوي بواسطة المزارعين مفادها انه ليست لديهم فكرة عن حجم صندوق الاحتياط أو اي قرار أو رأي في إدارة الصندوق أو مشروع الجزيرة ككل[٥٨] وتذمر فلاحو جبال النوبة انهم لا يعلمون شيئاً عن مال الاحتياطي[٥٩] لم ينه الاضراب إلا بعد وساطة لجنة خاصة من المجلس الاستشاري لشمال السودان بناءً علي توصية هذه اللجنة دفعت الحكومة للمزارعين مبلغ ٤٠٠,٠٠٠ جنيهاً.[٦٠]

استخدام سلاح الاضراب وضع نهاية لسلبية أو عدم إكتراث الفلاحين بكلمات جيتسكيل Gaitskell (مدير المشروع)"انتهت ايام الحضانة"[٦١] أحداث الإضراب، والمواجهة وما تلاها اظهرت علامات عن كيف ان قطاعا كبيرة من الفلاحين أصبحت تحيا علي محض مصالحها الاقتصادية وبدأت تطالب بآلية أفضل لتمثيلهم"[٦٢] اشعار للحاجة لإنشاء هياكل لتعكس وجهة نظر الفلاحين للإدارة ولسد الطريق امام ظهور قيادة راديكالية اخذت الحكومة المبادرة وكونت في ابريل ١٩٤٧ كياناً لمزارعي الجزيرة.[٦٣]

تطور أخر حدث في ١٩٤٦ وقدر له ان يصبح مصدراً رئيسياً للدعم المستمر لحركة الفلاحين ألا وهو إنشاء نقابات العمال ويعود فضل الريادة في أنشاء هذه النقابات إلي هئية شؤون العمال التي أنشاها الحرفيون ومصلحة الميكانيكا في سكك حديد السودان في عطبرة عام ١٩٤٦ [٦٤] بعد حوالي ثلاث سنوات قامت رابطة شئون العمال كذلك بإنشاء اتحاد لنقابات العمال ألا وهو اتحاد عام نقابات عمال السودان وهذا بدوره دعم باستمرار وساعد في تشكيل التوجه الايديولوجي لحركة الفلاحين خلال سنواتها الأولي[٦٥] رابطة شؤون العمال والاتحاد العام لنقابات عمال السودان في المؤتمر السنوي الثاني صور حركة العمال والفلاحين كانها جيش تحرير جنوده من الفلاحين وقيادة من العمال[٦٦] وكذلك وصف التقرير الفلاحين انهم الحليف الأساسي للطبقة العاملة التي يحتاج لتعاونها الكامل في وقت بلغ فيه الاستغلال الاستعماري اسوأ درجاته[٦٧] وركز التقرير علي اهمية دور الطبقة العاملة في تنوير الفلاحين عن كيفية التغلب علي استغلالهم وكما أشار التقرير إن أفضل وسيلة لتحقيق هذا الهدف هو أن يحذو الفلاحون حذو العمال في الوحدة والتنظيم والنضال[٦٨] في واقع الأمر إن استراتيجية لتحالف عمال مزارعين قد أضحت مبدأ من أهم مبادي الحزب الشيوعي في محاولته الرامية لخلق تنظيمات علي غرار نمط "كيسان سباه" Kisan Sabah الهندي [٦٩] وهذا يوضح الأهتمام المبكر واللصيق للحزب الشيوعي بجبهة مناهضة الاستعمار بتشجيع مزارعي القطن بجبال النوبة علي تنظيم انفسهم.

الاثر المتنامي للحركة الوطنية إضرابات مزارعي الجزيرة والإثارة السياسية بواسطة عمال سكك حديد السودان والجبهة المعادية للاستعمار كل ذلك ساعد علي "زيادة الإدراك وتنامي الوعي الاجتماعي" بين "جماهير العاملين" بعد الحرب[٧٠] في جبال النوبة كانت المبادرة في إنشاء حركة الفلاحين لمؤيدي الحزب الوطني الاتحادي ومزارعي القطن الجلابة لكن دفعاً قوياً من الشيوعيين والجبها المعادية للاستعمار.

٣-٦ تكوين اتحاد مزارعي جبال النوبة:

تقنين البريطانيين للتجارة وعدم تشجيعهم للزراعية الآلية في أقليم النوبة أديا إلي ان ينتقل بعض الجلابة إلي القضارف للعمل في النشاط الزراعة هناك في يونيو ١٩٥١ عاد احمد مالك شايب، وهو تاجر صغير مقره في كادوقلي ومن كبار مزارعي القطن من القضارف التي قضي فيها العامين الاخيرين "مجرباً حظه"[٧١] في الفرص المفتوحة الناجمة عن الزراعات الواسعة نجم عن فوائض الانتاج من السمسم والصمغ والذرة في منطقة القضارف في تلك الفترة وسياسة الحكومة للحد من التصدير، نجم عن

ذلك اسعار متدنية وتراجعاً في التجارة و نزاع بين المزارعين و العمال الزراعيين وايضا نزاع بين سائقي الشاحنات والتجار، إذ كافحت كل مجموعة لضمان عائد لعملها أو راسمالها العريض. الاضرابات المظاهرات وغيرها من اشكال الاحتجاج المنظم ارغم الحكومة علي دفع الاسعار وتدخلت كمشتر. عاصر مالك شايب وشارك في تلك الاحداث وكان لواقع التجربة اثر لا يمحي من نفسه دفعه ذلك للتامل في أمكانية قيام حركة الفلاحين النوبة عبر عن ذلك بكلماته:

"تلك الاحداث التي أدي فيها استخدام الميكنة الزراعية إلي زراعي هائل ونشاطات المجموعات المختلفة في الاحتجاج ألهمتني التامل في فكرة أنشاء حركة جماعية لتحسين الاوضاع الزراعية والحياتية للمزارعين في جبال النوبة، حركة تاتي من داخل المزارعين أنفسهم".(٧٢)

متاثرا الى حد ما بالفكر الماوى، يعتقد احمد مالك أن الحركة التى يقودها الفلاحون يمكن أن تقود المجتمع، ويمكن أن توحد مختلف الطبقات والفئات المنخرطة في الإنتاج الزراعي وتشمل هذه الحركة العمال الزراعيين الفلاحين المزارعين الرأسماليين والتجار في جبال النوبة. كانت اول فئتين تستجيبان لافكار مالك كبار زراع القطن الجلابة والقادة المحليين للجبهة المعادية للاستعمار والذين كان قد اتصل بهم مالك بقصد تنسيق الجهود.

تزامنت هذه النشاطات مع تطور آخر بالغ الاهمة والمغزي في ديسمبر ١٩٥١ بدات جريدة "كردفان" الاسبوعية حملة صحفية مكثفة لعكس وضع مزارعي القطن بجبال النوبة مع المد المتصاعد للحركة الوطنية، عملت "كردفان" الاسبوعية كمحفز ومنبر للزراع المحليين دور"كردفان" الاسبوعية يرجع للعام ١٩٤٦ عندما قام محررها بجولة في الأقليم وبدأ يكتب تقاريراً ويشن حملات دعائية حول قضية المزارعين في ١٩٤٧ قام المحرر بزيارة أخري للإقليم واجري اتصالات مع الزعماء المحليين بغرض تخليهم من موقفهم الموالي للبريطانيين بالرغم من ان بعض الزعماء المحليين أعطوا اذنا صاغية للمحرر الفاتح النور لكن لم يظهر اي من القادة المحليين استعدادا للإشتراك في احتجاج ضد البريطانيين. السبب الرئيسي لهذا الامتناع هو إرتيابهم بان "اهل المدن" سوف يخذلونهم في حالة حدوث مواجهة مع الحكومة. بوجة عام، لم تكن الظروف السائدة وقتها ملائمة لاحتجاج فلاحي منظم، لاسباب عديدة. وفى اتجاه تراكم الغضب الفلاحى بكشف المستور من واقع العلاقات الانتاجية، بدأت جريدة "كردفان" الاسبوعية في ١٩٥١-١٩٥٢ فى تناول، وبتفاصيل اكثر، مختلف القضايا تتراوح بين تلك التي تعني

مباشرة فقراء وصغار الفلاحين مثل الإئتمان الزراعي والى قضايا الميكنـة الزراعيـة والزراعة فى مساحات كبيرة وهي قضايا تهم الجلابة واصحاب المال بوجه خـاص[٧٣] نشر هذه المعلومات مقترناً بالتساؤلات الوطنية الشـعبية سـاعد فـي تنـوير وتعبئـة المزارعين وأسهم تطوير الحركة خلال مراحلها الاولى.

نتيجة للاتصالات المبكرة التي أجراها مالك شايب مع مجموعة مـن الجلابـة والحملة الصحفية لجريدة "كردفان" الاسبوعية، أخذ مزارعـوا القطـن فـي كـادوقلي المبادرة وكونوا لجنة تحضيرية في ديسمبر ١٩٥١ وهي اللجنة التاسيسـية لمزارعـي كادوقلي[٧٤] ترأس مالك شايب اللجنة ورغماً عن أن عضويتها قد شكلت مـن مختلـف المجموعات الإثنية إلا إنها بقدر كبير انحصرت في كبار مزارعي القطن من الجلابـة والقادة التقليديين كان لهذه اللجنة اتصالات بجريدة "كردفان" الاسبوعية والجبهة المتحدة والاخيرة كانت تحالفاً واسعاً بين الجبهة المعادية للاستعمار و الحزب الوطني الاتحادي ومنظمات العمال.

مستفيدة من دوائر الجلابة الاجتماعية والتجارية، نشرت لجنة كادوقلي الـدعوة للعمل النقابي في مدن ومناطق أخري في الاقليم وحث فلاحو جبال النوبة علي "الوحدة، النظام والدفاع عن مصالحهم ضد تغول الإدارة الاستعمارية البريطانية"نشاط اللجنة آثار موجة من البرقيات للسلطات الاستعمارية احتجاجاً تركز علي ضـرورة قيـام حركـة فلاحية جامعة إلا أن مضمون هذه الإحتجاجات قد عكس قضـايا مصـلحية لقطاعـات مختلفة من فلاحي الأقليم علي سبيل المثال ركز بعضهم علي "معاناة الفلاحين من الفقر، الجهل والمرض"[٧٥] علي الحاجة العاجلة لمعالجة مشكلة الشيل، بينما مجموعـة مـن اثرياء الفلاحين في العباسية - تقلي احتجت علي كيف أن "تشـتري الحكومـة قطننـا بأسعار رخيصة نريد أن نبيعه بالمزاد العلني للشركات نطالـب بإعـادة نصـيبنا فـي الصندوق.[٧٦]

وفى اتجاه تصعيد احتجاجهم اتصل أثرياء الفلاحـين بشـركات تجـارة فـي الخرطوم وأعلنت في الصحف عن استعدادهم لبيع قطنهم "لمن يعـرض سـعر سـوق أعلي"[٧٧] هذه الخطوة اضافت حيوية ونشاطاً لسلسلة احتجاجـات الفلاحـين وافزعـت موظفي الحكومة الذين تحققوا بان هنالك حاجة للإتفاق حول بعض المظـالم مـن وراء احتجاج الفلاحين، وايضاً الرغبة في إحتواء هذا الإحتجاج قبل ان يتطور أكثـر. لهـذه الغاية، عقد مؤتمر ضم المؤسسات الحكومية الزراعية والحكومة المحلية في الدلنج فـي فبراير ١٩٥٢.

فشل مؤتمر الدلنج الحكومي في الإيفاء بمطالب مزارعي القطن بإستثناء عرضه إشارات مبهمة رداً علي تساؤلات حول نظام السلفيات الزراعية ومطالب أخري غير عابئين بالاعتراضات الحكومية واستعداد الحكومة الظاهر للتعامل مع مظالم الفلاحين استمر مزارعو القطن في نشاطاتهم في مارس ١٩٥٢ كونت لجان مزارعين في الدلنج لقاوا، تلودي، ابو جبيهة، كلوقي، أم برمبيطة، والعباسية، لكن مالك شايب ولجنة كادوقلي استحوذا الدور القيادي منذ البداية، واجهتهم صعوبة التآلف بين مختلف المصالح لمختلف فئات الفلاحين ولضمان تأييد كافة المزارعين. تبنت اللجنة التاسيسية لمزارعي كادوقلي من منطلق إيمانها بصلاح وخير عامة الناس خطأ يعكس المطالب التي تعني مختلف الفئات والطبقات في مخاطبتها للحكومة أوضحت اللجنة التأسيسية لمزارعي كادوقلي ايضاً استعداد جميع الفلاحين للإنخراط في خط سير عملي لحماية وترقية مصالحهم وفي إحدي رسائلها للحكومة أوضحت هذه اللجنة التالي:

"نريد ان نعلم، وهذا واحد من حقوقنا، كل ما يتعلق بقطننا الذي ننتجه بمجهودات مضنية تعرفونها جيداً, لو كنتم تعتقدون باننا الشعب الذي كان في الماضي وتعاملوننا علي هذا الاساس هذا خطأ , انتم تتجاهلون الحقائق، عليه فإننا لن نقصر نشاطنا علي "كردفان" الأسبوعية بل سوف نمضي كلنا قدماً لكسب حقوقنا والدفاع عن مصالحنا.(٧٨)

القضايا التي أشارت إليها اللجنة كانت ذات طبيعة تعددية تشمل تلك المعنية خصوصاً بمصالح فقراء وصغار الفلاحين (الضرائب الباهظة السلفيات فرز القطن وتسعيره) وتلك التي تهم كبار مزارعي القطن (سيطرة الحكومة علي هياكل التسويق والتصنيع وغياب الميكنة) جنباً إلي جنب مع تلك المتعلقة بمعظمهم مثل الإرشاد الزراعي والبحوث. هذه التعددية المطلبية السياسية، ان صح التعبير، توفر الاساس المادى والاجتماعى للخطاب الشعبوى-السياسى.

ومنذ اواخر الابعينات من القرن الماضى، برزت شخصية احمد ملك شايب القيادية وميله لتمثيل مصالح المزارعين. عززت مكانته القيادية، نجاحه فى التعبير عن مصالح جميع المزارعين، بمختلف فئاتهم، ونهجه منهجاً "شعبويا" يتوخي صلاح وخير عامة الناس. من هنا اكتسب تطلع مالك شايب للقيادة مصداقيته، وكما ذكرنا ومنذ البداية جذب مالك شايب اهتمام مختلف الطبقات والقطاعات وتقاطعت خطوط أهتماماته لتشمل النواحي الطبقية والإثنية. قابل ذلك بنفس القدر ميلاً وسط معظم الفلاحين لتقبل مالك

شايب الجلابي ذي العلاقات اللصيقة مع النوبة كقائد يوثق به وكان ايضاً مؤثرا وفعالاً جداً في عرضه مطالب المزارعين علي الحكومة والشاهد علي ذلك "مسالة تذاكر القطن" في عام ١٩٥٢ درج المزارعون علي الاحتفاظ بتذاكر سوق القطن كمستندات لمال مستحق الدفع لهم.

في ابريل ١٩٥٢ وزعت بذور القطن لمزارعي كادوقلي للموسم الجديد لكن عند وضع علامة تفيد باكمال هذه العملية قام مكتب الزراعةالمشهود له بعدم الكفاءة بحرق التذاكر بدلاً عن وضع أختاماً عليها(٧٩) المزارعون المتضررون اخبروا بانه ليس بالأمكان دفع أي مستحقات لهم خلال موسم ٥١-١٩٥٢، تم إستدعاء مالك شايب ولجنة كادوقلي لمعالجة الموقف(٨٠) والطرح القوي الذي قدموه لتعويض فقدان تذاكر القطن عكس خيبة أمل واحباطاً واسعاً تجاه الحكومة.

في مايو ١٩٥٢ قامت لجنة مزارعي الدلنج بقيادة مجموعة من كبار زراع القطن الجلابة الموالين للحزب الوطني الاتحادي قامت بدعوة كل لجان المزارعين لاجتماع عام في الدلنج لتشكل اتحاد مزارعين عام، العديد من لجان المناطق بما فيها لقاوا، تلودي، كالوجي، أبو جبيهة، أم برمبيطة والعباسية(٨١) شاركت في المؤتمر التاسيسي لاتحاد مزارعي جبال النوبة وحضر المؤتمر أيضاً موفدون من الاتحاد العام لنقابات عمال السودان، اتحاد الصحفيين وممثلون من الأحزاب السياسية.

شكل (٦،١)

هيكل اتحاد مزارعي جبال النوبة

اللجنة التنفيذية للاتحاد

المجلس الاعلي للإتحاد

لجنة المنطقة لجنة المنطقة

اللجنة الفرعية اللجنة الفرعية اللجنة الفرعية

٦-٣-٣ اتحاد مزارعي جبال النوبة- الهياكل والسياسات:

قام الاتحاد علي اللجان الفرعية، تتكون كل لجنة من عشرة اعضاء ينتخبهم فلاحو الجبل، القرية أو المدينة، وهذه اللجان تختار أعضاء منها للإنضمام إلي لجان المناطق(٨٢) كل لجنة من اللجان الفرعية ولجان المناطق ترسل عضوين للمؤتمر العام السنوي للاتحاد. المؤتمر السنوي يحدد سياسات وأهداف الاتحاد يضطلع المؤتمر السنوي بإنتخاب المجلس الاعلي للاتحاد. الأعضاء الثلاثون بهذا المجلس يتم اختيارهم كما يلي: ٧ اعضاء (بما فيهم رئيس الاتحاد، السكرتير وامين المال) من كادوقلي، وأربعة اعضاء من الدلنج وأربعة من لقاوا وثلاثة اعضاء من كل من العباسية وابوجبيهة وام برمبيطة وكالوجي وتلودي. من المجلس الاعلي للاتحاد، يقوم المؤتمر العام بإنتخاب اللجنة التنفيذية للاتحاد ويكون توزيع أعضائها علي النحو التالي: كادوقلي٤، الدلنج٣، والثلاثة المتبقون ياتي بهم من لجان المناطق الأخري، التمثيل داخل اللجنة التنفيذية مال ميلاً كاسحاً لصالح الجلابة ومالك شايب انتخب رئيساً للاتحاد والشيخ محمد الشريف قائد الجبهة المعادية للاستعمار انتخب اميناً عاماً(٨٣).

أختتم المؤتمر بإصدار القرارات التالية كسياسة للاتحاد: قصر تصنيف القطن الذي تشتريه الحكومة علي درجتين فقط (نظيف وغير نظيف) السماح بإستخدام البروش عند نقل القطن الخام دون أن يؤثر ذلك علي نوعية درجته، التوسع في عمل وتجارب البحث العملي في كادوقلي وتعيين فنيين لمعالجة مسالة الآفات وامراض النبات مشاركة المزارعين في إدارة صناعة القطن بغرض تقليل منصرفات صناعة قطن جبال النوبة وتنظيم الإنتاج والعمل علي خلق نظام تسعيرة اكثر انصافاً الحصول علي تفاصيل صندوق الاحتياط وإتخاذ الإجراء اللازم لضمان حصول المزارعين علي انصبتهم فيه، تعيين مستشار قانوني لاتحاد المزارعين، إنشاء روابط وثيقة مع اتحادات المزارعين الأخري واتحاد عام نقابات عمال السودان، يقوم اتحاد مزارعي جبال النوبة بعقد المؤتمر سنوياً كل مرة في مركز بالتوالي، وذلك لتقوية الروابط بين القيادة وقواعدها من الفلاحين[٨٤] بالرغم من ان هذه السياسات قد عكست المصالح المتباينة لمختلف الفئات الزراعية، إلا أن الإسقاط الفاضح لمسألة السلفيات الزراعية والتي تؤثر علي الغالبية من فقراء الفلاحين، تشير إلي هنالك " محاباة للجلابة" في السياسة العامة.

٦-٦ التنظيم الواجهة والحلول الوسط:

منذ البداية كانت سياسة الحكومة تجاه اتحاد مزارعي جبال النوبة قد غلب عليها الإرتباك وعدم الإتساق في أول الأمر، اوضحت الحكومة بشكل قاطع بانه "لا

يوجد كيان تمثيلي لمزارعي القطن في الأقليم"(٨٥) لكن تبعاً للجميع بين الاضداد في السياسة الاستعمارية تجاه إنشاء نقابات للفلاحين بشكل عام[٨٦] ألمح موظفون حكوميون إلي أمكانية الوصول لحل وسط بالنسبة لأتحاد مزارعي جبال النوبة، واشير إلي توصيات مؤتمر المزارعين يمكن تمريرها إلي المؤتمر الاقتصادي لجبال النوبة (التابع للحكومة) وطلب أيضاً من الفلاحين تسليم دستورهم ومحضر اجتماعاتهم إلي الحكومة من خلال القنوات الإدارية الصحيحة[٨٧] هذا لا يعني أن الحكومة قد أعطت أعترافاً رسمياً بإتحاد مزارعي جبال النوبة، ولا يعدو كونه إظهار لعزم الحكومة لمنع ظهور حركة مزارعين مستقلة، بأخذنا في الحسبان الريبة العميقة بين الحكومة والمزارعين فقد أدي الموقف الحكومي المتذبذب والغير واضح حيال اتحاد مزارعي جبال النوبة إلي نشوء فترة من المواجهة التي بلغت ذروتها بإضرار مزارعي القطن في نوفمبر ١٩٥٢.

متجاهلين موقف الحكومة، شرع قادة الاتحاد في اداء ما اعتبروه أعمالاً قانونية إنفاذاً لسياسة المؤتمر قامت اللجنة التنفيذية للإتحاد بمراسلات وعقد لقاءات مع المسؤولين الحكوميين عبرت خلالها بإسهاب عن مظالم المزارعين وضغطت لإحداث تغييرات في السياسة والإعتراف بالإتحاد كممثل وحيد للمزارعين[٨٨] في هذه الأثناء فتح الاتحاد مكاتبه الرئيسية في كادوقلي واعد الترتيبات لاعضائه للعمل في كافة أرجاء الأقليم لإرسال رسائل الاتحاد إلي الجهات المعنية، وتسجيل الأعضاء وجمع الاشتراكات وإنشاء لجان المناطق والأفرع.[٨٩]

هذه الخطوة التي اتخذها الاتحاد حيال تأسيس هياكله ازعجت السلطات الاستعمارية لا سيما وإن أعداد متزايدة من المزارعين بدات تظهر اهتماماً جاداً بالإتحاد[٩٠] كرد فعل لهذه الانشطة لجأ موظفوا الحكومة علي المستوي المحلي لحيل مراوغة لتعطيل الإجراءات. جاء في الرد علي رسالة أرسلها سكرتير الإتحاد في أغسطس ١٩٥٢ بان صناعة قطن جبال النوبةتخضع لإعادة تنظيم واسعة سيتولي خلالها المدير العام المناط به مسؤولية هذه العملية، الصدد، والتعامل مع عدة أشياء من ضمنها التعامل مع مطالب الإتحاد.[٩١] وفى هذا لجأت الإدارة المحلية أيضا إلي استخدام لوائح وقوانين تكوين النقابات فقد تم أخطار سكرتير الإتحاد بانه وفقاً للمادة ١٧ من قانون النقابات (١٩٤٨) لا يحق للإتحاد تسجيل أعضاء، أو جمع اشتراكات او القيام بأي عمل لحين إكتمال تسجيل الإتحاد[٩٢] إضافة لذلك ذكر ايضاً أن الحكومة ليست علي استعداد للإعتراف بأتحاد مزارعي جبال النوبة لان تأسيسه لم يكن قانونياً[٩٣] كما قامت السلطات بمصادرة دفاتر الاشتراكات الخاصة بالإتحاد في كادوقلي وقاضت ثلاثة

اعضاء له في الدلنج لجمعهم اموالاً بدون إذن قانوني.[٩٤] بدت هذه الاجراءات الحكومية لقادة الإتحاد بمثابة تغول مباشرعلي حقوق المزارعين في العمل النقابي وتعديا على مصالحهم.[٩٥] حتى ذلك الوقت كان قادة الإتحاد علي قناعة بأن تسجيل الإتحاد لا يعدو أن يكون من الكليات خاصة وأن الخطوات الإجرائية المطلوبة للحصول علي اعتراف رسمي قد أوشكت أن تتم.[٩٦] شعر قادة الإتحاد الآن بأن الحكومة قد عقدت العزم علي تقويض اتحادهم وهذا سارع الخطى في المواجهة مع الحكومة.

جاءت المواجهة عندما حاولت الحكومة أن تدق اسفينا بين الغالبية من الفلاحين من ناحية والجلابة من ناحية اخري، لم تكن هنالك وسيلة افضل لتحقيق هذا إلا أن تقدم بعض التنازلات لفقراء وصغار المزارعين في مضمار السلفيات الزراعية. لقد وضح لنا مسبقاً كيف أن الجلابة ربطوا دورهم كتجار مع دورهم كمقرض مال، وكيف أن نظام الشيل والحد الذي بلغته مديونية المزارعين كانت وراء مطالبة فقراء وصغار الفلاحين بإدخال الائتمان الزراعي كواحدة من الوسائل لمعالجة حاجة الفلاح للنقد. معالجة هذه المسالة فى ذك القت لم تكن كافي،اذ قامت على دفع سعر المنتج على قسطين للمزارع، مع تأجيل دفع القسط الثاني للوقت الذى يكون فيه المارع في حاجة ماسة للسيولة، اى قبل بداية الموسم الزراعي الجديد، لذا تقرر بان يكون المبلغ المدفوع عند تسليم القطن ثلثي نصيب المزارع من عائد القنطار الواحد. الصرفية الثانية ستكون الثلث المتبقي أو أي مبلغ آخر حسبما تقتضيه تحركات الاسعار في السوق العالمي. السعر العالمي سيحدد عما إذا كان مبلغ القسط الثاني احسن أم اسوأ من المبلغ المقرر أصلاً. إذا كان السعر العالمي أسوأ كثيراً من المبلغ المقدر، فيزداد القسط الثاني بالسحب من صندوق الاحتياط وإذا كان افضل كثيراً فيكون من الضروري المساهمة في صندوق الاحتياط. وفي ١٩٥٢ ادخلت الحكومة رسمياً نظام الصرفية الثانية لللعمل به خلال تسليم الإنتاج في نوفمبر- ديسمبر تقرر أن يدفع مبلغاً مساوياً لثلثي سعر السوق المقرر للفلاحين كدفعة أولي، علي أن يدفع المتبقي من القيمة في نهاية الموسم (الخريف التالي) في شكل دفعة متأخرة أو دفعة ثانية.[٩٧]

تكون الدفعة المتاخرة بمثابة وسيلة لتخفيف الضائقة الاقتصادية التي يعانيها فقراء الفلاحين خلال فترة الخريف, الدفعة المتاخرة ستزيد أيضاً تكلفة العمل عند وقت بذر البذور ، وبتوفر بعض المال في ايدي فقراء الفلاحين سوف لن يضطروا للعمل باجور منخفضة كعمال زراعيين اجراء في مزارع كبار زراع القطن[٩٨] ربما كان لهذا أثره في تشجيع صغار الفلاحين علي توجيه المزيد من اعمال أفراد اسرهم إلي

مزارعهم الخاصة نتيجة لذلك، فإن المساحة التي يبذرها فقراء وصغار الفلاحين ربما إزدادت بشكل ملحوظ ويقابل ذلك تقليل مساحات كبار زراع القطن، بدأ وقتها كانما نظام الدفعة الثانية يشكل مصلحة مباشرة لصغار وفقراء الفلاحين رغماً عن ذلك فقد تبين انه لا بد من دعاية كافية للتغلب علي "الإحجام الطبيعي" للفلاحين لقبول أقل مما هو مقدر بسعر السوق لإنتاجهم في نوفمبر- ديسمبر[٩٩] وللتغلب أيضاً علي ارتيابهم العميق حيال الحكومة لسنا في حاجة لنذكر بأن التجار الجلابة قد عارضوا نظام الدفعة المتأخرة لأنهم شعروا بأن النظام الجديد سوف يقلص دورهم كمقرضي مال وفرصهم في الحصول علي عمالة زراعية رخيصة فقراء وصغار الفلاحين، بدورهم، يمكن محاورتهم لإقناعهم بواسطة الجلابة وكبار زراع القطن من القادة التقليديين بان الدفعة المتاخرة سوف لن تدفعها لهم الحكومة أبداً, هنا كان للقوي لقيادة اتحاد المزارعين، المعادية للحكومة، سجلاً حافلاً من المظالم لتستخدمه في التأليب والدعاية لحشد مساندة الفلاحين المتذبذبين ومستفيدة ايضا من النفوذ السياسى لأثرياء الفلاحين والقادة التقليديين علي اتباعهم، وسطوة القوة الاقتصادية للجلابة علي فقراء وصغار الفلاحين، فإن أرتياب الفلاحين المزمن حيال الحكومة مقترناً بالروح التضامنية (ضد الاستعامار) الموحدة للحركة الوطنية السودانية قد أدي في نهاية الامر أن يتبع فقراء الفلاحين قادتهم من الجلابة وأثرياء الفلاحين في معارضة نظام الدفع المعدل.

إثر إعلان نظام الدفع المتاخر في إكتوبر ١٩٥٢ قرر أتحاد مزارعي جبال النوبة محاربته.[١٠٠] في نوفمبر اخطر المجلس الاعلي للإتحاد أن مزارعي قطن جبال النوبة: "سوف لن يبيعوا قطنهم للحكومة ما لم تلب رغباتهم بان تدفع لهم بالكامل ودون اي خصم قيمة قطنهم خلال هذا الموسم الذى تميز بارتفاع الاجور، وبأن تتخلي عن قرارها بتحديد الاسعار وطريقة التسديد".[١٠١]

كان هذا تعبيراً صريحاً عن مصالح الجلابة إرغام الحكومة علي دفع المبلغ بالكامل في موسم الحصاد سوف يسهل علي الجلابة الإيفاء بأجور العمالة الزراعية لكن القضية الأخري خلف الأضراب- طلب تخلي الحكومة عن سياسة تحديد الاسعار لصالح السوق الحر- لم تكن بأي حال لمصلحة الجلابة فقط ففقراء وصغار الفلاحين سوف يستفيدون ايضاً من المنافسة بين صناعة قطن جبال النوبة والشركات الخاصة المتنافسين علي تسويق أنتاجهم الجلابة، علي اي حال بمنظوماتهم التجارية جيدة التاسيس كان حريا بهم يكونوا المستفيد الرئيسي إذا سمح للشركات الخاصة بالعمل.

استخدام الإتحاد هده المناسبة لتحريك لجانه القاعدية، ليستفيد من البني التحتية للجلابة والمحافظة علي تحالف فاعل مع كبار زراع القطن من القادة التقليديين. وكانت الرسالة التي أبلغت للفلاحين هي أن الإدارة البريطانية يجب ألا يوثق بها، وأن مصير الدفع المتاخر ليس من المحتمل أن يكون مختلفا عن صندوق الاحتياط الذي لا سيطرة للفلاحين عليه.(١٠٢) بهذا الخطاب التحريضى، حث الإتحاد جميع منتجي القطن بجبال النوبة علي عدم بيع إنتاجهم ما لم تخطرهم قيادتهم، وقام بحملة تعبئة لتأكيد هذا المعني.

واجه إعتماد الادارة البريطانية علي القادة التقليديين الموالين للحكومة موقفا حرجا نتيجة لتحالف الإتحاد مع كبار زراعي القطن من الزعماء المحليين. والبقية البقية من القادة التقليديين الذين ظلوا علي ولاءهم للبريطانيين، وجدوا انفسهم بلا نفوذ و لا سلطة علي الفلاحين. اثر ذلك، انتقلت الحكومة لاسلوب أكثر فعالية: استغلال اختلاف المصالح بين مختلف فئات المزارعين علي الاخص التجار الجلابة والفلاحين النوبة. في نوفمبر ١٩٥٢ كررت إذاعة ام درمان بث برامج خاصة موجهة إلي فلاحي جبال النوبة تنبئهم فيها بالقضايا خلف الاضراب وكان التركيز منصباً علي حقيقة أنه:

"ما يسمي بإتحاد مزارعي جبال النوبة لا يعترف به كأتحاد رسمي، وهو منظمة يمولها التجار خاصة اولئك المعارضون للقسط المتاخر والذي سوف يوفر للمزارعين المال في وقت سيكونون في امس الحاجة إليه وهو الشيء الذي يصطدم بممارسات التجار الجشعة بإقراضهم المال مقابل رهنهم لإنتاجهم (الشيل).(١٠٣)

رغماً عن تأكيد قادة الجبهة المعادية للإستعمار في اللجنة التنفيذية ".. بان اتحاد جبال النوبة هو " الممثل الحقيقي للمزارعين وانه أنشئ اصلاً لمحاربة اي مجموعة عديمة الضمير والمبادي سواء ان كانت من التجار أو غيرهم تعمل علي استغلال أعضائه"(١٠٤) بالرغم من ذلك فهنالك قدر كبير من الحقيقة في تاكيد الحكومة بان اتحاد مزارعي جبال النوبة يمثل مصالح التجار المزارعين. علي اية حال رغم الفوائد التي قد ينالها فقراء وصغار الفلاحين من نظام القسط المتاخر فأن ارتياب النوبة العميق تجاه السلطات الاستعمارية البريطانية مضافاً إليه الهياكل التنظيمية الفاعلة للجلابة قد حسما مصير الإضراب لصالح اتحاد مزارعي جبال النوبة. فالاتحاد لم يضمن فقط تأييد الغالبية من فقراء وصغار الفلاحين وتأييد زعمائهم المحليين لكنه ايضاً حصل علي مساندة قطاعات اخري من السكان المحليين مثل التجار اصحاب المخابز والطواحين والقصابين، الحدادين والاسكافيين والنساء في سوق كادوقلي. ولإظهار تضامنهم مع الاتحاد، دخلت هذه المجموعات في اضراب ليوم واحد أصاب سوق كادوقلي بالشلل

التام، وروح التضامن هذه لم يماثلها إلا المزارعون انفسهم الذين ابدوا تأييداً كبيراً لقادة الاتحاد طيلة فترة الإضراب.(١٠٥)

دخل رفض بيع القطن للحكومة اسبوعه الرابع بدون ظهور أي مؤشرات بأن المزارعين قد يذعنون للضغوط وللحملة الكلامية الحكومية(١٠٦) عندما سارت مظاهرة فلاحين في كادوقلي في ٢٨ نوفمبر لإظهار تأييدهم للإضراب. امر مامور المنطقة بإعتقال سبعة مزارعين وكل اعضاء اللجنة التنفيذية للاتحاد(١٠٧) هذا التطور بالإضافة إلي إشاعات مفادها ان الحكومة تستعد لتشديد الإجراءات ضد الاتحاد كان له الاثر في تصعيد المواجهة وفقا لسجلات اتحاد مزارعي جبال النوبة في اليوم الذي يليه سارت مظاهرات مسلحة إلي مركز شرطة كادوقلي وطالبت بإطلاق سراح اللجنة التنفيذية والرئيس مالك شايب.(١٠٨)

قدم قادة الاتحاد لمحاكمة عاجلة وفرضت عليهم غرامة مالية ومن ثم اطلق سراحهم من اجل ترضية المتظاهرين لكن في وقت متأخر نفس اليوم ٢٩ نوفمبر تم تعزيز قوة الشرطة واعتقل مئات المزارعين بحجة مخالفة القانون والنظام.(١٠٩) بدأت المواجهة المسلحة بين قوة الشرطة والمزارعين وشيكة الوقوع ونزع فتيل التوتر اعلنت الحكومة في نفس اليوم استعدادها للتصديق للفلاحين بأنشاء "نوادي" لكن ليس اتحاداً(١١٠) وكانت الحجة هي أن المزارعين خلافاً لعمال المصانع ليسوا موظفين مقيدين بعقد عمل مع الحكومة مقابل أجر(١١١) وعدت الحكومة بالنظر بعين العطف إلي اي طلبات من المزارعين لإقامة نوادي تعني بالأحوال الاجتماعية لأعضائها هذا الوعد لم يؤثر علي قادة الاتحاد لكنه مرة اخري كان علامة لضعف موقف الحكومة وهذا علي أي حال لم يكن كافياً ليرفع قادة الاتحاد الإضراب.

تسوية الاضراب: هدنة متوترة:

استمرت فترة الاضراب لمدة طويلة، من ٧ نوفمبر إلي ٧ د يسمبر وبمرور الزمن بدأت المصاعب التي تجشمها المزارعون، بدأت تنخر في عزيمة المضربين. كان التجار هم الاكثر تضرراً إذ ان الاضراب عطل حركة التجارة بين جبال النوبة والأبيض المركز التجاري لغرب السودان، بالإضافة إلي هؤلاء هنالك الفلاحون الذين يعتمدون إعتماداً شبة كلي علي القطن كمصدر للدخل وأصبحوا أقل تحمساً كلما أوغل الأضراب معظم التأييد للاسمرار في الأضراب جاء من الفلاحين الأثرياء ومتوسطي الحال الذين كان تأمينهم النسبي لمعيشتهم وراء تأييدهم غير المحدود للاتحاد فإستعدادهم لتحمل مشاق الاضراب نبع من مصادر دخلهم التي جعلتهم لا يعتمدون بالكامل علي قطن كمحصول نقدي.

تفتوتت درجات الصمود ازاء المصاعب التى خلقها الاضرب. فمـثلا عبـرت لجان المناطق الشرقية والغربية عن رغبتها الاستمرار فى الاضـراب حتـى تعتـرف الحكومة رسمياً بالاتحاد، لكن من ناحية اخـري اظهـرت لجـان المنـاطق الشـمالية والجنوبية علامات واضحة اظهرت إنحسار الروح التصادمية فيها، وفي واقـع الامـر دعوا لوضع نهاية للإضراب[١١٢]، سبب اختلاف مستويات التاييدان المناطق الشـرقية والغربية لديها محاصيل نقدية اخري تعتمد عليها خـلال اضـراب القطـن[١١٣] علـي النقيض من ذلك المناطق الشمالية والجنوبية اعتمدت علي القطن كمحصول نقدي وحيد، ولذا لم يكن بوسع مزارعيها الصمود امام الضائقة الاقتصادية التي ولدها الاضراب.

أضافة لما سبق بدأت قيادة الاتحاد تحـس بضـغوط المجهـودات التنظيميـة والمالية اللازمة للاستمرار في الإضراب بعد دخولـه أسـبوعه الخـامس. استشـعاراً للإحباط المتزايد وسط فقراء وصغار الفلاحين وربما أيضاً لتخوف هؤلاء من أن اتحاداً يقوده الجلابة قد لا يقدم مصالحهم، ناشد بعض القـادة الاتحـاد تغييـراً اسـتراتيجية الاضراب، وذلك بأن يخفف من حدة المعارضة لنظام الدفعة الثانيـة والتركيـز علـي المطالب المتعلقة بالاعتراف بالاتحاد. علي كل ووفقاً لما ذكره سكرتير الاتحـاد عـن تضامن وتأييد الفلاحين للجنة المركزية للاتحاد طيلة فترة الاضراب قد أضفي مصداقية للاتحاد كونه الكيان التمثيلي الوحيد لمزارعي القطن بجبال النوبة.[١١٤]

بعد ان تيقنت قيادة الاتحاد من انها حققت واحدة من اهـم اهـدافها (مصـداقية تمثيل الاتحاد)، بدا المناخ وكأنه قد تهيا للوساطة والتوفيق بين الاتحاد والحكومة. وفى الحال تكونت لجنتان للوساطة من الاعيان والتجار في كـل مـن كـادوقلي والأبـيض للتفاوض حول التسوية التي تنهي الاضراب وترضي اتحاد مزارعي جبال النوبـة.[١١٥] وكبادرة حسن نية، ولبدء الحوار وإحضار قادة المزارعين لمائدة المفاوضات، اطلقـت السلطات سراح بعض اعضاء الاتحاد الذين كان قد سبق اعتقالهم كنتيجة للاضراب[١١٦] وفي واقع الامر قبلت قيادة الاتحاد الاتفاقية التي توصلت إليها لجنتا الوسـاطة فـي ٤ ديسمبر ١٩٥٢.[١١٧]

بمقتضي الاتفاقية لم تلزم الإدارة الاستعمارية نفسها للإيفاء بمطالـب الاتحـاد الرئيسية المتمثلة في: الاعتراف بالاتحاد صندوق الاحتياط مشاركة المزارعين في ادارة صناعة القطن لكنها علي كل قدمت بعض التنازلات اعطي المدير العام لصناعة قطـن جبال النوبة تاكيداً بان " الحكومة جادة لتتحدث مع المزارعين". وفى هذا الصدد اشـار إلي اتصالات مبكرة بسكرتير الاتحاد دون توضيح محدد الى متي وكيف سيكون ذلك.

شددت السلطات علي ضرورة التحقق من صحة مطالبة الاتحاد كونـه الممثـل الوحيد لمزارعي جبال النوبة،[١١٨] وفي اتفاقية منفصلة مع قادة الاتحاد تعهدت لجنـة وساطة الابيض بنقل الموضوع لحاكم كردفان ووعدت بالوصول إلي حل مـرض فـى هذا الموضوع،[١١٩] واحدة ن القضايا المهمة وراء الاضراب هـو مصـير صـندوق الاحتياط، حيث لم تتراجع الحكومة عن موقفها من الصندوق، ولم يقر لها الاتحاد بذلك. ابلغت الحكومة قادة الاتحاد بان رصيد الصندوق، وفقاً لتقدير صناعة قطن جبال النوبة' يبلغ اكثر من الواحد ونصف المليون جنية منها ٨٠٠,٠٠٠ جنيه مودعة ببنك بـاركليز فائدة ٢,٢٥ في المائة.[١٢٠] اما الاقتراحات الرامية باستثمار الصندوق فـي الخـدمات الاجتماعية قد تم إرجاؤها علي أن يظل الصندوق علي هدفه الأصلي في تقليل المخاطر من تذبذبات الأسعار العالية. وافقت اللجنة التنفيذية – بعد ممانعة– علي نظـام الدفعـة الثانية، ويبدو ان الاعضاء الجلابة في اللجنة قد وصلوا إلي قناعة بان رفـض النظـام الجديد ربما أدي إلي تقويض تحالفهم مع فقراء وصغار الفلاحين الذين اقتنعوا بموقـف الحكومة لن تصادر الدفعة المتاخرة كما يشاع بشكل واسع وأن المزارعين سيسـتلمونها قبل وقت قصير من بداية الموسم التالي.[١٢١]

برفضه مطلب الاتحاد بالمشاركة في لجنة بيع القطن تحجج مدير صناعة قطن جبال النوبة بان الحكومة قد اولت ثقتها للجنة من الخبـراء المختصـين ببيـع اقطـان الجزيرة وجبال النوبة . لكن الحكومة لم توافق علي تزويد محطـة ابحـاث كـادوقلي بالفنيين والمعدات للتوسع في تجاربها في استخدام المبيدات الحشرية، إضافة لذلك تعين ان تقوم صناعة قطن جبال النوبة بنشر حساباتها وتضعها في متناول المزارعين الـذين يمكنهم بعدها رفع شكاويهم إلي حاكم كردفان والمراجع العام في الخرطوم.[١٢٢] وقـع علي الاتفاقية في ٤ ديسمبر ١٩٥٢ وفي اليوم التالي أصدرت اللجنـة التنفيذيـة بيانـاً تخطر فيه المزارعين بانه قد اعطيت ضمانات بـدفع القسـط الثـاني. وطلـب مـن المزارعين بعد ذلك تسليم قطنهم لمراكز التسويق الحكومية.[١٢٣]

دشنت نهاية الإضراب والمواقف المختلفة التي تبناها كل من الاتحاد والحكومة، والمفاوضات نتائجها، دشنت مرحلة جديدة في مضمار السياسة وتـوازن القـوة بـين مختلف المجموعات والفئات المتحالفة والمتصارعة. سنتناول فى الفصل التالى تداعيات الاضراب علي التحالف بين كبار مزارعي القطن وفقراء وصغار المـزارعين داخـل الاتحاد، وعلي علاقات الاتحاد مع كل من الحكومة الاستعمارية والاحـزاب السياسـية القومية (الحزب الوطني الاتحادي، الجبهة المعادية للاستعمار وحزب الأمة).

٥ـ٦ خاتمة:

وصف الاحداث في فترة ما بعد ١٩٤٥ يظهر أن القيادي للزعماء المحليين الموالين للبريطانيين قد ضعف بشكل كبير لأن الحكومة لم تستجب بشكل ايجابي لنداءات الجمعية التشريعية حيال رد بعض مظالم الفلاحين وعدم الرضا الذي احسه الفلاحون كنتيجة لفشل اعضاء الجمعية التشريعية التعاطف والتضامن مع الفلاحين. لكن هؤلاء المكوك والشيوخ لم يكونوا في قيادة السلطة السياسية او الموارد الاقتصادية والتي من شانها ان تمكنهم من ممارسة الضغط علي الحكومة للإيفاء بمطالب الفلاحين عليه فقدوا بعضاً من الهيبة والاحترام وجذبهم القيادي، وربما يوضح هذا ارتيابهم تجاه الجلابة والنخبة المثقفة من البرجوازية الصغيرة المحلية القوتان اللتان اسهم قيامهما في إضعاف الزعماء الموالين للبريطانيين علي أي حال رغماً عن ارتيابهم حيال الجلابة والجبهة المعادية للاستعمار إلا أن المكوك والشيوخ المحليين ساندوا الحملات النشطة التي قادها اتحاد مزارعي جبال النوبة ضد الحكومة البريطانية هذا التاييد املاه جزئياً حرصهم علي عدم فقدانهم مكانتهم السياسية بين الفلاحين وايضاً للحاجة الحقيقية لكيان يمثل مزارعي القطن بالاقليم.

لقد ناقشنا مجموعة العوامل التي شكل تحالف فئات المزارعين داخل حركة فلاحي النوبة وكيف أن الجلابة لعبوا دوراً محورياً في قيادة الحركة بالرغم من إضراب ديسمبر ١٩٥٢ رفع العديد من القضايا والمظالم المتصلة بمختلف فئات الفلاحين فإن خط القيادة المحابي للجلابة كان مؤكداً علي أي حال كما أن تأييد كلٌ من المكوك المحليين والنخبة المثقفة من البرحوازية الصغيرة لاتحاد مزارعي جبال النوبة كان مقروناً قيادة الاتحاد بإعطاء الاولوية لمظالم فقراء وصغار الفلاحين غياب التقدم هنا سيقود إلي داخل تحالف المزارعين في الاتحاد وهذا ربما فتح الفصل امام المكوك والشيوخ إضافة للنخبة للتعبير وبإصرار اكبر عن مصالح الفلاحين.

***

ملاحظات ومصادر:

1- File JDK 36.5.3/11, kadugli Archives, proceedings of Jebels District Meks meeting, Kadugli 7-8/2/1948.
2- Ibid.
3- Ibid.
4- Ibid.
5- Ibid.
6- Ibid.

٧- كردفان الاسبوعية رقم ٤٣٠، ١٩٥٥/٤/٢٩

8- NMFU Archives, Kadugli, 1952

٩- كردفان الاسبوعية رقم ٤٤، ١٩٤٧/٥/٢

١٠- لدراسة مفيدة لحالات اخري في أفريقيا أنظر:

Williams, G., Marketing Boards in Nigeria, ROAPE, no. 34, December 1985,pp4-5.

11- Tothill, J.D., op.cit., p. 847.
12- NMFU Archies, Kadugli. 1952.
13- File JDK/36.5.3/ 11, Kadugli Archives, Proceedinds of Jebel District Meks meeting Kadugli, 7-5/2/1948.

وكردفان الاسبوعية ٣١٧، ١٩٥٣/١/٢٣

14- NMCI Archives, financial Secretary's Office, Press statement on he Nuba Mountains Cotton Industry 12.5.1952.
15- Ibid
16- Ibid
17- Ibid

١٨- كردفان الاسبوعية رقم ٢٦٥، ١٩٥١/١٢/٢٨

19- NMCI Archives, financial Secretary's Office, Press Statement op. cit.

٢٠- كردفان الاسبوعية رقم ٢٦٥-٢٨-١٢-١٩٥١ ورقم ٢٦٦-١٩٥٢/١/٤

٢١- كردفان الأسبوعية رقم ٢٦٦-١٩٥٢/١/٤

22- Shaw, D, J., The Effect of Money lending (Shayl) on Sudan, Problems of Agricultural Development in Sudan, Proceedings of Thirteenth Annual Conference, Khartoum, 1966, p. 56.

٢٣- مقابلة مع محمد المعتصم مدير البنك الزراعي، فرع الدلنج، الدلنج، ١٩٨٢/١٠/١٩.

٢٤- مقابلة مع الأمين علي عيسي الدلنج ١٩٨٢/١٠/٢٤ ومحمد إبراهيم، رشاد ١٩٨٢/٥١٤.

25-file Kn. P./2. G. 1., k ADUGLI Archives,

تقرير من مكتب حاكم كردفان في الأبيض ١٩٥٦/١/١٥

26- file Kn. P. /36. F. 4. Dadugli Archives from Governor of Kordofan to Director of Ministry of Trade, Industry and Supply, 30/5/1955.

واخبار الأسبوع ١٩٦٧/٩/٣٠.

27- file Kn.p. /2. M. 2 Rasahd Archives.

تقرير عن الموقف الزراعي وتحسنه ١٩٦٥/١/١.

28- Ibid

29- Shaw, D, J., op. cit. p. 57.

30- Report on Agricultural Situation..op., cit.,

٣١-كردفان الأسبوعية ١٩٦٧/٣/١٠

32- file Kn., p., 2. M, 23, Kadugli Archives, minutes of Meks meeting in Delami, 3/3/1947.

٣٣- كردفان الأسبوعية رقم ٤٣٠-١٩٥٥/٤/٢٩

34- file Kn. P. /2 . M. 2. Kadugli Archives, from Senior

35- file Kn, p. /2. M. 2. Kadugli Archives, minutes of Delami Conference on Economic Development of the Nuba Mountains, 9/2/1950

36-Ibid

37- Ibid

38- Ibid

39- Ibid

حيث ازدادت أعداد المواشي التي كان لتصديرها إلي المركز الحضرية ولأمداد مصنع كوستي مورست ضغوط علي الحكومة لإنشاء عدد من الحفائر بموازاة وأدي ابو حبل لإكمال طريق المواشي إلي النيل الأبيض بالإضافة إلي اولي اهتمام خاص للتحضير لتجارب انتاج المحصول الآلي بتوجيه فريق حفر الحفائر في ١٩٥٠ للعمل توفير المياه لوحدة تجارب الزراعة الآلية في المناطقة التي اختارتها وزارة الزراعة. Ibid

40- Ibid

41- Shepherd, A., Agricultural Capitalsm and Rural Development in the Studies and Research Center, University of Khartoum, Khartoum, 1983, pp. 26-27.

42- Laqueur, W. Z., Communism amd Nationlism in the Middle East, Routledge and Kegan Paul London, 1956, pp., 63-67.

محمد نوري الامين الحركة اليسارية في السودان خلال الثلاثينات والأربعينات معهد الدراسة الأفريقية والآسيوية، جامعة الخرطوم، ١٩٨٤.

43- Nugdalla, S.,A ., op., cit., p. 237.

44- Amin. M. N., op. cit. pp., 10-121

45- Sudan Government, Kordfan Province Annual Reports,

46- Ibid. p. 189.

47- Proceedings of the Legislative Assembly, session on 24/1/1949.

48- Ibid

49- Proceedings of the Legislative Assembly, session on 31/2/1949.

50- Ibid

51- Proceedings of the Legislative Assembly, session on 31/2/1949

52- Ibid

53- Sudan Government, Kordfan Province Monthly Diary, February 1949.

54- Ibid

55-Fawzi, S., D., Labuor Movement in the Sudan 1946-1955, Oxford University of Khartoum, September 1957 p. 19.

56- Ibid

57- Kursany. 1., the Dynamic and Limits of Capitalist Development in Sudanese Agricultural, Development Studies and Research Center, University of Khartoum, September 1982, p.32.

58- Fawzi, S. D. OP. CIT.

59- Ibid

60- Ibid.

61- Gaitslell, A., Gezira: A Story of Development in the Sudan, Faber and Faber, London, 1959, p., 228.

62- Fawzi, S. D. OP. CIT. P. 20.

63- Gaitskell, A ., OP. CIT. P. 258.

دور الهيكل التمثيلي للمزارعين كان استشارياً محضاً لكن حقيقة ان معظم الاعضاء المنتخبين قد ساندوا الاضراب أفزعت السلطات البريطانية.

64- Fawzi, S. D. OP. CIT. P. 20.

65- Peasant Movement in the Sudan, Journal For Lasting Peace, for a people's Democracy, no. 27. July 1953.

66- Fawzi, S. D. OP. CIT. P. 115.

67- Ibid

68- Ibid

69- Laqueur, W.Z., op., cit. pp. 67-69.

70- Fawzi, S. D. OP. CIT. P. 27.

٧١-مقابلة مع احمد مالك شايب، الخرطوم، ٣/٣/ ١٩٨٣

٧٢- شايب احمد مالك ، تاريخ اتحاد مزارعي جبال النوبة في الخمسينات مذكرات شخصية.

٧٣- كردفان الاسبوعية، أرشيف الخمسينات، الاعداد من ١٩٥١/١٢/٢٩ إلــي ١٩٥٢/٤/٢٥ الأبيض.

74-NMFU Archives, reports on Kadugli Cultivators Committee, Kadugli, 1951.

75- file Kn. P. 2. M. 1., Rasahd Archives,

برقيات التأييد للجنة مزارعي كادوقلي ١٩٥٢.

76- file Kn. P. 2. M. 1. Rasahad Archives Report on Cotton Cultivators protest, 1952.

77- Ibid

78- NMFU Archives a Union letter to Kordfan Governor. 10/3/1952.

79- file Kn. P. 2. M. 1. Kadugli Archives, from Ahamed Malik to Kordofan Governor, 17/4/1952.

80- Ibid

٨١- كانت تلك مراكز القطن الرئيسية وفي نفس الوقت مناطق النفوذ للجلابة. المناطق التي غالبيتها من صغار المزارعين انضمت مؤخراً وهذه شملت: الليري، كاكا، ترتر، جديد، قردود دلامي، أبو كرشولة، أبو حيطان، كتلة، نيما، برداب، كيجا، الخيل، البرام، امدورين وكرندل. في المجمل كانت هنالك ٢٣ لجنة فرعية تغطي تقريباً كل جبال النوبة.

٨٢- اول لجان مناطق تكون في ذلك الوقت شملت كادوقلي، الدلنج، لقاوا، ام برمبيطة، العباسية، تلودي، أبو جبيهة وكالوجي. مناطق اخري انضمت في وقت لاحق .file Kn. P. 2. M 1. Kadugli Archives محضر مؤتمر اتحاد مزارعي جبال النوبة ١٩٥٢/٥/٢٠.

83-Ibid

84-Ibid

85- file Kn. P. 2. 1., Kadugli Archives, from Inspector of Agriculture to Director of Ministry of Agriculture, 20/5/1952.

٨٦- ظلت الإدارة البريطانية ثابتة علي موقفها في معارضة اتحادات زراع مستقلة لكن في نفس الوقت تبينت الحاجة الآلية ما تمثل المزارعين. فوزي س . د. ذكر آنفاً، ص ٢٠.

87- file Kn. P. 2. M., Kadugli Archives, from inspector of Agriculture to Director of Ministry of Agriculture, 20/5/1952.

٨٨- أرشيف اتحاد مزارعي جبال النوبة ، كادوقلي ١٩٥٢ (١) من سكرتير اتحاد مزارعي جبال النوبة إلي المامور الإداري بكادوقلي ١٩٥٢/٧/١٠. انظر أيضاً:

File Kn. P./ 1. A. 1., Rasahad Archives,

من سكرتير اتاحاد مزارعي جبال النوبة إلي مدير الزراعة ١٩٥٢/٧/٢٤.

٨٩- ملف R. A.M.G. أرشيف اتحاد مزارعي جبال النوبة، محضر اجتماع اللجنة التنفيذية للاتحاد، كادوقلي، ١٩٥٢/٨/٢٥.

90- File JDK. /10.B.4., Kadugli Archives District Commissioner Report September 1952.

91- file TD./1.A. 1., Rashad Archives, from Director of Agriculture to NMFU Secretary, 27/8/1952.

92- FILE Kn. P.,2., M. 1., Kadugli Archives from Kadugli's D.C. to NMFU Secretary., 27/8/1952.

93- file AGRIC/K/2.M. 1.,Kadugli Archives from Inspector of Agriculture (Kadugli- based) to Sheikh Mohamed al- Sharif, NMFU secretary, 28/8/1952.

من سكرتير اتحاد مزارعي جبال النوبة إلي حاكم كردفان ١٩٥٢/٨/٢٥از

٩٥- مقابلات مع (١) احمد مالك شايب ، الخرطوم ١٩٨٣/٣/١٥ و (٢) عبد الرحيم حسن الماظ كادوقلي ١٩٨٢/١٢/٩.

٩٦- ملف .R.A M. G أرشيف اتحاد مزارعي جبال النوبة، من سكرتير الاتحاد إلي مفتش الزراعة ١٩٥٢/٨/٨ كذلك الملف TD./1.A.1 الشريف رشاد، من مفتش الزراعة إلـي سكرتير اتحاد مزارعي جبال النوبة ١٩٥٢/٨/١٨

97- FILE Kn. P. 2.m. 2 Kadugli Archives from Governor of Kordofan to Civil Secretary 10/5/1952.

٩٨- كانت هذه حالة أثرياء الفلاحين في الجزء الشرقي من الأقليم.

99- file Kn .p. 2.M.1.Rashad Archives from District Commissioner to Kordofan Governor , 17/9/1952.

١٠٠- مقابلة مع شيخ محمد الشريف، كادوقلي ١٩٨٢/١٢/٣

101- file Kn. P. 2.. M. 1., Kadugli Archives,

من سكرتير اتحاد مزارعي جبال النوبة إلي حاكم كردفان ١٩٥٢/١١/٢.

102- Ibid

103- file Kn.p.2.M.1. Kadugli Archives from Governor of Kordofan to Civil Secretary 16/77/1952.

104- file Kn., p., 2M. 1., Kadugli Archives,

من سكرتير اتحاد مزارعي جبال النوبة إلي الإداري ١٥٩٢/١١/١١.

105-file Kn., p. 2.M. 1. Kadugli Archives.

من احمد خلف الله وخمسة تجار آخرين إلي السكرتير الإداري ١٩٥٢/١١/١٥.

106- file KN. P. 2., M., 1, Kadugli Archives,

من سكرتير اتحاد مزارعي جبال النوبة إلي حاكم كردفان وإلي مـدير تحريـر "كردفان" الاسبوعية ١٩٥٢/١١/٢٩.

107- Ibid.

108- Ibid.

109- Ibid.

110- file Kn. p. 2.K. 1. Kadugli Archives statement by D.C .Kadugli. 29/11/1952.

111- Ibid.

١١٢- مقابلة مع احمد شايب مالك الخرطوم، ١٩٨٣/٣/١٥.

113- Ibid. Also see R,C, Colvin, op., cit., 113pp. 17-20

١١٤- مقابلة مع شيخ محمد الشريف ، كادوقلي ١٩٨٢/١٢/٣.

١١٥- ارشيف اتحاد مزارعي جبال النوبة، تقرير عن لجنة الوساطة بين الاتحاد والحكومة كادوقلي ٤/١٢/١٩٥٢.

116- Ibid.
117- Ibid.
118- Ibid.
119- Ibid.
120- Ibid.
121- Ibid.
122- Ibid.

١٢٣- إرشيف اتحاد مزارعي جبال النوبة، من رئيس الاتحاد إلي مدير عام صناعة قطن جبال النوبة، ٥/١٢/١٩٥٢.

***

الفصل السابع

حركة مزارعي جبال النوبة: مأزق الجبهة المعادية للاستعمار والتحالف مع الرأسمالية الوطنية ١٩٥٣-١٩٥٧

مقدمـة:

يبدأ هذا الفصل بتناول محاولات الحكومة الاستعمارية لإضعاف اتحاد مزارعي جبال النوبة بدق اسفين بين فقراء وصغار المزارعين من جانب والجلابـة فـي قيـادة الاتحاد من جانب آخر. لتحقيق هذه الغاية إنشأ البريطانيون لجنـة مـزارعين مواليـة للحكومة وقدمت بعض التنازلات لفقراء وصغار المزارعين لكن الاستراتيجية الحكومية هذه فشلت ويعزي ذلك بشكل كبير لطبيعة الحركة المناهضة للاستعمار والتـي قـادت الحزب الوطني الاتحادي لتشيكل تحالف في غاية الفعالية مع الجبهة المعادية للاستعمار واتحاد مزارعي جبال النوبة خلال الانتخابات العامة في ١٩٥٣ والتي عن طريقها أتت للسلطة حكومة الحزب الوطني الاتحادي المؤيدة للجلابة، والتي فشلت بعدها في الإيفاء بمطالب الفلاحين. ادي هذا إلي تعرية الطبيعة المتباينة للتحالف العريض لمختلف فئـات الفلاحين وعمق التوتر بين الاتحاديين والشيوعيين. كنتيجـة لـذلك تعـرض الوضـع المسيطر للجلابة لهجوم من قبل الجبهة المعادية للاستعمار وفصيل من صغار الفلاحين، وسوف نري كيف أن ظهور هذا الفصيل مقروناً بانشطة الكتلة السوداء قـد قـاد إلـي تجذير حركة المزارعين واتخاذها لمواقف متشددة.

تحركات الشيوعيين في الجبهة المعادية للاستعمار كانت فـي غايـة الأهميـة لعملية التجذير هذه لكن استراتيجية الجبهة المعادية للاستعمار في تبني الجذب الطبقـي فشلت لانها لم تاخذ أعتبارها العوامل الاخري الاكثر فعالية في تعبئة فلاحي النوبة بدلاً عن مخاطبة الفلاحين كفلاحين، خاطبتهم الكتلة السـوداء بإعتبـارهم إثنيـة – قوميـة (ethnic-nationality) مقهورة أدي هذا إلي منافسة أيدولوجية بـين الجبهـة المعاديـة للاستعمار والكتلة السوداء.

هدف مهم التحليل هو مناقشة الطبيعة الاجتماعية للمعارضة النوبيـة للجلابـة، هذه المعارضة التي بدأت في النصف الثاني من الخمسينات مكتسبة طابعاً عرقياً– قومياً مشكلة بذلك تهديداً سياسياً لسيطرة الجلابة وكذلك تهديداً أيـدولوجياً للسياسـة الطبقيـة التقليدية للجبهة المعادية للاستعمار.

٧ـ١ الفلاحون: تشرذم القاعدة ووحدة القيادة ١٩٥٢ـ١٩٥٣

بأتجاه أضعاف اتحاد مزارعي جبال النوبة، تطورت أساليب المراوغات الحكومية من أساليب تعطيل الإجراءات الإدارية واستخدام القانون إلي استراتيجية جديدة تهدف إلي أضعاف السند السياسي الذي حظي به اتحاد مزارعي جبال النوبة ووسط فقراء وصغار الفلاحين. حاول البريطانيون تحقيق ذلك عن طريق تنظيم وأعطاء سلطة للزعماء المحليين الموالين لهم والذين كانت صلاتهم واسس قيادتهم قد تلاشت اثر التطورات السياسية في فترة ما بعد عام ١٩٤٥ كما اوضحنا ذلك في الفصل السادس. من حيث المبدأ كانت الوسائل الحكومية مشابهة لتلك التي تعاملت بها مع حركة مزارعي الجزيرة في اواخر الاربعينات عندما كونت لجنة استشارية موالية للحكومة وقدمت لها بعض التنازلات لاضعاف حركة المزارعين في جبال النوبة. كان تكوين لجنة مشابهة يعتبر امراً حتمياً لمواجهة المد المتصاعد للحركة الوطنية والروابط المتنامية بين قادة اتحاد مزارعي جبال النوبة وكل من الحزب الوطني الاتحادي والجبهة المعادية للاستعمار الاستراتيجية التي أعتمدتها الحكومة الاستعمارية احتوت علي تنازلات جزئية تجاه حق المزارعين في اختيار ممثلين عنهم في اللجنة الاستشارية علي كلٍ اتخذت بعض الإجراءات الخاصة لضمان ان تكون المحصلة النهائية لهذه العملية لصالح اختيار ممثلين موالين للحكومة.

في بداية الامر كانت خطة الحكومة ترمي للتعرف علي وجهات نظر القطاعات الأكثر "مسؤولية" من المزارعين وذلك عن طريق تعيين لجان استشارية في الأقليم الزراعية والتي لم يكن بها مزارعون مختارون.[١] لكن علي ضوء التطورات السياسية في البلاد بشكل عام ودور اتحاد مزارعي جبال النوبة في الاقليم شعرت الحكومة بالحاجة "لممثلين منتخبين بشكل من الاشكال لمواكبة الروح الديمقراطية المتنامية في السودان"[٢] كان القصد هنا هو تنظيم وتقوية قيادة الزعماء المحليين الموالين للبريطانيين لإضعاف التأثير السياسي النخبة المثقفة من البرجوازية الصغيرة الذين لعبوا دوراً مهماً في إضعاف القيادة التقليدية. كان هنالك إحساس بان غياب "الوعي السياسي المستنير" بين مزارعي جبال النوبة ربما جعلهم عرضة لتأثير المنظمات السياسية المناوئة للبريطانيين مثل الحزب الوطني الاتحادي والجبهة المعادية للاستعمار واتحاد مزارعي جبال النوبة. ولحماية مزارعي النوبة من هذا التأثير من قبل الحركة الوطنية السودانية ومساعدتهم للانتقال من "التخلف السياسي للحداثة"[٣] قررت الحكومة الاستعمارية إدخال الانتخاب غير المباشر.

استبعدت تماماً الانتخابات المباشرة للجان الاستشارية خشية ان يوفر ذلك منابر للقوي الوطنية تستخدمها لكسب مزيد من القوة للحركة المناوئة للاستعمار[٤] بدلاً عن ذلك تقرر ان تقوم إدارة صناعة قطن جبال النوبة بضم موالين ينتخبون عبر القنوات التقليدية.[٥] حسب العرف الاجتماعي، يتداول المجتمع المحلى فى اموره والبت فيها عبر الاليات العشائرية والقبلية، الا ان الامور الهامة والمصيرية يتم تحويلها إلي مجالس أعيان القري والكبار لحسمها. وبما أن هذا النهج الطبيعي (التقليدى) للوصول إلي القرارات في امور تتعلق بمصالح الجماعة كان ه السائد، قررت الحكومة بان يصبح مجلس الاعيان في كل منطقة زراعية بمثابة كلية إنتخابية ويكون مسئولاً عن انتخاب عدد من الممثلين للمنطقة.[٦] ووفقاً لما ذكره موظف كبير في صناعة قطن جبال النوبة فإن هذه الطريقة كان لها: "فضل كبير في مقاومة الأثر الغير ملائم من المدن المحلية..(و) جعل ممثلي المزارعين مقبولين لدي الحكومة"(التاكيد من المؤلف).[٧]

في يونيو ١٩٥٣ تم انتخاب ١٤٠ ممثلاً للانضمام للجنة الاستشارية لجبال النوبة وكان توزيعهم علي النحو التالي ٣٥ عضواً من كل من تقلي ، الدلنج، كادوقلي والمنطقة الغربية لجبال النوبة[٨] كل وفد من وفود المناطق الأربع يكون أيضا لجنة استشارية بمنطقته قصد منها التعاون مع الضباط الزراعيين المعنيين على مستوى المنطقة. إضافة إلى زلك كل لجنة استشارية بالمنطقة ترسل ثلاثة أعضاء لحضور اجتماع سنوي مع إدارة صناعة قطن جبال النوبة لعرض المشاكل الخاصة بمناطقهم. بالرغم من أنهم أعضاء اللجان الاستشارية بجبال النوبة كان باستطاعتهم التعبير عن المظالم المحلية، لكن كان من الواضح تماما ألا يتوقعوا ردا فوريا أو إيجابيا من الإدارة.[٩] كانت مهمة اللجان الاستشارية بجبال النوبة، بوجه عام، هي نقل شكاوى المزارعين وتصدر صناعة قطن جبال النوبة توصيات حولها وترسلها إلى الحكومة المركزية فإدارة صناعة قطن جبال النوبة لم تكن لها السلطة أو الصلاحية لمناقشة أو معالجة الأمور المتعلقة بالسياسات العامة.

اللجنة الاستشارية لاتحاد المزارعين:

بعد إنشائها للجنة الاستشارية، عملت الحكومة بعزم على كسب صغار وفقراء الفلاحين إلى جانبها ولتهيئ للجنة الاستشارية لتحل محل اتحاد مزارعي جبال النوبة وذلك عن طريق تقديم تنازلات وإجراء إصلاحات. وبعض هذه التنازلات كان أصلا من مطالب قادة الاتحاد. ولقد نوهنا آنفا إلى كيف أدى القصور في النظام المالي والمحاسبي إلى تأخير دفع استحقاقات المزارعين وعدم تعويضهم عن المبالغ المستحقة

مقابل فقدان تذاكر القطن. في اجتماعها الأول، قررت اللجنة الاستشارية لجبال النوبة، وبناء على اقتراح من موظفين حكوميين، قررت دفع المبلغ الخاص بتعويض التذاكر المفقودة إلى صندوق ضمان اجتماعي، ويدار هذا الصندوق للصرف على الأغراض الخيرية أو غيرها. وقرر أيضا أن يترك جانبا في بداية كل عام خمسة وعشرون في المائة من الصندوق لمقابلة المظالم المحتملة الناجمة عن فقدان التذاكر.[١٠]

في نفس عام ١٩٥٣ أدخلت إجراءات خاصة أخرى تتعلق بالتسويق ونظام القسطين، بناء على توصية اللجنة الاستشارية لجبال النوبة، تم تمديد فترات وزن، شراء وفرز القطن في كل أسواق الإقليم. بالنظر لنظام الاتصالات المتخلف ومشاكل النقل التي تواجه أغلبية المزارعين، يعتبر هذا تنازلا مهما من الحكومة، وهو تنازل قد يمنع الجلابة التجار من القيام بدور الوسيط بين زراع القطن والفلاحين في المناطق النائية، بالإضافة نظام القسطين، تأكد تطبيقه لموسم ٥٣ – ١٩٥٤.[١١] في الفصل السادس رأينا كيف أصبح تقسيط سعر المنتج على قسطين أحد الأسباب الرئيسية للإضراب عام ١٩٥٢. ورأينا أيضا كيف قبلت قيادة اتحاد مزارعي النوبة، بعد إحجام، نظام القسطينز وعلى أي حال، فقد فشل نظام القسطين في إشباع حاجة الفلاحين للسيولة. وكنتيجة لذلك كانت تذاكر القطن التي تخول لهم استلام مستحقات القسط الثاني إما تباع للتجار أو تعطي كضمانات للقروض. من أجل معالجة هذه المشكلة قامت الحكومة – وللمرة الثانية بناء على توصية من صناعة قطن جبال النوبة – بإصدار قرار يقضي بعدم جواز تحويل التذاكر للتجار إلا بتوكيل كتابي من الشيخ، العمد، المك أو الناظر.[١٢] وتقرر الا يعطي هذا التصريح إلا في الحالات الاستثنائية التي قد تنطوي على مصاعب في غاية الحدة إذا لم يسمح لهم بتحويل التذاكر. إضافة إلى ذلك، شجع الفلاحون على الاحتفاظ بتذاكرهم والمطالبة بالقسط الثاني لأن الأخير حدد مبلغ أعلى نسبيا ومضمون حتى في حالة انخفاض السعر العالمي للقطن.[١٣] اتخذ إجراء آخر بقصد حماية فقراء وصغار الفلاحين وذلك بتأجيل موعد القسط الثاني لأول مايو[١٤] حتى يحصل المزارعون على أموالهم قبل وقت قريب من بذر البذور تجنبا لوقوعهم ضحايا للشيل.

كان موظفو الحكومة واثقين تماما من فعالية استراتيجيتهم لإضعاف قيادة الجلابة لاتحاد المزارعين حتى أنهم سارعوا بعد وقت قصير من إنشاء اللجنة الاستشارية لجبال النوبة لإخطار قادة الاتحاد بأن "رابطتكم لا يمكن الاعتراف بها في السياق الحالى للقانون".[١٥] هذا الرفض كان بمثابة نقطة افتراق في العلاقات بين الاتحاد والحكومة الاستعمارية وأذن بدخول مرحلة جديدة من نشاط الاتحاد كجزء من حركة وطنية، عريضة مناهضة للبريطانيين.

٢-٧ اتحاد مزارعي جبال النوبة والأحزاب السياسية ١٩٥٣

الاستراتيجية المتطورة للحكومة ولدت قلقا عميقا لدى قادة الاتحاد، ووصلوا إلى قناعة بأن السبيل الوحيد لتأكيد قيادتهم وخلق قوة دافعة لحركة الفلاحين والمزارعين بشكل عام، هو انتخاب إدارة وطنية، إدارة توفر لهم الإطار القانوني، الحماية والمساعدة الحكومية. وكان لا بد للاتحاد من التطلع للعمل مع مكونات الحركة الوطنية من احزاب ونقابات. من جهتها بدأت لاحزاب تمنى نفسها بالعمل أو التحالف مع اتحاد المزارعين متى ما حانت الفرصة. وجاءت الفرصة بانعقاد المؤتمر السنوى للاتحاد.

اهتمت الأحزاب السياسية (الاتحادي والأمة)، كثيرا بالمؤتمر السنوي لاتحاد مزارعي جبال النوبة (١٩٥٢)، فقد كان المؤتمر حدثا هاما لهذه الاحزاب في اطار سعيها لبناء قواعد إسناد إقليمية وتحالفات قبل الانتخابات العامة في نوفمبر. رئيس الحزب الوطني الاتحادي، إسماعيل الأزهري، وعد المرتمر بالاستجابة لمطالب الاتحاد لو فاز حزبه بالأغلبية البرلمانية وشكل الحكومة.[١٦]

إدراكا لحقيقة أن اتحاد مزارعي جبال النوبة هو تنظيم قاعدي وفاعل ويمسك بمفتاح الأصوات لقطاعات واسعة من الفلاحين، تعهد ممثل حزب الأمة بوعود مماثلة، وان بدا اقل حماسا فى بذل الوعود، في جو مشحون بروح وطنية طاغية (معادية للبريطانيين). موقف حزب الأمة الموالي للبريطانيين أضر بفرصه في بناء ائتلافات انتاخبية فاعلة مع فلاحي جبال النوبة وعلى الأخص مع الجلابة الذين كانوا من المؤيدين المتحمسين للوطني الاتحادي. كما ان المواقع القوية للجلابة في التركيبات الاجتماعية والاقتصادية بالإقليم مكنتهم من بناء ائتلاف انتخابي ناجح وداعم الحزب الوطني الاتحادي داخل اتحاد مزارعي جبال النوبة. هذا بدوره، عمل على إضعاف قبضة حزب الأمة على العرب البقارة من السكان المحليين.

إضعاف القواعد المحلية لحزب الأمة:

خلال الحملة الانتخابية في ١٩٥٣ كان النفوذ القديم لحزب الأمة بين عرب البقارة قد ضعف نتيجة عوامل ترجع إلى عدد من السنين، قبل مناقشة العوامل من المهم الإشارة إلى أنه بالرغم من أن غالبية النظار العرب ساندوا طائفة أنصار المهدي وحزب الأمة، إلا ان بعضا منهم -مثل حوازمة رواوقة، على سبيل المثال- كانوا يساندون طائفة الختمية. موظف استعماري أوجز هذا الشكل الطائفي للتحالفات بقوله إما "كل الختمية الطيبين اتحادي أو، إذا كنتم لا ترغبون في عودة المصريين، فصوتوا لحزب الأمة".[١٧] الاعتماد على التمايز الطبقي/الديني والتذكير بتاريخ القرن التاسع

عشر كانت من الممارسات الشائعة في الانتخابات. شعار الوطني الاتحادي "وحدة وادي النيل" عكسه ساسة حزب الأمة للفلاحين النوبة كأنما يعني فتح الباب للمصريين الذي لا يزال سجلهم الاستعماري حاضرا في ذاكرة النوبة.

لقد عانى معظم النوبة وبعض العرب من حكام المهدية أيضا. لم يجد الحزب الوطني الاتحادي صعوبة في تعرية سجل حكم المهدية. لكن دون أن ينكر دور الطائفية في جذب قطاعات من الفلاحين خلف قياداتها، هنالك أيضا عوامل أساسية مهمة تحسب لنجاح الحزب الوطني الاتحادي في اختراق قاعدة اجتماعية تقليدية لحزب الأمة وسط العرب.

الأسباب الأساسية التي سهلت بناء تحالف على المستوى المحلي بين الوطني الاتحادي وعرب البقارة كانت بشكل كبير ذات طبيعة اجتماعية/اقتصادية. أولاً كان هنالك انخراط عدد كبير من العرب في إنتاج القطن. ثانياً، التوسع الهائل في المحاصيل النقدية في أوائل الخمسينات قد مكن الجلابة من توسيع مصالحهم التجارية وترسيخ مواقعهم كمقرضي مال وبالتالي مواقعهم السياسية بوصفهم أولياء علي زبائنهم من الفلاحين العرب والنوبة علي السواء.

مع ذلك، لم تضعف، بشكل جوهرى، الولاءات السياسية والدينية التقليدية لعرب البقارة حيال الأنصار رغماً عن استقرارهم وانشغالهم بإنتاج القطن وعلاقات السوق. لكن كان هنالك تغيير في مفاهيمهم السياسية تجاه الامور ذات الصلة بمصالحهم المباشرة وامكانية تعاونهم وتحالفهم مع مزارعين من قبائل واثنيات أخري قد يؤدي إلي تحسين أوضاعهم. وهذا الإدراك قد عبر عن نفسه بمشاركتهم في الإضرابات، المظاهرات وسلسلة كاملة من النشاط السياسي المنظم الذي قام به اتحاد مزارعي جبال النوبة خلال ٥٢-١٩٥٣. يكاد يكون هذا حال الزعماء المحليين علي المستوي القاعدي والمستوي الوسيط الذين كان لهم تأثيراً مقدراً علي مستوي القاعدة وسط الفلاحين باتجاه دفعهم للعمل المشترك.

قابلت بعض قاعدة الفلاحين العرب الموالين لحزب الامة والذين لعبوا دوراً نشطاً في احتجاجات الفلاحين في أوائل الخمسينات. شعرت بأن بعضاً من هؤلاء القادة، خاصة فى فترات المواجهة مع السلطلت البريطانية، كانوا أكثر اهتماماً بمصالح مزارعي القطن وبالتالي أقل رغبة للقيام بدور مساعدين محليين لحزب الامة، مع احتفاظهم بتأييدهم لحزبهم.(١٨) لا ينبغي أن يفهم من هذا بانهم ضد حزب الامة، لكن مشاركتهم النشطة في إحتجاجات الفلاحين بدت فعلاً كما لو انها وسعت افقهم السياسي لأبعد من مضمار دوائر الانصار- حزب الأمة، اصبحوا مدركين بان موقف الفلاحين

العرب المناهض للبريطانيين لم يجد تعبيراً فاعلاً عنه في الخط السياسي لحزب الامـــة، حزب تضررت صورته كثيراً لعلاقاته الموالية للبريطـــانيين. لـــذا أود أن أدلـــل بـــان سياسات اتحاد مزارعي جبال النوبة كان لها أثرها الهام علي وعي وإدراك الفلاحـــين العرب، الاثر الكلي للإتحاد علي الأقل مؤقتاً،خلق انقساماً بين ولاء الفلاحـــين العـــرب لحزب الأمة ومصالحهم المباشرة كمزارعي قطن. نتيجة لذلك تراخت القبضة السياسية لحزب الامة علي قواعده المحلية نسبياً وهذا الإهتراء والضعف قد خلقا جـــواً مناســـباً للنشاط السياسي للجلابة وذلك بأستخدامهم لإتحاد مزارعي جبال النوبة وتشكيل تحالفات محلية فاعلة مع الفلاحين العرب.

الدور المعلن لإتحاد المزارعين هو خدمـــة مصـــالح الفلاحـــين،لكن الميـــول السياسية، الغير معلنة، لهذا الإتحاد كانت بجانب خط الحزب الوطني الإتحـــادي. لعـــب الاتحاد دوراً حاسما في تقوية الصلات والروابط الوساطة بين الوطني الإتحادي وعرب البقارة، خاصة القادة التقليديين للعرب سواء أكانوا تجاراً أثرياء أو متوســـطي الثـــراء. هؤلاء كانت لديهم العديد من المصالح المشتركة مع المزارعين الجلابة، ورأي العديـــد منهم إتحاد المزارعين كتنظيم مفيد لتوصيل الخدمات الزراعية. وبينما قـــام كـــلا مـــن الوطني الإتحادي والأمة بتوسيع قواعدهما للدعم الإنتخابي وسط الأسر الأرســـتقراطية القبلية العربية عن طريق تسييس الصراعات بين الأسر المتنافسة (الزبائنية السياســـية) بدأ اتحاد المزارعين وكانه تنظيم للجميع، تنظيم فوق- القبلي ويرتفع فوق الانشـــقاقات والانقسامات وبالتالي هو مصدر قوة للوحدة والتعاون بين المـــزارعين.[١٩] ينبغـــي إلا يؤخذ هذا للدلالة بأن السياسات الفئوية كانت غائبة عن إتحاد المـــزارعين والغالـــب إن الفئات داخل الإتحاد لم تكن في العادة تقوم علي اسس قبلية.

بالرغم من مساعدة أتحاد مزارعي جبال النوبة للحزب الوطني الإتحادي فـــي اختراق قواعد حزب الامة التقليدية وجد الحزب الوطني الإتحادي صعوبة فـــي كســـر الميول المهدوية للقادة العرب في قمة الإدارة الأهلية. نجح الوطني الإتحادي علـــي أي حال في كسب العديد من الزعماء المحليين في الدرجات الدنيا والوسط ومعهم الفلاحين العرب علي مستوي القاعدة حيث يشعر الفرد بالتأثير السياســـي للجلابـــة علـــي هـــذا المستوي القاعدي بدرجة ملحوظة.

تاريخياً سبق الفلاحون العرب النوبة في البحث عن ترتيبات الشيل مع الجلابة والتجار الغرباء انتشار المعاملات السلعية، التداول الواسع للنقـــود وإعتمـــاد الفلاحـــين والعرب علي شراء الحبوب كلها قد ساعدت إكساب الجلابة وضعاً قوياً علـــي زبـــائنهم

العرب. بينما من الصعوبة التأكيد الحاسم علي وجود علاقة ترابط بين السلوك الانتخابي ومديونية الفلاحين يبدو حقيقة أن وضع الجلابة في الهيكل الاقتصادي الاجتماعي قد لعب دوراً هاماً في تشكيل نتائج التحالفات المحلية،[٢٠] كنموذج للزبائنية السياسية في مجتمع زراعى. ومن المهم أيضاً التذكيز بان تأثير الجلابة لا يعود فقط إلي قوتهم الاقتصادية لكن أيضاً بسبب اندماجهم الجزئي في التركيبة الاجتماعية المحلية. هكذا، مارس الجلابة تاثيرهم الإنتخابي بعدة اشكال لكن دورهم الحاسم كان في التأثير علي مستوي الزعماء المحليين والذين بدورهم كانت لديهم مقدرة لحشد تأييد الفلاحين العرب لصالح الوطني الإتحادي.

تحالف فلاحين تحت قيادة الوطني الإتحادي:

كان للتجار الجلابة من مزارعي القطن درجة كبيرة من التأثير السياسي ليس علي العرب فحسب بل علي الفلاحين النوبة. انعكس التاثير السياسى للجلابة فى بناء تحالفات مع مكوك النوبة والشيوخ ونخبة البرجوازية الصغيرة، وعن طريق هذه التحالفات استطاع الجلابة تهيئة المسرح لانتصار الحزب الوطني الاتحادي في عام ١٩٥٣. تمثلت العناصر الحاسمة في بناء التحالفات هذه علي المستوي المحلي فى خلق لعلاقات مع الزعماء على المستوى القاعدى والوسيط. أشرنا سابقاً إلي أن عملية إدماج هؤلاء الزعماء المحليين في النظام الاستعماري قد اعاق احتمالات ظهور قيادة محلية ممثلة لقواعدها. العديد من قادة الإدارة الاهلية هؤلاء سبق لهم المشاركة في الأجهزة الدستورية التي انشاها البريطانيون، مثل الجمعية التشريعية وانتموا للحزب الجمهوري الأشتراكي والذي رغم اسمه كان حزباً موالياً للحكومة.[٢١] عندما ادت تطورات ما بعد ١٩٤٥ إلي قلاقل وسط المزارعين وتعرض الفلاحين النوبة للاثر القوي من الحركة الوطنية في الشمال، انقسم الزعماء المحليون علي ثلاثة فصائل: أولاً كانت هنالك أقلية صغيرة انضمت إلي اللجنة الاستشارية لجبال النوبة متخذة بذلك نفس موقف الزعماء التقليديين من الدرجات الاعلي، ثانياً كان هنالك الذين اتخذوا موقفاً مناوئاً للبريطانيين وشاركوا في لجان المناطق واللجان الفرعية لاتحاد مزارعي جبال النوبة، ثالثاً كان هنالك الذين تأرجحوا بين مواقف موالاة ومعاداة البريطانيين.[٢٢] لكسب هذا الفصيل الثالث ركزت كل من الأحزاب القومية والحكومة الاستعمارية جهودها وقدر للجلابة بحكم مجمل اسباب نفوذهم ان يلعبوا دوراً له اهمية خاصة في كسب تأييد امثال هؤلاء القادة المحليين للحزب الوطني الاتحادي . وقد نقل تقرير لاحد الادرايين البريطانيين قصة مجموعة من المكوك الذين كانوا محسوبين علي الحزب الجمهوري الإشتراكي

كسبهم التجار الجلابة لصالح الوطني الاتحادي، وقد بذل الجلابة جهودهم في منـاطق آخري من الاقليم لكسب التأييد السياسي للاتحاديين.[٢٣] بهذا حصل الحـزب الـوطني الاتحادي علي آلية لا تقدر بثمن في إمالة هؤلاء الفلاحين الذين كانوا يواليون زعمـائهم المحليين علي الاخص لان بعضاً من هؤلاء قد حولت لهم صلاحيات قضائية وإداريـة فطلب منهم أن يصبحوا من مرشحي الحزب.[٢٤]

من الفصائل الاجتماعية المهمة الاخري في الحلبة الإنتخابية فصيل البرجوازية الصغيرة وهو لفظ يستعمل هنا للإشارة إلي موظفي الحكومة النوبة والمهنيين واولئـك الفلاحين الأثرياء ويسمون عادة "الرجال الكبار". فى الغالب الاعم، انقسمت الانتمـاءات السياسية للبرجوازية الصغيرة بين الجبهة المعادية للاستعمار، التي كانت تنادي بحكومة وطنية مستقلة منتخبة ديمقراطياً لتعالج مسألة التنمية غير المتوازية بتبنيها سياسات ضد الرأسمالية "والكتلة السوداء" التي نددت بالتجار الشماليين وموظفي الحكومة الـذين هـم "الحكام الجدد". معارضة الكتلة السوداء للجلابة جعلتها تتقارب مـع الادارة البريطانيـة وهنالك بعض الادلة تشير إلي مساندة الموظفين البريطانيين للكتلـة السـوداء. حـاول الحزب الوطني الاتحادي كسب الكتلة السوداء لجانبه وبعض المتعلمـين مـن النوبـة بوعدهم بإنشاء المزيد من المدارس والمستشفيات و تقليص صلاحيات المحاكم الاهليـة وتوفير مزيد من فرص العمل للنوبة عن طريق إعادة تنظيم المجالس وسـودنة الادارة المحلية. الا ان ما بدا وكأنه تقارب بين الكتلة السـوداء والادارة البريطانيـة أضـعف فرصة أي ائتلاف انتخابي مع الوطن الاتحادي. ولم يكن لدي الكتلة السوداء علـي أي حال هياكل محلية تستطيع من خلالها العمل بفعالية وتشكل اغراء للعمـل معهـا. امـا الحزب الوطني الاتحادي فقد نجح في خلق روابط قوية مع مجموعات من النوبة فـي الحركة الوطنية المعادية للاستعمار مقارنة بالكتلة السوداء.

كانت الجبهة المعادية للاستعمار لها تنظيم فاعل وسط الفلاحين وعلي عكـس الوطني الاتحادي والامة قدمت اطروحاتها الانتخابية في إطـار المصـالح المباشـرة للغالبية من فقراء وصغار الفلاحين. فقد كانت الجبهة المعادية للاستعمار ضد ضـريبة الدقنية (ضريبة الفرد) وضد السخرة وركزت هجومها علي الطبيعة الاستغلالية للهيكـل الضريبي والطبيعة القهرية لنظام السخرة.[٢٦] لكن بينما كان طـرح الجبهـة المعاديـة للاستعمار يختلف عن طرح الاتحاديين فما وحدهما هو المناهضـة المشـتركة للحكـم البريطاني، كما راينا اعتبرت الجبهة المعادية للاستعمار النضال ضد الاسـتعمار مبـدأ وهو إعتبار أدي لموقف مناهض للبريطانيين شبيهاً بموقفى الوطني الاتحادي والجلابة.

علي كل التحالف الانتخابي بين الكتلة السوداء والوطني الاتحادي لم يكن بلا مشاكل وسوف نري كيف ستتطور التوترات إلي مدي أبعد بعد الإنتخابات.

كان لدي الجبهة المعادية للاستعمار مسألة أثارت حنقها وهددت تحالفها مع الوطني الاتحادي ألا وهي نظام الانتخابات غير المباشر (الشبية بالنظام الذي استخدم في إنشاء اللجنة الاستشارية لجبال النوبة) والذي تقرر تطبيقه في أربعة من الدوائر الانتخابية الستة المخصصة لإقليم جبال النوبة هذه الدوائر الانتخابية الاربعة هي: الجبال الشمالية الشرقية، الجبال الشمالية الغربية، وسط النوبة، وكادوقلي[٢٧] في تقلي شمال وتقلي جنوب. كانت الانتخابات مباشرة لان السلطات اعتبرت مواطني تقلي، سياسياً، أكثر تطورا من الجبال الأخري.

بنيت حجة الانتخابات غير المباشرة علي المفهوم الرسمي للحالة "البدائية"و "المتخلفة"للأقليم. ووجهة نظر المسؤولين هي أن بطاقات ورموز الانتخابات في غاية التعقيد ليتعامل معها فلاحو النوبة.[٢٨] الخطوة الأولي في هذه العملية الانتخابية تم إجراؤها في اجتماعات عامة تسجيل فيها الموافقة عن طريق رفع اليد لاختيار عدد معين من المناديب، وكخيارآخر، فى بعض الحالات، يترأس المكوك والزعماء عملية اختيار المناديب. هؤلاء المناديب، وهم عادة شيوخ عمد مكوك و"رجال كبار"، يختارون الكلية الانتخابية. أعضاء الجبهة المعادية للاستعمار وبعض المتعلمين من النوبة رأوا في هذا نظاماً يحرم السكان المحليين من فرصة اختيار ممثليهم ويعطي فرصة للتاثير على الفلاحين بواسطة الزعماء إذا جاءت خياراتهم علي غير هواهم.[٢٩] إضافة إلي ذلك نص قانون الانتخابات بأن لا يقل سن المرشح عن ثلاثين عاماً، فبالنسبة لأفراد البرجوازية الصغيرة والجبهة المعادية للاستعمار والكتلة السوداء الذين كان معظمهم قد اكملوا تعليمهم لتوهم، فقد نظروا إلي هذا الأجراء كأنه تهديداً موجهاً ضدهم لإخلاء الساحة للقادة التقليديين والدخلاء. لفظ "دخلاء" في هذه الحالة يغلب استعماله للإشارة للتجار الأجانب (مصريين، سوريين..) والذين حصلوا علي الجنسية السودانية وبالتالي اصبح بإمكانهم المشاركة في العملية السياسية، لكن كان واضحاً جلياً أيضاً امتعاضهم من الجلابة. كان هنالك شعور قوي وسط النوبة المتعلمين بان الطريقة التي اجريت بها الانتخابات هدفت لحرمان شباب النوبة من الفرصة في المشاركة في السياسة المحلية والقومية.[٣٠] أما من منطلق الجبهة المعادية للاستعمار فقد كانت الانتخابات غير المباشرة محابة لتحالف الطبقات الحاكمة (التجار الاجانب، القادة التقليديين والجلابة) واحزابها. في هذا السياق لعب اتحاد مزارعي جبال النوبة دوراً هاماً في استقطاب

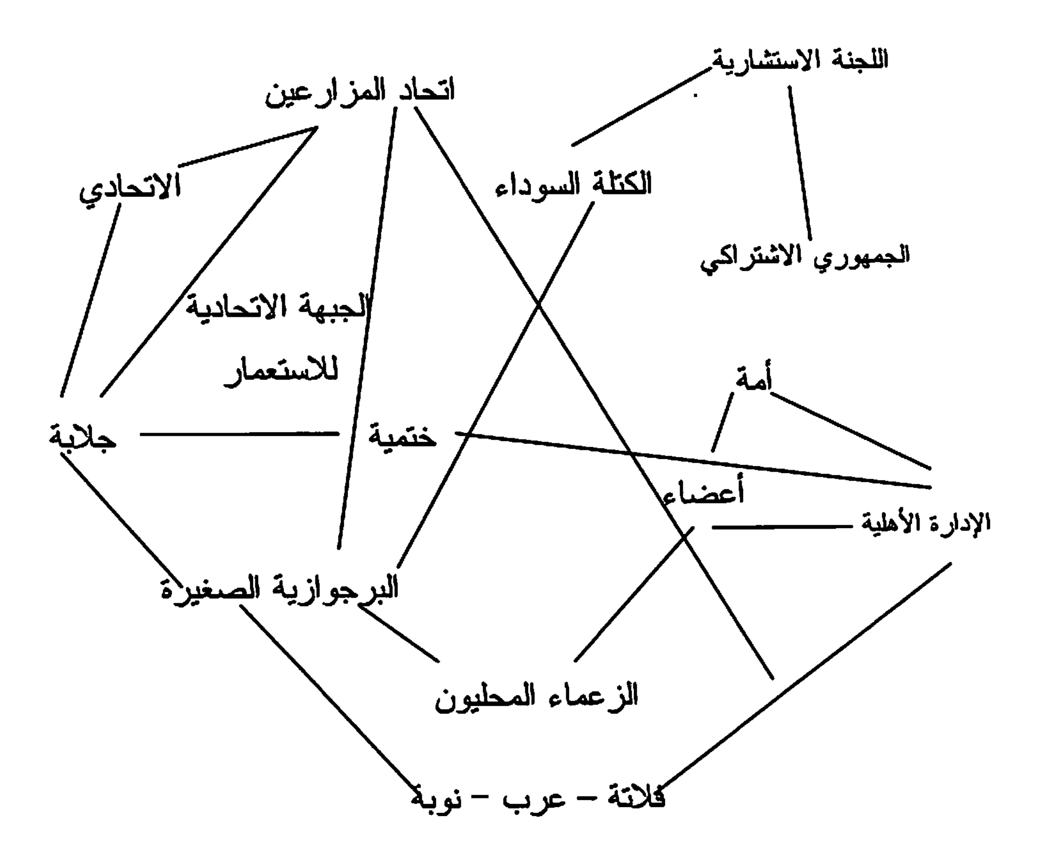
الاتجاة المعادي للبريطانيين المتعلمين من النوبة المحليين والذين لم يكونوا بالضـــرورة موالين للجلابة (أنظر الشكل ١-٧) وانه من خلال سيطرتهم علي اتحـــاد المـــزارعين الجلابة من التاثير علي الجبهة المعادية للاستعمار وإقناعها بانه في حالة عـــدم وجـــود مرشح لها، بتعين تأييد مرشح الحزب الوطني الاتحادي.

إذن الحركة الوطنية السودانية والتي بداية عبرت عنها نخبة مثقفة شمالية هـــي التي جاءت بالعامل الايدولوجي والدافعية التي وحدت مختلف فئات وطبقات الفلاحـــين بجبال النوبة، ونخبة مثقفي البرجوازية الصغيرة والجلابة ويعود لإتحاد مزارعي جبـــال النوبة والجبهة المعادية للاستعمار والحزب الوطني الاتحادي الفضل في تعبئة الفلاحين والفئات الاجتماعية والأخري خلال الانتخابات العامة التي اجريت في عام ١٩٥٣م.

الشكل (١-٧)

التحالفات السياسية في جبال النوبة في (أخر الفصل)

١٩٥٣-١٩٥٦



انتخابات ١٩٥٣ وفوز الحزب الوطني الاتحادي:

لمعارضة التحالف بقيادة الجلابة المكون من الوطني الاتحادي الجبهة المعادية للاستعمار واتحاد مزارعي جبال النوبة، أنشأ البريطانيون ا تحاداً مضاداً تكون من الإدارة الاهلية وأحزاب سياسية كالحزب الإشتراكي الجمهوري وحزب الامة- من هذه الاحزاب كان الاشتراكي الجمهوري اكثر أرتباطاً بالمصالح البريطانية وبذلت جهود مقدرة لترغيب قادة تقليديين ليصبحوا مرشحيه في الانتخابات.[٣١] أما بالنسبة لحزب الامة فكان يؤمل في كسبه الناخبين العرب والذين هم إتباع تقليديين للانصار وأسرة المهدي. لكن هذا التحالف الموالي للبريطانيين تضرر كثيرا نتيجة لروابطه الوثيقة مع اللجنة الاستشارية. واستطاع تحالف الوطنيين أن يستغل بنجاح التحضيرات لعقد المؤتمر العام الأول للجنة الاستشارية الأقليمية عام ١٩٥٣ (علي مستوي ممثلين من لجان المناطق) لإضعاف اللجنة الاستشارية والترويج لاتحاد المزارعين. ففي كادوقلي، مثلا، رفضت ثلاث عموديات من أصل ست تعيين ممثليها في المؤتمر[٣٢] وأدانوا اللجنة الاستشارية لأنها "غير ديمقراطية" واصروا علي أن ممثلهم الحقيقي هو احمد مالك، رئيس اتحاد مزارعي جبال النوبة.[٣٣] وعندما تكرر مثل هذا التأييد في مناطق آخري، قررت اللجنة التنفيذية للاتحاد تحدي السلطات الاستعمارية واستخدام سلاح الإضراب مرة اخري، كان الغرض من الإضراب تحقيق هدفين: أولاً: المطالبة صراحة بالاعتراف الرسمي بالاتحاد، ثانياً: كان يؤمل أن يحقق الإضراب تعضيداً لتأييد الفلاحين للأحزاب الوطنية وأضعاف القاعدة الانتخابية لحزب الأمة والاشتراكي الجمهوري.

في منتصف نوفمبر أخطر الاتحاد المزارعين في كافة أرجاء جبال النوبة بألا يسلموا انتاجهم من القطن للأسواق الحكومية ووضع شروط لرفع الإضراب: الأول، الاعتراف الفوري بالاتحاد، والثاني، رفع أسعار القطن وانهاء احتكار صناعة قطن جبال النوبة لتسويق القطن[٣٤] بينما وجد المطلب الأول قبولاً أكبر لدى معظم فقراء وصغار الفلاحين، إلا ان كسر احتكار تسويق القطن كان في معظمه لمصلحة كبار مزارعي القطن والتجار. باستقطابه لمصالح قاعدة واسعة نسبياً تمكن الإتحاد من كسب انتخابات نوفمبر أثناء سريان الإضراب.

خرج الوطني الاتحادي منتصراً في معركة الانتخابات ونال كل المقاعد الستة في الإقليم بأغلبية مريحة في تقلي شمال، مثلاً، مرشح الاتحادي كسب ٣٢٦٦ صوتاً مقابل ٢٤٨٠ لمرشح حزب الأمة، والحزب الاشتراكي الجمهوري، نال ٦٤٦ صوتاً فقط.[٣٥] كانت مؤازرة اللجنة الاستشارية للحزب الاشتراكي ركيزة أساسية في حملة

الحزب[٣٦] وعروضها الهزيلة في كافة إنحاء الاقليم عكس مدي ضعف شعبية اللجنة الاستشارية مقارنة مع اتحاد المزارعين.

استقبل كل من اتحاد المزارعين والجلابة انتصار الاتحاديين بارتياح و"حس وطني عال"[٣٧] علي أي، كان للانتصار تداعيات خطيرة ليس فقط علي إضراب مزارعي القطن، بل وعلي موازين القوة داخل الاتحاد، وتاثير هذه الموازين على ادوات الصراع ومحتوى السياسات.

٤.٧ حكومة الحزب الوطني الاتحادي:

مرحلة جديدة من المواجهة، ١٩٥٤

بعد النجاح الملحوظ للحزب الوطني الاتحادي في العديد من اقاليم السودان شرع بعد الانتخابات في تشكيل الحكومة، وهو الحدث الذي أدي إلي تغير رئيسي في ميزان القوي قومياً وإقليمياً. مزارعو القطن الجلابة في جبال النوبة أعلنوا تأييدهم للحكومة السودانية الجديدة وانتظرت الاخيرة منهم توفير الظروف الملائمة للاستقرار السياسي، بالأخص فيما يتعلق بإنهاء الإضراب كمبادرة حسن نية تجاه الحكومة الوطنية الجديدة. رفع اتحاد المزارعين الإضراب في الثاني من ديسمبر ١٩٥٣[٣٨] بالمقابل طالب قاعدة الاتحاد الحكومة بالنظر في مسالة الاعتراف بالاتحاد بحكومة الحزب الاتحادي، الاثناء واصلت مؤسسة صناعة قطن جبال النوبة تكرار نواياها بالاستمرار في الخطوات التي شرعت فيها مسبقاً لتشكيل لجنة استشارية، [٤٠] بالرغم من أن اللهجة الوفاقية التى تستشف من اقتراح مسئوليها بأنه يمكن النظر في إنشاء كيان مشابه لكيان ممثلي مزارعي الجزيرة إذا قدم هذا الطلب رسمياً بواسطة مزارعي جبال النوبة[٤١] .

في فبراير ١٩٥٤ طالب وفد اتحاد مزارعي جبال النوبة الحكومة احترام وعودها قبل الانتخابات بتغيير ترتيبات بيع قطن جبال النوبة وتشكيل لجنة برلمانية للتحري في الصعوبات الاقتصادية للمزارعين.[٤٢] إضافة لذلك طالب الوفد بتغييرات في نظام فرز القطن وتسجيل كل المزارعين لمساعدتهم في استلام حصصهم في صندوق الاحتياط والمبالغ المتأخرة، وكذلك طالب بمساعدة الحكومة لكبار مزارعي القطن بالتوسع في الإنتاج باستخدام الآليات. وكان رد الفعل الأول للحكومة هو إصدار بيان في مارس ١٩٥٣ حيال سياستها في علاقات العمل: إنه من المؤكد وبشكل عام أن تأخذ الإدارة علي عاتقها بناء موقف توفيقي وهذا ياتي فقط إذا وافقت الإدارة علي قبول مبدأ المشاورات المشتركة،[٤٣] وتبع ذلك قيام وزارة الزراعة بتحول مبالغ من صندوق الاحتياط لرفع كمية القسط الثاني.

من اخرى، تم ابلاغ مزارعى جبال النوبة بأن مجلس الوزراء سيكون لجنة وزارية للتحري في المواضيع التي قدمها اتحاد المزارعين.[٤٤] وفي أبريل تم تكوين لجنة وزارية للتعامل مع مطالب اتحاد المزارعين وإجراء تحقيق قبل التكوين الرسمي لرابطة المزارعين[٤٥] وعلي اللجنة أن تنظر أيضاً في مسالة تسويق القطن, صندوق الاحتياط وإعادة تنظيم الإجراءات الحسابية والمالية لصناعة القطن. مطلب آخر ينبغي النظر فيه هو شكل المساعدة الحكومية اللازمة للتجار المزارعين الذين يرغبون في الميكنة الزراعية،[٤٦] في نفس الوقت تم تجميد اللجان الاستشارية الاقليمية لحين التحقيق الوزاري فيها.

في أبريل ١٩٥٤ قامت اللجنة المكونة من قيادي اتحادي عضو بمجلس الوزراء وعدد من كبار موظفي الدولة بزيارة كادوقلي للتحري في هموم المزارعين[٤٧] ما رأوه كان بمثابة إنقساماً متنامياً بين قيادة الجلابة في اتحاد المزارعين وفصيل الجبهة المعادية للاستعمار الردايكالي. نظر القادة الجلابة للاستقلال الذي كسبه الوطني الاتحادي بجدارة، نظروا له كمرحلة تاريخية جديدة تقابل تحدياتها بالتعاون الكامل بين الاتحاد والحكومة , بالنسبة للجبهة المعادية للاستعمار فإن مجئي الاستقلال ينبغي ألا يستخدم كذريعة للتساهل حيال عدم رغبة الحكومة الوقوف علي مظالم مزارعي النوبة . ساور قادة الجبهة المعادية للاستعمار الشك بأن الاستجابة الأولي للحكومة بدت كما لو أنها لصالح كبار مزارعي القطن القاعدة الانتخابية للحزب الوطني الاتحادي. أضاف قادة الجبهة انه إذا لم يتم إصلاح الهيكل الضريبي ونظام التسويق، وتوفير خدمات البنية التحية والسلفيات لغالبية المزارعين فإنهم ومعهم صغار المزارعين سينظرون إلي ذلك وكأنه بمثابة دليل علي موقف الحكومة المحابي للجلابة. برز اصرار وتركيز اعضاء الجبهة المعادية للاستعمار علي احتياجات صغار وفقراء الفلاحين كتطور لم يرحب به الفصيل الموالي للجلابة، اذ راوا فيه بوادر اصطفاف للقوى داخل الاتحاد. أكد ذلك تشدد موقف الجبهة المعادي للاستعمار والثبات علي مبدأ إن الالتزام المبدئي للاتحاد هو بفلاحي النوبة وليس بالحكومة.

بعض التجار وكبار مزارعي القطن بالاتحاد رفضوا علناً هذا "الخط المتشدد" للجبهة وبعض الجلابة انسحب من الاتحاد لأنهم شعروا أنه أصبح تحت تأثير "نفوذ الشيوعيين". [٤٨] في الخرطوم، لاحظ قادة الوطني الاتحادي بقلق شديد ليس فقط الدور المتنامي باضطراد لأعضاء الجبهة المعادية للاستعمار داخل الاتحاد، لكن أيضا لما اعتبروه "الخط الموالي لشيوعيين" لرئيس الاتحاد، أحمد مالك الشايب، القائد ذي الجاذبية الفائقة. [٤٩]

الموقف الحرج داخل اتحاد مزارعي جبال النوبة، فرض علي قادة الحزب الوطني الاتحادي اتخاذ مسلك حذر تجاه تناولهم لمطلب الاتحاد قدمت تنازلات مثل زيادة القسط الثاني، لكن قوبلت هذه التنازلات مقابلة فاترة من قبل اللجنة المركزية للاتحاد[٥٠] في بيان أصدرته اللجنة التنفيذية بمناسبة المؤتمر السنوي الثالث لاتحاد المزارعين في مايو ١٩٥٤ عبرت قيادة الاتحاد عن عدم رضائها حيال ما اعتبروه أساليب تعطيل ومراوغة من جانب الحكومة. اللجنة التنفيذية لم تفهم:

لماذا تمنع حكومة الاتحاديين الاتحاد من تمثيل حقيقي للمزارعين. الاتحاد لم يتبنى مطلقاً أي قرار سري، انه يعلن قراراته في اجتماعات عامة وفي الصحف ليس هنالك قرار واحد ضد الغالبية من المزارعين، بالإضافة، دستور الاتحاد قد تم إرساله إلي الجهات المسؤولة ..**المزارعون علي اعتقاد جازم بأن اتحادهم القائم هو الجهاز الوحيد الذي سيرعي مصالحهم.** نضال هذا الاتحاد من اجل تجارة حرة للقطن، اوضاع أفضل في الصحة، التعليم والأسكان، سوف لن ينتهي بدون نجاح. {التأكد من المؤلف}[٥١].

كان واضحاً أن اكثر مطالب اللجنة اهمية هو اعتراف الحكومة بالاتحاد ويستشف من بيانها تهديدات مغطاة بأقنعة شفافة تنذر بإضرابات إذا لم تف الحكومة بهذا المطلب[٥٢].

انتهز فصيل الجبهة المعادية للاستعمار انتهزت المؤتمر السنوي لاتحاد المزارعين لنشر سياساته الرداكالية التي تتعلق بتلك القضايا ذات الاهمية الاساسية لفقراء وصغار الفلاحين مثل الائتمان الزراعي، الضرائب وخدمات البنية التحتية. رداً علي ذلك شجب الاعضاء الجلابة الموالون للحزب الوطني الاتحادي محاولات ربط حكومة الوطني الاتحادي بالاستعمار ومعاداة سياسات الاتحاد، واشاروا للتأييد والمساعدات المستمرة التي قدمها الاتحادي لحركة المزارعين.[٥٣] الا ان روح الانحياز لصغار وفقراء المزارعين طغت علي المداولات، ومن المهم ان نشير هنا علي سبيل المثال بأن أهم قرار اتخذ هو المطالبة بإجراءات فعالة لمحاربة الشيل وإدخال الائتمان الزراعي[٥٤].

من الواضح أن الوجة الراديكالي لاتحاد مزارعي جبال النوبة قد ازعج الحكومة ورغماًعن التأثير المتنامي للجبهة المعادية للاستعمار إلا أن تحالف الجلابة – الاتحاديين استطاع أن يحافظ علي السيطرة علي قيادة الاتحاد، لكن إذا كان لزاماً

للوطني الاتحادي الاحتفاظ بالسيطرة علي قيادة الاتحاد فلا بد من تقديم تنازلات ملموسة. علي ضوء الخلفية وصلت حكومة الوطني الاتحادي إلي اتفاقية مع اتحاد مزارعي جبال النوبة في يونيو ١٩٥٤ عبرفيها المسؤولون الحكوميون عن استعدادهم للسماح للمزارعين بإنشاء روابط لكن فقط بعد التحقيق بأنها انشئت علي أسس المباديء الديمقراطية(٥٥) إضافة لذلك وافقت الحكومة علي إنشاء رابطة ممثلي المزارعين بالانتخاب المباشر لتعمل علي نفس الأسس التي تعمل بها رابطة مزارعي الجزيرة بالرغم من ان هذا يبلغ درجة الاعتراف الضمني باتحاد مزارعي جبال النوبة، تقرر إجراء انتخابات جديدة للتحقيق من أن قادة الاتحاد قد تم انتخابهم بطريقة ديمقراطية وأن هياكل الاتحاد تعمل علي أسس قانونية.

فصيل الجلابة- الاتحادي كان يريد إجراء انتخابات بأسرع ما يمكن لوقف التأثير المتنامي تدريجياً للجبهة المعادية للاستعمار علي أوساط مزارعي القطن بالتالي، وافقت الحكومة علي إجراء الانتخابات في نوفمبر- ديسمبر ١٩٥٤ تحت اشراف لجنة محايدة.(٥٦) واتفق ان علي الهيئة المنتخبة وضع دستور وتمارس فوراً اعمالها القانونية بصفتها الممثل الوحيد لمزارعي جبال النوبة.(٥٧) في الواقع نسبة للتأخير في وضع القوانين واللوائح والاجراءات الانتخابية لم تجري الانتخابات حتى يناير ١٩٥٦ وكما سنري، هذا أعطي الجبهة المعادية للاستعمار الوقت الكافي لتثبيت اقدامها وتمتين قاعدتها وفقاً لطرح معادٍ للجلابة.

٤-٧ المعارضة المتنامية حيال الجلابة ٥٤-١٩٥٦

ظهر بين ١٩٥٤ و ١٩٥٦ شعور متنامي مناهض للجلابة في الاقليم وكانت هذه المعارضة للجلابة تأتي بوجة عام من المصادر التالية: من الفلاحين والنخبة المثقفة للبرجوازية الصغيرة، من المكوك العمد وغيرهم من القادة التقليديين لانهم كصفوة كانوا يتنافسون مع الجلابة، ومن الفئات الإثنية العريضة كانوبة، العرب والفلاتة. هنالك تداخلاً لا يستهان به بين هذه الفئات والطبقات. مثلاً معارضة القادة التقليديين للجلابة تداخلت مع معارضة النخبة المثقفة حيث كان بعض منهم أبناء للقادة التقليديين. وربط بين كلا الفئتين أيضاً الإدراك المشترك بصورة من الصور انهم نوبة. رغماً عن التعقيد، علي أي حال يمكن تمييز انماط عريضة الانتماءات والسلوك السياسيين. في الأجزاء التالية سننظر، اولاً إلي المعارضة من قبل المكوك والزعماء، وثانياً إلي المعارضة علي أساس اثني تقودها البرجوازية الصغيرة، بعدها سنتناول المعارضة الطبقية، وسوف نري كيف أن هذه المعارضة قد تضافرت مع العوامل الإثنية والتي نتج

عنها في وقت لاحق تغيير رئيسي من معارضة طبقية إلي معارضة نوبية-إثنية الروح لهيمنة الجلابة.

معارضة الصفوة للجلابة:

معارضة الصفوة للجلابة جاءت جزئياً من اولئك القادة التقليديين المتحالفين مع البريطانيين في الجبهة المعادية للاستعمار أو حزب الامة. هذه المعارضة علي أي حال كانت ضعيفة وسيئة التنظيم. الأكثر أهمية كانت المعارضة المنظمة من الدرجات الأدني من الزعماء المحليين الذين تفاعلوا مع الشعور المعادي للجلابة وسط الفلاحين الشعور بعدم الرضاء بعد ١٩٥٣ استهدف مباشرة الاعضاء البرلمانيين إليهم العديد من القادة المحليين وكأنهم معنيون أكثر بمصالحهم الخاصة أكثر من اهتمامهم بمصالح مواطنيهم بالرغم من ان معظم هؤلاء الاعضاء كانوا أقرباء الأسر الحاكمة التقليدية، إلا أن هذا لم يكن كافياً لضمان التأييد المستمر من قبل موكليهم المحليين. كان تأثيرهم السياسي يعتمد علي نجاحهم في الإيفاء بمطالب الفلاحين فيما يتعلق بالضرائب والخدمات الاجتماعية، تعرض لانتقاد حاد وفقاً لتقرير حكومي في ١٩٥٤ التغيير المتكرر للموالاة من حزب لأخر من قبل الأعضاء البرلمانيين النوبة قد اغضب الزعماء المحليين الذين شعروا بأن:

" ممثليهم قد خانوهم لغاياتهم الخاصة"، واشاروا الى فشلهم في زيارة دوائرهم الانتخابية حيث يفهم من هنا إحجام وربما خوف من مواجهة الناخبين وتفسير مواقفهم المتخبطة(٥٨).

مع ذلك يبدو ان زيادة المرتبات بنسبة ٥٠% لموظفي الادارة الاهلية في جبال النوبة نوفمبر ١٩٥٤ قد هدأت جزئياً المكوك والعمد والشيوخ،(٥٩) هذا التنازل مقروناً مع رعاية وموازرة الجلابة نجح في استعادة بعض القادة المحليين لصفوف الوطني الاتحادي هذا جعل المتعلمين النوبة المصدر الرئيسي لمعارضة الجلابة.

المعارضة الإثنية للجلابة:

الدفع الرئيسي المناهض للجلابة جاء من النخبة المثقفة النوبية، وهي عنصر مهم في طبقة البورجوازية الصغيرة التي بدأت تتشكل وتظهر تدريجياً والتي كبحت طموحاتها بواسطة الجلابة والموظفين الشماليين (والادارة البريطانية قبل الاستقلال). التفصيل الدقيق للظروف التى تشكلت فيها هذه النخبة ربما يحتاج لمساحة اكبر، وتحليل يربط بين اثار تجارة الرقيق ومرحلة ما بعد تحرير الرقيق، ومعاناة الاندماج فى فى

المجتمع العربى-الاسلامى النيلى وصعوبات الحراك الاجتماعى ودور الذاكرة التاريخية فى استدعاء الماضى والتطلع لانتماء (يحمل رمزا) يتجاوز الماضى للمستقبل. عاش وعانى أفراد الطبقة المتعلمة والمثقفة من النوبة (فى المنطقة وخارجها) من احساس بنوع من القهر (وما بدا احيانا وكأنه شعور بالتخلف الثقافي) ازاء النخبة المثقفة الشمالية. هؤلاء المثقفون، اكثر من غيرهم، كانت معاناتهم ، مصدرا لمحاولات مشاريع التحرر والانعتاق من وطأة هيمنة الطبقة العربية- الإسلامية الشمالية. ولذا كانت النخبة المثقفة النوبية أكثر قابلية للإستجابة لأشكال التعبئة القومية- الإثنية في التضامن والعمل.

حقيقة أن ذلك النمط الخاص للتطورات السياسية بعد الحرب العالمية الثانية قد قاد بعضاً من النخبة المثقفة النوبية، مثل أولئك في الجبهة المعادية للاستعمار للتحالف مع الحزب الوطني الاتحادي علي أساس الحركة الوطنية السودانية. إلا أنه كان هنالك أيضاً قطاعاً يري الأوضاع منذ البداية من زاوية مختلفة في ١٩٥٣، شاركت مجموعة من موظفي الحكومة النوبية ومعظمها من المناطق الحضرية شاركت في إعادة تأسيس الكتلة السوداء وهو تنظيم شكل أصلاً عام ١٩٣٨ بواسطة النخبة المثقفة في المناطق الأقل تطوراً في كردفان ودارفور كرد فعل لتأسيس مؤتمر الخريجيين بواسطة أقرانهم في الشمال في نفس السنة[٦٠].

قام الأعضاء النوبة في الكتلة السوداء بجولة في جبال النوبة في أبريل ومايو ١٩٥٣ لنشر أفكارهم وإنشاء هياكل محلية تعمل كشبكة لنشر افكارهم وإدخال أعضاء جدد.[٦١] أحد الإفتراضات الهامة لاستراتيجيتهم السياسية - علي ضوء الموقف الراهن للحكم الوطني والتطورات الدستورية التي قادت للاستقلال - تمثل فى قناعاتهم ان قادة السلطة السياسية للشماليين سيجتهدون في الإبقاء الدائم علي الشعوب "السوداء" (في جبال النوبة والاقاليم الأقل تطوراً) في مواقع اجتماعية متدنية كعمال أو خدم منازل.[٦٢] لذا وجهت الكتلة السوداء آلتها التحريضية والدعائية ضد فالطبقة الحاكمة الشمالية، فهى، وليس المستعمرين البريطانيين، المعارض الرئيسى لمصالح شعب النوبة.

شجبت الكتلة السوداء سياسة التعاون التي انتجتها الجبهة المعادية للاستعمار للعمل مع البرجوازية الوطنية في حركةوطنية ديمقراطية ووصفه بانه تواطؤ مع الجلابة "ملاك الرقيق في الماضي وتجار اليوم"[٦٣]إضافة لذلك تخوفت النخبة المثقفة في الكتلة السوداء من أن الشماليين سوف لن يستمروا فقط في استغلال النوبة اقتصادية بل أيضاً سوف يفرضون عليهم اللغة العربية والإسلام، وبلتالي يمنعون التطور الحضاري والثقافي للنوبة ولذا كانت سياسة الكتلة السوداء لجبال النوبة ترمي "للاحتفاظ بمأموري

الإدارة البريطانيين حتى تستطيع المناطق المتخلفة من الوقوف وتولي امرها بنفسها".[٦٤] عدم الرضاء وسط فلاحي النوبة ضمن حضوراً للكتلة السوداء وليس من النوبة فحسب لكن ووفقاً لتقارير حكومية، من العرب الحوازمة أيضاً.[٦٥] كما قد رأينا قوة الحركة الوطنية والشعور المعادي للبريطانيين مع دور الجلابة قد طغت علي اتحاد مزارعي جبال النوبة، وضمنت نجاح الحزب الوطني الاتحادي في انتخابات ١٩٥٣. لم تصبح القومية النوبة قوة سياسية بارزة إلا في وقت متأخر. لكن من المهم التركيز علي أن المعارضة الإثنية للجلابة، رغم تغطية تطورات سياسية واحداث عليها، كانت موجودة حتى في وقت ذروة شعبية الوطني الاتحادي، المعروف بنفوذ وسيطرة الجلابة عليه في المنطقة. من المهم ان نلاحظ أيضاً، من قبيل ذكر الشيء بالشي، بأن المعارضة الإثنية كانت موجودة بين العرب مثلما هي بين النوبة والشاهد علي سبيل المثال، شكاوي العرب المؤتمر السنوي لاتحاد مزارعي جبال النوبة عام ١٩٥٤ من السيطرة المفرطة للجلابة علي اللجان الأقليمية للاتحاد[٦٦].

المعارضة الطبقية للجلابة:

علي نقيض مفاهيم الكتلة السوداء، أرجعت الجبهة المعادية للاستعمار أسباب تخلف جبال النوبة، والمناطق الأخري الأقل تطوراً، لإدماجها كمقاطعات داخلية في البنيات السياسية والاقتصادية والاستعمارية. ولمعالجة عدم التوازن بين الاقاليم لا بد من وجود حكومة وطنية مناهضة للاستعمار، جاء ذلك كركيزة محورية في برنامج السياسي للجبهة لتحالف مع البرجوازية الوطنية. وفى سبيل تحقيق هذا الغرض، نادت الجبهة لتحالف مع البرجوازية الوطنية. ومن وقائع تطور الاحداث، تبلور هذا التحالف فى مواقف أشبه بالانحياز للجلابة داخل اتحاد المزارعين وللحزب الوطني الاتحادي داخل الجبهة المتحدة في أوائل الخمسينات. علي أي حال بعد تشكيل حكومة الوطني الاتحادي مباشرة، جاءت معظم المعارضة للجلابة من الجبهة المعادية للاستعمار. وعلي النقيض من الكتلة السوداء، حظيت الجبهة المعادية للاستعمار بتأييد أكثر وسط الفلاحين النوبة. وعندما وضح ان حكومة الوطني الاتحادي لا تعمل من اجل مصالح الفلاحين، كان بمقدور الجبهة تفعيل تنظيمهاوقيادة المعارضة المحلية ضد الجلابة. الا ان مناداتها السابقة بشكل من التحالف مع البرجوازية الوطنية كانت، بالطبع، مصدر إحراج لا يستهان به للجبهة المعادية للاستعمار. أضعف هذا موقف الجبهة وجعلها عرضة للهجوم من قبل الكتلة السوداء التي اتهمتها بموالاة الجلابة.

بالطبع هذا التوجة الجديد للجبهة المعادية للجلابة يمكن فهمه جزئياً كرد فعل لانتقادات الكتلة السوداء رغماً من انه يبدو بأن استراتيجية تعبئة الفلاحين النوبة كانت تستمد أساساً من المنظور الطبقي التقليدي للجبهة المعادية للاستعمار.

كما رأينا من قبل لم تجر انتخابات اتحاد المزارعين في ١٩٥٤ مثلما اتفق عليه مسبقاً بين اتحاد وحكومة الحزب الوطني الاتحادي. فصيل الجبهة المعادية للاستعمار داخل اتحاد المزارعين وجه اتهاماً فورياً لحكومة الوطني الاتحادي بتبنيها أسلوب تعطيل الإجراءات.(٦٨) ومضوا في تصعيد المواجهة مع الحكومة. في هذا الاثناء اعتمدت الحكومة علي نفوذ الجلابة داخل الاتحاد في تشتيت القوة المتنامية للنزاع وعلقت امالها علي الدور الذي يمكن ان يلعبه احمد مالك شايب، رئيس الاتحاد، في توفيق وأستقرار الأوضاع. لا بد من القول ان القاعدة الاجتماعية لقيادة مالك شايب كانت تتكون اساساً من الفلاحين الأثرياء ومتوسطي الفلاحين، لكنه أستمد تأييداً أيضاً من صغار الفلاحين، فهو من أصل نوبي- عربي، تاجر صغيرمن كبار مزارعي القطن، وقائد محلي للوطني الاتحادي بميول رادكالية، واتجاهات سياسية شعبوية. كان لشخصية مالك الكارزمية والمحبوبة الأثر في جذب مختلف الجموعات والفئات وعولت الحكومة عليه للسيطرة علي الأوضاع. لكنه كان واعيا للسخط العميق وسط الفلاحين وكان ملما بلأثر المتنامي لنفوذ فصيل الجبهة المعادية للاستعمار داخل الاتحاد، الشيء الذي بدأ يغير تدريجياً ميزان القوي ضد الفصيل المؤيد للجلابة. لهذا السبب رفض أن احمد مالك ان يعطي تأييداً غير مشروط لحكومة الوطني الاتحادي، وسعي للاحتفاظ بعلاقات طيبة مع الرادكاليين الشباب في الجبهة المعادية للاستعمار.

في معرض مقابلة مع الكاتب في ١٩٨٢ ذكر احمد مالك شايب بأن حكومة الاتحادي كانت مهتمة أكثر بالحد من أثر الشيوعيين و"ربما يشاع عن ميولي تجاه الشيوعيين" من اهتمامها بالقضايا التعلقة بالزراعة وبأوضاع المزارعين في الاقليم.(٦٩) لكن الضرورة العاجلة للحد من المؤثرات الشيوعية داخل اتحاد مزارعي جبال النوبة، وإحتواء مالك شايب واستقرار الوضع قد أدت فعلاً لاتفاقية بين الاتحاد والحكومة في إبريل ١٩٥٥، إثر المظاهرات الغاضبة لفلاحي النوبة وتسليم مذكرة شديدة اللهجة من الاتحاد لرئيس الوزراء.(٧٠) تضمنت الاتفاقية تشكيل لجنة لوضع دستور ولوائح الانتخابات للاتحاد، واتفق أيضاً علي إجراء الانتخابات المؤجلة في نوفمبر ١٩٥٥. ادي هذا إلي ترضية الجبهة المعادية للاستعمار لكنها الآن بدأت تعمل أكثرمن أي وقت مضي من أجل ضمان انتخاب الشيوعيين وغيرهم من اليساريين في الهياكل المسيطرة داخل الاتحاد المعدل.

لم يمض وقت طويل قبل أن تعرض للجبهة قضية كان من شأنها أن تستخدمها في استمداد مزيد من التأييد من صغار وفقراء الفلاحين. في يونيــو ١٩٥٥، وكنتيجــة للنقص فى انتاج الذرة، ارتفعت بحدة أسعار الغذاء الرئيسى ،الذرة، من ١١ قرشاً للمــد (حوالي سبعة أرطال ونصف الرطل) إلى ١٦ قرشاً.[٧١] تمثل رد فعل الجلابة فى شراء كميات كبيرة من الذرة لبيعها بسعر أعلى من ذلك في الخريف، وهذا الحدث مقروناً مع نزوح الدينكا من جنوب السودان إلى جبال النوبة بحثاً عن الطعام، أدي هذا إلي ظهور تقارير في الصحف تشير إلي مجاعة محتملة.[٧٢] لعدم وجود السيولة اللازمــة لتســديد الأسعار العالية للذرة[٧٣] رفض مزارعو القطن في جبال النوبة اســتلام بــذور القطــن للموسم الجديد ٥٥-١٩٥٦، فيما بدا كمحاولة تلقائية لحث الحكومة علي أخذ موقف: إما ان تزيد مقدار القسط الثاني أو تقدم لهم سلفيات.[٧٤] وبعد توسط نواب منطقة كــادوقلي وقادة الاتحاد وافق المزارعون علي إستلام بذور القطن لزراعتهــا[٧٥] لكــن الجبهــة المعادية للاستعمار واصت إثارتها لقضية الذرة حتى قيام انتخابات الاتحاد.

أنحت الجبهة باللائمة مباشرة علي الجلابة ومضارباتهم فــي نقــص الطعــام وإرتفاع الأسعار، واستغل قادة الجبهة هذا الحدث لإضعاف قادة تحــالف الاتحــادي- الجلابة داخل اللجنة التنفيذية للاتحاد. وذهبت الجبهة الى ان سوء الاحوال في صــناعة القطن فى جبال النوبة يعزي أساساً لتحالف بين التجار والحكومة، حيث فشلت حكومــة الاتحادي في توفير خدمة ائتمانية ذات جدوي، وذلــك يخــدم مصــلحة الجلابــة، اى الاحتفاظ علي دورهم كمقرضي مال يقدمون القروض من خلال نظام الشيل.

فى اوضاع إرتفاع الاسعار العالية للذرة، مع تدني وتناقص الكمية الموجــودة منها، قام هؤلاء التجار بمضاربات لزيادة السعر الذرة لمعدلات أعلي، كما انهم يبيعون الذرة للفلاحين باعطائهم قروضاً بمعدلات فائدة عالية.[٧٦] وفرت هذه الاوضاع خلفيــة ومادة للتحريض السياسى والطبقى، ومع الإثارة والفوران التي قامــت بهمــا الجبهــة المعادية للاستعمار اجريت انتخابات اتحاد المزارعين في يناير ١٩٥٦ فاز الشــيوعيون بثلث مقاعد المجلس التنفيذي البالغة أربعة وعشرين مقعــداً ونصــف مقاعــد اللجنــة التنفيذية. بالرغم من أن فصيل الجلابة قد فاز بمعظم المقاعد الاخري، إلا ان هذا يعتبر بمثابة هزيمة نسبية يتضح منها أن ضعفاً حقيقياً قد طرأ علي ســيطرة الجلابــة علــي الاتحاد. داخل المؤتمر العام للاتحاد، نال الجلابة ١٨ مندوباً فقــط مــن أصــل ١٤٨، مقارنة بستة وأربعين مندوباً للنوبة ٥٩ للعرب، وخمسة للداجو واثنين للدينكا.[٧٧]

احتفاظ مالك شايب برئاسة الاتحاد وفر ضمانة للجلابة لكن اتحاد المزارعين بعد انتخابات ١٩٥٦ لم يعد قاعدة جلابة – اتحادي صرفة فصيل الجلابة جاهد أن يعيد سيطرته علي الاتحاد، لكنهم ورغماً عن تأييد مالك شايب لهم أحيانا، لم يكن بوسعهم فرض انفسهم بالكامل مرة اخري. في مارس ١٩٥٦ مثلاً، فرغ منصب سكرتير الاتحاد بسبب ان شاغلها فقد أهليته لتورطه في التلاعب بتذاكر القطن. السكرتير فاقد الاهلية هذا كان عضواً بالجبهة المعادية للاستعمار! والتي طالبت بأن يحل محله نائبة وفقاً لدستور اتحاد المزارعين. لكن مالك شايب تجاهل الدستور وقام بتعيين أحد التجار وواحد من كبار مزارعي القطن من دون أن يكون عضواً في اللجنة التنفيذية. رغماً عن تأييد الجلابة لأحمد مالك، فقد جاء اليوم الذي أنعقدت فيه اللجنة التنفيذية ففصلت السكركتير المعين ووضعت نائبه[٧٨].

الصراع الايديولوجى بين الجبهة المعادية للاستعمار والكتلة السوداء

من نتائج وخلاصات العمل المعادى للجلابة الذى تبنته الجبهة المعادية للاستعمار إنها طورت بشكل لا مفر منه، وربما من دون قصد، نبرة أثنية فى الخطاب السياسى. التجار وكبار مزارعي القطن الذين عارضتهم الجبهة سواء كانوا نوبة او عرباً، تبقي الحقيقة رغماً عن ذلك بان غالبية هؤلاء التجار المزارعين كانوا جلابة. علي نفس المنوال غالبية الفلاحين الذين أيدو الجبهة المعادية للاستعمار كانوا نوبة. فالنزاع حول اسعار الذرة يمكن ترجمته كنزاع إثني (نوبي- جلابي) كما أنه نزاع طبقي خالص. حتى المنازعة حول سكرتير الاتحاد الجديد كان لها نبرة إثنية طالما ان مرشح مالك شايب كان من الجلابة ومرشح الجبهة كان من النوبة.

التداخل بين الفئات الإثنية والطبقية جعل الجبهة المعادية للاستعمار عرضة لتحديات الكتلة السوداء ذات التوجة الاثني الصريح. في عام ١٩٥٥ مثلاً، أتصلت الكتلة السوداء بمكوك زعماء النوبة بغرض تنسيق رد الفعل النوبي حيال مشكلة الذرة،[٧٩] وأرسلت الكتلة كذلك إلتماساً لرئيس الوزرء تطالب فيه بالسيطرة علي أسعار الذرة وتوفيرها للسكان المحليين.[٨٠] بعد وقت قصير من ذلك اندلع تمرد مسلح في جنوب السودان قامت به سريتان من قوات الاستوائية في اغسطس – سبتمبر ١٩٥٥[٨١] هذه الاحداث في الجنوب زودت الفلاحين النوبة بفرصة أن يروا بانفسهم الاثر المحتمل لحركة نوبية شاملة ضد الشماليين علي الاخص لوجود عدد كبير من النوبة فى قوات الجيش والشرطة. لم يتوان قادة الكتلة السوداء توظيف هذه الاحداث وتجييرها للتعبير، كنوبة، عن المظالم التى عانوا منها طويلا. فى هذا السياق تعاون قادة الكتلة السوداء مع

النوبة والسياسيين الجنوبيين لزيادة الوعي الإثني للنوبة. وقبل وقت قصير لمن انـدلاع تمرد الجنوب، حضر سياسي جنوبي تظاهرة سياسية في كادوقلي اعلن فيهـا عضـوان برلمانيان من النوبة تأييدهما حركة المعارضة المتنامية في الجنوب وطالبا مـواطنيهم بالاشتراك مع الجنوبيين في نضالهم ضد السيطرة الشمالية.(٨٢) كان رد الفعل الحكومي سريعاً "..حيث انذر مثيروا الفتن، من النوبة، بألا يتـدخلوا فـي السياسـة المحليـة أو الظهور أو التحدث باسم النوبة"(٨٣) لكن إزدادت النظرة المعاديـة للحكومـة والجلابـة كانهما بمثابة وجهين لعملة واحدة كما يدل علي ذلك التعبير الشعبي "حكومـة الجلابـة" وسريعاً ما انفجر الشعور المعادي للجلابة في جبال النوبة.

بالرغم من الموقف في جبال النوبة لم يفلت من اليد كما حدث في الجنـوب إلا ان غضب واحباط النوبة ظلا يتعاظمان. انتشرت شائعات في كادوقلي والدلنج وتقلـي مفادها أن النوبة سوف ينتفضون ويقتلون الجلابة. في العباسية تقلي وجدت منشـورات تحث وتحرض "شعب الجبال" وتؤكد علي تأييد" الانفصال الجنـوبي" و"الزحـف قـدماً معهم".(٨٤) بعض القادة التقليديين مثل الملك رحال بكـادوقلي ونـاظر نيمـانق كونـدا كربوس، عرضا الحماية للجلابة لكن كان واضحاً أن قادة النوبة التقليـديين مـا كـان بامكانهم السيطرة علي أتباعهم ولا يمكن المحافظة علي الامـن إلا بإرسـال الحكومـة لوحدات إضافية من الجيش والشرطة إلي الاقليم.

هذا الوضع وضع الجبهة المعادية للاستعمار في موقف صعب، لانهـا رغـم استخدامها لثقلها السياسي لتفادي انفجار نزاع إثني الا انها ما كانـت تريـد ان يفسـر موقفها وكأنها عقدت صفقة تسوية مع الجلابة. فهذا سيضعف موقفهـا امـا منافسـها الايديولوجى الممثل فى الكتلة السوداء، التى ما فتئت تعمل عـلى التحـريض والتـأجيج الاثنى. ازاء هذه الضغوط لمتزايدة، انساقت الجبهة المعاديـة للاسـتعمار فـي التيـار المعادي للجلابة، وبالرغم من ان ذلك ربما قد ساندها المحافظة علي نفوذها علي المدي القصير إلا انه ربما اسهم في افول نجمها فعلاً امام الحركة الاثنيـة-القوميـة النوبيـة المتنامية علي المدي الطويل.

٧-٦ خاتمة:

المحصلة النهائية لآثار المعارضة لحكومة الاتحاديين والجلابة أدت لتشدد مواقف أتحاد مزارعي جبال النوبة. ثلاثة عوامل رئيسية كانت لها علاقة بهذه العملية. فصيل الجلابة وقوامه من التجار وكبار الزراع وأثرياء الفلاحين قد أضعفته الجبهة المعادية للاستعمار والكتلة السوداء عند تنافسهما للتأثير على التوجه الأيدولوجي لحركة المزارعين في منتصف الخمسينات. مضاربة الجلابة في الذرة وأحداث الجنوب جعلت من ظهور حركة قوامها القاعدي من النوبة أحتمالاً واضح المعالم. لكن، حتى ذلك الوقت، ظل ميزان القوى داخل المزارعين قائماً بين فصيل الجلابة وأثرياء الفلاحين وفصيل الجبهة المعادية للاستعمار وصغار الفلاحين.

أهمية دور الكتلة السوداء تكمن في أنها وقفت أمام فرضية السياسات الطبقية للجبهة المعادية للاستعمار وشكلت بديلاً أيدولوجياً تقوم على منظور قومي- إثني. كما سوف نرى، بالرغم من اجتهادات الجبهة في تلطيف الطبيعة الإثنية للشعور المعادي للجلابة، إلا أن النزاع الرئيسي تحول تدريجياً من نزاع قائم على أساس المصالح الطبقية لفقراء وصغار الفلاحين إلى نزاع متجذر في العداء النوبي للجلابة والسودانيين الشماليين بوجه عام.

* * *

مصادر وملاحظات:

1- File Kn. P. 2., M. 1. Kadugli Archives from the General Manager of NMCI to Inspector of Agriculture in Rashad, Dilling and Talodi, 3/21953.

2- Ibid

3- File Kn. P. /2. M. 1. Kadugli Archives from Governor of Kordofan to the General Manager of NMCI, 30/1/1953.

4- File Kn. P. 2. M. 1. Kadugli Archives, from the General Manager of NMCI to Inspectors of Agriculture in Rashad, Dilling and Talodi 3/2/1953.

5- Ibid

6- Ibid

7- Ibid

8- File kn. P. 2. M. 1., kadugli Archives, Statement of representatives of the Nuba Mounntains Cotton Cultivators, /6/61953.

9- File Kn. P. 2. M. 1. Kadugli Archives, from the General Manager of NMCI to Inspectors of Agriculture in Rashad, Dilling and Talodi 17/6/1953..

10- File Kn. P. 2. M. 1. Kadugli Archives, from the General Manager of NMCI to Inspectors of Agriculture in Rashad, Dilling of the Cultivators. 7/17/1953.

11- Ibid

12- Ibid

13- Ibid

14- Ibid

15- File kn. P. 2. 1. kadugli Archives from Governor of Kordofan to NMFU Secretary.1/3/1953.

١٦-أرشيف اتحاد مزارعي جبال النوبة السنوي للجنة التنفيذية للاتحاد إلي مؤتمر الاتحاد كادوقلي ١٩٥٣/٥/٦.

17-file JDD/ 36/B.1., Dilling Archivesa District Commissioner Report, 4/3/1954.

١٨- مقابلة كمثال مع الشيخ علي البولاد كادوقلي ١٩٨٢/٥/٢٩از

١٩- مثل اتحاد مزارعي جبال النوبة كافة المجموعات الإثنية غطت كل ارجاء الإقليم واللجان الفرعية ولجان المناطق للاتحاد ويقدر عددها بمائتين وستين لجنة غطت كل أرجاء الفقليم وبلغ مجموع العضوية في الاتحاد ٢٠,٠٠٠ انظر أرشيف اتحاد مزارعي جبال النوبة التقرير السنوي للجنة التنفيذية للاتحاد المقدم إلي مؤتمر الاتحاد كادوقلي ١٩٥٣/٥/٦ وكذلك Lacquer W .Z. op. cit. pp. 68-69.

٢٠- مقابلات علي سبيل المثال مع الفاتح النور الابيض ١٩٨٢/٤/١٩ والعمدة محمد إبراهيم ١٩٨٢/٥/١٥.

21- Sudan Government Kordofan Province Anuual Rerports. 1953-1954.

22- file JDD/ 36/B. 1 ., Dilling Archives, a District Commissioner Report Dilling 4/8/1953.

23- Ibid

24- file kn. P. M. 2, Dilling Archives 17/2/1953.

25- file kn. P. 2.M.1. 2., Dilling Archives a District Commissioner Report, Dilling . 4/8/1953.

٢٦- مقابلة مع حمد كودي، كادوقلي ١٩٨٤/١٢/٦.

27- Salih, k. o.op. cit. p. 381.

28- Sen, S. And Abbas, M., the General Election in the Sudan, parliamentary AffAIRS, Vol. 1953/54, p. and Salih. K. o. op. cit. p. 381.

٢٩- لتجد وصفاً لهذه الإجراءات انظر:

Salih. K. o. op. cit. pp. 381.-382 and also sen. S. and Abbas. M., OP. cit. p. 312.

للدليل علي الضغوط التي مارسها الزعماء والقادة المحليين علي اتباعهم للتصويت لمرشحين معينين،

File kn,p.36/B/ 2., Dilling Archives from District Commissioner to Governor of Kordofan, 6/10/1953.

File kn. P. 36/ B. 12., RASHAD Archives, from District Commissioner to Governor of Kordofan, 30/10/1953.

٣٠- مقابلة مع قمر حسين،تلودي ١٩٨٢/٥/٢٠.

٣١- بين أبرز قادة الحزب الاشتراكي الجمهوري الذين خاضوا الانتخابات امين عباس عيسي، ناظر اجابق وكوالب، ونواي محمد- مك ، وطيب آدم جيلي – عمدة. أنظر التقارير السنوية لمديرية كردفان، ١٩٥٣-١٩٥٤.

32- file kn. P./ 36/ B. 1., kadugli Archives, a report by the District Commissioner, 31/10/1953.

33- Ibid

٣٤- أرشيف اتحاد مزارعي جبال النوبة، من سكرتير الاتحاد لمدير عام صناعة قطن جبال النوبة، ١٩٥٣/١/١٢.

٣٥- ملف.Kn.p./1.A. 1 أرشيف رشاد تقرير عن انتخابات بواسطة ضابط دائرة تقلي شمال، ١٩٥٣/١٢/١٥.

36-Ibid

37- Governor General Annual reports, 1953/54.

٣٨- كردفان الاسبوعية رقم ١٩٥٣/٣٦١ ورقم٣٦٧، ١٩٥٤/١/٢٢.

٣٩- أرشيف اتحاد مزارعي جبال النوبة، من رئيس الاتحاد إلي مدير عـــام صـــناعة قطن جبال النوبة، كادوقلي ١٩٥٤/٢/١٦.

40- File Kn. P. /2. M. 1. Kadugli Archives from Governor of Kordofan to the General Manager of NMCI ,18/2/1954.

41- Ibid

٤٢- ارشيف اتحاد مزارعي النوبة مـــن اتحـــاد المـــزارعين إلـــي رئـــيس الـــوزراء ١٩٥٤/٢/١٦.

43- File Kn. P. /2. M. 1. Kadugli Archives from Governor of Kordofan to the General Manager of NMCI, 22/3/1954.

٤٤- أرشيف اتحاد مزارعي جبال النوبة تقرير وفد الاتحاد للجنـــة التنفيذيـــة للاتحـــاد ١٩٥٤/٣/٢٠.

45- File Kn. P. /2. M. 1. Kadugli Archives from Governor of Kordofan to the General Manager of NMCI, 7/4/1954.

46- Ibid

48- Governor General, Annual Reports, 1953-1954.

48- Ibid

٤٩- مقابلات مع الفاتح النور، محرر "كردفان: الأسبوعية الأبي ١٩٨٢/٤/٢٢ واحمد مالك شايب،الخرطوم ١٩٨٣/٣/١٦.

٥٠- كردفان الاسبوعية رقم ٣٧٩، ١٩٥٤/٤/١٦.

٥١- ملف رقم kn. P. /2. M. 1 أرشيف كادوقلي ، بيان من اللجنة التنفيذية للاتحـــاد لمؤتمر اتحاد المزارعين ١٩٥٤/٤/١٥.

52- Ibid

53- File Kn. P. /2. M. 1. Kadugli Archives from Governor of Kordofan to the General Manager of NMCI, 16/5/1954.

٥٤- أرشيف اتحاد مزارعي جبال النوبة، من رئيس الاتحاد إلـــي رئـــيس الـــوزراء، ١٩٥٤/٦/٢٠.

٥٥- أرشيف اتحاد مزارعي جبال النوبة نص الاتفاقية بين الحكومة واتحاد المزارعين، ١٩٥٤/٦/١٨.

56-Ibid
57- Ibid
58- file JDD/ 36/B. 1 ., Dilling Archives, a District Commissioner to Governor of Kordofan, 11/9/1954.
59- file JDD/ 36/B. 1 ., Dilling Archives, a District Commissioner Governor of Kordofan, 6/11/1954.
60- Abass. P. Geowth of Black Consciousness in Northern Sudan, Arica Today, vol. 20 no. 3. Summer 1973, p. 32.
61- file JDD/ 36/B. 1 ., Dilling Archives, a District Commissioner to Governor of Kordofan, 2/5/1953.
62- Ibid
63- Ibid
64- Ibid
65- Ibid
66- File kn.p./2. M. 1. Kadugli Archives, District Commissioner's Report of the NMFU Annual Conference, 16/5/1954.

٦٧- مقابلة مع شيخ محمد الشريف، ١٩٨٢/١٢/٣.

٦٨- أرشيف أتحاد مزارعي جبال النوبة، تقرير من اللجنة التنفيذية للاتحاد، كـادوقلي، بلا تاريخ.

٦٩- مقابلة مع أحمد مالك شايب، الخرطوم، ١٩٨٢/٣/٣.

٧٠- مقابلة مع شيخ محمد الشريف، كادوقلي، ١٩٨٢/١٢/٣.

٧١- كردفان الأسبوعية، رقم ٤٤٢, ١٩٥٥/٧/٢٩.

٧٢- كردفن الأسبوعية، رقم ٤٤٦, ١٩٥٥/٩/٢.

73- Ibid.
74- File JDK./36. B. I. Kadugli Archives, from District Commissioner to Governor of Kordofan, 11/5/1955.
75- File kn.p./36. B. I. Kadugli Archives, from District Commissioner to Governor of Kordofan, 2/6/1955.

٧٦- كردفان الأسبوعية، رقم ٤٥٤, ١٩٥٥/١٠/٢٨.

٧٧- ملف رقم kn. P. , 2. M. 1. أرشيف الدلنج، من المأمور الإداري إلـى حـاكم كردفان، ١٩٥٦/٤/٤.

78- File kn. p./36. B. I. Kadugli Archives, from District Commissioner to Governor of Kordofan, 24/8/1955.

٨٠- كردفان الأسبوعية، رقم ٤٤٢, ١٩٥٥/٧/٢٩.

٨١- ملف رقم kn. P. , 2. M. 1. أرشيف الدلنج، من المأمور الإداري إلـى حـاكم كردفان، ١٩٥٥/٨/٢٩.

٨٢- ملف رقم kn. P. , 2. M. 12 أرشيف الدلنج، من حاكم كردفان إلـى المـأمور الإداري، ١٩٥٥/١٠/١.

83- Ibid.

٨٤- ملف رقم kn. P. , 2. M. 12. أرشيف الدلنج، من المأمور الإداري إلـى حـاكم كردفان، ١٩٥٥/١٠/٣.

الفصل الثامن

ظهور الإثنية – القومية النوبية ١٩٥٧-١٩٦٦: جدل الطبقية- الإثنية

"ألسنا بشر؟ ألا ندفع الضرائب؟ أليس لدينا أي حقوق في هذا البلد؟ كل شيء في الخرطوم. كل ميزانية البلد تصرف في الخرطوم.. وأنت ماذا تفعل في الخرطوم؟ ما فائدة أن يكون لدينا واحد منا في الحكومة عندما لا يفعل أي شيء؟..

الطيب صالح، "موسم الهجرة إلى الشمال"–
هينمان، لندن، 1981 p. 118

مقدمة:

اتسمت فترة ١٩٥٧-١٩٥٩ بالراديكالية المتنامية لاتحاد مزارعي جبال النوبة، عزز هذا المنهج الراديكالي، وقاد بصرة غير مباشرة، إلى ايقاظ الحس الإثني-القومي عند النوبة. فى الاصل، هدفت عملية خلق حركة راديكالية للفلاحين، التى اثر فيها الشيوعيون من خلال الجبهة المعادية للاستعمار، الى تحدي السلطة المحلية للقادة التقليديين، التجار الجلابة وموظفي الدولة. على أي، المنهج السياسي الطبقي للجبهة المعادية للاستعمار سرعان ما تم اكتساحه جانباً بواسطة النعرة الإثنية – القومية النوبية التي قادتها النخبة المثقفة مستمدة التأييد من فلاحي النوبة. هذا، الفصل يتقفى أثر التحول من حركة طبقية أصلاً إلى حركة قومية أو إثنية. في بداية الفصل، أولي اهتمام خاص لتنظيمات البرجوازية الصغيرة كالاتحاد العام لجبال النوبة، نادي شباب النوبة وأبناء النوبة. عند توثيق نشاطات هذه التنظيمات سوف نرى كيف كان لانحياز فلاحي النوبة مع البرجوازية الصغيرة تداعيات ودلالات هامة ليس فقط على مصالح الطبقات الحاكمة المحلية لكن على الجبهة المعادية للاستعمار. أن كل من اتحاد مزارعي جبال النوبة والجبهة المعادية للاستعمار قد أُضعفا سياسياً بسبب فشلهم في التعبير عن الطموحات القومية للفلاحين النوبة. هذا الفشل، ضمن عوامل أخرى، مهد الطريق لسيطرة القوميين السياسية على اتحاد جبال النوبة في الستينات. لذا، فالغرض الأساسي لهذا الفصل هو توضيح كيف أن التحالفات المتغيرة بين ١٩٥٧ و١٩٦٥ ترتب عليها توجهات إثنية – قومية طغت على سياسات النهج الطبقي لكل من اتحاد المزارعين والجبهة المعادية للاستعمار.

١.٨ مؤتمر العباسية (١٩٥٧) والمنهجية الراديكالية لاتحاد مزارعي جبال النوبة

كان الدور الشيوعي في عملية التحول الراديكالي للفلاحين في غاية الأهمية وعلى الأخص في اجتهادهم لتحدي هياكل السلطة المحلية/الإقليمية التي سيطر عليها التحالف بين الجلابة وموظفي الدولة. وفي محاولة لتحويل اتحاد المزارعين إلى تنظيم فلاحين راديكالي، كانت الجبهة المعادية للاستعمار معنية بترسيخ وتوسيع قاعدة التأييد لها وسط فقراء الفلاحين، وأيضاً لإضعاف إمكانية ظهور بديل لها في مضمار العمل العام التنظيم السياسى للنوبة. عملية التحويل الراديكالي للفلاحين تم تطويرها وفقاً لموجهات ومضامين اجتماعية-اقتصادية كان فصيل الجبهة المعادية للاستعمار يركز فيها على قضايا المصالح التي تهم فقراء الفلاحين. لكن لعدم تمكنها من السيطرة الكاملة على الاتحاد، لم يكن بوسع الجبهة أن تمارس ضغوطاً على الحكومة للاستجابة لمطالبها.

في سبيل مجاهداتها من أجل سياسة راديكالية للاتحاد، عمد فصيل الجبهة إلى توسيع الانشقاق بينه وبين فصيل الجلابة – مالك شايب. هذا التطور حرك عملية أصبح بمقتضاها فصيل الجلابة – مالك يقترب تدريجياً من موقف موظفي الحكومة، إضافة لذلك، هذاالانشقاق بين الفصيلين داخل اتحاد مزارعي جبال النوبة أدى إلى تحول جوهري في طبيعة النزاع السياسي في الإقليم، نزاع أصبح ينظر إليه كصراع بين النوبة من جانب والجلابة وموظفي الدولة من الجانب الآخر.

بعام ١٩٥٦، ازداد شعور فصيل الجبهة المعادية للاستعمار بالإحباط لفشل فصيل مالك – الجلابة في تأييدهم من أجل وضع سياسات راديكالية للاتحاد. رفض الحكومة لمطلبين تقدم بها الفصيل الراديكالي في ١٩٥٦، جعله يشعر بأن قيادة الجلابة بالاتحاد لم تضغط بالقوة اللازمة على هذه المسألة. أحد هذه المطالب تعلق بالسماح بقسط ثالث يدفع للمزارعين لمقابلة احتياجهم للسيولة خلال فترة التحضير للموسم الزراعي الجديد. طُلب من الحكومة أن تقدم التمويل الأولي لهذا القسط الثالث والذي سيرد لاحقاً بواسطة مؤسسة صناعة قطن جبال النوبة، وهذا الإجراء كاني قصد من ورائه مساعدة الفلاحين في تجنب نظام الشيل. كحل على المدى البعيد، اقترح الاتحاد أيضاً إنشاء مشروع ائتماني عريض يمول جزء منه من سحوبات من صندوق الاحتياط وجزء بواسطة الحكومة. في ديسمبر ١٩٥٦، رفضت الحكومة هذه المطالب رفضاً مطلقاً[1]. والتبرير هو أن اتخاذ ترتيبات لقسط ثالث، من شأنه، أن يؤدي إلى مزيد من التعقيدات في إجراءات الصرف المالي، ويزيد من الضغوط على الآلية المالية والحسابية لصناعة قطن جبال النوبة. إضافة لذلك لم تكن الحكومة بوضع يسمح لها بتوفير تمويل أولي للقسط الثالث للمزارعين، أو لمشروع الائتمان الريفي.

وهكذا تباعا، المطالب التي تقدم بها الاتحاد إلى صناعة قطن جبال النوبة، بضغط من الجبهة المعادية للاستعمار، تم رفضها أيضاً. وتأكيدا على انحيازها لفلاحين، نادت الجبهة، في مناسبات عديدة بحق المنتجين المباشرين في المشاركة في قرارات الإدارة. ايضا، كان هنالك مطلب خاص بأن يتولى الاتحاد توزيع بذور القطن(٢). الهدف النهائي هو جعل صناعة قطن جبال النوبة خاضعة أكثر للمحاسبة أمام الفلاحين، لكن تدخل الاتحاد في توزيع البذور على الفلاحين هدد بإضعاف موقف كل من المسؤولين والقادة المحليين.

فيما يتعلق بالقادة المحليين فإن ذلك يضعف تأثيرهم على الفلاحين لأن دورهم كموزعي بذور كان بمثابة أداة مهمة من أدوات السلطة برفض مطالب الاتحاد في هذه المسألة عام ١٩٥٦م، أكدت إدارة صناعة قطن جبال النوبة أن توزيع بذور القطن هو من مسؤو لية المفتشين الزراعيين ومساعديهم من الزعماء، وأنذر قادة الاتحاد بعدم التدخل في شؤون الإدارة(٣).

بعد هذا الرفض من الإدارة بوقت وجيز، حولت الجبهة اهتماماتها إلى مسألة تمثيل الفلاحين في الحكومة المحلية، حيث لم يسمح للاتحاد، الممثل الوحيد للمزارعين الذين يرزحون تحت وطأة الضرائب، بممارسة أي دور مباشر في إدارة الشؤون المحلية(٤). تحت ضغط الجبهة المعادية للاستعمار طالب الاتحاد بأن يكون له درجة محددة من التمثيل في المجالس الريفية كأعضاء معينين. رفض هذا الطلب أيضاً وأخطر قادة الاتحاد بأن المزارعين لهم الحق كأفراد في ترشيح أنفسهم في انتخابات المجالس الريفية، وأن المقاعد للأعضاء المعينين مباشرة بواسطة الحكومة مقصورة على "الخبراء الفنيين"(٥).

أهمية هذه التطورات كانت ذات شقين. أولاً، فهي قد مكنت الجبهة المعادية للاستعمار من تعرية ما يمكن فهمه كسياسات الدولة المعادية للفلاحين. ثانياً، تعمقت نزاعات الفصائل داخل الاتحاد، وبدأ كأن البيروقراطية الحكومية التي يهيمن عليها الشماليون تبحث عن شكل من أشكال المواءمة مع فصيل الجلابة المحافظ لمعارضة الجبهة المعادية للاستعمار.

٨-١-٢ ما بعد مؤتمر العباسية

المؤتمر السنوي لاتحاد مزارعي جبال النوبة في العباسية عام ١٩٥٧ كشف عن تأكيد صريح للسياسات الراديكالية لفصيل الجبهة المعادية للاستعمار مقابل فصيل الجلابة–مالك المحافظ. انعكس هذا في المواضيع الرئيسية المطروحة للنقاش داخل

المؤتمر. على الأخص، نسبت معاناة الفلاحين لفشل الحكومة في إقامة نظام ائتمان زراعي ليحل محل نظام الشيل. تبنت الحكومة اتخاذ بعض الإجراءات بقصد الحد من نظام الشيل، لكنها فشلت بسبب عدم جدية الزعماء المحليين في الإبلاغ عن نشاطات التجار المحليين[٦]، وأيضاً بسبب غياب أي نظام بديل فاعل للائتمان. بدلاً من نظام الشيل، وجهت انتقادات لقيادة اتحاد المزارعين التي يسيطر عليها الجلابة وذلك بسبب عدم ممارسة الضغط على مسألة نظام ائتمان زراعي. قادة الاتحاد ردوا على بعض المقترحات التي نوقشت بعد سلسلة من الاتصالات بموظفي الحكومة. وهذه تراوحت ما بين إنشاء "بنك التسليف الزراعي" وإعطاء الصلاحية للمجالس المحلية في تقديم قروض بنسبة فائدة منخفضة[٧]. لكن كان هنالك انتقاد جاد من قبل صغار الفلاحين حيال عدم إحراز أي تقدم في المناقشات.

موضوع آخر يتعلق بالخدمات غير الكافية التي توفرها صناعة قطن جبال النوبة والحاجة للحد من سلطة الدولة وبيروقراطية صناعة القطن لجعلهما أكثر محاسبة أمام الفلاحين. ذكر العديد من وفود الفلاحين بأنه يتعين عليهم أن يدفعوا أكثر وأكثر في شكل ضرائب بينما تتردى الخدمات الزراعية. اتهمت إدارة صناعة القطن بالإهمال وعدم الكفاءة في إجراءات تعقيم بذور القطن وتوفير قدر كاف من المبيدات الحشرية للمزارعين. تناول النقاش موضوع الترهل الوظيفي في صناعة القطن، وأن على اللجنة التنفيذية للاتحاد التدخل في المخصصات المالية الحكومية لصناعة القطن للتأكد بأن هنالك صرف أكبر على الإنتاج. أجاز المؤتمر قراراً يدعو إلى مشاركة اتحاد مزارعي جبال النوبة في إدارة صناعة القطن[٨]. لكن، ولمغزى خاص، أبدى الجلابة والقادة التقليديون عدم ارتياحهم لهذا الخط الانتقادي الحاد تجاه إدارة صناعة القطن. هكذا، حتى في القرارات التي حظيت باتفاق عريض، تباينت أهواء واهتمامات الفصائل حسب نظرتها لجوانب معينة من المواضيع المطروحة للنقاش. في نظر العديد من الوفود أن الجلابة، مثلاً، كانوا أقل اهتماماً بمسألة بنك التسليف الزراعي المقترح، وكانوا أكثر حرصاً على الموافقة على قرار المؤتمر لإدخال الميكنة الزراعية في المنطقة[٩].

بالإضافة لهذه الاختلافات في درجة الاهتمام، كان هنالك عدد من المواضيع أثارتها الجبهة المعادية للاستعمار إلا أن المؤتمر هزمها. فشلت الجبهة في الحصول على تأييد أعداد كافية من اللجان المحلية والفرعية قبل انعقاد مؤتمر العباسية. بدا أن هنالك تراجعاً متنامياً لحماس العديد من اللجان المحلية حيال السجل الهزيل لانجازات اتحاد المزارعين، وبعض اللجان المحلية قد تبددت أوهامها، حيال كل الفصيلين داخل اللجنة التنفيذية للاتحاد[١٠]. مهما يكن التفسير الدقيق لهذا الضعف النسبي للجبهة، فإن

الجلابة والقادة التقليديين قد تكاتفوا لهزيمة عدد من المقترحات التي تقدمت بها الجبهة. هذه تشمل المقترحات بأن يختار الاتحاد مرشحين لخوض الانتخابات البرلمانية حتى يصبح للمزارعين أعضاء برلمانيين لموازرة مصالحهم، وكذلك الاقتراح القاضي بألا يدلي المزارعون بأصواتهم لصالح أي مرشحين برلمانيين ما لم يتعهدوا بالدفاع عن مصالح المزارعين. كما هزم اقتراح آخر للجبهة يقضي بان تسمح الحكومة للشركات الخاصة بشراء القطن من أجل كسر احتكار الحكومة نظام التسويق وبالتالي تحقيق أسعار أفضل للفلاحين[١١].

لم تقبل مطالب الجبهة هذه نسبة للضغوط المكثفة التي مارسها كل من القادة التقليديين والجلابة على وفود المؤتمر، وقد احتج بأن المطالب كانت "ملونة سياسياً"[١٢]، وليس ذلك من شأن الاتحاد. حتى المطلب الداعي بإنهاء الاحتكار الحكومي لتسويق القطن، وهو مطلب قديم للجلابة، قد عورض بحجة أن ذلك سيشق الاتحاد ويفقده تعاطف الأحزاب السياسية القومية[١٣]. مساندة القادة التقليديين لهذه الحجج مكنت فصيل مالك- الجلابة من التغلب على الجبهة المعادية للاستعمار، وفي الانتخابات الخاصة باللجنة التنفيذية ظل توازن القوى بين الفصيلين كما هو. لذا، رغم ازدياد تطرف الجبهة، ظلت قيادة الاتحاد منقسمة وكان على الجبهة أن تشارك في السلطة مع فصيل الجلابة.

ما بعد مؤتمر العباسية:

إمكانية استيلاء الشيوعيين على الاتحاد، على أي حال، ظلت تسبب انزعاجاً وقلقاً للحكومة وإدارة صناعة أقطان جبال النوبة. قدمت بعض التنازلات، الا ان مسؤولو الادارات الحكومية قد احسوا، انه وبالرغم من أن تقديم التنازلات كان مهماً، أن نتيجة مؤتمر العباسية قد أوضحت أنه بالإمكان احتواء الجبهة المعادية للاستعمار. في اجتماع لمديري الإدارة في فبراير ١٩٥٧ لتقرير رد فعلهم تجاه المؤتمر، لاحظ مأمور إدارة تقلي بأن "العنصر الشيوعي" في داخل اتحاد المزارعين لم يكن قوياً كما كان يعتقد، وأشار إلى هزيمة الاقتراحات التي قدمتها الجبهة[١٤]. وافقه مأمور الإدارة و الآخرون على ذلك، رغماً عما بين من أهمية تأمين قيادة مالك شايب عن طريق الاستجابة لبعض مطالب الاتحاد[١٥] لكن هذه الخلاصة المتفائلة لم يشترك فيها المدير العام لصناعة القطن الذي كتب رداً على تقرير مأموري الإدارة قائلاً بأن "الميول الشيوعية لقيادي اللجنة التنفيذية لا تحتاج لمزيد من الإسهاب"[١٦]. ادعى بأن، أمثال هؤلاء القياديين، قد بيتوا النية على جر المزارعين في اضرابات وغيرها من أشكال "الفوضى":

"في منطقة متخلفة مثل جبال النوبة، يمكن تضليل النـــاس بســـهولة، لكـــونهم بدائيين وجهلة بدرجة لا يستطيعون معها إدراك العواقب التي ســـتترتب علـــى عمـــل يفرض عليهم فرضاً"[١٧].

على أي، كان موقف إدارة صناعة أقطان جبال النوبة، مثله فـــي ذلـــك مثـــل موقف مأموري الإدارة، هو المحافظة على "علاقات أخويـــة" مـــع قـــادة المـــزارعين "المعتدلين" وجعلهم يحسون بأن وجهات نظرهم يمكن أخذها بعين الاعتبار، لأنه لـــيس هناك من ضرر "في التعبير عن آرائهم حيال الأمور العادية"[١٨]. لذا، بـــالرغم مـــن أن مطلب الاتحاد الداعي للمشاركة في الإدارة قد رفض[١٩]، إلا أنه وردت إشـــارات تفيـــد بأن اتحاداً معتدلاً يمكن التشاور معه. التنازلات الأخرى شملت إنشاء صندوق الرعايـــة الاجتماعية لصناعة القطن الذي أعلن في مارس ١٩٥٧م[٢٠]. وهو عبارة عن مســـاهمة حددت بنصف في المائة من العائد الصافي لمحصول القطن قدر لها أن تكون المصـــدر الأساسي لدخل الصندوق، والتي ستستعمل في المشاريع الاجتماعية والثقافية والمرافـــق الترفيهية لمصلحة مزارعي جبال النوبة[٢١]. على، أشياء مثل "مراكز ثقافيـــة، خـــدمات إخبارية، معسكرات دراسية، ميادين لعب، ألعاب، معدات رياضية وكشفية"[٢٢]. كانـــت هذه الأشياء، إذا لم نقل إلا أقل القليل، أبعد ما تكون عن أهم احتياجات المزارعين الذين كانوا يعانون نقصاً في مياه الشرب، والإرشاد الزراعي والائتمان الزراعي. لذا، بالرغم من أن هذا الصندوق، على المدى القصير، قد يحول الاهتمام بعيداً عن مسائل أســـعار القطن والائتمان الزراعي (كما فعل تطور مشـــابه فـــي مشـــروع الجزيـــرة بأواســـط السودان)، إلا أنه فعل القليل لتخفيف حدة المشاكل الجوهرية التي تواجه صغار وفقـــراء الفلاحين في الإقليم.

كرد فعل (يعود جزئياً) لإنشاء صندوق الرعاية الاجتماعية والذي تقرر إدارته بواسطة مجلس أمناء يكاد يتكون بأكمله من موظفين حكوميين تحت رئاسة المدير العام لصناعة القطن، بدأ اتحاد المزارعين حملته لمحو الأمية في أبريل ١٩٥٧. من بين كـــل الأنشطة الاجتماعية والثقافية، ربما كانت الحاجة الكبرى في الإقليم هي حملـــة لمحـــو الأمية، وفي أبريل، وبناءً على طلب اتحاد المزارعين، أرسل الاتحاد العـــام للطـــلاب مجموعة من طلاب جامعة الخرطوم للمساهمة في محاربـــة الأميـــة وســـط فلاحـــي النوبة[٢٣]. الجبهة المعادية للاستعمار أخذت المبادرة وطالبت بمساعدة حكومية للحملـــة، لكن، نسبةً للدور المحوري للجبهة، نظرت الحكومة إلى الموضوع برمته نظرة مريبة. مثل هذه الحملة قد تزيد من تأثير الشيوعيين داخل الاتحاد، وقد تؤدي إلى ظهور ميـــول

راديكالية بين المزارعين. لم تحرم الحملة من المساعدة الحكومية فحسب، بل صدرت تعليمات للمسؤولين المحليين حيال "وأدها في مهدها". والعمل على التأكيد "بألا يسمح لأي شخص بالاشتراك في حملة محو الأمية هذه"(٢٤). رغم الدليل على أن الدور الشيوعي (الجبهة المعادية للاستعمار) في الحملة، بعض موظفي الحكومة رأوا أنه ليس من الحكمة أن تمتنع الحكومة عن المساهمة(٢٥) على أي، سارت الحملة قدماً بدون مساعدة حكومية، ووفقاً لتقارير رسمية، نال مئات المزارعين المبادئ الأساسية للقراءة والكتابة(٢٦). رفض الحكومة تقديم مساعدات انعكس بشكل سيء على صورتها، خاصة بين النخبة المثقفة من البرجوازية الصغيرة المحلية التي رأت فيها مؤشراً آخراً لسياسة حكومة الجلابة، "التي جوهرها عدم تعليم أبناء شعبنا أو مدنا بالخدمات"(٢٧).

كان هنالك شعوراً بالاستياء وسط النوبة نسبة لأن الحكومات المتعاقبة بعد الاستقلال كحكومة الوطني الاتحادي (٥٤-١٩٥٦)، وائتلاف حزب الأمة مع حزب الشعب الديمقراطي (٥٦-١٩٥٨)، قد درجت باستمرار في إتباع سياسات شبيهة بسياسات الاستعمار البريطاني في إقليم النوبة. نُظر إلى هذه الحكومات التي يسيطر عليها تماماً سياسيون من الشمال وأواسط السودان النيلية وكأنها معنية أكثر حيال "المحافظة على الاستقرار وتصفية العناصر الهدامة في منظمات المزارعين من اهتمامها بتوفير الخدمات الضرورية"(٢٨). محصلة أثر هذه التطورات هيأت المسرح لتحالف الفلاحين النوبة مع النخبة المثقفة من البرجوازية الصغيرة، وهو تحالف يقوم بالأحرى على ميول إثنية أكثر من كونها طبقية، وبالتالي فهو تحالف يهدد الجبهة المعادية للاستعمار مثلما يهدد الجلابة.

٢-٨ ظهور النزعة القومية النوبية وانتخابات ١٩٥٨

بالرغم من أن الجبهة المعادية للاستعمار قد أسهمت في نمو الشعور المعادي للجلابة وسط النخبة المثقفة من البرجوازية الصغيرة النوبية، لم يكن باستطاعتها توفير قيادة ناجزة لحركة معادية للجلابة. المشكلة الرئيسية تمثلت في العلاقة التي لم تحسم بعد بين الطبقة والإثنية في إستراتيجية الجبهة، وهي علاقة توتر ناشئ من التصاق الجبهة بسياسات طبقية في ظرف بدأ فيه العامل القومي-الإثني يظهر كعامل مهم للاستقطاب السياسي. هذا أدى إلى تضاربات بعينها طالما بقى موقف الجبهة المعادية للاستعمار معنياً بالقضية النوبية. بالرغم من موقفها المعادي للجلابة، فقد انضمت الجبهة في ١٩٥٧ إلى تحالف عريض مع الحزب الوطني الاتحادي، الحزب الشيوعي واتحادات العمال والمزارعين لمعارضة حكومة الأمة-الشعب الديمقراطي وسياستها الموالية

لأمريكا[٢٩]. بينما كان تحالف الجبهة مع الوطني الاتحادي في أوائل الخمسينات قد أملته الضرورة في سبيل محاربة الاستعمار البريطاني، إلا أن تحالفها مع الوطني الاتحادي في فترة ما بعد الاستقلال يبدو من الصعب الدفاع عنه. العديد من أفراد النخبة المثقفة النوبية يعتقدون بأن المحصلة النهائية لتحالف الجبهة-الاتحادي ستكون استدامة هيمنة الجلابة على النوبة[٣٠].

لا يقصد بهذه الدلالة أن القادة المحليين للجبهة المعادية للاستعمار في جبال النوبة لم يكونوا مدركين للورطة الناجمة عن الالتصاق الشيوعي بمفهوم طبقي تقليدي، أو للادعاء بأن هذه الورطة لم تترك أثراً على التحالفات داخل الجبهة نفسها والتي ما هي إلا منظمة متعددة الإثنيات. بعض الأعضاء النوبة في الجبهة ازداد إدراكهم للقوة السياسية للعامل الإثني، مع أنه لا ينبغي تضخيم هذا الجانب لأنه لم يأخذ شكلاً واضحاً، وقطعاً لم يؤد إلى تصدع بين النوبة وغير النوبة في الجبهة المعادية للاستعمار، لكن كان من شأنه أن يسبب تغييراً في نظرة دوائر الجبهة تجاه منظمات البرجوازية الصغيرة النوبية.

تبعاً لذلك، ومع تشكيل منظمات موالية للنوبة في أواخر الخمسينات، عكس موقف الجبهة التغير الفكري الذي طرأ على قادتها. خلافاً للموقف المعادي الذي تبنوه حيال الكتلة السوداء في أوائل الخمسينات، أخذت الجبهة موقفاً أكثر تسامحاً وانفتاحاً تجاه المنظمات النوبية في أواخر الخمسينات، بل مضت أبعد من ذلك وشاركت في هذه المنظمات بقصد التأثير عليها.

في مارس ١٩٥٧ شارك عدد من أعضاء الجبهة مجموعة موظفين من الخرطوم وشكلوا منظمة للعمل على إصلاح حالة التخلف وسط النوبة[٣١]. قام أكثر من مائة عضو مؤسس بالاتحاد العام لجبال النوبة بعقد اجتماع في ١٩٥٧ نوقشت فيه "مواضيع مختلفة. تهدف إلى التقدم العام للنوبة ومساواتهم بالسودانيين"[٣٢]. أطلق الاتحاد العام لجبال النوبة مناشدته معنياً بالمظالم المتعلقة بشعب النوبة ككل، والحماس الدافق حيال "قضية النوبة" والشعور العارم بالهوية النوبية وجدا منفذاً لهما في مداولات المؤتمر الأول للاتحاد. هذا الإحساس القوي بالهوية النوبية كان انعكاسه الأول قد ظهر في مشروع دستور يقضي بعدم أهلية العرب وغيرهم من الإثنيات غير النوبية من الانضمام للاتحاد العام لجبال النوبة.

مستغلة نفوذها لتعديل هذه الخطوات الرامية لإنشاء منظمة نوبية صرفة، أصرت الجبهة المعادية للاستعمار على إدخال العرب من أجل تكاتف الجهود لكل المجموعات الإثنية لاستئصال التخلف في الإقليم. حسمت الجبهة الجدل وتبعاً لذلك، تم تعديل الدستور المقترح ليسمح للعرب بالانضمام للاتحاد العام لجبال النوبة[٣٣]. وأجريت الانتخابات وشكل اثنان من العرب وثمانية من النوبة اللجنة التنفيذية للاتحاد.

في عام ١٩٥٧ أيضاً، شكلت مجموعة مشابهة بالدلنج، تتكون من النوبة فقط، باسم نادي شباب النوبة، بقصد القيام بأنشطة ثقافية وسياسية[٣٤]. تعبيراً عن المصالح القومية العريضة لشعب النوبة، أكد كل من الاتحاد العام ونادي شباب النوبة التزامهما بالنضال من أجل تحقيق مساواة النوبة مع بقية السودانيين. كان هنالك تركيز قوي على التمييز السياسي والاقتصادي ضد النوبة، سواء أن كانوا عمالاً أو خدم منازل في المنطقة النيلية في السودان أم كانوا فلاحين في جبال النوبة. اعتبر القضاء على الوضعية الدونية للنوبة مدخلاً جوهرياً لجعل النوبة مساوين لبقية السودانيين[٣٥]. لكن، بالرغم من الشعور القوي بالسخط حيال الوضعية الدونية للنوبة، إلا أنه لم يكن هنالك تفسيراً واضحاً للأسباب الأساسية وراء الدونية النوبية، أو وضع برنامج متماسك يوضح كيفية التعامل مع التمييز ضد النوبة. في هذه المرحلة كانت أكثر أنشطة الاتحاد العام لجبال النوبة ونادي شباب النوبة تصب في حركة احتجاجية، لكنها أسهمت إسهاماً هاماً في تطور الحركة القومية النوبية.

آذن تشكيل الاتحاد العام ونادي شباب النوبة ببداية عهد جديد للسياسة في إقليم جبال النوبة، وتميزت هذه الحقبة بانحسار وسقوط السياسات الطبقية وقيام السياسات القومية-الإثنية. لكن قبل أن تكتسب القومية النوبية قوة الدفع اللازمة، كانت هنالك فترة توتر بين الجبهة المعادية للاستعمار من جانب والاتحاد العام ونادي شباب النوبة من جانب آخر، فهذان الأخيران كانا ضد الفرضيات الأساسية للسياسات الطبقية للجبهة، وكما سنرى، عندما بدأت هذه المنظمات النوبية في بناء حلقات اتصال مع الفلاحين، أصبح النزاع بين الجبهة المعادية للاستعمار والمنظمات النوبية أكثر وضوحاً. حتى في فترة التعاون المبكرة مع الاتحاد العام لجبال النوبة كان هنالك توتر في العلاقات. حافظت الجبهة على استقلالها التنظيمي حيال الاتحاد العام لجبال النوبة، وباعدت نفسها من الحزب الوطني الاتحادي، ويعود هذا بشكل كبير إلى مساعيها لكسب النخبة المثقفة المحبطة، وبذلت جهوداً متضافرة لتعضيد قادتها وسط صغار الفلاحين في اتحاد مزارعي جبال النوبة. لذا، وفي منافسة فعلية مع الاتحاد العام ونادي شباب النوبة،

استطاعت الجبهة ترقية أنشطتها، وشن حملة ضد حكومة الأمة – الشعب الديمقراطي والأكثر أهمية، التركيز على طرح موضوع جبال النوبة من منطلق أنها منطقة متخلفة تحتاج لمساعدة واهتمام أكثر من المركز(٣٦).

عند إعلان قيام الانتخابات العامة في ١٩٥٨، حاول فصيل الجبهة في اتحاد المزارعين تصعيد مرشحي الاتحاد وفقاً للخطوط المتضمنة في الاقتراح الذي تم رفضه في مؤتمر العباسية عام ١٩٥٧(٣٧). لكن في واقع الأمر وكما سنرى، انتهت الجبهة إلى تحالف مع الوطني الاتحادي جعلها مرة أخرى مكشوفة للاتهام بموالاة الجلابة.

النخبة المثقفة النوبية والأحزاب القومية:

الظروف في انتخابات ١٩٥٨ لم تكن هي نفس الظروف التي أدت لانتصار الوطني الاتحادي في أوائل الخمسينات. الانقسامات داخل الحزب، نمو الشعور المعادي للجلابة، وفشل الجبهة في استثمار الأخير، جعل بإمكان حزب الأمة بناء تحالفات محلية أدت لفوزه بخمسة مقاعد في جبال النوبة مقارنة بثلاثة للاتحادي.

أولاً، لابد من عرض موجز للانقسامات داخل الحزب الوطني الاتحادي لأن حزب الأمة حقق مكاسب هامة من الصراع المدمر بين الفصائل المختلفة للوطني الاتحادي في الإقليم. في مدينة الدلنج، مثلاً، التنافس حول ترشيحات الوطني الاتحادي بين قياديين من الحضر وعرب محليين أدى لفقدان الوطني الاتحادي فرصة تشكيل تحالف مع الصفوات العربية الريفية، وهو تحالف يمكن له إضعاف التأييد لحزب الأمة(٣٨). شبكات الجلابة المالية والتنظيمية في كادوقلي، والتي وفرت صلات فعالة بين آلية الحزب والمناطق الريفية، لم يستفد منها الاستفادة الكاملة نتيجة للنزاع الفئوي الذي أدى إلى فصل رئيس اللجنة المحلية للحزب الاتحادي. وفشل الحزب في تعيين رئيس بديل(٣٩). كانت هناك أيضاً انقسامات داخل الجبهة المعادية للاستعمار. بالرغم من أن هذه المنظمة قد جعلت اتحاد المزارعين تنظيماً راديكالياً، لكن لم يكن لديها الهياكل الفاعلة في الريف واحتاجت لإجراء اتصالات مع الزعماء المحليين الذين كان لهم بعض النفوذ على الفلاحين. لكسب تأييد هؤلاء الزعماء، كان لابد من مناصرة ورعاية جهات أخرى لها نفوذ ومن هنا نبعت الحاجة لعقد تحالفات مع الأحزاب القومية الكبيرة. أجريت مفاوضات مع كل من حزب الشعب الديمقراطي والوطني الاتحادي، وفي إحدى الحالات، في كادقلي، قام مرشح الجبهة المعادية للاستعمار بعقد تحالفه الشخصي مع حزب الأمة(٤٠). مع ذلك، وفي نهاية المطاف، قررت غالبية الجبهة تحالفاً آخراً مع الوطني الاتحادي. في نظر القيادة المركزية للجبهة كان الاتحادي أقرب لهم نسبياً كقوة

برجوازية تقدمية مقارنة بحزب الأمة، الذي كان ينظر إليه كممثل للطبقات الريفية شبه الإقطاعية وللأرستقراطية الدينية. هذا التحالف مع الاتحادي أعاد الجبهة إلى موقع الانحياز مع "البرجوازية الوطنية". لكن مع إنشاء الاتحاد العام ونادي شباب النوبة، فقد أمكن التعريض بقادة الجبهة المعادية للاستعمار بوصفهم "حلفاء الجلابة". وورطة الجبهة كشفها قادة حزب الأمة الذين خلصوا إلى أن أي حكومة ائتلافية مع الوطني الاتحادي ستسقط تلقائياً أي سياسات معادية للجلابة، كان موقف حزب الأمة أكثر جاذبية للفلاحين المحليين فضلاً عن النخبة المثقفة النوبية في الاتحاد العام لجبال النوبة ونادي شباب النوبة. بوجه عام، أيد كل من الاتحاد العام ونادي الشباب حزب الأمة، رغماً عن أن أحد أعضاء نادي شباب النوبة في الدلنج وجد أن فرصته الانتخابية ستكون أفضل إذا انضم لتحالف انتخابي مع الوطني الاتحادي[٤١].

عكست نتائج انتخابات ١٩٥٨ مهارة قيادة حزب الأمة في الاستفادة من الشعور المعادي للجلابة لبناء تحالفات فاعلة مع القادة المحليين والنخب المحلية. استطاع الحزب الوطني الاتحادي الصمود في المدن مثل كادوقلي، العباسية ورشاد لكنه خسر في الريف. وعن طريق تطويع التحالفات المحلية، استطاع الأمة أن يكسب خمسة مقاعد تاركاً ثلاثة فقط للاتحادي وكان الأخير قد سبق وكاد أن يفوز بكل المقاعد تاركاً مقعداً واحداً فقط للأمة.

شهدت فترة ما بعد انتخابات ١٩٥٨ تطورين هامين الأول، الهزيمة الانتخابية للجبهة المعادية للاستعمار زادت من قوة تلك العناصر ذات التوجه الموالي للنوبة داخل الجبهة وكان باعتقاد هذه العناصر أن انحياز الجبهة إلى جانب الاتحادي أضعف تأثيرها على النوبة. إنه لمن الصعوبة بمكان تقدير قوة هذا الفصيل المتعاطف مع النوبة داخل الجبهة، لكن من المحتمل أن هذا الفصيل قد لجأ إلى تحويل الأساليب السياسية بعيداً عن القضايا القومية، كالتحالف مع البرجوازية الوطنية، إلى قضايا محلية-إقليمية تتعلق بالمصالح المباشرة للفلاحين النوبة. سوف نرى كيف، بالاستفادة من تجربتها في انتخابات ١٩٥٣، والتي ركزت فيها على الضرائب والخدمات عكفت الجبهة على ما وصفه مسؤول حكومي بإستراتيجية "الإثارة المباشرة" لموضوع الضرائب[٤٢]. ثانياً، نسبةً لفشلها في الحصول على أي تنازلات مقابل تأييدها لحزب الأمة، أصبحت النخبة المثقفة النوبية أكثر شعوراً بالإحباط تجاه الأحزاب السياسية الشمالية، وخلال الحكم العسكري بين ١٩٥٨-١٩٦٤، بدأت في تطوير حركة نوبية قومية أكثر فعالية.

انقلاب ١٩٥٨ والترتيبات الإدارية للنظام العسكري:

في خلال أيام من وقوع الانقلاب ومجيئ العسكر للسلطة في السودان في نوفمبر ١٩٥٨، أعلن فصيل مالك-الجلابة، داخل اتحاد المزارعين عن تأييده للنظام الجديـد[٤٣]. بمرور السنين، أصابت مالك شايب خيبة الأمل في الحكومات الحزبية-المدنية المتعاقبـة التي حكمت السودان منذ الاستقلال. وهذه الحكومات لم تقدم أي تنازلات ذات شأن لاتحاد مزارعي جبال النوبة، وبصفته قائد اتحاد وله رصيده الشعبي، أصبح محبطاً تجاه أداء كل من حكومتي الوطني والأمة. لقد خاض انتخابات ١٩٥٨ كمرشح مستقل في كـادوقلي إلا أنه فشل، وهو الحدث الذي أدى لانفصاله النهائي عن الاتحادي.

يبدو أن مالك وفصيله كانا يؤملان في تنازلات مقابل تأييدهما للنظام الجديـد، وأرسلوا للحكومة سلسلة من المذكرات توضح مظالمهم المتقادمـة ويطـالبون بعمـل حيالها[٤٤]. لكن القادة العسكريين تجاهلوا هذه المطالب وحلوا اتحـاد مزارعـي جبـال النوبة ومعه كل النقابات والأحزاب السياسية. هذه الضربة وضـعت النهايـة الفعليـة للمستقبل السياسي لمالك شايب وعمل كمراسل لصحيفة كردفان الأسبوعية، لكنه لم يقـم بدور نشط في شؤون الاتحاد طيلة فترة النظام العسكري[٤٥]. علـى النقـيض، شـجب فصيل الجبهة المعادية للاستعمار زملاءهم المحافظين لتأييدهم النظـام الجديـد. وكمـا سنرى، حرضوا قيام حملات مناوئة للحكومة وشاركها في ذلك منظمات قومية نوبيـة بقيادة نخبة مثقفة رأت في النظام العسكري وجهاً آخراً من وجوه الهيمنة الشمالية[٤٦].

من الأسباب الأولى للسخط بين النخبة المثقفة للبرجوازية الصغيرة النوبية كان استحداث ما عرف باسم "الإدارة الإقليمية". وهـذا شـمل إنشـاء المجـالس التنفيذيـة الإقليمية[٤٧]. على الصعيد المحلي، هـذه التغيـرات سـاعدت فـي تقويـة الهياكـل البيروقراطية للحكومات المحلية عن طريق إعطائها القادة المحليين، التجـار الجلابـة وموظفي الدولة سلطة أكبر على البرجوازية الصغيرة المحلية والفلاحين. حلل موظـف حكومي التركيبة الاجتماعية للمجلس التنفيذي الإقليمي كما يلي:

> "ثلث عضوية المجلس تنتخب مباشرة من كل أرجاء الإقلـيم، وأولئـك المنتخبون يبدو أنهم أساساً تجار وقادة محليين. ثلث آخر من العضـوية ينتخب مباشرة من المجالس المحلية، كان معظمه مـوظفين حكـوميين وزعماء محليين، بينما الثلث الأخير الذي يتم تعيينه مباشرة، كان يتكون أساساً من تكنوقراطيين بيروقراطيين"[٤٨].

في ١٩٦٢ كان ممثلو جبال النوبة في المجلس التنفيذي على النحو التالي: ٤ نظار، ٣ عمر، ١ عضو برلماني سابق و٥ تجار[٤٩]. التمثيل الضيئل للفلاحين ولموظفي الحكومة النوبيين وللطبقة الوسطى المتعلمة، كان ملحوظاً أيضاً على مستوى المنطقة. في مجلس ريفي منطقة تقلي، أعضاء المجلس المذكورين أدناه تم تعيينهم من قبل النظام: ٧ قادة تقليديين، ٧ تجار، ٢ مزارعين، و٦ موظفين حكوميين[٥٠]. في مجلس منطقة كادوقلي كان أعضاء المجلس كما يلي: ١٤ قادة محليين، ٤ تجار، و٧ مزارعين، وفي الدلنج: ٩ قادة تقليديين، ٦ موظفين حكوميين، ٢ تجار، و١٢ مزارعين[٥١]. إضافة لذلك، وبأخذنا في الاعتبار المستوى المنخفض لتوظيف النوبة في القطاع الحكومي، فإن معظم الذين سبقت الإشارة إليهم كموظفين حكوميين كانوا من المناطق النيلية في شمال وأواسط السودان. لذا فالعديد من النوبة وصل لقناعة بأن فرص صغار الزعماء المحليين (المكوك) والنخبة المثقفة للطبقة الوسطى النوبية للترقي والحراك السياسي تعترضها ما يمكن تسميته تحالف بين النظام العسكري، التجار الجلابة، موظفين حكوميين شماليين وبعض المتواطئين المحليين من القادة التقليديين.

هذا الإبعاد الإقصاء للنخبة المثقفة النوبية من الإدارة المحلية صاحبته تطورات مهمة في اقتصاد الإقليم، وهذه التطورات شملت استعمال ما يمكن أن يرقى في درجة القهر الحكومية في أواخر الخمسينات لإرغام المزارعين على إنتاج أكثر للقطن، وكذلك إدخال الزراعة الآلية في الإقليم، هذه التطورات تم وصفها في الفصل الخامس. ما نحتاج إليه هنا هو استخلاص آثارها ودلالاتها السياسية. إن عملية التطور الاقتصادي التي وضعت الأساس لقيام تحالف بين الجلابة والقادة التقليديين مع موظفي الدولة، هي نفسها التي مهدت الطريق أمام تلاقي المصالح بين الفلاحين النوبة والبرجوازية الصغيرة. رغماً عن الاختلافات في المصالح لفقراء وصغار الفلاحين في الإقليم من جانب، وتنوع قطاعات وفئات البرجوازية الصغيرة من جانب آخر، كان هنالك الكثير الذي يوحدهم بصفتهم نوبة. وسوف نرى كيف تطور هذا التحالف في أوائل الستينات وكيف أطاح بالجبهة المعادية للاستعمار وقاد لنجاح اتحاد جبال النوبة في أول انتخابات عامة تجري بعد نهاية النظام العسكري.

٤.٨ الإثنية القومية النوبية ضد الضرائب ١٩٥٩-١٩٦٣

١.٤.٨ عبء الضريبة على شعب النوبة:

في الفصل الخامس تناولنا استخدام السياسة الضريبية لإرغام الفلاحين على زيادة إنتاج القطن. هنا سوف ننظر إلى الجوانب الأخرى للضرائب ورد فعل شعب

النوبة تجاهها. ضريبة الدقنية أو ضريبة الفرد كانت قد فرضتها أولاً الإدارة البريطانية من خلال قانون الضريبة لعام ١٩٢٥. بعد الاستقلال في ١٩٥٦، ألغيت الدقنية في معظم أنحاء السودان، وفي بعض المناطق تم إحلال أشكال مختلفة من الضرائب محلها. أما في جبال النوبة أنهي العمل بنظام الدقنية المفروضة على عرب الحوازمة واستبدلت بالعشور (عشر قيمة المنتج الزراعي). هذا التعديل، على أي حال لم يمتد ليشمل النوبة كما سيوضح الجدول التالي للفترة من ١٩٦٠-١٩٦١.

ضرائب الدقنية والعشور والقطعان كانت تديرها وتحصلها السلطات الحكومية المحلية، ويعتقد بأن الضرائب الثلاث هذه، كانت الدقنية هي الأسهل في التقدير والتحصيل. لكن بالنسبة للنوبة، على أي، كانت الدقنية بمثابة نكوص وارتداد إلى الوراء وربطت أيضاً بالاستعمار. وحقيقة الاحتفاظ بها في جبال النوبة وعدم تطبيقها في معظم أقاليم السودان الأخرى، جاءت لتفسر على أنها دلالة على استمرارية الوضع الدوني (الاستعماري) للنوبة.

دفع النوبة ضريبة الدقنية يفترض أن يكون قد أعفاهم من دفع ضريبة العشور[٥٣]. لكن بالرغم من أن هذه كانت الحالة بالنسبة لقبيلة النيمانق، إلا أن قبائل الكواليب والأجانق ونوبة الجبال الجنوبية لم يدفعوا الدقنية فحسب، بل دفعوا كذلك ضريبتي القطعان والعشور أيضاً.

جدول (١-٨)

الفئات الضريبية للمجالس المحلية في إقليم جبال النوبة ١٩٦٠-١٩٦١

القبيلة	العشور بالجنيه	الدقنية بالجنيه	القطعان بالجنيه	الجملة
حوازمة	٥١٤,٤٠٠	-	١٢,١٨٢,٣٣٠	١٢,٦٩٦,٧٣٠
نيمانق	-	٩,٧٧٦,٤٠٠	٩,٩٠٣,٨٢٠	١٩,٦٨٠,٢٢٠
أجانق وكواليب	٩٥,٥٥٠	٨,٧٢٦,٤٠٠	١٧,٤٣٧,٢٠٠	٢٦,٥٣٢,٧٥٠

المصدر: أرشيف كادقلي، خطاب من مفتش الحكومة المحلية إلى وكيل وزارة الحكومة المحلية، ١٩٦١/٨/٣١.

في عام ١٩٥٩ زيدت ضريبة الدقنية السنوية بنسبة ١٠٠% من ٣٠ قرشاً للشخص البالغ إلى ٦٠ قرشاً. رفع أيضاً معدل ضريبة القطعان، من ٢٥٠ مليماً للبقرة

أو الثور إلى ٣٠٠ مليماً، ومن ١٠٠ مليماً للحمار إلى ١٥٠ مليماً. ومن ٥٠ مليماً لرأس الغنم إلى ٨٠ مليماً[٥٤]. هذه الزيادات كانت إضافة إلى الزيادة العادية المفروضة من خلال نظام الربط. كان هذا هو النظام الأساسي لتقدير الضرائب وبمقتضاه يمكن الافتراض بأن حجم القطعان، وفي حالة العشور، حجم الإنتاج الزراعي قد زادا بنسبة ستة في المائة في السنة، وأن عدد السكان في قرية أو إقليم ازداد بنسبة ١٥%[٥٥]. قوائم السكان المحليين، الحجم الفعلي للقطعان وكمية المنتج الزراعي يتم إعدادها وتسجيلها كل ثلاث سنوات، لكن في السنوات ما بين التسجيلين، يعتمد بدقة على تقديرات الربط. لكن هذه التقديرات أحدثت استياءً ملحوظاً، فهنالك أسر تشتكي، مثلاً، حيال دفع الدقنية لأموات حتى يتم شطب أسمائهم في التقديرات الجديدة. هذا الوضع ازداد سوءاً في ١٩٦٠-١٩٦١ عندما صدر توجيه للمكوك والعمد والشيوخ بالتخلي عن نظام تدقيق الحسابات الذي كان معمولاً به وهو مفرط في الطول، يتضمن شطب أسماء الموتى، تسجيل البالغين الجدد، تعديل أرقام قوائم القطعان وإعطاء تقديرات معقولة لضريبة العشور. استعيض عن ذلك استحداث زيادة سميت "مال الهوى" تطبق على كل أنواع الضرائب (الدقنية، القطعان والعشور)، ووفقاً لذلك، قدر أن يكون حجم السكان، القطعان والمنتج الزراعي قد ازداد بنسبة عشرين في المائة[٥٦].

الجديد الذي طرأ على الوضع في أواخر الخمسينات هو أن هذه الزيادات قادت لمعارضة كبيرة لما كان ينظر إليه كظلم النظام الضريبي، وتبع الوعي بالظلم تصميم نضالي لمقاومة الزيادات.

(أبناء النوبة) يواصلون الكفاح ٥٩-١٩٦١

الجبهة المعادية للاستعمار كانت أول من بدأ الحملة ضد النظام الضرائبي، في ١٩٥٨، حثت الجبهة الفلاحين بعدم دفع الضرائب على أساس أن الحكومة المركزية لم توفر الخدمات الزراعية والاجتماعية اللازمة[٥٧]. بدأت الحملة في كيجا تيميرو، بالقرب من كادوقلي، حيث ناشدت الجبهة السكان المحليين بوقف دفع ضريبة الدقنية، وكذلك وقف العمل في صيانة الطرق والمباني العامة بدون أجر[٥٨]. لكنها كانت حركة نوبية في الخرطوم هي التي أمدت النوبة بالوسائل العملية والقانونية للوقوف في وجه السلطات ثم تولت بنفسها قيادة الحملة ضد ضريبة الدقنية والعمل القسري.

في ١٩٥٩ ظهرت في الخرطوم مجموعة تسمى أبناء النوبة وحلت محل الاتحاد العام لجبال النوبة، وعلى النقيض من الأخير، كون أبناء النوبة تنظيماً نوبياً صرفاً. منذ البداية قاد أبناء النوبة حملة منظمة ضد ضريبة الدقنية والعمل القسري

و"الاستغلال والانتقاص المنظم للنوبة"[٥٩]. تحليل أبناء النوبة للوضع اختلف مع نظيره الجبهة المعادية للاستعمار، في أن مصدر القهر السياسي للنوبة يعود مباشرة لهيمنة شعب الشمال على شعب النوبة. يرى أبناء النوبة أنه خلال الأربعينات والخمسينات حارب شعبا الشمال والنوبة سوياً ضد الاستعمار البريطاني، لكنه منذ ١٩٥٦ الذي أتى بالاستقلال السياسي للشمال، شرع الشعب العربي-المسلم في استغلال مؤسسة الدولة ليحفظ ويرقي امتيازاته، تاركاً النوبة في "وضع غير المتساوٍ إزاء السودانيين الآخرين"[٦٠]. الاحتجاج النوبي خلال ٥٩-١٩٦١ حيال دفع ضريبةالدقنية التي ألغيت في مناطق أخرى بعد الاستقلال[٦١]، تنظر إليه النخبة المثقفة من "أبناء النوبة" باعتباره رمز للتبعية السياسية للنوبة، والإبقاء على الضريبة رمزاً للاستعمار الشمالي، لاسيما في الخرطوم لأن الدقنية كانت تفرض على كل نوباوي من سن الخامسة عشر بغض النظر عن محل إقامته أو إقامتها.

النوبة الذين عملوا واستقروا في الخرطوم وغيرها من المناطق ظلوا خاضعين لدفع الضريبة للمؤسسات المحلية الحكومية في جبال النوبة[٦٢]. العمل القسري نظر إليه أيضاً كرمز من رموز الدونية والدرجة الوضيعة للنوبة. مثله كمثل الدقنية، كان العمل القسري، الذي أدخله البريطانيون، واستمرت ممارسته بعد الاستقلال في مناطق مثل جبال النوبة[٦٣].

حاول تنظيم أبناء النوبة بناء حركة احتجاجية عريضة ضد الضرائب، حركة تضم الطبقات المختلفة للنوبة، مجموعاتهم وفئاتهم الاجتماعية، مثل فقراء وصغار الفلاحين، العمال المهاجرين في المناطق النيلية، الزعماء المحليين في الدرجات الوسطى والدنيا، موظفي القطاع العام، والمهنيين وصغار التجار. في استراتيجيتهم لإنشاء حركة شعبية عريضة، أولى أبناء النوبة عناية خاصة بزعماء النوبة التقليديين، وحاولوا انتزاعهم من التحالف الحاكم المكون من الجلابة والنخبة المثقفة الشمالية. شجب أبناء النوبة الحماس الذي يبديه المكوك والعمد في تنفيذ أوامر الحكومة حيال تحصيل الضرائب. المكوك والعمد النوبة المتورطون في ممارسة مثل هذه الأعمال وصفهم منشور لأبناء النوبة بأنهم عملاء يؤدون "الأعمال القذرة" نيابةً عن الحكومة[٦٤]. بمخاطبتهم بصفتهم نوبة، أُخبر المكوك بأنهم بأعمالهم هذه تستخدمهم الحكومة ضد مواطنيهم. حالات الفساد، الاختلاسات وممارسات العمل القسري في مزارع القادة التقليديين كانت معروفة على نطاق واسع[٦٥]. لكن بمناشدتهم كنوبة، واستغلال الريبة المزمنة للمكوك تجاه القادة التقليديين الأعلى درجة وتجاه الجلابة والنخبة المثقفة الشمالية، نجح أبناء النوبة في كسب قطاع كبير من القادة المحليين لتأييد الاحتجاج ضد الضريبة.

اتخذ احتجاج أبناء النوبة أشكالاً مختلفة تراوحت عرائض ومذكرات للسلطات إلى مناشدات لشعب النوبة بعدم دفع الضرائب أو المشاركة في نشاطات لها علاقة بالعمل القسري. وفقاً لأحد قادة تنظيم أبناء النوبة الذي ساعد في قيادة الاحتجاج، "بأن ٤,٠٠٠ من النوبة العاملين في الخرطوم طالبوا بإلغاء ضريبة الدقنية والعمل القسري"[٦٦]. تصعيداً لاحتجاجهم، طالب ثلاثة عشر عضواً من أبناء النوبة باتخاذ الإجراءات القانونية ضد المجلس الريفي للجبال الجنوبية. أرسل المجلس مندوباً لتحصيل ضريبة الدقنية من النوبة المقيمين في الخرطوم، ورفض عدد منهم دفعها للمندوب بحجة أنهم عاشوا في الخرطوم لعشرين عاماً[٦٧]. إثر رفضهم قام المجلس بالحجز على ممتلكاتهم في مواطنهم الأصلية في منطقة كادوقلي[٦٨]. اتهمت سلطات محلية أخرى بأنها تجبي الدقنية من أناس أموات كما لاحظ عضو قيادي بتنظيم أبناء النوبة بأن سجلات الضرائب لا يتم تجديدها إلا مرة كل ثلاث أو أربع سنوات، ومعظم المتوفين خلال هذه الفترة تدفع لهم الدقنية بواسطة أسرهم. دليل إضافي على التمييز ضد النوبة تمثل في أن النوبة المقيمين في الخرطوم تعين عليهم دفع الدقنية بالإضافة إلى ضرائب أخرى يدفعونها بصفتهم مواطنين حضريين[٦٩]. لمعالجة هذه المسألة طالب أبناء النوبة بإجراء تحقيق رسمي وعرضوا مشاركتهم في التحقيق[٧٠].

رد الفعل الحكومي تجاه الاحتجاج النوبي ١٩٦٢-١٩٦٤

لم ترضخ الحكومة لمطالب أبناء النوبة بإجراء تحقيق رسمي، لكنها أجرت ما يمكن أن يرقى إلى درجة التحقيق الداخلي وأوعز للمسؤولين الحكوميين المحليين بجمع المعلومات لمطابقتها بالمطالب التي يقدمها تنظيم أبناء النوبة. في ١٩٥٩ أكد مسؤول حكومي كبير بأن العائد من تحصيل ضريبة الدقنية كان مهماً لتمويل الخدمات الاجتماعية التي توفرها المجالس الحكومية. مساهمة ضريبة الدقنية في عائدات مجلس الجبال الشمالية في ٥٩-١٩٦٠ كانت ١٨,٠٠٠ جنيهاً، وكان هذا، وفقاً للمسؤول، رقماً متواضعاً جداً بالنظر للخدمات الاجتماعية التي يوفرها المجلس[٧١]. تم تذكير أبناء النوبة، بأنه وفقاً لقانون الضرائب لعام ١٩٢٥، لم تفرض ضريبة الدقنية على النوبة فقط، لكن على عرب المسيرية والفلاتة أيضاً[٧٢]. أما تحصيل الدقنية من النوبة المقيمين في الخرطوم وغيرها من المراكز الحضرية فقد تم تبريره بحقيقة أنهم احتفظوا وتمتعوا بحقوقهم التقليدية في أراضي القبيلة الزراعية والرعوية[٧٣]. النوبة الذين يعيشون في المدن، على أي، لم يتم إعفائهم من دفع الرسوم للمجالس الحضرية كما فصلها قانون الرسوم المحلية لعام ١٩٥٤، وانطبق نفس القانون على النوبة العاملين في الشرطة

والجيش: يتعين عليهم دفع الرسوم المحلية إذا كانوا مقيمين في المدن بجانب دفعهم للدقنية. لم ينكر موظفو الحكومة المحلية حقيقة أن بعض الناس فعلاً دفعوا ضرائب أفراد أسرهم المتوفين "لكن كان ذلك فقط لعام واحد، العام الذي حدثت فيه الوفاة"[٧٤].

تبريراً لاستخدام العمل القسري، لفت مسؤول كبير انتباه قادة النوبة لبند في قانون الحكومة المحلية لعام ١٩٥١. هذا البند يخول للمجالس المحلية طلب أي شخص ذكر قادر ليعمل للمجلس في مناطق حيوية لتحسين الظروف المعيشية وللمحافظة على سلامة المجموعات السكانية[٧٥]. لذا يستخدم العمل القسري خلال الكوارث المحلية مثل الفيضان أو المجاعة بجانب صيانة وسائل الاتصالات وخطوط النار.

الإشارة المتضمنة في مذكرة أبناء النوبة إلى أن وضع استعماري قد نشأ في الإقليم رفضها وكيل الداخلية جملة وتفصيلاً، قائلاً، إن مثل هذا الادعاء من شأنه أن يؤدي إلى عدم الاستقرار، والإخلال بالنظام والفوضى. في هذا المضمار أنذر مجموعة أبناء النوبة بأنهم إذا استمروا في رفع العرائض وأنشطة الإثارة والاضطراب فإنهم سوف يقدمون للمحاكمة[٧٦]. رغماً عن الوضع القابل للانفجار في إقليم جبال النوبة، لم تظهر الحكومة أي استعداد للتسوية. بناءً عليه، صدرت تعليمات للضباط الإداريين لتحصيل الضرائب المستحقة السداد. وألا يلقوا بالاً لمثيري المتاعب، وإذا لزم الأمر يتعين عليهم حجز وبيع ممتلكات من لا يدفعون الضرائب[٧٧]. حالما بدأ العمل بمقتضى هذه التعليمات، كانت أخبار نشاطات أبناء النوبة في الخرطوم قد تسربت إلى المنطقة، وكان لهذا أثره التحريضي على الفلاحين. تفجرت تراكمات مشاعر الغضب لامتهان الكرامة أولاً في منطقة الميري التابعة لكادوقلي. في ١٩٦١ رفض أهالي هذه المنطقة دفع الدقنية لأقاربهم وأفراد أسرهم بالمناطق الريفية. بعد إلحاح مطول من جانب مكوكهم، وافق الفلاحون النوبة على دفع الضرائب لكن في نفس الوقت قرروا عرض قضيتهم على المحاكم المحلية في كادوقلي. قضت المحكمة بأن أهالي الميري غير مطالبين بدفع ضرائب لأقاربهم الذين يعملون أو يعيشون في المناطق النيلية وأمرت مكوك الميري ومجلس ريفي كادوقلي بإعادة الأموال التي حصلت عليها منهم[٧٨].

في أواخر ١٩٦١، أثناء استيعاب الفلاحين لتداعيات هذه الأحداث، فرضت الحكومة زيادة بمعدل خمسة وعشرين في المائة من مال الهوى mal al-Hawa[٧٩] الزيادة الجديدة عمقت غضب الفلاحين الساخطين من مبدأ الزيادة، وبعض قطاعات النوبة رفضت دفع قيمة الدقنية برمتها ناهيك عن الزيادة الجديدة. منطقة الليري هي الأولى التي حدث بها رفض بدفع الدقنية. في ١٩٦٢ رفضت عمودية بنداس كافي دفع

كافة الضرائب المفروضة عليها، والتي كانت تقدر في حدود ١٥٥ جنيهاً[٨٠] كما هو موضح في الجدول أدناه، كانت هنالك متأخرات ضخمة في عموديات الميري الأخرى، وفي ١٩٦٢ عجزت الحكومة عن تحصيل مبلغ ١٠٣٩ جنيه و٤٥٠ مليم مستحق الدفع لضريبتي الدقنية والقطعان[٨١]. وفي العام التالي تزايد رفض دفع الضرائب في منطقة الميري وارتفع الرقم إلى ٥,٨١٨ جنيهاً و٩٩٥ مليماً[٨٢].

جدول (٢-٨)

متأخرات ضريبتي الدقنية والقطعان لعام ١٩٦١-١٩٦٢

العمودية	الربط العام ٦١-١٩٦٢	الربط الإجمالي يوليو ١٩٦٢	التسديد يوليو ١٩٦٢	التسديد يوليو ١٩٦٢
	مليم جنيه	مليم جنيه	مليم جنيه	مليم جنيه
بابكو	٣٥٠ – ١٣٠	٣٥٠ – ١٣٠	٠٠٠ – ٥٠	٣٥٠ – ٧٥
توت	٦٥٠ – ٢٤٦	٦٥٠ – ٢٤٠	٣٤٠ – ٦٨	٣١٠ – ١٧٨
كوه	٧٥٠ – ١٧٦	٤٤٠ – ١٨٦	٦٠٠ – ٥٤	٨٤٠ – ١٣١
هـ. كاقي	٩٥٠ – ٢١٥	٩٥٠ – ٢١٥	٢٠٠ – ٨٠	٨٥٠ – ١٣٥
فليج	١٠٠ – ٠٧٨	١٠٠ – ٠٧٨	٢٠٠ – ٣٤	٩٠٠ – ٤٣
قابور	٢٠٠ – ٧٩	٢٠٠ – ٧٩	٣٥٠ – ٣٣	٨٥٠ – ٤٥
ب. كاقي	١٥٠ – ١٥٥	١٥٠ – ١٥٥	–	١٥٠ – ١٥٥
طه	٥٥٠ – ١٠٠	٠٠٠ – ١٢٣	٠٠٠ – ٤٧	٥٥٠ – ٧٦
سليمان	٧٠٠ – ١١٤	٧٠٠ – ١١٤	٠٠٠ – ٧١	٧٠٠ – ٤٣
الجملة	١,٣٨٨,٩٠٠	١,٤١٥,٠٨٠	٤٧١,٦٩٠	١٠,٣٩,٤٥٠

المصدر: أرشيف مديرية كردفان، مركز كادوقلي خطاب إلى مفتش الحكومات المحلية ١٩٦٢/٧/٢٢

تدريجياً، انتشر احتجاج ضد دفع الضرائب من منطقة الميري لمناطق أخرى داخل منطقة كادوقلي مثل كيجا الخيل، أم دورين وتباينا، أثناءها أخذ أهالي الميري احتجاجهم خطوة أبعد. وفقاً لمسؤول حكومي محلي:

"كثير من الأهالي رفع عرائض مطالبين باستعادة الأموال التي دفعت في السنوات السابقة كضريبة دقنية لأقاربهم الذين يعملون أو يعيشون في المناطق النيلية"[٨٣].

هذه المطالب الخاصة باسترجاع الضرائب وضعت ضغطاً متزايداً على مجلس ريفي كادوقلي. في هذا الجو المشحون بالاحتجاج، أبدى بعض المكوك الساخطين تمنعاً وإحجاماً عن التعاون مع الحكومة، خشية إضعاف نفوذهم ومكانتهم بين أتباعهم الفلاحين. بعض قوائم بأسماء الذين رفضوا دفع الضرائب سلمت للشرطة بغرض اتخاذ إجراءات عاجلة حيالهم، لكن لم يبلغ إلا عن حالات قليلة بالاعتقال والسجن[٨٤].

حسبما ذكره موظف حكومي في ١٩٦٢ كان الوضع "يتدهور ويمكن أن يتطور في أي وقت ليخرج من السيطرة"[٨٥] قامت سلطات المنطقة برفع الأمر إلى وزير الحكومات المحلية، موصية بإصدار تشريع تصحيحي لتعامل مع الثغرات القانونية في قانون الضريبة الخاصة بجبال النوبة[٨٦]. بينما كانت السلطات المركزية في الخرطوم تدرس الوضع، ازدادت حدة ودافعية حركة "لا للضريبة" في ١٩٦٢ دخل الاحتجاج مرحلة جديدة عندما رفض بعض الفلاحين تسجيلهم كدافعي ضرائب أو السماح بمعاينة ممتلكاتهم (القطعان وكل منتوجهم الزراعي باستثناء القطن) بغرض التقدير الضريبي[٨٧].

رفض الفلاحون تسجيلهم كدافعي ضرائب انتشر انتشاراً واسعاً في الجبال الجنوبية وأثر بصورة كبيرة على إيرادات الحكومة المحلية. المتأخرات الضريبية لمجلس ريفي الجبال الجنوبية زادت من ٨٩٧,٤٩٥ جنيهاً في ٦١-١٩٦٢ إلى ٥,٨١٨,٩٩٥ جنيهاً في ٦٢-١٩٦٣ وبعدها انخفضت إلى ٢,٧٢٧,٥٢٥ جنيهاً في ٦٣-١٩٦٤[٨٨]. لكن انخفاض المتأخرات في العام ٦٣-١٩٦٤ لا يعني ارتفاعاً في الإيرادات، لأن الانخفاض كان نتيجة لرفض الفلاحين بتسجيلهم وفرض ضريبة عليهم[٨٩]. الانخفاض في إيراد المجلس أتى بزيادة إضافية على ضريبة القطعان بلغت خمسة عشر في المائة. وفقاً للموظفين الحكوميين أنفسهم، هذا أدى إلى فرض رسوم مجحفة على الفلاحين[٩٠]. الإصرار على تحصيل ضريبة القطعان بالمعدل الجديد كان سيحيق الظلم على الأهالي المحليين، لكن بإلغائه ستترتب خسارة على ميزانية المجلس لعام ٦٣-١٩٦٤ تبلغ ما بين ثلاثين إلى خمسين في المائة. كبديل، اقترح زيادة ضريبة القطن (عشرين مليماً للقنطار) التي تدفع للمجالس المحلية بمعدل مائة في المائة، لكن رفض هذا الاقتراح على أساس أن أية ضريبة جديدة على القطن من شأنها أن تعرض لانتكاس أي انتعاش محتمل في إنتاج القطن[٩١].

ازداد الوضع سوءاً نتيجة النقص في المحاصيل الغذائية في ١٩٦٤، بالرغم من أنه أمكن درء خطر حدوث مجاعة باستيراد ١,٢٧٨ جوال ذرة من مزرعة شوق الحجيلي الحكومية بالإقليم و١,٢٠٠ جوال من أحد تجار الدلنج، إلا أن مضاربة الجلابة في الذرة زادت الوضع تفاقماً(٩٢). في منطقة كادوقلي لم يستلم أكثر من سبعين في المائة من مزارعي القطن مستحقاتهم من القسط الثاني لأنهم كانوا قد باعوا تذاكر قطنهم للجلابة في أوائل العام. في حالات أخرى، ونتيجة للحاجة للمال لشراء الذرة، ازداد معدل الفائدة على الشيل إلى مائتين في المائة للسنة. لذا عجز الفلاحون وخاصة في الجبال الجنوبية ليس فقط من دفع الدقنية المتنازع عليها، بل من دفع أي ضرائب مطلقاً. في أبريل ١٩٦٤، وتحت ضغط من الحكومة المحلية، قام العديد من المكوك للجوء إلى القانون مرة أخرى لمصادرة ممتلكات الفلاحين عوضاً عن الضرائب التي تدفع. اتخذت الإجراءات القانونية وقضت محكمة كادوقلي بأن مثل هذه المصادرات غير قانونية(٩٣).

محصلة آثار هذه الأحداث أنها زادت المواجهة عمقاً بين شعب النوبة من جانب وتحالف البيروقراطية والجلابة من جانب آخر. لكن رغماً عن مساهمة تنظيم أبناء النوبة في نمو الوعي وسط الفلاحين النوبة، إلا أنه كان محدود الأثر. فقد قام هذا التنظيم بتنسيق حملاته الاحتجاجية ضد الضرائب من الخرطوم باعتقاد أنه في الخرطوم تتخذ القرارات الحكومية ذات الشأن وبالتالي لم ينشئ هياكل قاعدية له في جبال النوبة. كان لابد الانتظار لما بعد الحكم العسكري لتظهر حركة نوبية قدر لها أن تحقق هذه القاعدية.

٥ـ٨ تحالف الفلاحين النوبة والبرجوازية الصغيرة ١٩٦٤ـ١٩٦٦

القاعدة الاجتماعية – الطبقية لاتحاد جبال النوبة

في أكتوبر ١٩٦٤، أطاحت ثورة شعبية واسعة بالنظام العسكري وأعيد تأسيس الديمقراطية البرلمانية(٩٤). أدى هذا لقيام تنظيمات مختلفة موجهة لمختلف الطبقات والمجموعات الاجتماعية في جبال النوبة. من أهم هذه التنظيمات، فضلاً عن اتحاد مزارعي جبال النوبة، رابطة أبناء جبال النوبة، اتحاد أبناء جبال النوبة ومقره الأبيض، واتحاد عام جبال النوبة ومقره الخرطوم. بشكل عام، كانت لهذه التنظيمات الثلاثة وجهة نظر مشابهة حيال حاجة جبال النوبة للتنمية، إلا أنه كانت هنالك اختلافات بينهم.

رابطة كادقلي كانت معنية أكثر بالقضايا المرتبطة بالمصالح المباشرة للفلاحين (نوبة وعرب)(٩٥) واهتماماتها السياسية كانت محصورة في المصالح الضيقة للسكان المحليين بتركيز قوي على مسألة الخدمات. كان ذلك بسبب أن لممثلي الفلاحين في قيادة الرابطة. حصة مساوية في إدارتها، وهو وضع لم يتمتع به ممثلو الفلاحين في أي

من اتحاد أبناء جبال النوبة أو الاتحاد العام لجبال النوبة. المكتب السياسي للرابطة، الذي يقود التنظيم، كان يتكون من ٦ موظفين حكوميين، ٤ من متوسطي التجار (ثلاثة من العرب)، وتاجر نوبي واحد(٩٦).

اتحاد أبناء النوبة بالأبيض، كان تنظيماً نوباوياً صرفاً وجاءت قيادته من وسط النوبة الذين تلقوا تعليمهم في المدارس المسيحية، وضمت تجاراً ومعلمين وقساوسة كاثوليك. كان اتحاد أبناء النوبة معنياً أكثر بالمسائل المتعلقة بالهوية الأفريقية للنوبة مقابل الهوية العربية للشماليين. هذا التركيز القوي على الهوية النوباوية وجد منفذاً له في دستور الاتحاد الذي نص بأن:"النوبة هم السودانيون الأصلاء"، والمغزى هو أن عرب-مسلمي الشمال غزاة وليس لهم دعاوي حقيقية في السودان(٩٧). في وقت متأخر، عندما انضم اتحاد أبناء النوبة إلى تنظيمات أخرى لتشكيل اتحاد جبال النوبة، جاء التركيز على تحرير السودان، كونه وطن النوبة، من العرب المسلمين، تم قصره على أهداف أكثر عملية ترمي لخلق كيان حكم فيدرالي منفصل لجبال النوبة(٩٨).

من التنظيمات الثلاثة، كان يقود الاتحاد العام لجبال النوبة بالخرطوم، فصيل هو الأكثر وضوحاً وتفصيلاً في النخبة المثقفة النوبية، فقد ربطوا المطالب حيال المزيد من الخدمات الزراعية والاجتماعية، وحصة عادلة في فرص التوظيف، مع ضرورة انخراط النوبة في الوسائل السياسية القومية والإقليمية. التمثيل الناقص للنوبة في الهياكل الإدارية والحكومية يعتقد بأنه كان نتيجة احتكار المركز للسلطة، حيث حكم تحالف التجار والطبقات التقليدية منذ الاستقلال(٩٩). بالنسبة للاتحاد العام، تحقيق الوحدة بين شعب النوبة يعتبر شرط مسبق لخلق ضغط فاعل على الحكام الشماليين لكسر احتكار الجلابة للسلطة.

كان للاتحاد العام جهوده الرامية لتوحيد مختلف التنظيمات النوبية، وفي أوائل ١٩٦٥ تم إنشاء اتحاد جبال النوبة بصفته التنظيم الوحيد الذي يتحدث باسم النوبة. بالرغم من تمثيل مختلف المجموعات الإثنية، كالعرب والفلاتة، في المجلس التأسيسي واللجنة المركزية، إلا أن الهيمنة داخل الاتحاد كانت للنوبة.

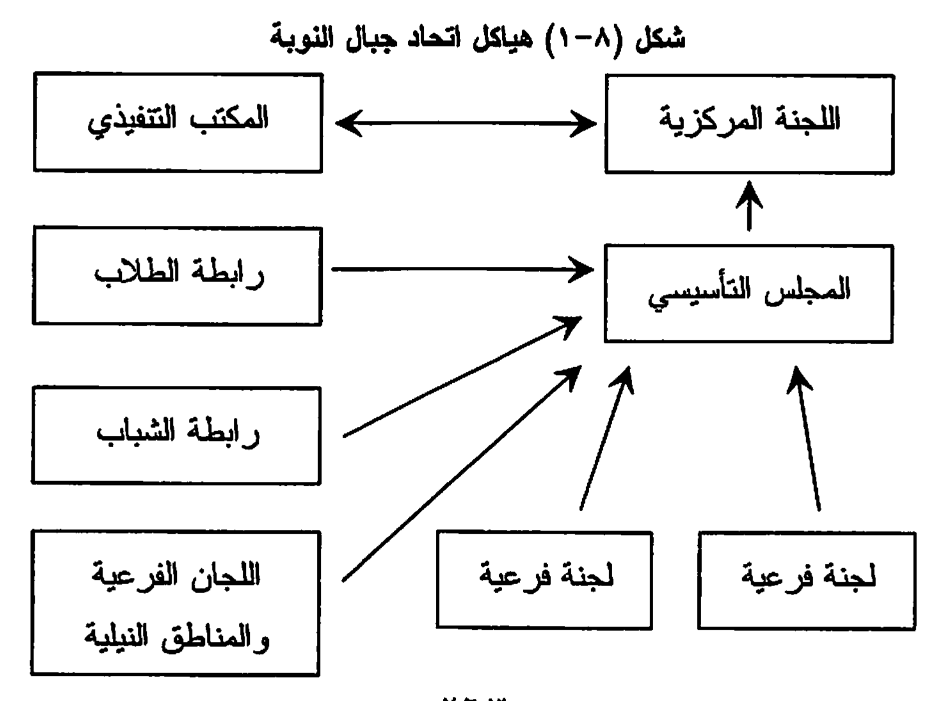
كان المجلس التأسيسي للاتحاد يتكون بشكل كبير من النخبة المثقفة للبرجوازية الصغيرة، وعلى الأخص أعضاء الاتحاد العام لجبال النوبة بالخرطوم. يقدر بأن خمسين في المائة من العضوية الكلية في المجلس التأسيسي كانت من موظفي القطاع العام، وعشرين في المائة من المزارعين الصغار/الوسط، وعشرة في المائة من الحرفيين، وعشرة في المائة من الطلاب(١٠٠). رغم تأييدهم المفرط للاتحاد، إلا أن فقراء الفلاحين

والعمال المهاجرين لم يمثلوا في الهياكل الأعلى للاتحاد، وتبعاً لذلك سيطرت النخبة المثقفة على المواقع القيادية في الاتحاد.

اتحاد جبال النوبة: الهيكل، التحالفات المحلية والأيدولوجية:

هذا الجزء من الكتاب مكرس بشكل رئيسي لأيدولوجية وبرنامج الاتحاد وكيفية جذبهما قطاعات واسعة من السكان المحليين. لكن أولاً سنتناول الهيكل التنظيمي الذي وضعه الاتحاد. في القاعدة كانت هنالك اللجان الفرعية وهذه كانت معنية أساساً بمهمة تنظيم العضوية مثل الاشتراكات، تنظيم التجمهرات السياسية، بالتنسيق مع رابطة الطلاب ومنظمة الشباب (كلاهما أعضاء ملحقين بالاتحاد)، لعبت اللجان الفرعية دوراً هاماً في نشاطات بعث الوعي خلال حملة الانتخابات العامة في ١٩٦٥[١٠١]. وتنتخب اللجان الفرعية مجلساً تأسيسياً يتكون من مائة عضو تم اختيارهم على أسس إثنية-فئوية وضم النوبة، العرب والفلاتة من كافة أرجاء الإقليم. على المجلس التأسيسي رسم سياسة الاتحاد وانتخاب اللجنة المركزية والتي كانت تتكون من ستة عشر عضواً يتعين أن يكونوا قد أكملوا تعليمهم الابتدائي، وأن يكون لديهم الخبرة السياسية، وألا تقل أعمارهم عن ٣٥ سنة. عملت اللجنة المركزية كهيئة تنفيذية، برئيس وسكرتير وأمين خزينة، ومهامها تنفيذ سياسات الاتحاد كما حددها المجلس التأسيسي. كما هو موضح في شكل هيكل الاتحاد، كان هنالك أيضاً مكتب سياسي يتكون من أعضاء برلمانيين نوبة.

شكل (٨-١) هياكل اتحاد جبال النوبة



كان لهذا المكتب اتصال وثيق مع قيادة الاتحاد مهمته هي دفع سياسات الاتحاد إلى داخل البرلمان.

مثله مثل اتحاد مزارعي جبال النوبة في أوائل الخمسينات، سعى اتحاد جبال النوبة لتوضيح وتوحيد المصالح المتنوعة لمختلف الطبقات، والفئات الاجتماعية والمجموعات الإثنية. المصلحة المشتركة بين فلاحي النوبة والبرجوازية الصغيرة في إقامة تحالف معادي للجلابة قد سبق ذكرها في هذا الفصل. ما يحتاج إلى توضيح هنا هو جذب الاتحاد لمجموعات غير النوبية في الإقليم. هنا، سياسات الاتحاد كان لديها ما تقدمه لمزارعي القطن العرب وصغار تجار الفلاتة، فمزارعو القطن العرب قد عانوا كثيراً، ربما أكثر من النوبة في بعض المناطق، من نظام شيل الجلابة. إضافة لذلك، مطالبة عمدهم وشيوخهم بمشيخات وعموديات منفصلة ومستقلة عن حكم نظارات الحوازمة كانت متطابقة مع سياسة الاتحاد المنادية بنقل سلطة أكبر إلى الوحدات الإدارية المحلية. أما بالنسبة للفلاتة، وكان العديد منهم في البرداب (كادوقلي) وتقلي قد أصبح ثرياً كنتيجة لانشغالهم في إنتاج القطن، لكنهم نظروا بغيرة وحسد إلى الجلابة لاحتكارهم التجارة(١٠٢). لذا، كتجار صغار، أخذ بعض الفلاتة يؤمل في علو الشأن السياسي لاتحاد جبال النوبة بما يمكنهم من أن يحلوا محل الجلابة.

بالنسبة للفلاحين النوبة، العمال المهاجرين وقطاعات مختلفة من البرجوازية الصغيرة، فقد عبر الاتحاد عن بعض مصالحهم الاقتصادية الآنية وعلى المدى البعيد. الأكثر أهمية، على أي حال، هو حقيقة أن الاتحاد قد أضفى عليهم الإحساس بالانتماء وأكد على هويتهم القومية. في محاولة لتحييد المكوك والشيوخ والعمد، أيد الاتحاد زيادة مرتباتهم بشرط أن توضح وتحدد مهامهم. لقد شعروا بأن المستوى الأعلى للإدارة الأهلية (النظار) والموظفين الحكوميين يتعين إبعادهم من مواقع السلطة من أجل إنهاء عهد الفساد وسوء استخدام السلطة(١٠٣).

المصالح المتنوعة لهذه الطبقات الاجتماعية والمجموعات الإثنية المختلفة وجدت تعبيراً عنها في إجماع الرأي الواسع الذي عمل من خلاله الاتحاد، وللطبيعة المميزة للاتحاد في تقديم مطالبه في مضمار السياسة الاجتماعية. قدم الاتحاد أطروحات قوية بشأن المظالم المزمنة لشعب جبال النوبة، وقدم هذه المطالب لمعالجة المظالم: إنشاء شبكة من الطرق صالحة للاستعمال لكل المواسم لربط الإقليم مع بقية القطر، إنشاء المزيد من المستشفيات، المراكز الصحية والوحدات البيطرية، زيادة عدد المدارس بكل المستويات (ابتدائي، أوسط وثانوي)، وتحسين فرص التدريب وتوظيف

النوبة في القطاع الحكومي[١٠٤]. طالب الاتحاد أيضاً بزيادة سعر القطن، توسيع الخدمات الزراعية وإنشاء مخازن لضمان توفير كمية كبيرة من المحاصيل الغذائية لتجنب حدوث مجاعة وإنهاء مضاربة الجلابة في الذرة. بالإضافة لذلك، كان هنالك مطلب بإجراء مراجعة لعمليات رأس المال الخاص في الميكنة الزراعية وزيادة التدخل الحكومي لتسهيل مشاركة الفلاحين المحليين في مثل هذه المشاريع[١٠٥] إعادة تأسيس المجالس المحلية والريفية على أسس ديمقراطية (بانتخابات حرة بدلاً عن التعيين) وإصلاح المحاكم الأهلية ومحاكم المدن نال درجة عالية في برنامج اتحاد جبال النوبة إذ أن هذه المؤسسات نظر إليها كمقاعد سلطة يسيطر عليها الجلابة والقادة التقليديون. أخيراً وليس آخراً، تخليص اتحاد مزارعي جبال النوبة من سيطرة الجلابة ودعا اتحاد جبال النوبة إلى إجراء انتخابات حرة لاختيار لجنة تنفيذية جديدة لاتحاد المزارعين.

كان هناك اتفاقاً عاماً حول هذه القضايا وحول الحاجة الملحة لمعالجة التخلف التنموي للإقليم. ومع هذا، كان هناك توتر أيدولوجي بين توجه أكثر "إقليمية" وتوجه أكثر "قومية" والأخير قام أساساً على الإثنية وكان معنياً أكثر حيال تلاشي الهوية النوبية والشخصية القومية كنتيجة لهيمنة الحضارة العربية-الإسلامية، وهؤلاء القوميون كان جل تركيزهم على الوطن النوبي والمحافظة علىهوية وعرف النوبة داخل نظام فدرالي للحكم يكون للنوبة من خلاله سلطة قرار أكبر في إدارة شؤونهم الذاتية. لكن كان للإقليميين الغلبة على القوميين في رسم الخط الأيديولوجي لاتحاد جبال النوبة. شعر الإقليميون بأن التركيز الزائد عن الحد على الهوية النوبية سوف يثير غضب المجموعات الإثنية غير النوبية في الإقليم والذين يتعين على الاتحاد الاعتماد عليهم لينجح في إضعاف سيطرة الأحزاب السياسية الوطنية. إضافة، وعلى النقيض من القوميين، تبنى الإقليميون سياسات "اشتراكية عريضة".

كان هنالك اتفاق واسع، على أن تنتال جبال النوبة هياكلها السياسية والإدارية الخاصة بها. اعتقد قادة الاتحاد أن إهمال الحكومة المركزية قد ترك الخصائص الجغرافية والثقافية للإقليم كما هي، لكن هذه الخصائص ذاتها كانت عاملاً لإبقاء الوضع الاقتصادي الهامشي للإقليم[١٠٦]. لإنشاء مديرية منفصلة لجبال النوبة داخل قطر سوداني موحد.

في حملة الانتخابات العامة في ١٩٦٥، أعلن الحزب الوطني الاتحادي المبادئ التالية كموجهات لسياساته: تأييد النظام الرئاسي الجمهوري، الحق في حكم إقليمي ذاتي للأقاليم المختلفة ثقافياً داخل دولة موحدة، خلق مجتمع اشتراكي يقوم على "عرفنا"، تؤمم

فيه الصناعات الكبرى والمشاريع الخاصة وتدار كتعاونيات، معالجة التفاوت في الاقتصاديات، وإتباع سياسة عدم الانحياز في السياسات الخارجية ودعم حركات التحرير في أفريقيا والعالم العربي(١٠٧).

اتحاد جبال النوبة والأحزاب الوطنية، انتخابات ١٩٦٥

كان لتواطؤ فصيل الجلابة –في اتحاد المزارعين مع النظام العسكري في ٥٨–١٩٦٤، وعدم بروزهم خلال الاحتجاج ضد الضرائب، أثره الضار على قادة اتحاد المزارعين الذين اعتبروا كموالين للجلابة وموالين للحكومة.

بعد أكتوبر ١٩٦٤، تعرض اتحاد جبال النوبة بالنقد الشديد للعناصر الموالية للجلابة في اتحاد المزارعين وحتى داخل الجبهة المعادية للاستعمار، وبفعله هذه وقف كبديل ناجز. لهذه التنظيمات إضعاف اتحاد جبال النوبة للأحزاب السياسية الوطنية قد جاء على أساس نجاحه في توسيع قاعدته الاجتماعية وفي إنشاء تحالفات فاعلة مع مختلف الطبقات والمجموعات في الإقليم.

في ديسمبر ١٩٦٤، كرر اتحاد جبال النوبة المطالب السابقة للاتحاد العام لجبال النوبة (١٩٥٧)، ولتنظيم أبناء النوبة (١٩٥٩)، وأوضح كيف أن ضريبة الدقنية كانت قد فرضتها أولاً الإدارة البريطانية وبالتالي هي رمز للعبودية والاستعمار(١٠٨). وبدلاً عن إلغائها بعد الاستقلال، قامت الحكومات المتعاقبة بزيادة معدل الدقنية بمائة في المائة على الأقل للفرد الواحد(١٠٩). ووقع على عاتق ثورة أكتوبر، تبعاً لرأي الاتحاد، مسؤولية وضع نهاية لهذا الوضع الاستعماري، تحرير الشعب في الأقاليم الأقل تنميةً، إلغاء الدقنية، "مال الهوى" والسخرة. إضافة لذلك، استثمر الاتحاد الاحتجاج ضد الضريبة لتعبئة الفلاحين، رفع الوعي القومي، ولاستمداد الدعم السياسي والمادي لخوض المعركة الانتخابية ضد الأحزاب الشمالية. نجح الاتحاد بمهارة في تحويل انتخابات ١٩٦٥ إلى حملة احتجاج ضد الضرائب الباهظة على النوبة والنقص في الخدمات من ناحية، و"عبودية واستعمار" النوبة من ناحية أخرى، كانت من السمات البارزة في حملة اتحاد جبال النوبة. بتصعيد وتوسيع حملة لا للضرائب، لجأ قادة الاتحاد، على كل المستويات، للإشارة إلى تاريخ الرق في الإقليم. غارات القبض على الرقيق والفظائع التي ارتكبت بحق النوبة من قبل العرب في القرن التاسع عشر، كلها أشير إليها، من أجل تعميق الشعور المعادي للجلابة وللحكومة. استمرار هيكل ضريبي استعماري، غياب الخدمات الزراعية والاجتماعية، مركزية السلطة السياسية، والتمثيل الهزيل للنوبة، كلها عرضت كمؤشرات لسخرتهم واستغلالهم بواسطة التجار الشماليين وموظفي الحكومة(١١٠).

على المستوى القاعدي، أشعلت الحملة جواً من البعث القومي. هذا الوعي القومي انعكس في إشارات النوبة للشماليين بوصفهم "أتراك"، وهو اللفظ الذي انطبق على البريطانيين خلال فترة تهدئة الأوضاع بين ١٩١٠-١٩٣٠، انطباق هذا اللفظ على الشماليين ينم عن جهد عازم ومصمم على مقاومة تعديات حكومات ما بعد الاستعمار، مرة أخرى، السكان المحليون رفضوا علناً دفع الضرائب أو السماح للإداريين والمكوك بتسجيلهم أو إجراء التقدير الضريبي عليهم.

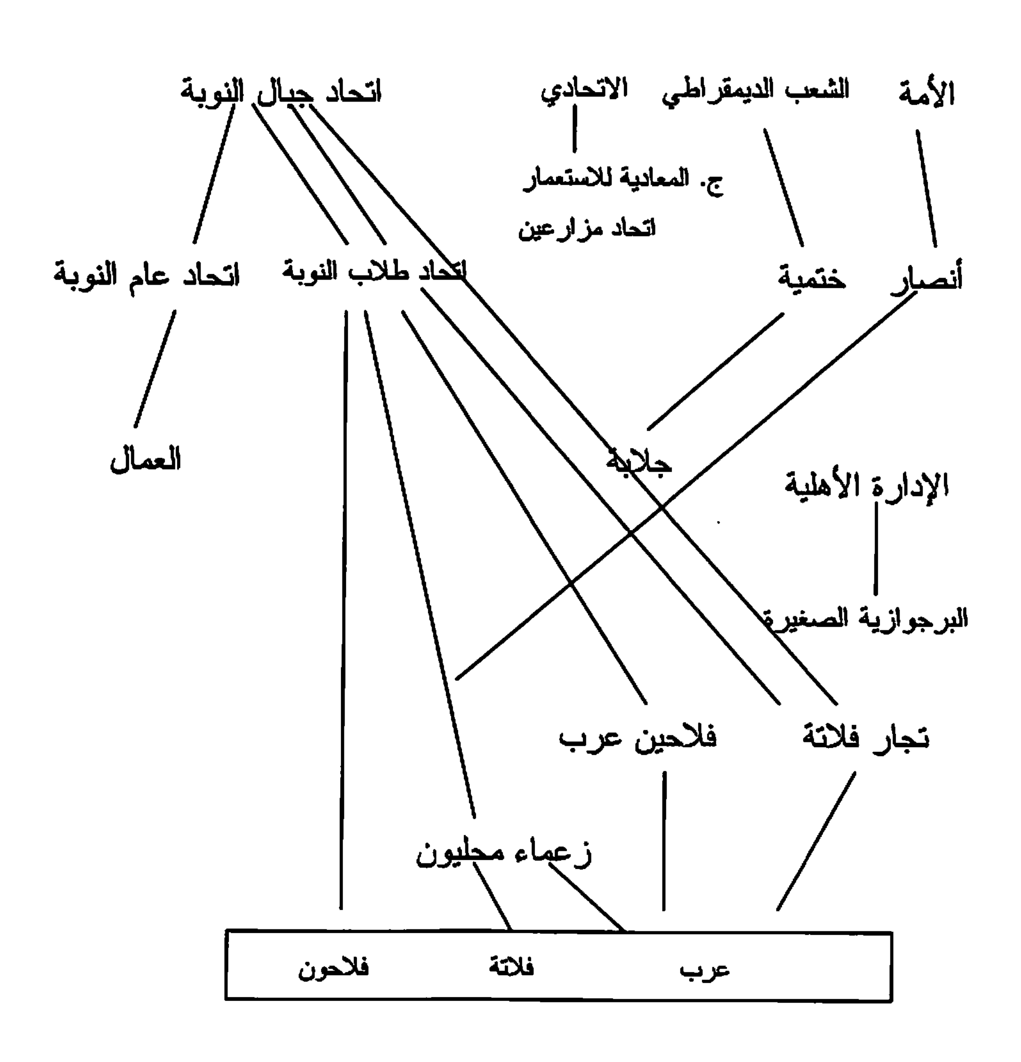
وهذا أوقع ضربة قاصمة على ميزانية الحكومة المحلية في الإقليم. في مجلس ريفي الجبال الجنوبية، فشل موظفو الحكومة والقادة التقليديون في تحصيل ربط الدقنية البالغ ٧٨,٥٦٩ جنيهاً[١١١]. في الجبال الشمالية، كانت الإدارة المحلية عاجزة حتى عن إجراء تقديرات ضريبية، وتصعيد الحملة ضد الضرائب قد أثر حتى على أولئك الذين لا يدفعون ضريبة الدقنية أصلاً، مثل العرب الحوازمة[١١٢].

صحوة وجيشان الوعي القومي – الجماعي متقاطعاً ومتشابكاً مع الخطوط الطبقية وسط النوبة زاد من تقدم الاحتجاج ضد الضريبة إلى مستوى غير مسبوق. في أكثر من منطقة، دفع المكوك والفلاحون النوبة جزءاً من ضريبتهم، ليس للحكومة، بل لاتحاد جبال النوبة لمساعدته في تمويل حملته الانتخابية. على ضوء هذه التطورات، لجأ موظفو الحكومة لإجراءات صارمة لاحتواء الموقف، مثل الحجز على ممتلكات أولئك المكوك المتورطين، وسجن قادة العصابة والعصاة من الفلاحين. كان لهذه الإجراءات رد فعل مضاد، إذ أنها حفزت على قيام معارضة تستخدم العنف. في هيبان قامت مجموعة قوامها ١٨ رجلاً مسلحاً بقيادة شرطي سابق بحرق منزل مك اتهم بالتواطؤ مع الحكومة والجلابة[١١٣]. بالرغم من أن هؤلاء المتمردين قد حوصروا فوراً من قبل الشرطة والجيش، إلا أن موظفي الحكومة ساورهم القلق حيال احتمال مواجهتهم وشيكاً لتمرد واسع مشابه لذلك الذي وقع في الجنوب، فنسبة لكمية الأسلحة النارية الكبير بأيدي السكان المحليين، والقوة النوبية الكبيرة في الشرطة والجيش، والتأييد المتزايد تجاه اتحاد جبال النوبة، كان لديهم السبب إذن ليفكروا جدياً في هذا الاحتمال. في هذه المرحلة برز الاتحاد كمهدد فعلي للمصالح السياسية والاقتصادية للجلابة وللبيروقراطية الشمالية وللقادة التقليديين. الصادق المهدي، زعيم حزب الأمة، شجب بقوة ما أسماه "تدخل اتحاد جبال النوبة في السياسة"[١١٤]، ومثله كالاتحادي والشعب الديمقراطي، ناشد شعب جبال النوبة بعدم مساندة الاتحاد.

على أي، في انتخابات ١٩٦٥ لم يحفل شـعب النوبـة بنـداءات السياسـيين الشماليين وبدلاً عن ذلك أعطوا تأييداً راسخاً لاتحاد جبال النوبة الذي فاز بثمانية مقاعد تاركاً أربعة فقط للأمة، وخرج الاتحادي صفر اليدين. ففي هذه المرحلة من المواجهـة بدأ اتحاد جبال النوبة يوصف في كل التقارير الرسمية والصحفية بأنه "حركة عنصرية، انعزالية وانفصالية". انقسم المسؤولون الحكوميون المحليون حول أنجع الوسائل للتعامل مع الاتحاد. بينما نصح بعض المسؤولين السلطات المركزيـة باتخـاذ موقـف قابـل للمساومة والتعامل مع حركة اتحاد جبال النوبة بحزم وفوراً، نـادى آخـرون باتخـاذ موقف أكثر موادعة وتسامحاً[١١٥]. لكن يبدو أن نضـوب الإيـرادات الماليـة نتيجـة للاحتجاج ضد الضريبة الذي نظمه الاتحاد قد دفع المسـؤولين تجـاه موقـف مضـاد للاتحاد، وتجاه تحالف وثيق مع الجلابة.

الانتصار الانتخابي لاتحاد جبال النوبة كان نتيجة نجاحه في إنشـاء تحالفـات فاعلة تشابكت مع الخطوط الطبقية والدينية والطائفية. ينبغي التركيز على أنـه بـالرغم من شخصيته القومية النوباوية الغالبة، إلا أن الاتحاد ضم ائتلافاً عريضاً من مزارعـي القطن العرب وصغار التجار والمزارعين الفلاتة، جنباً إلى جنب مع صـغار وفقـراء الفلاحين النوبة وقطاعات البرجوازية الصغيرة (موظفي القطاع العام، مهنيين وأثريـاء الفلاحين)، أنظر الشكل (٨-٣) أدناه.

الشكل (٨-٣) التحالفات السياسية في جبال النوبة ١٩٦٥



ليس في النية هنا إجراء دراسة تفصيلية عن انتصار الاتحاد في الانتخابات، لكن لابد من ترتيب بعض النقاط لإيجاد المنظور الصحيح لسياسات اتحاد جبال النوبة. رغماً عن التأييد الشعبي الواسع في مناطق أخرى بالإقليم، كان للاتحاد وضع ضعيف نسبياً في منطقة تقلي. في واقع الأمر أن تركيز الاتحاد على "النوبنة" وصورته الممعنة في التعصب للقومية النوبية حفز بعض الجماعات العربية في تقلي، وكرد فعل مواز، لانبعاث وعيهم العشائري، على الأخص وسط الصفوة المحلية التقلاوية والجماعات العربية في الأجزاء الشرقية والشمالية من الإقليم[١١٦]. في الدلنج أنشأ بعض العرب الحوازمة رابطة أبناء الحوازمة وأدلوا بأصواتهم لصالح حزب الأمة في انتخابات ١٩٦٥. في أجانق حافظ حزب الأمة على علاقاته التقليدية مع الصفوة المحلية وكسب الدائرة الانتخابية. رغماً عن ردود الفعل العشائرية العربية هذه حيال اتحاد جبال النوبة، فليس بالضرورة أن يكون الحس العشائري العربي متنافراً مع البعث القومي النوبي. في دائرة تقلي الجنوبية، كان من شأن تأييد العرب لاتحاد جبال النوبة أن يدفع بحزب الأمة إلى المرتبة الثالثة[١١٧]. لم يؤيد بعض العرب الاتحاد فحسب، بل أن عربياً خاض الانتخابات كمرشح لاتحاد جبال النوبة في دائرة كادوقلي الجنوبية وفاز بالمقعد، محرزاً ٤٧,١٩ في المائة من جملة الأصوات[١١٨]. كذلك عامل الدين، فلربما أسهم هذا العامل في نجاح حزب الأمة في الأجزاء الشمالية من الإقليم، إلا أنه لم يكن عاملاً رئيسياً لانحياز السياسي على المستوى المحلي. كمثال لذلك، فإن فيليب غبوش، مسيحي كاثوليكي وقائد سابق لاتحاد جبال النوبة، نافس في مقعد دائرة النيانق، حيث الغالبية المسلمة، وفاز بالمقعد لصالح الاتحاد. لكن الذي يفسر الانتصار لاتحاد جبال النوبة يعود الفضل فيه لتأييد فقراء مزارعي القطن من النوبة والعرب والفلاتة. كما لقي الاتحاد تأييداً طاغياً -لاسيما- في المناطق التي اجتاحتها الاحتجاجات ضد الضريبة، في دوائر تورو، مورو وكادوقلي حصل مرشحو اتحاد جبال النوبة على ٧١,٤٥%، ٦٢,٦٩%، و٧٢% على التوالي[١١٩].

إثر إعلان نتائج الانتخابات، طالبت قيادة اتحاد جبال النوبة بتمثيل أكبر لشعب النوبة في الحكومة المركزية. وأهم من ذلك، شاركت في المؤتمر القومى العام للمناطق المتخلفة، وهو تنظيم ضم اتحاد جبال النوبة، مؤتمر البجا وجبهة دارفور، والذي بدوره أضفى مزيداً من التحدي حيال الهيمنة السياسية للطبقات الحاكمة الشمالية[١٢٠]. الأحداث التي تلت في أواخر الستينات وخلال السبعينات عكست توجهاً أكثر راديكالية وسط "القوميات المقهورة" في السودان، تراوحت ما بين محاولات انقلابية عسكرية في ١٩٧٥ و١٩٧٦ ورفع السلاح مع الجنوبيين من أجل التحرير الوطني.

٦.٨ خاتمة:

من خلال السرد التاريخي للفترة السابقة لأكتوبر ١٩٦٤ وضح كيف أن التوجه الراديكالي لحركة المزارعين قد هيأ المسرح للإطاحة بكل من فصائل الجبهة المعادية للاستعمار وتحالف مالك-الجلابة داخل اتحاد مزارعي جبال النوبة بواسطة اتحاد جبال النوبة ليقف كقائد لمزارعي الإقليم. بدءاً عدم التجديد في السياسات الزراعية في فترة حكومة الاتحادي، والانقسامات بين الفصائل المختلفة داخل اتحاد المزارعين، الجبهة المعادية للاستعمار والوطني الاتحادي، مكنت حزب الأمة من استثمار الشعور المعادي للجلابة ليكسب معظم المقاعد البرلمانية للإقليم في انتخابات ١٩٥٨. مع هذا، إسهام الجبهة المعادية للاستعمار في هذا التوجه الراديكالي كان ملحوظاً لكون أن قادة الجبهة رفعوا تلك القضايا التي شكلت مادة الاحتجاج ضد الضرائب خلال فترة ٥٩-١٩٦٣.

إثر تواطؤ فصيل مالك-الجلابة مع النظام العسكري في ١٩٥٨ وتعليق نشاط الجبهة المعادية للاستعمار، فتلك القضايا تم تبنيها بواسطة مجموعات مختلفة وسط النخبة المثقفة للبرجوازية الصغيرة مثل تنظيم أبناء النوبة. نشاطات هذه المجموعات أدت لقيام سلسلة متقطعة من الاحتجاج ضد الضرائب قد فتح الطريق أمام السياسات المحلية - الإقليمية، بعد ثورة أكتوبر ١٩٦٤.

مع الإطاحة بالنظام العسكري واستعادة الديمقراطية البرلمانية، تكون اتحاد جبال النوبة من صفوة البرجوازية الصغيرة النوبية، عرب وفلاتة. سياسات اتحاد جبال النوبة وفرت منبراً للتعبير عن مختلف المصالح لعدد من المجموعات الإثنية-الطبقية. هياكل الاتحاد ضمت ائتلافاً عريضاً كان فيه مزارعو القطن العرب وصغار التجار والمزارعين الفلاتة، والفلاحين النوبة وافراد من البرجوازية الصغيرة (موظفي القطاع العام ومهنيين وصغار التجار). بتوسيع عمليات الاحتجاج ضد الضريبة، استطاع الاتحاد أن يوطد تحالفه مع الفلاحين، وهو التحالف الذي أدى للانتصار في الانتخابات العامة في ١٩٦٥. هذا آذن ببداية حقبة جديدة من السياسات المحلية في جبال النوبة. ومعه قوى إقليمية أخرى في المناطق الأقل نمواً، جاهد الاتحاد في تشكيل المحصلة النهائية للمسيرة السياسية على المستوى القومي في الستينات من القرن العشرين.

مصادر وملاحظات:

١. ارشيف اتحاد جبال النوبة، محضر الاجتماع الثاني بين إدارة صناعة قطن جبال النوبة واللجنة التنفيذية للاتحاد كادوقلي ١٩٥٦/١٢/٢٠م.

2.Ibid

3.Ibid

٤. أرشيف اتحاد مزارعي جبال النوبة كادوقلي: من سكرتير الاتحاد إلي حاكم كردفان ١٩٥٦/١٢/٣٠م.

٥. ملف رقم kn.p. 8.A أرشيف الدلنج من المامور الإداري بالدلنج إلي سكرتير اتحاد المزارعين ١٩٥٧/١/٢٨م.

٦. ملف رقم kn. p.2/. M. 2 أرشيف رشاد الإداري إلي حاكم كردفان ١٩٥٧/٢/١٦م.

7-Ibid

8- Ibid

9- Ibid

10- Ibid

11- Ibid

12- Ibid

13- Ibid

١٤- ملف رقم kn. p.2/. M. 2 أرشيف رشاد، محضر اجتماع المامور الإداري في دلامي، ١٩٥٧/٢/١٠م.

15- Ibid

١٦- ملف رقم kn. p.2/. M. 2.C أرشيف رشاد، من مدير عام صناعة طن جبال النوبة إلي حاكم كردفان ١٩٥٧/٢/٢٢م.

17- Ibid

١٨- ملف رقم kn. p.2/. M. 2 C أرشيف رشاد، من مدير عام صناعة قطن جبال النوبة إلي حاكم كردفان ١٩٥٧/٢/٢٢م.

١٩- ملف رقم kn. p.2/. M. 2 C أرشيف رشاد، محضر اجتماع المامور الإداري في دلامي ١٩٥٧/٢/١٠م.

20- file kn. p. 36/. B. 2M Kadugli Archives, from D.C. to Kordofan Governor, 20.3.1953

21-Ibiid

22-Ibid

٢٣-ملف رقم kn. p.2/. 36 .B. 2 أرشيف كادوقلي، من المامور الإداري إلي حـــاكم كردفان، ١٩٥٧/٤/١٣م.

٢٤-ملف رقم kn. p.2/. M. 2 D أرشيف رشاد، من المـــأمور الإداري إلـــي حـــاكم كردفان، ١٩٥٧/٤/٢٩م.

٢٥- ملف kn. p.36. B. 1 أرشيف رشاد، كادوقلي من المأمور الإداري إلي حـــاكم كردفان ١٩٥٧/٥/٦م.

26-Ibid

٢٧-مقابلة مع عبد الكريم احمد، ترزي وصاحب دكان واحد مؤسس اتحاد جبال النوبة في الستينات كادوقلي، ١٩٨٢/١٢/٥م.

٢٨-مقابلة مع الفاتح النور، محرر جريدة كردفان الأسبوعية الأبيض ١٩٨٢/٤/٢٢م.

29- Collins, C. Colonialism and Class Struggle in Sudan, Merip Report, April 1976.,p. 9.

٣٠- مقابلة مع قمر حسين، احد قادة اتحاد جبال النوبة وعضو برلماني في الســتينيات تلودي، ١٩٨٢/٥/٢٢م.

٣١- ملف KN. P. 36. B. 1 أرشيف كادوقلي من المامور الغداري إلي حاكم كردفان ١٩٥٧/٤/٣م.

32-Ibid

٣٣- ملف kn. p. 36. B, 1 أرشيف كادوقلي من المأمور الإداري؛ إلي حاكم كردفان ١٩٥٧/٤/٣م.

٣٤- ملف kn. p. 36. B, 1 أرشيف كادوقلي من المأمور الإداري؛ إلي حاكم كردفان ١٩٥٧/٩/١١

٣٥-ملف kn. p. 36. B, 1 أرشيف كادوقلي من المأمور الإداري؛ إلي حاكم كردفـــان ١٩٥٧/٤/٣م.

36-Ibid

وكذلك الملف رقم kn. p. 36. B. 1. ارشيف الدلنج من المامور الإداري إلـــي حـــاكم كردفان ١٩٥٧/٦/١٠م.

٣٧- ملف رقم kn. p. 36. B, 1 أرشيف كـــادوقلي مـــن المـــأمور الإداري؛ بتقلـــي ١٩٥٧/١٠/١٥م.

٣٨- ملف رقم kn. p. 36. B, 1 أرشيف كادوقلي من المأمور الإداري؛ إلـــي حـــاكم كردفان ١٩٥٧/١٢/٣٠م.

39-Ibid

٤٠- ملف رقم kn. p. 36. B, 1 أرشيف كادوقلي من المأمور الإداري؛ إلـــي حـــاكم كردفان ٢٧-١٠/١٩٥٧م.

٤١-لمذيد من التفاصيل حول الانتخابية عام ١٩٥٨م، انظر الملـــف kn. p. 1.A,12 أرشيف كادوقلي من المأمور الإداري؛ إلي حاكم كردفان ١٩٥٨/٢/١٩م والملـــف KN. P. A. 12 أرشيف من رشاد حاكم كردفان إلي الوكيل الدائم لوزارة الداخلية ١٩٥٧/٨/١م.، والملف Kn.P. 36/ B. 1 ارشيف الدلنج من المأمور الإداري إلي حاكم كردفان ١٩٥٧/٩/١١م.

٤٢- ملف رقم kn. p. 36. B, 1 أرشيف الدلنج من المـــأمور الإداري؛ إلـــي حـــاكم كردفان ١٩٥٨/٧/٧م.

٤٣- ارشيف اتحاد مزارعي جبال النوبة برقية تأييد من مالك شـــايب إلـــي المجلـــس العسكري العالي، كادوقلي ١٩٥٨/١١/١٧مز

٤٤-أرشيف اتحاد مزاريع جبال النوبة مذكرة الاتحاد إلي المجلس العـــالي العســـكري العالي، كادوقلي، ١٩٥٨/١١/٢٢م.

٤٥-خلال الفترة من ١٩٥٨-١٩٦٤م لم يمارس اتحاد مزارعي جبال النوبة أي شـــكل من النشاط له أي اهمية لحركة المزارعين في الاقليم انظر الملف :

kn. p. 2. M, 1 أرشيف كادوقلي من المأمور الإداري؛ إلي حاكم كردفان إلـــي مالـــك شايب رئـــيس اتحـــاد مزارعـــي جبـــال النوبـــة كـــادوقلي ١٩٥٨/١١/٩م، و ١٩٥٨/١١/١٧. الملف رقم:

Kn. p./2. M. 2. g أرشيف كادوقلي من رئيس اتحاد المزارعين إلي وزير الإعـــلام والعمل، كادوقلي ١٩٦٣/١٠/١٨م لخطابات الحكومـــة المحـــذرة قـــادة اتحـــاد مزارعي جبال النوبة من إشغال أنفسهم بشؤون الاتحاد انظـــر أرشـــيف اتحـــاد مزارعي جبال النوبة من مأمور غداري كادوقلي إلي مالـــك شـــايب كـــادوقلي ١٩٥٩/١/٣٠م.

٤٦- مقابلة مع الشيخ محمد الشريف، احد قادة الحركة المعادية للاستعمار، وســـكرتير اتحاد مزارعي جبال النوبة (١٩٥٢-١٩٥٦) كادوقلي ١٩٨٤/١٢/٤م.

٤٧- ملف kn. p. 1. A. 5 ارشيف كادوقلي، مذكرة وزارية عن الجلس والسلطات التنفيذسة وزارة الحكومات المحلية ١٩٥٨/١٢/٣٠م.

٤٨- ملف KN. P. A. 5 أرشيف الدلنج من المأمور الإداري إلي حاكم كردفان الدلنج ١٩٥٨/١٢/٣٠م.

٤٩- كردفان الاسبوعية قرم ١١٣٣٩،٢٦/١٠/١٩٦٢م

٥٠-الملف Kn. p. 3/ G.2 أرشيف كادوقلي، من حاكم كردفان إلي رئيس مجلس ريفي الجبال الجنوبية كادوقلي ١٩٥٩/١/٢٩م.

51-Ibid

52-Ibid

٥٣- الملف kn. p. 1, H. 5/7 ارشيف الدلنج من مفتش الحكومات المحلية إلي وكيل الحكومات المحلية كادوقلي ١٩٦١/٨/٣١م.

٥٤- الملف kn. p. 10/.B, 1. 66 أرشيف الدلنج، تقرير عن مجلس ريفي الجبال الشمالية الدلنج، ١٩٥٩/١٢/٢م.

55-Ibid

٥٦-الملف kn. p.1. H. 5/7. أرشيف كادوقلي من الضابط التنفيذي لمجلس ريفي الجبال الجنوبية إلي رئيس المجلس التنفيذي كادوقلي ١٩٦٢/٦/٢٠م.

٥٧- مقابلة مع الشيخ محمد الشريف كادوقلي ١٩٨٢/١٢/٤م.

٥٨-الملف kn. p. /36,B. 1 أرشيف كادوقلي من المامور الإداري إلي حاكم كردفان ١٩٥٨/١٢/٤م.

٥٩- الملف kn. p. 66/ E. 20 أرشيف كادوقلي من كردفان الي مامور إداري كادوقلي ١٩٥٩/١/١٠م.

٦٠- الملف kn. p. 66/ E. 20 أرشيف كادوقلي من كوه اسماعيل إلي وكيل وزارة الداخلية كادوقلي ١٩٥٩/١/٢٢م، وكذلك الملف kn. p. 66/ E. 20 أرشيف كادوقلي من كوه اسماعيل إلي الفريق إبراهيم عبود القائد الاعلي للقوات المسلحة كادوقلي ١٩٥٩/٨/١٦م.

61-Ibid

٦٢- مذكرة كوه إسماعيل ١٩٥٩/٨/١٦م.

٦٣- مذكرة كوه إسماعيل حول ادخال العمل القسري في الاقليم أنظر الفصل الثالث

٦٤- مذكرة كوه إسماعيل ١٩٥٩/٨/١٦م.

65-Ibid

٦٦- مذكرة كوه إسماعيل ١٩٥٩/٨/١٦م.

٦٧- الملف رقم kn. p. 66/ E. 20 أرشيف كادوقلي، من كوه إسماعيل إلـــي وكيـــل وزارة الداخلية كادوقلي ١٩٥٩/١١/٤م.

68- Ibid

٦٩- الملف رقم kn. p. 66/ E. 20 أرشيف كادوقلي، من كوه إسماعيل وكيـــل وزارة الداخلية كادوقلي ١٩٦٠/٢/١٠م.

٧٠- من كوه إسماعيل إلي وكيل الداخلية ١٩٥٩/١١/١٠م.

٧١- الملف رقم kn. p. 66/ E. 20 أرشيف كادوقلي، من وكيل وزارة الداخليـــة إلـــي كوه إسماعيل كادوقلي، ١٩٥٩/١/٢٢م.

٧٢- الملف رقم kn. p. 66/ E. 20 أرشيف كادوقلي، من وكيل وزارة الداخليـــة إلـــي كوه إسماعيل كادوقلي، ١٩٦٠/٤/٢٦م.

73-Ibid
74- Ibid
75- Ibid
76- Ibid

٧٧- الملف رقم kn. p. 2. H. 4 أرشيف كادوقلي منشور الحكومة المحلية رقم ٤٤٤، ١٩٦١/٨/٣١م والملف Kn. p. 26. G. أرشيف كادوقلي من ضـــابط مجلـــس الجبال الجنوبية إلي جاكم كردفان، كادوقلي ١٩٦١/٤/١م.

٧٨- والملف kn. p. 1. H. 5.7. أرشيف كادوقلي من ضابط مجلس ريفـــي الجبـــال الجنوبية إلي مفتش الحكومات المحلية كادوقلي ١٩٦١/٤/١م.

٧٩- الملف kn. p. 1. H. 5.7. أرشيف كادوقلي من الضابط التنفيذي لمجلس الجبال الجنوبية إلي مأمور كردفان كادوقلي ١٩٦٥/٧/٨م.

٨٠- - الملف kn. p. 1. H. 5.7. أرشيف كادوقلي من الضابط التنفيـــذي لمجلـــس الجبـــال الجنوبية إلي مأمور كردفان كادوقلي، ١٩٦٢/٧/٢٢م.

٨١- - الملف kn. p. 1. H. 5.7. أرشيف كادوقلي من الضابط التنفيـــذي لمجلـــس الجبـــال الجنوبية إلي مجلس تنفيذي /// كادوقلي ١٩٦٢/٩/٢٦م.

82- Ibid

٨٣- ارشيف كادوقلي من ضابط تنفيذي الجبال الجنوبية // ١٩٦٢/٩/١٦م.

٨٤- الملف kn. p. /66. H. 20 أرشيف الـــدلنج مـــذكرة إلـــي مفـــتش التعلـــيم = الـــدلنج ١٩٦٢/٥/١٠م.

٨٥- الملف kn. p. 1. H. 5.7. أرشيف كادوقلي من الضابط التنفيذي للجبال الجنوبية إلي مجلس تنفيذي = كادوقلي ١٩٦٢/٧/٢٢م.

٨٦- الملف kn. p. 1. H. 5.7. أرشيف كادوقلي من رئيس المجلس التنفيذي = إلي وكيل وزارة الحكومات المحلية ١٩٦٢/٨/٥م.

٨٧- ارشيف كادوقلي من الضابط التنفيذي= ١٩٦٢/١٢/١٥م.

٨٨- الملف kn. p. 1. H. 5.7. أرشيف كادوقلي من الضابط التنفيذي لمجلس ريفي الجبال الجنوبية إلي رئيس المجلس التنفيذ = ١٩٦٢/٤/٢٥م.

89- Ibid

٩٠-من ضابط تنفيذي الجبال الجنوبية إلي المجلس التنفيذ ١٩٦٥/٧/٨م.

٩١- كردفان الاسبوعية رقم ١٢٠٣،٢٨/١٩٦٣/٦م. كردفان الاسبوعية رقم ١٢٠٥، ١٩٦٣/٧/٥م. كردفان الاسبوعية رقم ١٢٦٩، ١٩٦٤/٤/١٤م.

٩٢- الملف kn. p. 1. H. 5.7. أرشيف كادوقلي من الضابط التنفيذي لمجلس الجبال الجنوبية إلي رئيس المجلس التنفيذي- كادوقلي ١٩٦٥/١/٥

٩٣- الملف kn. p. 1. H. 5.7. أرشيف كادوقلي من الضابط التنفيذي لمجلس الجبال الجنوبية إلي رئيس المجلس التنفيذي- كادوقلي ١٩٦٤/٤/١٨م.

94- Collins, C, op. cit. p. 11

٩٥-مقابلة مع موسي حامد الكله، رئيس رابطة طلاب جبال النوبة، ويوسف كوه قائد اتحاد جبال النوبة وكان وقتها من الناشطين (حاليا قائد في الحركة الشعبية لتحرير السودان). كادوقلي ١٩٨٢/١٠/١٩م.

96-Ibid. Date 19/11/1982

٩٧-دستور اتحاد طلاب جبال النوبة قبل اندماجه مع تنظيمات أخرى في اتحاد جبال النوبة

٩٨-الملف kn. p. 36/A, 10 ارشيف كادوقلي، دستور اتحاد طلاب جبال النوبة، ومقره الأبيض، كادوقلي، ديسمبر ١٩٦٤م للاطلاع علي هذا النمط من التفكير لاحد قادة اتحاد طلاب جبال النوبة انظر كتاب:

Ghboush, Philip the Growth of Black Political Consciousness in North Sudan , Africa Today vol, 20. no, 3, Summer 1973, pp. 29-43.

٩٩- مقابلة مع حبيب سرنوب، احد قادة اتحاد جبال النوبة ١٩٦٤-١٩٦٩ ومؤخراً وزيراً إقليمي كردفان الإقليمية الابيض١٩٨٢/٤/١٩م

100-Ibid

١٠١-دستور اتحاد جبال النوبة، ايضا مقابلة مع حبيب سرنوب ١٩٨٢/٤/١٩م ومقابلة مع زكريا إسماعيل قائد اتحاد جبال النوبة وعضو في البرلمان كادوقلي ١٩٨٢/٥/٣١م.

١٠٢- موسي حامد اللكة

١٠٣-ملف kn. p. 36. B.1 ارشيف كادوقلي من مامور كردفان إلي وكيل وزارة الحكومات المحلية ١٩٦٥/٤/٥م.

١٠٤-ملف kn. p. 66. E/ 20 ارشيف كادوقلي مذكرة من اتحاد جبال النوبة إلي مجلس الوزراء كادوقلي ١٩٦٤/١٢/٢٩م.

105-Ibid
106- Ibid
107- Ibid

١٠٨-الملف kn. p. 36/.A ارشيف رشاد من مامور شرطة رشاد إلي مامور كردفان ١٩٦٥/٣/٢٠م.

١٠٩- ملف kn. p. 66/E.,20 أرشيف كادوقلي مذكرة من اتحاد جبال النوبة إلي مجلس الوزراء ١٩٦٤/١٢/٢٩م.

110- Ibid

١١١-ملف KN.P. 36/ B/20 ارشيف كادوقلي برقية من رابطة طلاب جبال النوبة إلي مجلس الوزراء ١٩٦٤/١٢/٢٤م.

١١٢- ملف KN.P. 36/b21 أرشيف كادوقلي من مامور كردفان إلي وكيل وزارة الحكم المحلي ١٩٦٥/٤/٥م.

113-Ibid
114-Ibid

١١٥-الملف kn. p.36. A أرشيف رشاد من مامور شرطة رشاد إلي مامور كردفان ١٩٦٥/٣/٢٠م.

١١٦- الملف kn. p. 36/B. 2 أرشيف رشاد من مامور كردفان إلي وكيل وزارة الحكم المحلي ١٩٦٥/٤/٥م.

١١٧-الملف KN.P. 36. B. 21 أرشيف كادوقلي، تقرير عن قوانين الانتخابات ١٩٦٥، مفتش الحكومات المحلية ١٩٦٥/٣/٢٠م.

١١٨-مامور شرطة رشاد-

١١٩-لجنة الانتخابات تقرير عن الانتخابات العامة في ١٩٦٥ الخرطوم ١٩٦٧، الصفحات ١٢٥-١٣٧.

١٠٢-الملف kn.p. 36. B. 21 أرشيف كادوقلي المؤتمر الوطني حول المناطق المتخلفة أكتوبر ١٩٦٥م.

الفصل التاسع
خاتمة
الفلاحون والبرجوازية الصغيرة

عمدنا فى هذا الكتاب لربط التطور السياسي لجبال النوبة في منتصف القرن العشرين بفترة مكبرة من التاريخ الاجتماعي-الاقتصادي لشعب النوبة. خلال القرن التاسع عشر تسارعت العملية التدريجية لإدماج النوبة في أنظمة سياسية أوسع واتخذت أشكالاً من الأنشطة التجارية: غزوات عسكرية لاستجلاب العبيد، نهب لموارد الاقليم، تحويل قسرى للمجتمع المحلى من انتاجى معيشى لانتاج سلعى صغير، ودفع لضرائب بمعدلات عالية. وضعت عملية الإدماج هذه النوبة في موضع أدنى مقابل القوى الاستعمارية الخارجية. قبل الحكم التركي-المصري على النوبة - والذي استمر لمعظم القرن التاسع عشر- كان الإقليم قد خضع في وقت سابق لملوك الفونج ولحكام الفور في فترة سابقة. وانتقل الاقليم، خلال الفترة من ١٨٨٥-١٨٩٨ لحكم المهدية، وإثر إعادة الفتح البريطاني-المصري للسودان في ١٨٩٨، أصبح البريطانيون هم الحكام الفعليين حتى ١٩٥٦. بعد الاستقلال، هيمنت البرجوازية الشمالية، ذات الجذور العربية-الاسلامية، على مقاليد الحكم فى السودان، البلاد الواسعة المتعددة الاعراق والثقافات.

استطاعت الادارة البريطانية التعامل مع الفضاء الاقليمى والاثنى والثقافى الواسع للبلاد باستعامل حزم سياسات متنوعة: الحكم الغير مباشر، سياسات المناطق المقفولة، المركزية القابضة. وبعد الاستقلال، جاءت الادارة الوطنية للحكم مستعيرة من سابقتها المركزية القابضة، فى وقت ظنت فيه العديد من مكونات البلاد الاثنية والقومية ان لها الحق الان ان تعبر عن نفسها وتجد لها مكانا تحت الشمس. وجد النوبة، كبقية المكونات الاخرى، الا مكان لهم تحت شمس الاستقلال الوطنى فى ١٩٥٦. لم يشكل هذا التاريخ حدا فاصلا للنوبة لمرحلة يستشعرون فيها ان القوى الخارجية (جغرافيا وسياسيا) قد أرخت قبضتها الثقيلة على صدورهم. بدا لهم ان مسيرة الاستبعاد تتواصل: هكذا قضى على النوبة بخدمة احتياجات القوى الاستعمارية الخارجية، حيث صدر إقليم النوبة الرقيق، العاج والصمغ للمصريين-الأتراك وأنتج المواد الأولية الرخيصة، كالقطن، لتصديرها للبريطانيين. وخلال فترة ما بعد الاستعمار عمل كمصدر للعمالة الرخيصة لقطاع الزراعة الآلية بالإقليم بجانب المشاريع الرأسمالية في الشمال. وكما أشرنا في

الفصول اعلاه، نجد انه بينما تتكيف المطالب التي توضع على عاتق النوبة وفقاً للمتطلبات المتغيرة للقوى الاستعمارية، إلا أن البنيات التي تؤدي من خلالها هذه المتطلبات لم تتغير. بنيات السيطرة والاستغلال والاخضاع لم تستمر فحسب. بل مع تزايد المطالب من قبل القوى المستعمرة ترسخت هذه البنى والضغوط على النوبة وازدادت ثقلاً.

في سبيل علاقة الاخضاع ومقابلة المطالب التي تفرضها عليهم القوى الاستعمارية والتكيف على إملاءات هذه البنيات والممارسات في فترتي الاستعمار وما بعد الاستعمار، دخل شعب النوبة في عملية تحول متدرجة، لكنها في غاية الأهمية. فقد أدى النشاط التجاري الواسع، والانخراط في المهن الفلاحية والتهميش، مع تضافر هذه العوامل لظهور تباين داخلي في المجتمع المحلي تمثّل، وان بشكل جنيني، في طبقات وفئات الفلاحين المختلفة ودرجات الزعماء المحليين. وكما بينا فبجانب النوبة كانت هنالك مجموعات إثنية أخرى (بقارة، تجار شماليين، فلاتة وغيرهم) انخرطت في عملية التحول والتباين هذه. أما المجموعات من غير النوبة التي حظيت بدرجة رفيعة فقد كانوا من البقارة الرحل والجلابة. كما أن قوة البقارة وحاجتهم للأراضي الرعوية دفعت النوبة إلى الأراضي المرتفعة بالإقليم بينما جاء من الشمال التجار الجلابة للسيطرة على الشبكات التجارية المحلية.

كل من هاتين المجموعتين استفادتا من استرقاق النوبة وانخراطهم في المهن الزراعية. بالرغم من أن هذه المجموعات غير النوبية خضعت للسيطرة الأجنبية مثل التركية – المصرية إلا أنهم مع ذلك احتفظوا بعلاقاتهم المصلحية ومكانتهم العالية مقارنة النوبة. وقد ترقت درجة هذه المجموعات أكثر لعلاقتهم بالحضارة العربية-الإسلامية المهيمنة، وبالتالي، وظف التباين الإثني لترسيخ تخلف التركيبة الاجتماعية في إقليم جبال النوبة، على الاقل قبل مجيء البريطانيين.

بعد إخضاع النوبة، أدخل البريطانيون سياسة بمستويين مختلفين تعرف باسم "سياسة النوبة" للتعامل مع التخلف الاقتصادى والاجتماعى للنوبة. أولاً: في المجال الاقتصادي، اتخذ البريطانيون إجراءات تهدف إلى دفع البقارة الرحل بعيداً عن السهول النوبية، والحد من نشاطات التجار الجلابة وإدخال النوبة في زراعة القطن كمحصول نقدي. ثانياً: في المجال السياسي، جاهد البريطانيون لعزل النوبة عن الشمال وحمايتهم من ما اعتبروه آثاراً سالبة للتعريب والأسلمة. وكان بنيتهم المعلنة أيضاً أن يوفروا للنوبة مرافق تعليمية وإكسابهم مهارات لتمكينهم من الدفاع عن حقوقهم، وترقية حضارتهم الذاتية والمحافظة على هويتهم الإثنية فيما يشبه "الفيدراليات الاثنية".

بالرغم من هذه المقاصد الأبوية للاستعمار البريطاني، نجد أن الوضع كما وضح بنهاية الحكم البريطاني، لم يحسن جذريا الوضع الاقتصادي للنوبة أو عالج درجتهم المتدنية (الغير مساوية) مقارنة مع المجموعات الإثنية الأخرى. احتوى هذا الكتاب على دراسة تفصيلية للعوامل التي أدت إلى فشل سياسة النوبة البريطانية، هذه العوامل شملت عدم استعداد البريطانيين لتوفير موارد كافية لينافسوا المجوعات الاثنية الاخرى، وكذلك حقيقة ان عملية ادماج النوبة فى البنيات الاقتصادية القومية (اقتصاد السوق، الرأسماليةالتابعة، الدولة المركزية) قد خرجت عن الهدف الأصلي واتخذت اتجاهاً معاكساً بواسطة الإجراءات الإدارية كتلك التي نجدها في سياسة النوبة.

لم تفشل سياسة النوبة فحسب، بل أنه في فترة الاستعمار البريطاني تمت تقوية وترسيخ دمج المجتمع فى اقتصاد الراسمالية التابعة التي حددت، بدورها، ملامح البناء الطبقي الناشئ، وكذلك الاقتصاد القائم على قاعدة الفلاحين والهادف للتصدير. كنتيجة لذلك، ازداد التباين داخل المجتمع النوبي: فهنالك الآن العديد من الطبقات والفئات مثل صغار وفقراء وأثرياء الفلاحين، البرجوازية الصغيرة، ,مجموعات الصفوة، لكن رغماً عن هذا التباين الداخلي في المجتمع النوبي، إلا ان النوبة ككل لم يكن باستطاعتهم اللحاق بالمجموعات الإثنية الأخرى، مثل الجلابة والبقارة، في مضمار التنمية الاقتصادية والحراك الاجتماعى – السياسى. تراكم هذه المؤثرات الناجمة عن التغيرات الاجتماعية-الاقتصادية خلال الحقبة البريطانية ترك النوبة في أسفل البناء الاجتماعي. لذا، بالرغم من الظهور التدريجي لطبقة فلاحين متعددة الإثنيات، إلا أن التغيرات التي طرأت على هياكل الاقتصاد-الزراعي أسفرت بوضوح عن عداوات إثنية. على هذه الخلفية نشأت حركة مزارعي النوبة والحركة الإثنية-القومية النوبية، وتصاعدت حركة المقاومة والاحتجاج فى الثمانينات والتسعينات من القرن الماضى بالتحاق قطاعات كبيرة من النوبة بالحركة الشعبية لتحرير السودان، وصلت كوادر النوبة للمراتب العليا لقيادة الحركة الشعبية.

كإقليم متخلف ويحتل موقعا طرفيا فى التشكيل الاجتماعي للسودان، كان مجتمع الفلاحين النوبة ممزقاً بالمنازعات والمتناقضات، التناقضان الأساسيان اللذان تعرفنا عليهما فى هذا الكتاب هما: تناقض إثني (المركز – الهامش أو عرب الشمال ضد النووبة) والثاني طبقي (اثرياء الفلاحين والراسمالية الزراعية والتجار، من مختلف الاثنيات، من جهة وفقراء وصغار المنتجين من الجهة الاخرى). فبينما نشأ التناقض الأول من القهر القومي والحضاري، ارتبط الثاني بالاستغلال الرأسمالي. يضاف الى

ذلك بعد تبعية البلاد ككل للهيمنة الراسمالية -الغربية، وعجز الطبقات المسيطرة عن انجاز التحول البنيوى للمجتمع باتجاه نهضته وجديد حيويته وقواه الانتاجيةن مما ولد تناقضا ثالثا بين واقع التبعية والنزعة للاستقلال والتقدم. حقيقة أن كل هذه التناقضات، وبدرجات متفاوتة، قد وجدت لها تعبيرا في المجتمع المحلي النوبيز يضع هذا التحليل التحول السياسي في المنطقة أمام تعقيد أكثر مما يمكن أن يكون عليه الحال في دراسة مجتمع أحادي الأثنية، يواجه صراعا واحدا غير مركب، كما هو الحال. لذا، لا بد للتحليل من الاحاطة بالتركيبة المعقدة، متعددة التناقضات، لتفادى التفسيرات البسيطة والاختزالية. فمثلا، مع اقرارنا بان التشكيل الطبقى لم يتبلور بشكل واضح كما فى المجتماعت الاخرى، الا ان اهمية البعد الطبقي تجعل من الصعب تفسير نشوء القومية النوبية كظاهرة نفسية – ثقافية -اجتماعية صرفة، لا سيما وأن طبقة البرجوازية الصغيرة هي التي لعبت دوراً هاما في بلورة الاحساس بالذاتية النوبية والإفصاح عن هذه النعرة القومية.

بالإضافة إلى ذلك، فالتحليل الطبقي مفيد في مضمار التعرف على الطبقات ذات الصلة بظهور الإثنية-القومية النوبية. لكن قصر التحليل على الطبقة، مهما كانت أهميته، له محدوديته، لأن العملية التي أدت إلى نشأة حزكة الفلاحين النوبة وحركة القومية النوبية كانت أكثر تعقيداً. فطريقة ظهور النعرة القومية النوبية كانت أيضاً واحدة من تلك الطرق المتعلقة بمسألة الهيمنة الإثنية. سعينا فى هذا الكتاب طرح صيغة تركيبية تجمع بين كلا من الطبقة والإثنية كأداة تحليلية في مضمار منحى تاريخي للبحث والتحري. ويفهم من صياغة هذه الفئات التعريفية بأن الطبقة (رمز للاستغلال الرأسمالي)، والإثنية (رمز للقهر القومي) وهما ليسا منعزلين انعزالا كامل عن بعضهما البعض، بل أنهما يرتبطان من منظور ديالكتيكي وديناميكى فى سياق تاريخى معين حاولنا هنا سبر غوره.

العلاقة المتطورة تاريخيا بين الاستغلال الرأسمالي والهيمنة الإثنية ما هي إلا تعبير آخر عن ديالكتيك الطبقة والإثنية فى اطار التشكيلة الاجتماعية التابعة، وهذا أو العلاقة المتغيرة بين الطبقة والإثنية، من الأفضل تحليله من خلال أنماط التحالفات والمواجهات بين الطبقات والمجموعات الإثنية على مر الزمن.

لهذا الغرض، رأينا أن "يمرحل" تاريخ النوبة، الذي وضعناه داخل أطر اجتماعية اقتصادية عريضة، على مرحلتين: مرحلة الرأسمالية الاستعمارية ومرحلة رأسمالية الاستعمار الجديد. ويعتقد أن بالإمكان تحليل الاوضاع النسياسية النوبية داخل مضمار

هاتين المرحلتين. في المرحلة الأولى، قامت قوة استعمارية خارجية بسحق مقاومة السكان المحليين وأدخلت نمط الإنتاج الرأسمالي بينما في نفس الوقت أبقت على أنماط الإنتاج ما قبل الرأسمالية الاستعمارية والتي اقتصرت أساسا على المجموعات غير العربية. في فترة الاستعمار الجديد، آلت السلطة السياسية للشماليين الذين استخدموا أجهزة الدولة لتقوية مصالحهم، ما امكنهم ذلك، في تكديس رأس المال وبالتالي ضمان تفوق الرأسمالية الطرفية والتحلل التدريجي لأنماط ما قبل الرأسمالية. مشروع التقسيم المرحلي هذا يساعد في تحديد الأنماط الرئيسية للتحالفات والمواجهات بين الطبقات المختلفة والجماعات الإثنية، وبالتالي يساعدنا في تمحيص طبيعة التطورات السياسية لحركات المزارعين والقوميين النوبة في الخمسينات والستينات من القرن العشرين.

تحالف النوبة، في نضالهم ضد البريطانيين، مع الجلابة وعرب البقارة كجزء من حركة وطنية سودانية عريضة والتي كللت في وقت لاحق بنيل الاستقلال في ١٩٥٦م، الأسباب وراء هذا التحالف يمكن إرجاعها لتغييرات أحدثها الاستعمار البريطاني. خلال المرحلة البريطانية كانت الرغبة في جباية الإيرادات ومعها احتياجات رأس المال الصناعي البريطاني للمواد الخام كالقطن، قد قضت بتحويل الفلاحين النوبة إلى منتجي قطن، نسبة للنقص في الخدمات الزراعية اللازمة الاستثمار في الإنتاج، كان من شأن المحاصيل النقدية أن تجعل من الفلاحين النوبة عرضة للاستدانة، كما أضعفت قاعدة معيشتهم القائمة على الكفاف من جهة أخرى شعر الجلابة (كطبقة رأسمالية في طور التكوين)، أيضاً أن نموهم الاقتصادي يعوقه نظام التسويق الحكومي الذي ضيق فرصهم في تراكم رأس المال، هذا ومع استبعاد البرجوازية الصغيرة من الوظائف ومواقع السلطة، قادت هذه العوامل لتحالف هذه الطبقات فى اطار الحركة الوطنية السودانية.

تشكلت قيادة حركة التحرر الوطنية من الجلابة والنخبة المثقفة للطبقة لقسطى والبرجوازية الصغيرة الشمالية، هذا التحالف بين النوبة وغير النوبة لم يصمد، على أي حال، إمام التغيرات التي طرأت على مجمل الحياة الاقتصادية والسياسية فيما بعد. تطور ميل الجلابة تجاه تراكم رأس المال بسرعة حالما تمكن التحالف الطبقي من البيروقراطية الشمالية والجلابة من السيطرة على حكومة ما بعد الاستعمار حيث تلاقت مصلحة الجلابة في الحصول على الأراضي والعمالة النوبة لإنشاء الزراعة الآلية. من جهة اخرى برزت حاجة البيروقراطية الشمالية لتوسيع قاعدة إيرادات الدولة والحفاظ على مركزية اتخاذ القرارز وكما أوضحنا، كان الإيفاء بهذه الاحتياجات على حساب النوبة.

فقد فشل تحالف الرأسمالية الوطنية والبيروقراطية الحكومية في إحداث تغيير جذرى وتنموى فى اقتصاد الفلاحين النوبة لفشلها في الاستثمار في الإنتاج، واقامة بنية تحتية فاعلة ومرافق تعليمية واجتماعية. هذا الفشل صاحبه أيضاً الاستمرار بالعمل بنفس أعمدة السلطة والسياسات التي حرمت النوبة من فرصة ممارسة حقوقهم السياسية والثقافية كمجموعة لها ثقافتها وهويتها المتميزة. ازداد شعور النوبة بالإحباط عمقاً لحقيقة أنهم تعاونوا مع الشماليين ضد البريطانيين بقصد إزالة ذات اعمدة السلطة وحزم السياسات الاقصائية. شعر العديد من النوبة أن حالة الحرمان وعدم المساواة اجتماعيا وإقليميا في مرحلة الاستعمار ما زالت مستمرة، إن لم تزداد قوة في سودان ما بعد الاستقلال، الشماليون كان لديهم فهما مختلفا عن تذمر النوبة حيال الموقف الراهن بعد الاستقلال. وعندما تنامى التذمر النوبى، وأخذ شكلا تنظيميا وحركيا، نظر اليه بارتياب وصور كحركة منشقة وانفصالية تهدد كل الأمة "السودانية". لذا جاءت محاولات التحالف الشمالى الحاكم فى المركز بالتشجيع والتعهد برعاية الانتماء للقومية السودانية (فوق القبائل والاعراق) كأيديولوجية قمعية للحفاظ على وحدة البلاد وعلى مصالحها ايضا.

يمكن إقامة الحجة على أن مشاعر شعب النوبة تجاه السيطرة الشمالية كانت مبررة. بالرغم من الاختلافات بين الأحزاب (الوطني الاتحادي – الأمة – الشعب الديمقراطي) فإن كل حكومات ما بعد الاستعمار في السودان خلال الفترة من ١٦٥٦–١٩٦٦، اتبعت سياسات أعطت الأولوية للمصالح الشمالية: توسيع فرص تكديس رأس المال للجلابة البرجوازيين والمحافظة على احتكار هياكل الدولة بواسطة النخبة المثقفة الشمالية. لكننا كنا قد ركزنا أيضا على سبب آخر مهم في الشعور بالغضب حيال انتهاك الكرامة والحط من الشأن الذي شعر به النوبة وأحسوا به وجربوه كقومية مقهورة، ثم جاء الإسراع بعملية التعريب والأسلة لإضعاف ثقافة وهوية النوبة، كانت إمكانية محو المعالم الشخصية القومية النوبية من العوامل المهمة التي دفعت النخبة المثقفة النوبية للإفصاح عن طموحات النوبة. تم تقليل شان هذا العامل في معظم الأحيان وفي معظم الدراسات، بينما وجد عاملاً الطبقة والتنمية الاقتصادية غير المتوازنة تركيزاً أكثر مما يجب.

خير شاهد على حقيقة أن النزعة او النعرة القومية النوبية لا يمكن إرجاعها لعوامل الطبقية و"اقتصاديات" تنمية غير متوازنة، هو فشل الجبهة المعادية للاستعمار في إعطاء قدر كاف من الاهتمام والالتفات لمشاكل القومية النوبية، بالرغم من السبق

التاريخي للجبهة في تناول قضايا المناطق المهمشة. في تقديري، الفهم الطبقي (الاحادي والتبسيطي) الذي اخذته الجبهة مرجعا لسياساتها أوقعها في ورطة خطيرة عند مواجهتها للقضايا والطموحات التي رفعها انبعاث الوعي القومي النوبة. فقد واجه خطاب الجبهة صعوبة في ادراك الاساس المادي - الاجتماعي للوعي الاثني والهوية الثقافية المميزة، مما حدا به لاسقاطها. أن التقليل من شأن القضايا غير الطبقية، في ظروف شديدة التعقيد، كان خطأً قاتلا في فهم إستراتيجية الجبهة المعادية للاستعمار لقضية القوميات في جبال النوبة، والمناطق الاقل تطورا في البلاد. فبينما لعبت الجبهة دورا بارزا في تسهيل وتيسير التحالف ضد البريطانيين في أواخر الأربعينات وأوائل الخمسينات إلا أنها فشلت في استيعاب القضايا الإثنية التي نجمت عن هيمنة الجلابة على النوبة في أواخر الخمسينات والستينات. هذا الفشل من جانب الجبهة أثر على مصداقية الحزب الشيوعي السوداني في موقفه المتعاطف مع النوبة: تحالف الجبهة والحزب الشيوعي مع الوطني الاتحادي بعد الاستقلال كان في نظر النخبة المثقفة النبوية ذريعة لاستمرار هيمنة حكم الشمال العربي المسلم على القوميات غير العربية.

ربما يمكن القول، انه لو قدر للحزب الشيوعي - او إذا أراد أن يصبح حليفا فاعلاً للنوبة، أو بنفس السياق، لغيرهم من المجموعات القومية المقهورة الأخرى في السودان، فقد كان لزاما على الحزب أن يبتعد في بناء إستراتيجيته عن التفسير الاقتصادوي، المبتسر لمفهوم القومية والهوية الاثنية. وفي الواقع السوداني، كان يجب على الحزب أن يخلص نفسه تحديداً من تبني فكرة الهيمنة الثقافية والأيديولوجية للبرجوازية الشمالية-العربية. احتفظ الحزب الشيوعي السوداني بمفهوم شبه استاليني فيما يتعلق بإنشاء الأمة، وهو مفهوم يرجع أي نضال إلى نضال طبقي يرى القومية أقرب ما تكون إلى كيان اقتصادي من كونه سياسي. تعد القدرة والقوة الاقتصادية للمجموعة، من منحى توفيرها مقومات: السوق المحلي، وهياكل اقتصادية متكاملة وتطوير طبقة رأسمالية تقود بناء وجدان مشترك، فهذه تعد السمات الضرورية في تأهيل المجموعة لتصبح أمة. من هذا المنطلق لا تعتبر المجموعات الاثنية بالضرورة قوميات إذا ما حافظت على وجود سياسي فاعل لكنها فشلت في مقابلة المعيار القاضي أن تكون مجموعة اقتصادية متكاملة،

يعتقد بأن عملية تراكم رأس المال من قبل الجلابة قد أضعفت الفرص في تطوير برجوازية محلية نوبية فاعلة وأضعفت الاستقلال الاقتصادي للإقليم، تحليل الحزب الشيوعي ضيق الطريق أما إمكانية نشأة الأمم بحسبانها ظواهر سياسية نتجت عن

التجربة الطويلة للمجوعات الإثنية، مثل النوبة الذين جاهدوا لقرون لحماية هوية متميزة ثقافياً وأسلوب مميز للحياة. بالنسبة للنوبة، ازداد الإدراك بالتجربة المشتركة لظـروف تاريخية مثل استرقاقهم وتسخيرهم للزراعة وقهرهم، منظور العناصر الاستالينية في الحزب الشيوعي للقوميات المقهورة قلل من أهمية مثل هذه العناصر الخاصة: إدراك المجموعة الإثنية لهويتها وشخصيتها الثقافية المتميزة، بقدر تخليص نفسيه من المفهوم الاقتصادي الجامد للقومية الإثنية، بقدر ما يتمكن الحزب الشيوعي السوداني من التعرف على الوجود الحقيقي لقوميات مثل النوبة، البجا والفور، كما وضحت في شمل حركات سياسية عكست المظالم القديمة والطموحات لهذه القوميات.

قضية أخرى يتعين النظر فيها هنا، هي غياب النظر النقدية الكاملة للحزب الشيوعي للأيديولوجية القومية للبرجوازية العربية الشمالية، يعتقد بأن لن يكون بمقدور الحزب الشيوعي أن يخلص نفسه من حالة التعصب وبقايا شوفينية شمالية إلا إذا حرر نفسه من فكرة الهيمنة الثقافية – الأيدولوجية للبرجوازية الشمالية – العربية. بالطبع هذا لا يعنى أن يتبنى الحزب موقفا مفرط العداوة تجاه القومية العربية (أو الإسلام في حد ذاته)، لكن سيحتاج، بالتأكيد، للقول بأن البرجوازية الشمالية – العربية، ولاسباب عديدة، لم تجد بدا من توظيف القمية والدين للحفاظ على هيمنتها على كل من العمال والمزارعين في الشمال وعلى القوميات غير العربية فى الاقاليم الطرفية. ويحتاج الحزب الشيوعي السوداني للاعتراف بأن قهر النوبة، الفور ، البجا، والجنوبيين بواسطة البرجوازية الشمالية – العربية يقوىن على الاقل فى المدى القريب، الهيمنة الأيدولوجية للبرجوازية الشمالية على "جماهير" العاملين في الشمال.

على النقيض من إهمال كل من الجبهة المعادية للاستعمار والحزب الشيوعي السوداني لأهمية الإثنية، كانت استراتيجية الكتلة السوداء أبناء النوبة، نادى شباب النوبة واتحاد جبال النوبة تقلل من شأن التناقضات الطبقية. أوضحنا كيف أن وسائل الإنتاج الرأسمالي والتباين في الدرجات قد أديا لتمايز الزعماء من الدرجة الدنيا والوسطى والبرجوازية الصغيرة كانت تعمل جنباً إلى جنب في تحالف عريض ضد الجلابة (ضد – الشمال)، وعرفنا كيف اقترب تدريجيا الزعماء من الدرجة الأعلى كحلفاء للجلابة وبيروقراطية الدولة.

القضايا الطبقية لها أهميتها أيضاً في تحديد طبيعة واتجه قيادة الحركة القومية النوبية. هذه القيادة التي جاءت من نخبة المثقفين للبرجوازية الصغيرة الممزقة بانقسامات عميقة لم تستطع وضع إستراتيجية سياسية موحدة، فالبرجوازية الصغيرة

ليست، بالتالي، طبقة سياسية متجانسة: الكوادر الناشطة على طول امتداد ألوان الطيف الأيدولوجي (الجبهة المعادية للاستعمار – الكتلة السوداء – أبناء النوبة، واتحاد جبال النوبة) انحدرت من هذه الطبقة. هذه الانقسامات يمكن أن يقال عنها، انها نشأت من الإدماج غير المتوازي لأفراد هذه الطبقة في مؤسسات الدولة والبنية الاقتصادية للسوق والانتاج والحراك الاجتماعي. كانت هنالك مسارب مختلفة للإدماج، كانت هنالك تفاوت في التوظيف، التعليم والمشاركة في الإدارة الحكومية، وكانت هنالك تفاوت أيضاً في درجة تجربة التمييز العنصري والإثني. لذا يمكن أن نعزى ظهور فصائل مختلفة في قيادة الحركة القومية النوبية إلى هذه التجارب المختلفة، والتي قادت بدورها إلى ظهور فئات مختلفة لرد الفعل تجاه الهيمنة الشمالية، وهذه هي فئات الإقليميين والقوميين، وبدرجات متفاوتة، يمكن النظر إلى هاتين الفئتين كفئات رد فعل للسيطرة الشمالية في الأقاليم المهمشة الأخرى في السودان، بينما كان يطالب الإقليميون بتنمية اقتصادية أكبر وإنهاء احتكار السلطة السياسية بواسطة الشماليين طالب القومية بإنهاء القمع الثقافي والقومي الذي يمارسه العرب – المسلمون. لكن الخلفية لظهور هذه الفصائل المختلفة في قيادة النوبة سنجدها في حراك الافراد والفئات فى مغالبة واقع اقتصادي – اجتماعي أوسع.

أعتمدنا فى هذا الكتاب، تقسيم التاريخ السياسى للنوبة إلى مراحل تقوم على أساس أنماط وسائل الإنتاج، اعتقادا منا ان ذلك يساعد في استكشاف القاعدة الاجتماعية للحركات الإثنية-القومية الناشئة وفي التعامل مع السؤال عن كيفية حل قضيتي القيادة والإستراتيجية السياسية لهذه الحركات. لقد رأينا كيف أضعفت رأسمالية الاستعمار الجديد التحالف بين الرأسماليين الجلابة (الذين بدأوا يتحولون من إنتاج القطن إلى الزراعة الآلية الضخمة لإنتاج الذرة)، وصغار الفلاحين (إنتاج القطن)، وهو نفس السبب الأساسي الذي أدى للتحالف بين الفلاحين النوبة والبرجوازية الصغيرة في اتحاد جبال النوبة في الستينات، إثر الإطاحة بالديمقراطية البرلمانية في مايو ١٩٦٩، قام فصيل من اتحاد جبال النوبة، وكان يمثل التوجه الإقليمي (regionalist)، بالانضمام إلى نظام بيروقراطي – عسكري جله شمالي، والذي سمح بتخويل شكل من أشكال السلطة إلى الأقاليم المتخلفة، أحرز قليل من التقدم في كل من مجالي التنمية الاقتصادية واقتسام السلطة.

في أواخر السبعينات من القرن الماضى، قام فصيل آخر من اتحاد جبال النوبة يمثل التوجه القومى (nationalist)، بانهاء عداوته لنظام الحكم المايوى والعودة للبلاد والالتحاق بركب ما عرف باسم "المصلحة الوطنية" عام ١٩٧٧. هذه هى الفترة التى

تعاون فيها كلا الفصيلين(الاقليميين والقوميين) مع نظام الحكم فـــى الخرطــوم. هــذا التعاون، وعلى الأخص مساندة القوميين لنظام مايو، أضر بمصداقيتهما، وادى تدريجيا الى تأكل رصيدهما الشعبى، وأضعف تحالفهما مع الفلاحين النوبة إلى الحد الذي أظهر الحاجة إلى قيادة جديدة في أوائل الثمانينات.

حركة النمو التدريجي لنمط الإنتاج الرأسمالي، والتي شقت طريقها من خـــلال أنقاض وسائل ما قبل الرأسمالية، والتوسع الهائل في الزراعـــة الرأســمالية بواســطة الجلابة، أحدثا مزيداً من الإضعاف للزراعية (الإنتاج الســلعي الصــغير) للفلاحــين، والدمار الذي أصاب الاقتصاد الطبيعي (الجفاف المجاعة) رفع درجة التوتر في الإقليم، والذي تصاعد مع تطبيق نظام مايو لسياسة الأسلمة عام ١٩٨٣، وكانت النتيجة ازديــاد غضب الفلاحين والبرجوازية الصغيرة مما قرب من احتمال قيام تحالف سياسي جديــد. لم يكن من الغريب إذن، أن تؤدي إحداث السبعينات والثمانينات إلى تأكيد الحاجة للقيــام برد فعل ناجز وشامل (راديكالي) تجاه تسلط البرجوازيـــة الشــمالية العربيـــة. فشــل الاقليميين في إحداث تحسن في الأوضاع المادية للفلاحين جعل القوميين وفصيل جديــد (راديكالي) ليصبحوا القوى السياسية الفاعلة الوحيدة في الأقاليم المهمشة بالسودان.

هذا التوجه الراديكالي تمثله الحركة الشعبية لتحرير الســودان، وهـــي حركـــة لعب، ويلعب فيها النوبة دوراً هاماً. ربط الحركة الشعبية للإستراتيجية السياسية بالكفاح العسكري المسلح يعتبر مرحلة جديدة من التطور السياسي للقوميــات والاثنيــات غيــر العربية في البلاد. هذا التوجه الراديكالي لا ينظر إلى مسألة القوميات من منظور إقليمي أو من المنظور القومي المألوف باتجاه وطن منفصل ودولة لكل قومية، بل ينظر إليهــا من منظور وحدة التكوين الاجتماعي السوداني، وحدة تقوم على أساس التعدد العرقـــي، ودولة علمانية ديمقراطية توجه فيها الموارد تجاه خلق القواعد المادية التي تضمن وحدة كافة القوميات على أسس متساوية بدون استغلال اقتصادي أو قهر ثقـــافي. مـــن جهـــة أخرى، فان حق كل مجموعة أثنية او ثقافية فى التعبير عن هويتها لا يعنى بالضـــرورة ان ينتهى بها المطاف – عبر تقرير حق المصير – الى تكوين دولتها الخاصـــة بهـــا. تتفاعل هنا عوامل عديدة لتحديد عما اذا كان التعبير عن الهوية وممارسة حـــق تقريـــر المصير سيأخذ تجسيده المادى فى حكم محلى، حكم ذاتى اقليمى، ادارة فيدرالية، حكـــم كونفيدرالى ام انفصال. من بين هذه العوامل، التى حاولنا ابراز أهميتها النسبية، الجانب السياسى للدور القيادى للنخبة الاثنية – القومية المثقفة فى تشكيل الوجـــدان والترميـــز الثقافى للذاتية الحقيقة أو المتخيلة للمجموعة المعنية.

رأينا فى هذا الكتاب، كيف ترتبط أنماط التحالفات والنزاعات السياسية بـالتغيرات في هياكل الاقتصاد الأساسية وجادلنا بأنه لا توجد علاقة سهلة أو مباشرة بين سيطرة نمط الإنتاج الرأسمالية على انمط ما قبل الرأسمالية وتشكيل التحالفات والنزاعات السياسية أي أن: محورية الرأسمالية (المتنامية) فى البناء الاجتماعى لا تجعل، بالضرورة، من الطبقة عاملاً وحيداً في تشكيل التحالفات السياسية. مع اقرارنا، انه و النهاية، السياسة هى تعبير مكثف للاقتصاد، الا أن هذا التعبير لا يحدث بصورة خطية، مباشرة. ومن واقع تحليلنا للتاريخ الاجتماعى لجبال النوبة، فقد أوضحت دراساتنا بأنه وفى التشكيلات الاجتماعية التابعة، كلما ازدادت سيطرة الإنتاج الرأسمالي على الاقتصاد السلعى الصغير للفلاحين كلما كثر إفراز تناقضات ذات طابع غير طبقى وأخرى لها طبيعة طبقية. وفى ظروف معينة قد تأخذ التاقضات غير الطبقية أولوية على التناقضات الطبقية فى تكييف السلوك السياسى لاطراف العملية السياسية: تحالف او صراعا.

كنا قد تعرفنا فيما سبق على المظالم الرئيسية للفلاحين النوبة والبرجوازية الصغيرة. وأوضحنا أيا من المشاكل أثرت على أي من الطبقات والفئات، في محيط جبال النوبة، كان من الممكن ظهور عدد من "تحالفات المصالح" واعتمادا على كيفية تجميع وتوحيد هذه المصالح، كان من الممكن أيضاً زهور أشكال مختلفة من التحالفات، لكن هذه كانت تحددها بشكل رئيسي طبيعة القضايا الأساسية المطروحة والنزاعات الرئيسية التي تترتب عليها في هذه القضايا والنزاعات، لنقل بين النوبة وغيرهم، لعبت النخبة المثقفة للبرجوازية الصغيرة دوراً حاسماً، كان هذ النخبة ليست طبقة متجانسة سياسياً، ولقد رأينا كيف أن الأنشطة السياسية على طول المدى الأيديولوجي والسياسي قد رفدت من هذه الفئة، لذا، في تحديد شروط التحالفات وتعريف طبيعة النزاعات الرئيسية (سواء اكانت ذات طبيعة طبقية أو إثنية) كان حرياً لهذه النخبة أن تنشئ أشكالاً مختلفة، وأحياناً متضاربة، من التحالفات. لا يوجد مثال أحسن لتوضيح هذا من الصراع بين الجبهة المعادية للاستعمار والكتلة السوداء حول قيادة التحالف مع الفلاحين. وكما أشرنا في هذه الكتاب أن التحالفات السياسية، أو بالأحرى الانقسامات داخل البرجوازية الصغيرة، يمكن إرجاعها إلى مواقع البرجوازية ذاتها في شبكة التناقضات البنيوية في مجتمعها العريض. لذا فإن حقيقة أن البرجوازية الصغيرة لعبت دورا هاما في التحول السياسي في جبال النوبة يجب ألا تؤدي إلى خلاصة مفادها أن هذا التحول السياسي ينحصر في إطار الانشقاق والانقسام داخل النخبة المثقفة النوبية، أو تستخدم لترسيخ وتثبيت نظرية عن الدور السياسي للبرجوازية الصغيرة، باعتبارها العمود الفقرى للعمل السياسى.

بينما انشغلت النخبة المثقفة للبرجوازية الصغيرة في النضال السياسي والأيديولوجي، كان الفلاحون هم الذين قاموا بالمعارضة الفعلية للمجموعات المسيطرة الخارجية (إضرابات، احتجاجات ضد الضريبة، تعبئة التخابية واخيرا عصيان مسلح). لذا فإن مصداقية أي شكل للتحالف بين الفلاحين والنخبة سيحددها في واقع الأمر استمرارية تأييد الفلاحين، وجموع المنتجين الريفيين، فهم العمود الفقرى للعملية السياسية، وهذا يعتمد ضمن عوامل أخرى، على فاعلية التحالف السياسي في التعامل مع التخلف التنموي لاقتصاد محلي يتمفصل وباستمرار تحت هيمنة وسيطرة الإنتاج الرأسمالي.

الانتلجنتسيا وتشكيل الوعى والهوية :

يتداخل مصطلح ومفهوم البرجوازية الصغيرة مع الصفوة، الانتلجنتسيا، ويأخذ بعده المجسد تاريخيا واجتماعيا فى طبقة الافندية فى عهد الحركة الوطنية فى السودان. وكان لجبال النوبة نصيب من طبقة الافندية استعرضنا أعلاه ظروف نشأتها ومعاناتها وتطلعاتها كفئة من البلاجوازية الصغيرة المدينية فى الثلاثينات والابعينات والخمسينات من القرن العشرين. وهى كفئة اجتماعية تأخذ موقعا وسطا فى عملية الانتاج المادى والاجتماعى، موقعا متأرجحا يفسر فى كثير من الاحيان تذبذبها ولهفتها للحراك لاعلى السلم الاجتماعى وفى ذات الوقت قنوطها ويأسها وزهدها اذا ما واجهتها المحن والمصاعب. ويرى البعض ان السبيل لمعالجة "ازمتها الوجودية" هذه يتمثل فى انتحار طبقى تنسلخ بموجبه من خصائصها ونزعاتها وتتحالف وتتضامن مع الطبقات المنتجة فى المجتمع: البرجوازية او العمال.

وفى الواقع الذى تناوله الكتاب بالتحليل، هناك مصدر اخر للتعقيد: اجتماعى واثنى معا. ففئة البرجوازية الصغيرة النوبية وجدت ان من فوقها طبقة اجتماعية، ممثلة فى الجلابة، تحالفت مع طوائف دينية للابقاء على الوضع السائد. ومن جهة اخرى فهى وان نجحت فى تخطى هذا الوضع الاجتماعى (بالصعود الاقتصادى) فستواجه عقبات اخرى ترجعها لادنى السلم الاجتماعى – الثقافى. فالانتماء الاثنى يبرز كواحد من الحواجز أو الغطاء layer التى لابد من ازاحتها للانتماء والالتحاق بالدوائر الداخلية لعالم البرجوازية السودانية. فتشابك منعطفات الحراك الاجتماعى والسياسى يبطئ عملية التكامل ويعقد مسارات العملية السياسية والتحالفات بين البرجوازية الصغيرة – وشرائحها المتعددة – وبين طبقتى الفلاحين او الجلابة كما ناقشنا اعلاه.

تتطلع البرجوازية الصغيرة للحراك الاجتماعى وتنشد ممارسة السلطة فى حيز عام نواته الدولة – القومية، أو اى مستوى من مستويات الحكم، وان تعذر ذلك فدولتها

هى التى تؤسس لها من واقع عجز دولة ما بعد الاستقلال الاستجابة للتطلعات المشروعة للمكونات الاثنية والثقافية فى البلاد. وهناك جملة من الشروط الموضوعية يساعد توفرها، وان لم يكن ذلك فى حد ذاته كافيا، فى تشكيل وعى قومى مشترك فى اطار ما دون الدولة – القومية للمجموعة الاثنية–القومية. من هذه الشروط او العوامل التكوين الاثنى، اللغوى والثقافى المتجانس، درجة التطور الاقتصادى والاجتماعى، والتاريخ السياسى. ونرى ان من اهم العوامل بالنسبة لتجربة جبال النوبة هى التجربة السياسية وتاريخ مقاومة الخارج (الخرج الخارجى والخارج الداخلى) ويتصل بذلك دور دور الانتلجنتسيا او طبقة المثقفين فى صياغة رؤية للمصير لشعب جبال النوبة.

ما يحد ويميز الوطن، اى وطن، ليست حدوده الجغرافية– الاقليمية فقط، انما ما يميزه هى حدوده الوجدانية التى تبذر وتربط داخليا فى ذات psyche كل فرد ما يجمعه بالاخرين من بنى وبنات وطنه رغم التباين. والانتلجنتسيا هى المسؤولة عن صياغة البنية التحية للوجدانية والحس والمشاعر المشتركة التى تفتح أبوب التلاقى الداخلى لابناء وبنات الوطن وتعزز تميزهم، دون استعلاء، عن الاخرين من الامم والاوطان الاخرى. مسؤولية الانتلجنتسيا هى بذرة وصياغة ورعاية هذا الوعى. الذى يجمع، يؤلف، ينسج ويبلور الحساسية المميزة للمجوعة المعنية التى يشترك أفرادها فى الانفعال بها. والبرجوازية الصغيرة، وخاصة مثقفيها أو الانتلجنتسيا، هى اكثر احساسا بالقهر الثقافى من افراد طبقتى العمال والفلاحين. وفى مواجهة الصد للانتماء لاعلى، واما السدود القائمة امام الحراك الاجتماعى والسياسى، تنزع الانتلجنتسيا لبناء وطنها وانشاء دولتها وخلق الحيز العام الذى تتحرك فيه بحرية. فهى اذن هى التى تقوم بتشكيل الهوية المييزة وصياغة الوعى بها.

وظيفة طبقة الانتلجنتسيا ليست تكميلية انما هى ضرورية، فانتاج الوعى هو مقدمة لعملية انتاج المجتمع، وتجديده، لشروط حياته واستدامتها. ان ضعف مكون الوعى القومى المشترك سوف يساهم، مع عوامل (أقتصادية وسياسية) اخرى، فى بطء ، أو تأخر أو تلاشى فرص استشراف الحدود الوجدانية والمصير المشترك لافراد المجموعة المعنية. الانتلجنتسيا هى عرافة الطبقة السياسية، ضمير الوطن، وحارسة ذاكرته الجمعية وقرون استشعاره فى مواجهة وصياغة مصيره كما يشىء التاريخ السياسى لاتحاد جبال النوبة كمنوذج لتسييس الاثنية فى مجتمع تسوده الراسمالية التابعة والقهر الثقافى.

***

البيليوغرافيا – ثبت المراجع:

Archival Material

Government archives include records of Jebels District in Dilling (JDD),

Kagdugli (JDK), Tegali Rural District Council (TRDC); records of Kordofan Province (Kn.p.) in Dilling, Kadugli, Rashad and Talodii and records of the Central Record Office in Khrtoum such as Civil Secretary (CIVSEC) and Intelligence (INTEL) reports.In the list below, files' classes are arranged in alphabetical order (JDD, Kn.P., TRDC) and within each class the material is arranged chronologically. Files description, however, refer to issue covered, not to the actual titles of files as these have already been described in the text.

Dilling District Archives

JDD/36.B.1., 1953 election campaigns, 4/3/9153.

JDD/36.B.1. activities of BB, 2/5/1953.

JDD/36.B.1. local chiefs, 4/8/1953.

JDD/36.B.1. NUP election campaign, 4/8/1953.

JDD/38.B.1. D.C. on Nuba MPs, 11/9/1954.

JDD/36.B.1. native administration, 16/11/1954.

JDD/36.B.1. Rebellion in the Southern Sudan, 31/8/1955.

Kn.P. / 67.B.1, D.C, report, 18/5/1947.

Kn.P. / 66.E.25. D.C. report, 14/1/1950.

Kn.P. /66.E.25. D.C. report, 12/6/1950.

Kn.P. / 2.M.1., NMFU elections, 8/2/1956.

Kn.P. / 8.A, on rural councils, 28/1/1957.

Kn.P. /36.B.1, report on 1958 elections, 11/9/1957.

Kn.P. /2.M.1., agricultural Lands, 1/3/1958.

Kn.P. /2.A.10., D.C. report, 9/3/1958.

Kn.P./2.A.10, D.C. report, 13/3/1958.

Kn.P./2.M.1, Kordofan Governor report, 20/5/1958.

Kn.P. /36.B.1, ACF activities, 7/ 7/1958.

Kn.P. / 2.M.1, agricultural lands, 22/8/1958.

Kn.P. / 1.A.5, report on PEC, 30/12/1958.

Kn.p. / 10.B.1.66, diggnia tax, 2/12/1959.
Kn.P. / 1.H.S.7., taxation, 31/8/1961.
Kn.P. / 2.A.10., report on agricultural land, 4/4/1962.
Kn.P. / 2.M.1., Northern Jebels records, 21/5/1962.
Kn.P. / 2.M.1., Northern Jebels records, 19/12/1962.

Kadugli District Archives

AGRIC/K/2.M.1/1; government and NMFU, 28/8/2952.
JDK. / 36.5.3.1, Nuba meks' and taxation.7-8/2/1948.
JDK. / 36.5.3.11, grading of cotton, 8/2/1948.
JDK/36.B.1, cultivators' unrest, 11/5/1955.
JDK/36.B.1, D.C. to Kordofan Governor, 2/6/1955.
Kn.P. / 66.E.21.2, Fellata question, no date.
Kn.P. / 12.B.21, Office of Kordofan Governor, 3/11/1932.
Kn.P. / 1.F.1.34, (3), Kordofan Governor, 21/2/1933.
Kn.P. / 66.D.10, D.C. report, 13/12/1933.
Kn.P. / 66.E.22, Governor of Kordofan to D.C., 29/1/1934.
Kn.P. / 66.E.25, Hawazma amalgamation, 18/2/1934.
Kn.P. / 12.B.21, Oswald Bentley, 32/2/1936.
Kn.P. / 12.B.12, Kordofan Governor to Bentley, 9/4/1936.
Kn.P. / 66.E.22, D.C. to Governor of Kordofan, 8/7/1939.
Kn.P. / 37.D.6, Civil Secretary report, 17/4/1943.
Kn.P. / 37.C.1, Civil Secretary report, 5/9/1943.
Kn.P. / 37.C.1, Civil Secretary report, 19/7/1944.
Kn.P. / 2.M.23, Nuba Meks meeting in Delami, 3/3/1947.
Kn.P. / 37.C.1, Civil Secretary report, 14/7/1947.
Kn.P. / 36.D, D.C. report to TRDC, 1/12/1948.
Kn.P. / 35.F.1, D.C. repot, 24/7/1949.
Kn.P. / 2.M.2., Minutes of Delami Conference, 30-31/1/1950
Kn.P. / 2.M, construction of water reservoirs, 9/2/1950.
Kn.P. / 2.M.1, payments due to cultivators, 17/4/1952.

Kn.P. / 2.M.1, D.C. to Governor of Kordofan, 30/4/1952.
Kn.P. / 2.M.1, Finance of Nuba cotton, 12/5/1952.
Kn.P. / 2.M.1, cultivators' unions, 20/5/1952;
Kn.P. / 2.M.1, D.C. report on NMFU conference, 20/5/1952.
Kn.P. / 2.M.2, cultivators' conference, 20/5/1952.
Kn.P. / 1.H.5.2, Kordofan Governor Report, 29/5/1952.
Kn.P. / 2.M.1, agricultural report, 29/6/1952.
Kn.P. / 2.M.1, prosecution of Union leaders, 25/8/1952.
Kn.P. / 2.M.1, government policy on NMFU, 27/8/1952.
Kn.P. / 10.B.4, D.C.Report, September, 1952.
Kn.P ./ 2.M.2, cotton payments and shayl, 15/10/1952.
Kn.P. /2.M.1, cultivators' strike, 2/11/1952.
Kn.P. / 2.M.1, NMFU to Civil Secretary, 11/11/1952.
Kn.P. / 2.M.1 spread of cultivators' protest, 15/11/1952.
Kn.P. / 2.M.1, report by Kordofan Governor, 16/11/1952.
Kn.P. / 2.M.1, NMFU to Kordofan Governor, 29/11/1952.
Kn.P. / 2.K.1, D.C.Report, 29/11/1952.
Kn.P. / 2.M.1, Kordofan Governor to NMFU, 1/3/1953.
Kn.P. / 2.M.1, Kordofan Governor to NMCI, 30/1/1953.
Kn.P. / 2.M.1, a report by NMCI General Manager, 3/2/1953.
Kn.P. / 2.M.1, cultivators advisory committees, 3/2/1953.
Kn.P. / 36.B.2, cultivators welfare, 20/3/1953.
Kn.P. / 2.M.1, cultivators advisory committees, 6/6/1953.
Kn.P. / 2.M.1, on role of advisory committees, 17/6/1953.
Kn.P. / 2.M.1, NMCI General Manager Report, 7/7/1953.
Kn.P. / 36.B, D.C. report, 31/10/1953.
Kn.P. /2.M.1, NMCI General Manager to NMFU, 18/2/1954.
Kn.P. / 36.F.1, Director of Agriculture report, 22/3/1954.
Kn.P. / 2.M.1, inquiry into peasants' unrest, 7/4/1954.
Kn.P. / 2.M.1, NMFU conference, 14/5/1954.
Kn.P. /2.M.1, report on NMFU conference, 16/5/1954.

Kn.P. / 2.M.1, NMCI to Director of Agriculture, 11/1/1955.
Kn.P. / 2.M.2, water supplies, 15/2/1955.
Kn.P. / 2.M. 1, Inspector of Agriculture to NMCI, 19/2/1955.
Kn.P. / 36.F.4, interest on agricultural loans, 30/5/1955.
Kn.P. / 12.B.12, D.C. to Governor of Kordofan, 10/6/1955.
Kn.P. / 36.B.1, shortage of foodgrain, 24/8/1955.
Kn.P. / 36.B.12, Kordofan Governor Report, 1/10/955.
Kn.P. / 36.B.12, Nuba-jallaba relations, 3/10/955.
Kn.P. / 2.G.1, agricultural credit (shayl), 15/1/1956.
Kn.P. / 36.B.1, conflicts inside NMFU, 4/4/1956.
Kn.P. /3.M.10., Dir. of agric. report, 29/5/1957.
Kn.P. /36.B.2, literacy campaign, 13/4/1957.
Kn.P. /36.B.1, NMFU and illiteracy campaign, 6/5/1957.
Kn.P. /36.B.1, formation of NMGU, 3/4/1957.
Kn.P. /36.B.1, D.C. monthly report, 27/10/1957.
Kn.P. /36.B.1, report on political activities, 30/12/1957.
Kn.P. /1.A.12, 1958 elections, 19/2/1958.
Kn.P./2.A.10, Governor of Kordofan report, 10/6/1958.
Kn.P. /2.M.6, Kordofan Governor to NMFU, 9/11/1958.
Kn.P. /36.B.1, taxation, 4/12/1958.
Kn.P. /1.A.5, regional administration, 30/12/1958
Kn.P. /66.E.20., compulsory labour, 10/1/1959.
Kn.P. /2.M.1,Director of Agriculture to NMCI, 17/1/1959.
Kn.P. /66.E.20., Isma'il Kowa memorandum, 22/1/1959.
Kn.P. /3.G.2., Southern Jebels Rural Council, 29/1/1959.
Kn.P./2.A.10., a Local Government report, 8/2/1959.
Kn.P./66.E.20., Nuba Sons' petitions, 16/8/1959.
Kn.P./66.E.20., Nuba memo to government, 4/11/1959.
Kn.P./66.E.20., Nuba memo on Nuba taxation, 10/2/1960.
Kn.P./2.A.1., NMCI General Manager report, 4/4/1960.
Kn.P./2.M.1., D.C. to Governor of Kordofan, 16/4/1960.

Kn.P./2.A.1.2., a report by Kordofan Governor, 20/4/1960.

Kn.P./66.E.20., government reply to Nuba memo, 26/4/1960.

Kn.P./2.M.1., Commissioner for Development, 25/7/1960.

Kn.P./2.M.1., NMCI to Nuba cultivators, 12/2/1961.

Kn.P./26.G., taxation in SJRC, 1/4/1961.

Kn.P./2.M.1., Governor of Jebels report, 3/7/1961.

Kn.P./2.A.2.1., an NMCI General Manager report, 16/7/1961.

Kn.P./2.M.1., Governor of Kordofan to NMCI, 29/7/1961.

Kn.P./2.H.4., local government circular, 31/6/1961.

Kn.P./2.M.1., Director of Agriculture to NMCI, 27/1/1962.

Kn.P./1.H.5.7., tax arrears in SJRC, 25/4/1962.

Kn.P./1.H.20., taxation in Northern Jebels, 10/5/1962

Kn.P./2.M.1., Inspector of Agriculture to PEC, 29/5/1962.

Kn.P./1.H.5.7., taxation, 20/6/1962.

Kn.P./1.H.5.7., tax situation in SJRC, 22/7/1962.

Kn.P./1.H.S.7., PEC on tax legislation, 5/8/1962.

Kn.P./1.H.S.7., tax arrears, 26/9/1962.

Kn.P./2.M.1., PEC to Minister of Agriculture, 26/1/1963.

Kn.P./2.M.1., NMCI General Manager report, 26/9/1963.

Kn.P./2.M.2.G., NMFU and trade union policy, 18/10/1963.

Kn.P./1.H.S.7., taxation, 18/4/1964.

Kn.P./2.M.1., NMCI General Manager to PEC, 1/7/1964.

Kn.P./66.E.20.,telegram from NMSL to cabinet, 24/12/1964.

Kn.p./66.E.20., NMU memo to cabinet, 29/12/1964.

Kn.P./36.A.10., NMSU constitution, December 1964.

Kn.P./36.B.21., convention of backward areas, 1965.

Kn.p. /2.A.2., revival of cotton cultivation, 5/1/1965.

Kn.P./36.B.21., 1965 election rules, 20/3/1965.

Kn.P./36.B.21., tax arrears, 5/4/1965.

Kn.P./36.B.1., report by Kordofan Commissioner, 5/4/1965.

Kn.P./36.B.21., government approach to NMU, 5/4/1965.

Kn.P./2.A.IO., an Economic Planning report, 20//5/1965.

Kn.p./1.H.5.7., taxation, 8/7/1965.

Kn.P./1.H.5.7., tax arrears, 25/7/1965.

LURWD./58.C.18, Land Use and Rural Water, 29/6/1957. MCIS./80.3.10., Director of Ministry of Commerce and Supply to Director of Agriculture, 18/10/1956.

Rashad District Archives

Kn.P./37.D., D.C. to agricultural officers, 6/1/1942.

Kn.P./37.D.5., D.C. to local chiefs, 6/1/1942.

Kn.P./1.A.4., the Advisory Council, 4/3/1944.

Kn.P./35.G.1., D.C. of Eastern Kordofan, 23/1/1945.

Kn.P./37.D.5., D.C. report to TRDC, 19/6/1948.

Kn.P./37.D.5., Meks and agricultural labour, 4/8/1948.

Kn.P./18.A.4., Tegali Agricultural Committee, 18/5/1948.

Kn.P./37.D.1., D.C. to chairman of TRDC, 1/12/1948.

Kn.P./37.D.3., Abu-Gubeiha officer to D.C., 27/12/1948.

Kn.P./37.D.3'., D:C. report, 5/1/1949.

Kn.P./66.B.14., Chairman 01 TRDC report, 5/5/1949.

Kn.P./2.M.1., Board of Economics and Trade, 3/5/1950.

Kn.P./2.M.2., Tegali's cultivators support to NMFU, 1952.

Kn.P./2.M.2., report on cultivators' protest, 1952.

Kn.P./2.M.1., Kordofan Governor to D.C., *10/_11952.*

Kn.P./2.M.1., Local Government report, 22/4/1952.

Kn.P./2.M.1., Kordofan Governor to D.C., 3/5/1952.

Kn.P./35.G.1., D.C. to Governor of Kordofan, 6/2/1945.

Kn.P_/2.M.1., merchants and mechanized farming, 9/6/1952. Kn.P./2.M.1., D.C. of to Kordofan Governor, 14/6/1952. Kn.P./2.J.3., TRDC report to Kordofan Governor, 18/6/1952. Kn.P./2.M.1., D.C. of to Kordofan Governor, 21/6/1952. Kn.P./2.M.1., merchants and mechanized farming, 1/7/1952. Kn.P./1.A.1., NMFU to Director of Agriculture, 24/7/1952. Kn.P./2.M.2., measures against shayl, 17/9/1952. ,

Krt.P.//2.A.10., Kordofan Governor report, 17/8/1953. Kn.P./1.A.1., 1953 elections' report, 15/12/1953. Kn.P./2.M.2., cultivators and shayl, 16/2/1957. Kn.P./2.M.2., D.C. on NMFU conference, 10/2/1957.

Kn.P./2.M.2.C., cultivators and NMCI, 10/2/1957. Kn.P./2.M.2.C., government and NMFU, 22/2/1957. Kn.P./2.M.2.D., illiteracy campaign, 29/4/1957. Kn.P./1.A.12., political parties and

elections, 1/8/1957. Kn.P./2.M.7.7., D.C. to NMCI General Manager, 14/5/1958. Kn.p./2.M.7., Military Governor report, 6/3/1961. Kn.p./2.M.2., shayl and agricultural labour, 1/1/1965. Kn.P./36.A., report on NMU activities, 20/3/1965.

TD./1.A.1., re-organization of NMCI, , 18/8/1952. TRC./2.J.4., D.C. to Kordofan Governor, 15/10/1953. TRC./2.J.4., Kordofan Governor to D.C., 13/12/1953. TRC./2.J.4., TDRC report, 11/4/1954.

Talodi District Archives

Kn.P./2.M.1., minutes of Delami conference, February 1952.

Central Record Office (Khartoum)

CIVSEC/66.10.92., Governor of Nuba Mountains, 3/3/1926.

CIVSEC/37.B.15., Governor of Kordofan, 15/4/1930.

CIVSEC/5.1.3.1., Civil Secretary memorandum, 20/12/1930.

CIVSEC/37.B.15., a government report, 9/12/1931.

CIVSEC/35.2.7., Gillan to Civil Secretary, 24/3/1932.

CIVSEC/64.1.1., Inspector of Agriculture report, 4/1/1944.

CIVSEC., a report on DGAS, 4/1/1944.

CIVSEC/64.1.1., an Agriculture report, 1/11/1944.

CIVSEC., settlement of Nuba soldiers, 5/1/1945.

CIVESC/64.1.1., Director of Agriculture, 5/3/1945.

CIVSEC., agricultural settlements, 5/3/1945.

INREL/4.1.4., Nuba Mountains Annual Report, 1921. INTEL/4.2.10., Nuba Mountains Annual Report, 1923 INTEL/4.1.4., Labour committee report, 1923.

NMFU Archives, (Kadugli, South Kordofan)

NMFU/NMFU Secretary memo to Kordofan Governor, 30/12/1950.

NMFU/Report on Kadugli Cultivators Committee, 1951.

NMFU/Union memo to Kordofan Governor, 10/3/1952.

NMVU/Minutes of Union Executive Meeting, 25/8/1952.

NMFU/Report of the mediatory committee, 4/12/1952.

NMFU/from M. Shayeb to NMCI General Manager, 5/12/1952.
NMFU/Executive report to the Union Conference, 6/5/1953.

NMFU/from M. Shayeb to Director of Agriculture, 10/3/1952.

NMFU/from Union Secretary to NMCI, 12/11/1953.

NMFU/from Union President to NMCI, 16/2/1954.

NMFU/Memo from NMFU Delegate to Prime Minister, 25/2/1954.

NMFU/a report to the Union Executive Committee, 20/3/1954.

NMFU/Memo from NMFU President to the Prime Minister, 20/6/1954.

NMFu /agreement between the government and the NMFU, 18/6/1954.

NMFU/minutes of NMCI and Union meeting, 20/12/1956.
NMFU/Memorandum to the High Military Council, 22/11/1958.

Government publications

Governor-General Annual Reports on Administration, Finance and Conditions of the Sudan for 1911, 1913, 1921, 1922, 1926, 1927, 1930, 1931, 1933, 1934, 1940-47, 1948, 1950-52, 1953, 1954.

Nuba Mountains Province Annual Reports for 1913 and 1922. Gillan, A., "Aspects of Nuba Administration", Sudan Government

Memorandum, no.l, 6/4/1932 Sudan Library, University of Khartoum, document no. 23976/8 HE.

Department of Agriculture and Forests: Annual Reports for 1933, 1934, 1937, 1938.

Colvin, R.C., Agricultural Survey of the Nuba Mountains, Nuba Mountains Cotton Industry, Kaaug I939.

Kordofan Province Annual Reports for 1947, 1953 and 1954. Kordofan Province Monthly Diary, February 1949.

Proceedings of the Legislative Assembly' Sessions on 31/3/1949, 27/10/1949, 24/11/1949 and 26/6/1965.

Financial Secretary Office, Press Statement on the Nuba Mountains Cotton Industry, Khartoum, 12/5/1952.

Nuba Mountains Cotton Industry, Annual Reports for 1952/53, 1953/54, 1957/58, 1960/61, 1961/62, 1964/65, 1967/68.

Nuba Mountains Cotton Industry Development plans for 1955/56.

Nuba Mountains, Cotton Industry, Proceedings of Agriculturalists' Conference on the Problems of Nuba Agriculture, 1956.

First Population Census of Sudan 1955/56, Republic of the Sudan, Population Census Office, Khartoum, 1958.

SECONDARY SOURCES

Books

Adams, E.A., "The Baggara Problem: Attempts at Modern Change in Southern Darfur and Southern Kordofan", mimeo, no date. Adam, F.H., and Khidir, M., "Development of Small-Scale Agriculture", in El-Hassan, A.M., (ed), ILO, Growth, Employment and Equity, Khartoum university press, Khartoum, 1978, pp86-95.

Ahmed, A.M.A., "Some Remarks from the Third World on Anthropology and Colonialism: the Sudan", in Asad, T., (ed), Anthropology and the Colonial Encounter, Ithaca Press, London, 1973, pp.259=270.

Al-Hassan, Ali M., Introduction to the Sudan Economy, Khartoum University Press, Khartoum, 1976.

Ali, T. and O'Brien, J., "Labour, Community and Protest in Sudanese Agriculture", in Barker, J. (ed), The Politics of Agriculture in Tropical Africa, Sage publications, London, 1984, pp_205- 238 .

Anderson, B., Imalined Communities: Reflections on the Origins and pread Nationalism, Verso, London, 1985.

Anonymous author, Tegali Kingdom: Outline of Recent History, no date. Barbour, K.M., Peasant Agriculture in the Anglo-Egyptian Sudan, niversity College, Khartoum, 1953.

Bechtold, P.K., Politics in the Sudan: Parliamentary and Military Rule in an--Emerging African Nation, praeger publishers, London, 1976.

Beshir, M.O., Revolution and Nationalism in Sudan, Rex Collings, London, 1974.

Bolton, R.C., "Land Tenure in the Sudan", in Tothill, J.D., (ed), Agriculture in the Sudan, Oxford university Press, London, 1948.

Brett, E.A., Colonialism and Underdevelopment in East Africa: the politics of

Economic Change 1919-1939, Heinemann, London, 1978, p.41.

Browne, W.G. Travels' in Africa, Egypt and Syria form the Year 1792 to 1798, cadell, Davis and Longman, London 1799.

Collins, C., "Colonialism and Class Struggle in Sudan", MERIP Report,

April 1976.Communist Party of the Sudan, Marxism and Problems of the Sudanese Revolution, Socialist Thought Publishing-house, Khartoum, 1968, pp.100-153,

The Communist Party and the southern Question, April 1977.Cunnison, I., Baggara Arabs: Power and Lineage in a Sudanese Nomad Tribe, Clarendon Press, Oxford, 1966.

El-Amin, M.N., The Emergence of the Leftist Movement in the Sudan During the 1930'S-and-1940's, Institute of Aflrican and Asian Studies, University

of Khartoum, 1984.

El-Atta, A.A., Kordofan political History during the Mahdism: 1881-1899,

(In Arabic), the National Council for Literature and Arts, Khartoum, 1973.

Elections Committee Report on 1965 General Elections, Khartoum, 1967, pp 125 -137.

Evans-Pritchard, E.E., the Neur: Description of the Methods of Livelihood and Political Institutions of the Nilotic People, The Clarendon Press, oxford, 1940.

Faris, J.C., "Pax Britannica and the Sudan: S. F. Nadel, in Asad, T., (ed), Ithaca Press, Anthropology and the Colonial Encounter, Ithaca Press, London, 19 , London, 1973, pp.153-170.

Fawzi. S.D., the Labour Movement in the Sudan 1946-1955, Oxford

University Press, London, 1957

First, R., the Barrel of a Gun; political Power in Africa and and coup D'Etat, Allen- Lane and the penguin-Press, London, pp.126-144. Gaitskell, A., Gezira: A story of Development in the Sudan, Faber and Faber, London, 1959.

Garang, J., the Dilemma of the Southern Intellectual: Is It Justified? Ministry for Southern Affairs, Khartoum,-197I.

Gray, R., A History of the southern Sudan 1838-1889, Oxford University Press 1961.

Hassan, Y.F., The Arabs and the Sudan, Khartoum University Press, Khartoum, 1973

Hill, R., Egypt in the Sudan, Oxford University Press, Oxford, 1959.

Ibrahim, H.A., Mohammed Ali final-Sudan, (Mohammed Ali in the Sudan),

Khartoum' university Press, Khartoum, 1976.

Issawi, Charles, (ed), The Economic History of the Middle East 1800-

1914, The University of California Press, London 1966.

Klein, M.A., Peasants in Africa, Sage publications, London, 1980, pp.3-43
Laclau, E., Politics and Ideology in Marxist Theory, Verso, London, 1982.

Laqueur, W.Z., Communism and Nationalism in the Middle East, Routlege and Kegan Paul, London, 1956:

Loiria, A., The Southern Policy, memo, Department of Political Science university of Khartoum, no date.

MacMichael, H.A., The Tribes of Northern and Central Kordofan, Cambridge University Press, Cambridg_1912.

Moorehead, A. The White Nile, Hamish Hamilton, London, 1960.

Nadel, S.F. The Nuba: An Anthropological Study of the Hill Tribes in Kordofan, Oxford University Press, London, 1947.

Niblock, T., Classes and Exploitation in Sudan, mimeo.

Newbold, D., "Development in the Nuba Mountains", in Henderson, K.D., the Making of the Modern Sudan, Faber and Faber, London, 1952.O'Brien, J., "Primary Export Production and the Structure of underdevelopment ", in El-Hassan, A.M., (ed), Essays on the Economy and Society

of t the Sudan ,Economic and Social Research council,Khartoum,1977,pp.33-56.

Odohu, J., and Deng, W., the Problem of the Southern Sudan, Oxford University Press, London, 1963:-

O'Fahey, R.S., and Spaulding, J.L., Kingdoms of the Sudan, Methuen and Co. Ltd., London, 1974.

Ohrawalder, F.J, ten Years in the Mahdist Camp 1882-1892, Marston and Company, Sampson Low, 1895.

Pallme, I., Travels in Kordofan, J. Madden and Co., London, 1844.

Petherick, Travels in Central Africa and Explorations of the Western Nile Tributaries. Tinsley Brothers, London, 1869.

Prout, H.G. General on the Province *of* Kordofan, Printing Office of general staff, Cairo, I877.

Ring, B. M.M. People and Power, Ithaca Press, London, 1981.

Slatin, R.C., Fire and Sword in the Sudan, Edward Arnold, London, 1896.

Theobold, A.B., The Mahdiyya: A History *of* the Anglo-Egyptian Sudan 1881-1899, Longmans, London, 1962.

Tothill,J.D., Agriculture in the Sudan, Oxford University Press, London, 1948.

Williams, G.,"The World Bank and the Peasant Problem", in Williams,

G., (ed), Rural Development in Tropical Africa, The Macmillan Press Ltd.,

London, 1981, pp.16-51.

Wolpe, H., Articulation of Modes of Production, Routledge, London, 1980.

Articles

Abbas, P., "Growth *of* Balck Consciousness in Northern Sudan", Africa Today, vol.20, no.3, Summer 1973, pp.29-43.

Adam, F.H., "Agrarian Relations in Sudanese Agriculture: A Historical Review",

Sudan Journal of Development Research, vol.1, no.2, December 1977, pp.33-44.

Aguda, O.,"Arabism and Pan-Arabism in Sudan Politics", Journal of Modern African Studies, vol.ll, no.2, pp.177-200.

Alavi, H. "Peasant Classes and primordial Loyalities", Journal of Peasant Studies, vol.1, 1973-74, pp.23-62.

Amin, S., "Underdevelopment and Dependency in Black Africa: Origins and Contemporary Forms", Journal of Modern African Studies, vol.10, no.4, 1972.

Amin, S., "The Class Struggle in Africa", Africa Research Group, report 2, Boston, 1969, pp.34-38.

"Peasant Movement in the Sudan", Journal For a Lasting Peace, For People's Democracy, no.27, July-I953.

Anonymous writer, "War in the Jebels", Sudan Notes and Records,

vol.22, pp.89-101.

Arifi, S., "Landlordship Among Small Farmers",Sudan Journal of Economic and Social Studies, vol.1, no.2, Khartoum, 1975

Banaji, J., "For a Theory of Colonial Mode of Production", Economic and Political Weekly, vol.7, no. 52, December 23, 1972, pp. 2499-2502.

Barrows, W.L., "Comparative Grass-Roots Politics in Africa",World Politics, vol. 26, no.2, 1974, pp.283-297.

Ben Hussein, M.A., "Mu' alaja Manhajiya Ii Mufhume Al-Bourgowaziya Al-Saqira", (Methodological Account of the Petty-Bourgeoisie Concept), AI-Nahj: The Theoretical Journal of Arab Communist Parties, no. 6, Tishrin AI-Thani, 1984, pp. 200-217.

Beshir, M.O., Diversity, Regbonalism and National Unity, Research Report no. 54, Scandinavian-Institute of African Studies, Uppsala, 1979.

Boesen, J., "On Peasantry and the 'Modes o_ Production' Debate", Review of African Political Economy, no.14-16, 1979, pp. 154-161 Communist Party of the Sudan, "Significant Transformation in the Traditional Sector: New prospects for the_Revolutionary Movements", Excerpts form the Central Committee meeting, June 1975._Conner, W., "Nation-Building or Nation-Destroying", World Politics, vol. 24, no. 3, 1972._Editorial, ROAPE, no.30, September 1984, pp.1-7.

Elles, R.J., "The Kingdom of Tegali", Sudan Notes and- Records, vol.18, part 1, 1935, pp.24-33.

EI-Tayeb, G.D., "The Social Structure and Development of Sudanese Society", Antipode, vol. 16, no. 1, 1984, pp. 26-33.

El-Tilib, A., Mechanized Farming Corporation in Kordofan Province, Proceedings of Arkawiet 7th Conference on Social-Economic Development of Western Sudan, School of Extra-Mural studies, University of Khartoum, May 1973.

Fawzi, S., "Ethnic and Cultural Pluralism in the Sudan", Ethnic and Cultural Pluralism in Intertropical Communities, International Institute of Differing Civilizations, report no. 30, April 1957, pp.393-402.

Flynn, P., "Class, Clientelism and Coercion: Some Mechanisms of Internal Dependency and Control", Journal of Commonwealth and Comparative Politics, vol.12, no.l, Marcn 1974, pp. 131=156.

Foster-Carter, A., "The Modes of Production Controversy", N Left Review, no. 107, January-February 1978, pp. 47-7

Garang, J., "On Economics and Regional Autonomy", Review of African Political Economy, no. 26, July 1983, pp.82-87.

Hadari, A.M., "Some Socio-Economic Aspects of Farming in the Nuba Mountains, Western Sudan", East African Journal of Rural Development, Vol.7, No.1 and _p.157-176.

Harir, S., Old-Timer and New-Comer: Politics and Ethnicity in a Sudanese Community, Occasional paper no.29, African Savannah Studies, University of Bergen, Bergen, 1983.

Henderson, K.D., "A Note on the Migration of the Missiria Tribe into South West Kordofan", Sudan Notes and Records, vol.22, part 1, 1939.

Holt, P.M., "Funj 0rigins: A Critique and New Evidence", Journal of African History, vol.4, no.1, 1963.

Iten, 0., Economic Pressures on Traditional Society: Case Study of _southwestern Nuba Economy in the Modern Su European university papers, Frankfurt,-r979. Kalafalla, F.S., "Capital Accumulation and the

Consolidation of Bourgeois Dependent State in Sudan 1898-1978", Research in political Economy, vol.4, 1981.

Kauczer, R.D., "The Affitti Nuba of Jebel Dair", Sudan Notes and Records, vol.6, 1923, pp.1-34.

Kenrick, J .W., "The Kingdom of Tegali 1921-1946", Sudan Notes and Records, vol.29, 1948, pp.143-150.

Kitchen, H.A., "The Sudan In Transition", Current History, vol.37, Jul 1959, pp.35-40; Aries, "The Sudan and Democracy", African Affairs, vol.61, July 1962, pp.247-254.

Kitching, G., "Nationalism: the Instrumental Passion", Capital and Class, no. 25, Spring 1985, pp.98-116.

Kursany, I., The Dynamics and Limits of Capitalist Development in Sudanese Agriculture, Development Studies and Research Centre, University of Khartoum, September 1982, p.22.

البيليوغرافيا – ثبت المراجع:

مصادر ثانوية:

كتب:

- علي. م./ الحسن، مقدمة لاقتصاد السودان، مطبعة جامعة الخرطوم، الخرطوم، ١٩٧٦م.
- الحزب الشيوعي السوداني، الماركسية ومشاكل الثورة السودانية، دار نشر الفكر الاشتراكي، الخرطوم، ١٩٦٨م الصفحات، ١٠٠ – ١٥٣.
- محمد نوري الأمين، ظهور الحركة اليسارية في السودان خلال الثلاثينـات والأربعينـات، معهد الدراسات الأفريقي والآسيوية، جامعة الخرطوم، ١٩٨٤م.
- عوض عبد الهادي العطا، التاريخ السياسي لكردفـان خـلال المهديـة، ١٨٨١ – ١٨٩٩، المجلس القومي للآداب والفنون، الخرطوم، ١٩٧٣م.
- لجنة الانتخابات، تقرير عن الانتخابات العام ١٩٦٥، الخرطوم، ١٩٦٧، الصفحات ١٢٥ – ١٣٧.
- حسن، يوسف فضل، العرب والسودان، مطبعة جامعة الخرطوم، الخرطوم، ١٩٧٣.
- حسن أحمد إبراهيم، محمد على في السودان، مطبعة جامعة الخرطوم، الخرطوم ١٩٧٦.

مواد:

- الحزب الشيوعي السوداني "تحول مهم في القطاع التقليدي، آفاق جديدة للحركات الثورية"، مقتطفات من اجتماع اللجنة المركزية، يونيو ١٩٧٥م.

- التلب. أ.، مؤسسة الزراعة الآلية في مديرية كردفان، محضر اجتماع مؤتمر أركويت السابع عن التنمية الاجتماعية – الاقتصادية لغرب السودان، معهد الدراسات الإضافية جامعة الخرطوم، مايو، ١٩٧٣م.

- عثمان. /. س.، "إمكانات ومشاكل ميكنة الإنتاج الزراعي في السودان"، محضر اجتماع المؤتمر السنوي للجمعية الفلسفية السودانية، مجلد ٢، الخرطوم ١٩٦٥.

- سعد الدين، م. أ. "قطن جبال النوبة قبل تحديث الزراعة الآلية"، محضر اجتماع المنتدى عن مشاريع التحديث في جبال النوبة، كادوقلى ٢٧ – ١٩٧٩/١/٢٩م.

أطروحات:

- عبد السلام، ف. أ.، حزب الأمة ١٩٤٥ – ١٩٦٩، ماجستير، جامعة الخرطوم، الخرطوم ١٩٧٩.

سرد تاريخي متسلسل للأحداث

١٥٣٠	استقرار الداعية الإسلامي محمد جعل بتقلى
١٥٦٠	تأسيس دولة تقلى
١٦٥٠	مملكة سنار تهاجم جبال النوبة وتقلى تلحقهما بسنار
١٧١٥-٠٥	تحرك الداجو والشات إلى جبال النوبة
١٧٨٥-٥٢	سلطان الفور يستولي على جبال النوبة
١٧٨٨	نهاية حكم الفونج في تقلى
١٨٢١	الغزو التركي المصري للسودان
١٨٢٢	الدفتردار يزور جبال النوبة معلناً استعمار الإقليم
١٨٤٤	الناصر يصير ملكا لتقلى ويدفع الأتاوات لمصر ض
١٨٧٧	حملات الحكومة للقضاء على تجارة الرق
١٨٧٩	المهدي يطوف الإقليم
١٨٨١	المهدي يعلن رسالته المقدسة
١٨٨٣	قوات المهدي تستولي على الأبيض وتغزو تقلى
١٨٨٥	بدء الدولة المهدية، هجمات جديدة على جبال النوبة
١٨٩٨	إعادة الفتح الإنجليزي – المصري وسقوط أم درمان
١٨٩٩	تأسيس الحكم الثنائي الانجليزي المصري
١٨٩٩-١٩٠٦	المرحلة الأولى لإخضاع النوبة
١٩١٣-٠٧	المرحلة الثانية عسكرة الإدارة، جبال النوبة جزء من مديرية
١٩١٩	إعلان جبال النوبة مديرية منفصلة، ثم ضمها إلى مديرية كردفان
١٩٢٤-٢٣	إدخال زراعة القطن في الإقليم، تفضيل الإنتاج الفلاحي
١٩٣٣	صناعة القطن تتجاوز فترة الكساد التجاري العالمي
١٩٣٨	تكوين مؤتمر الخريجين والكتلة السوداء

١٩٣٩	إقامة ٨ محالج للقطن وتفاتيش زراعية
٤٠-١٩٤٥	الحرب العالمية الثانية زيادة المساحات المزروعة قطناً
٤٢-١٩٤٦	التوسع "الأفقي" في زراعة القطن
١٩٥٢	تكوين اتحاد مزارعي جبال النوبة، وبدأ اتحاد مزارعي الجزيرة نشاطه بعد ذلك بعام، مساعي للبدء في الزراعة الآلية بالإقليم
٥٨-١٩٥٩	تجارب للزراعة الآلية للقطن بواسطة الدولة ورأس المال الخاص
١٩٥٨	انقلاب عسكري بقيادة الفريق إبراهيم عبود
٥٩-١٩٦٣	حملات احتجاج للنوبة ضد الضرائب
١٩٦٤	ثورة أكتوبر، انتفاضة شعبية عريضة تسقط الحكم العسكري
٦٤-١٩٦٥	حركة قومية نوبية تكون اتحاد جبال النوبة لمعارضة هيمنة الجلابة (هيمنة التجار ذوي الأصول الشمالية) على اتحاد كزارعي جبال النوبة، صناعة أقطان جبال النوبة والبنيات الإدارية المحلية
١٩٦٥	إبرام اتفاقات مع البنك الدولي لتقديم قروض لتمويل مشاريع الزراعة الآلية في القضارف وسهول النوبة
١٩٦٧	استبدال صناعة أقطان جبال النوبة بمؤسسة جبال النوبة الزراعية، إدخال قاعدة "المشاركة الزراعية" القائمة على نظام الحساب المشترك بين مؤسسة جبال النوبة الزراعية ومزارعي القطن (وهي شبيهة بنظام مشروع الجزيرة).
١٩٦٨	تأسيس مؤسسة الزراعة الآلية بطلب من البنك الدولي
١٩٦٩	انقلاب عسكري في شهر مايو (لذلك سيشار إليه بحكومة مايو) بقيادة العقيد جعفر محمد نميري، حل الأحزاب السياسية. ليقوم بدلاً عنها في ١٩٧٢ الاتحاد الاشتراكي السوداني. دعاة الإقليمية في اتحاد جبال النوبة، (جناح حسيب) ينضمون للحكومة
١٩٧١	القوميون في اتحاد جبال النوبة (جناح غبوش) يكونون الجبهة القومية المتحدة لمعارضة نظام مايو
٧٢-١٩٧٤	قطاع الزراعة الآلية يشهد توسعاً هائلاً

١٩٧٥	فشل محاولة انقلابية يدعمها حزب الأمة والنخبة المتعلمة من غرب السودان، بما في ذلك النوبة، في إسقاط حكم نميري
١٩٧٦	فشل محاولة انقلابية أخرى قادتها أحزاب الجبهة الوطنية الأخرى ودعمتها ليبيا
١٩٧٧	المصالحة الوطنية بين حكومة نميري وأحزاب الجبهة الوطنية
١٩٨٠	تكوين الحكومات الإقليمية في السودان
١٩٨١	مظاهرات جبال النوبة ضد ارتفاع أسعار السلع الأولية
١٩٨٣	أسلمة القانون الجنائي تمهيداً لتأسيس دولة إسلامية
١٩٨٣	الجيش الشعبي لتحرير السودان يبدأ مقاومة مسلحة ضد الحكومة ضد الغالبية الشمالية
١٩٨٤	اشتعال غضب الرأي العام ضد الاستبداد السياسي وتدهور الأوضاع الاقتصادية
١٩٨٥	انتفاضة شعبية تؤدي لسقوط حكومة مايو، غير أن الحرب في الجنوب تتواصل بمشاركة النوبة

***

الفهـــــرس


دار عزة للنشر والتوزيع
الخرطوم - السودان